# الشّرح المعاصر

## لكتاب سيبويه

الأستاذ الدكتور
هادي نهر
عميد كلية الآداب واللغات
جامعة جدارا للتميز

المجلّد الأوّل

(١+٢)

عالم الكتب الحديث
للنشر والتوزيع

# الشّرح المعاصر لكتاب سيبويه

الأستاذ الدّكتور
**هادي نهر**
عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

## المجلّد الأوّل

عالم الكتب الحديث
*Modern Book World*
اربد – الأردن
2014

الكتاب

الشرح المعاصر لكتاب سيبويه

تأليف

هادي نهر

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 3492

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2531)



ISBN 978-9957-70-740-8

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

# فهرس المحتويات

## أقوال للتاريخ

- "أنا مُذْ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه.

(أبو عمر الجرمي، ت 225هـ)

- "كان سيبويه النحوي غاية في الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه".

(محمد بن سلام، ت 231هـ).

- "مَن أراد أنْ يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ".

(أبو عثمان المازني، ت 249هـ)

- "وهو – أيّ سيبويه – أعظم الناس بالنحو بعد الخليل، وألّف كتابه الذي سمّاه قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل".

أبو الطيب اللغوي، ت 351هـ)

- "هل ركبت البحر تعظيماً له واستعظاماً لما فيه".
- (قول المبرد لمن يطلب قراءة الكتاب عليه، ت 285هـ)
- "كنت عند الخليل يوماً فأقبل سيبويه، فقال الخليل: مرحباً بزائر لا يملّ، قال أبو عمرو المخزومي – وكان كثير المجالسة للخليل – وما سمعت الخليل يقولها لأحد إلاّ لسيبويه".

(الخبر الأول لابن النطّاح)

- "وعمل – أيّ سيبويه – كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده".

(أبو سعيد السيرافي، ت 368هـ)

- "ولا أعرف كتاباً في علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غير ثلاثة كتبٍ:
  - أحدها: المجسطي، لبطليموس في علم هيأة الأفلاك.
  - والثاني: كتاب أرسطاليس في علم المنطق.
  - والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كلّ واحدٍ من هذه لم يشذّ عنه من أصول فيه شيء إلاّ مالا خطر له"

(صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي، ت 417هـ).

- "وبرع – يعني سيبويه – في النحو الذي لم يسبقه أحد إلى مثله، ولا لحقه أحد من بعده".

(ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت 572هـ)

# تقديم

عرفت الأستاذ الدكتور هادي نهر العالم اللغوي النحوي البغدادي والمحقّق الثبت من خلال بحوثه ودراساته في علوم العربية اللغوية والنحوية المعْمقة والمستنيرة واطلاعه الواسع والعميق على الدراسات اللسانية الحديثة. وقد سعدت بالتعرف إليه عن كثب، فذكرني بأفذاذ نحاة بغداد ولغوييها قديماً وحديثاً، وقد انبرى لوضع "الشرح المعاصر لكتاب سيبويه" بعد أنْ قضى حوالي عشر سنوات يتعبّد في محرابه درساً وتحقيقاً، دراية ورواية.

اطلع الدكتور هادي اطلاعاً واسعاً على أهم المصادر اللغوية والنحوية التراثية على مرّ العصور. وإنْ نظرة عجلى على ثبت ما سمّاه "روافد الشرح والدراسة" وقد بلغت حوالي ثلاثمئة وأربعين كتاباً وبحثاً، يتبيّنُ للقارئ الجهد الكبير الذي بذله شارح كتاب سيبويه المعاصر في أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد أصاب البحث بتسمية هذا الثبت "روافد" إلى حدٍّ كبير، وربّما كان الأفضل أنْ يفصل بين الروافد والمراجع، ولا سيما عندما يكون الموضوع يتعلق بالدراسات اللسانية الحديثة. وإنْ النهج الذي اتبعه الباحث في تبيان العلاقة بين الخليل وسيبويه من ناحية وبين الدراسات اللسانية الحديثة، باعتبارها معلماً مهماً في منهج الباحث الشارح الدكتور هادي، وقد ركب البحر الهائج!! في تصديه لفهم كتاب سيبويه وشرحه شرحاً وافياً معاصراً.

إنْ مصطلحات سيبويه وكثيراً من عباراته النحوية قد غُيّرت في العصر الحاضر وأصبحت الكتب المتأخرة المدرسية والجامعية، بل ومنذ زمن بعيد تستعمل مصطلحات وعبارات نحوية ذات طابع يختلف عن منهاج سيبويه، بل ومنهاج كثيرٍ من النحاة واللغويين الذين جاؤوا بعده ولعدة قرون.

وقد اجمع كثير من شارحي سيبويه القدامى والمحدثين أنْ كثيراً من مصطلحاته وعباراته الخاصة تحتاج إلى الشرح والتوضيح، بل وإلى الألف والممارسة.

لقد نهد العالم النحوي الثبت الأستاذ الدكتور هادي إلى هذه المهمة الشاقة، فوقف وقفة الخشوع إزاء سيبويه وأستاذه الخليل الذي لازمه، وكان نتاج هذه الصلة السامية بين

الشيخ وتلميذه هذا السفر العظيم الذي عرف بـ (الكتاب) قرآن النحو. فاستطاع الباحث المدقق الشارح المعاصر لكتاب سيبويه أن يقدم إلى الدارسين والباحثين شرحاً معاصراً للكتاب، يفتح الطريق واضحاً لدراسات لغوية ونحوية عربية أصيلة ومبدعة، لمعالجة قضايا اللغوية العربية المعاصرة والارتقاء بالدراسات اللسانية العربية إلى مجالاتها الحيوية الطبيعية، بعيداً عن التبعية والتقليد.

والله الهادي إلى الصواب

رئيس مجمع اللغة العربية الأردني

الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة

2013/2/17م

# المقدّمة

يتربّع سيبويه بكتابه الشهير منذ أكثر من اثني عشر قرناً من الزمان على قمّة النحو العربي من غير منازع، لصنيعه الفذّ في إرساء معالم النحو العربي وأنظمته وقوانينه المركزية، فكتاب سيبويه لا يزال إلى يومنا هذا المصدر الأول والاهم من بين أمّات كتب النحو، سواء في محتواه الموضوعي، أو في منهجه، أو تقسيماته، أو في طريقة سيبويه المحكمة، والمتثبّتة، والدقيقة في التحليل اللغوي، ابتداء من الألفاظ والعبارات والتراكيب التي كتب بها سيبويه كتابه وانتهاء بالمصطلحات، والمفاهيم، والقوانين، والشواهد والأمثلة وغيرها من الأسس التي اعتمدها في بناء الكتاب ممّا لم يأتِ شيء منها عبثاً، أو إطناباً.

ولكون هذا الكتاب الفذّ هو الأساس المعتمد عليه عند النحويين القدماء والمتأخرين والمحدثين، وسيبقى كذلك، فقد كنتُ أحرص على أنْ أكلّف طلبتي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بقراءة بعض الموضوعات الصوتية والصرفية والنحوية التي عرض لها سيبويه؛ وأشدّ ما كان يثير استغرابي ودهشتي أنّ أكثر هؤلاء الطلبة لم يكونوا قادرين على التعرّف عمّا يتحدّث فيه سيبويه، وكأنّهم يقرأون كتاباً في لغة لا يعرفونها، وكنتُ اعتذر لهم ولنفسي لذلك، لما في الكتاب من مصطلحات ومفاهيم، وتعريفات، وأسلوب لغوي خاص بسيبويه نفسه، يُلزم القارئ أنْ يقلّب العبارة والجملة والشاهدَ والمثال على وجوه متعدّدة كي يقف على طروحات سيبويه ومقاصده.

وبعد معايشة لهذا الكتاب امتدّت على أكثر من ربع قرن من الزمان كانت هناك نيّة صادقة، وقويّة، ومخلصة تراودني وتحضرني وتعيش في ذهني دوماً في أنْ أقوم على شرح الكتاب شرحاً معاصراً، مع إدراكي بعبء المسؤولية، ومشقّة الطريق، وما يتطلبه مثل هذا العمل من جهد ونصب، ووقت، ومال، ولهذا كنت كلّما بدأت آخذاً بالشرح يوماً أدع العمل أياماً، احتراساً، وتأمّلاً إلى أن تكاثرت عليّ العبارات التشجيع والثناء والإكبار، من عُلية العلماء والمفكرين العرب في العراق والأردن وسوريا ولبنان واليمن والسعودية والسودان والكويت والمغرب والجزائر، وكلّ الخيرين أساتذة أجلاّء، وطلبة نجباء ممّن

تناهت إليهم رغبتي في شرح كتاب سيبويه هذا الكتاب الذي انبرى له شارحاً، ومعقباً، ومستدركاً، ومعترضاً، وراداً عشرات من علمائنا القدامى على مر القرون، بما أحدث حركة علمية لغوية أصيلة في الأوساط العلمية آنذاك، في حين لم نجد أي لغوي معاصر قد انبرى لهذا الكتاب بالشرح، أو البيان، أو التعقيب، أو الموازنة بين طروحاته، وما نألفه من نظريات وطروحات ومصطلحات، ومفاهيم لغوية طرحتها اللسانيات المعاصرة.

وإنني لأدرك تمام الإدراك أني بهذا العمل اقتحم دورباً وعرة المسالك كثيرة المخاطر والمزالق، وأركب بحراً واسعاً ممتداً قد لا يقوى إنسان بمفرده على الإبحار فيه، ولكنني عزمت وتوكّلت مسلحاً بالإيمان بالله وبجلال العلم، وصبر الصابرين، وتبتّل المتوجهين إلى المعرفة وشغفهم بها غير قاصد سوى خدمة العلم وأهله منتصراً لرجل كبير الشأن، ولقامة علمية شامخة من قامات التراث اللغوي العربي العتيد.

واسأل الباري عزّ وجلّ التوفيق والسداد

والحمدلله أولاً وآخراً

## شكر وتقدير

الحمدلله صاحب الحمد والنعمة والشكر أولاً وأخيراً، وكلماتي لا توفي بحق العالم الجليل الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس المجمع اللغوي الأردني الذي شرّفني بكرمه وتواضعه تقديمه هذا الكتاب بشهادة أزاحت عني نصب السنين التي صرفتها في تصنيفه، فلَهُ مني جزيل الشكر والاحترام والاعتراف بصنيعه الكريم الذي سأبقى اذكره ما حييت.

ويسعدني أيضاً أنْ أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ أحمد رياض محمد غوادره أحد طلبتي النجباء في الماجستير الذي أعانني على مراجعة مسوّدات الكتاب لتصويب الأخطاء الطباعية أكثر من مرّة، بارك الله له، وجزاه عنّي وعن العلم خير الجزاء.

ولا أنسى فضل الآنسة المهذبة فاطمة أحمد خلف عناقرة التي قامت على رقن الكتاب على الجهاز، وتنضيده، وإخراجه صارفة الأيام والليالي الطوال من أجل ذلك، فلها مني كلّ الاحترام والتقدير والدعاء بالخير العميم.

# سيبويه والكتاب

## حياة سيبويه[1]

اسمه ومولده ووفاته:

هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحرث بن كعب، وقيل مولى آل الربيع بن زياد الحارثي من أصل فارسي، وقد جاء اسمه واسم أبيه واسم جدّه في شعر للزمخشري يقول فيه:

| | |
|---|---|
| الا صلّى الإله صلاةَ صدقٍ | على عمرو بن عثمان بن قنبر |
| فإنّ كتابه لم يُغْنَ عنه | بنو قلمٍ ولا أصحاب منبر |

وقيل في كنيته أنّه: أبو بشر، وهو أبو عثمان، وأبو الحسين، وأبو بشر أشهرها وأثبتها.

و(سيبويه) لقبه علا على اسمه وكنيته، فاشتهر وعرف به ولم يلقب به أحد قبله[2].

وقد اختلف في توجيه معنى هذا اللقب في اللغة العربية عند علمائنا القدامى فقال بعضهم إنّه مركّب من: (سيب) بمعنى التفاح، و(ويه) بمعنى الرائحة، فترجمته: رائحة التفاح.

وقال آخر إنّه من مركّب من: (سي) ومعناه في الفارسية: (ثلاثون) و(بوي) أو (بويه) أيّ: الرائحة، ومعناها: الثلاثون رائحة، أيّ ذو الثلاثين رائحة.

ورأى (ف.كرنكور) من المستشرفين أنّ الترجمة الصحيحة هي: (تفاحة صغيرة) لا (رائحة التفاح) والقول الأول لا أساس له من الصحة، والثاني سليم من الناحية اللغوية الفارسية، ولكنّه غير مطّرد فيما عُهد من الأعلام القديمة المماثلة المختومة بـ (ويه) غير أنّ

---

(1) تُنظر تفاصيل ترجمته في: ابن قتيبة: المعارف، 137، وأبي الطيب اللغوي: مراتب النحويين، 65، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين، 48، ابن قاضي شهبه: طبقات النحاة: 2/ 206، وابن خلكان: وفيات الأعيان: الزبيدي: طبقات النحويين: 73-74، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، والقفطي: أنباه الرواة، 1/ 323، 2/ 327، 273، 351، وابن النديم: الفهرست، 62 وما بعدها، وابن النديم: نزهة الألباء، 75 وما بعدها.

(2) لُقب به بعد أبي بشر (سيبويه) أكثر من نحوي منهم: أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري المتوفى سنة (358هـ)، والأصبهاني أبو نصر محمد بن عبد العزيز المتوفى سنة (395هـ)، وأبو الحسن علي بن الشبستري النقشبندي من علماء القرن العاشر.

المؤكد أنّ (سيبويه) والأعلام المختومة بـ (ويه) أعلام أعجمية، كما ذهب إليه سيبويه نفسه إذ يقول تعليقاً على (عمرويه) إنه ضرب من الأسماء الأعجمية ((وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت؛ لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه وجعلوه في النكرة بمنزلة: غاقٍ منوّنة مكسورة في كلّ موضع)) وأهل العربية يضبطون (سيبويه) ونحوه مثل: خالويه، ونفطويه بفتح الواو وسكون الياء، وهو في الفارسية بإسكان الواو وضمّ ما قبلها، وفتح الياء.

ومثلما اختلف في توجيه معنى الاسم اختلف في سبب تلقيبه به، فقيل: لأنّ أمّه كانت ترقّصه بذلك في صغره، وقيل: كان من يلقاه يشمّ منه رائحة الطيب، وقيل: كان يعتاد شمّ التفاح، وقيل: لقّب بذلك للطافته، أو لأنّ وجنيته كانتا كأنّهما تفاحتان، وكان غاية في الجمال.

## مولده ونشأته العلمية

لم يعرف بالضبط تاريخ ميلاد سيبويه، أمّا مكان مولده ففي قرية من قرى شيراز تُسمى البيضاء، وهي بلدة المتصوّف المشهور الحلاّج، وولد فيها أيضاً المفسّر المشهور القاضي البيضاوي.

وعندما شبَّ ترك وأهله شيراز متوجهين نحو البصرة طلباً لعلوم الفقه والحديث الشريف، ومن أوائل من أخذ عنهم (حماد بن سلمة بن دينار البصري، ت 167هـ)، وكان سيبويه (شديد الأخذ)، فبينما هو يستملي عن أستاذه يوماً قول النبي ﷺ (ليس من أصحابي إلاّ من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فظنّ سيبويه أنّ أستاذه حماداً لحن في الحديث بنصبه (أبا الدرداء) بدلاً من رفعه، فردّ عليه: ليس أبو الدرداء)[1]، فقال حماد: لحنتَ يا سيبويه. فقال سيبويه: لا جرم، لأطلبنّ علماً لا تُلحنّي فيه أبداً.

ومما نُقل عن أستاذه حماد البصري أنّ سيبويه جاء إليه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فقال حماد: فكان فيما أمليت ذكر (الصفا) فقلت: صعد رسول الله ﷺ الصفا)،

---

(1) ليس في الحديث الشريف حرف استثناء بمعنى (إلاّ)، وليست فعلاً جامداً.

وكان هو الذي يستملُ، فقال: صعد النبي ﷺ الصفاء) فقلتُ: يا فارسيّ لا تقل: الصفاء؛ لأنّ الصفا مقصور. فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال: (لا أكتب شيئاً حتّى أحكم العربية).

وكان قرارُ سيبويه قرارَ علماء حازماً وصادقاً غَيْرةً منه على العربية وحرصاً منه على تعلّم دقائقها، والوقوف على أسرارها، فكان له ما أراد، وكانت ثمرة جهده وقد ألقى بنفسه في ميدان النحو بأخذه عن أئمته وشيوخه آنذاك وعلى رأسهم أستاذ النحو العربي الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وآخرون من أكابر علماء اللغة والنحو من أمثال: الأخفش الأكبر (عبد الحميد بن عبد المجيد ت 177هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 194هـ)، وصاحب كتابي: الأكمال والجامع، اللذين لم يوقف لهما على أثر، وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بَطُلَ النحو جميعاً كلُّهُ    غير ما أحدث عيسى بن عمرْ
ذاكَ (إكمال) وهذا (جامع)    فهما للنّاس شمس وقمر

وأبي يسعد سعيد بن أوس الأنصاري (ت 215هـ) صاحب (النوادر) وكان عالماً بالنحو واللغة ثقةً.

وكان سيبويه كثير المجالسة للخليل، وقد أحبه الخليل، ولم يضنّ عليه بشيء من علمه فهو عنده (زائر لا يملُّ) على ما صرّح به الخليل أمام أبي عمرو المخزومي الذي قال: (وما سمعت الخليل يقولها لأحد إلاّ لسيبويه).

وبهذه الكوكبة من العلماء الأفذاذ ممّن أخذ عنهم سيبويه علم النحو، وبإرادة الإنسان، وصبر العلماء بلغ سيبويه الغاية في هذا العلم، وصار أعلم أهل عصره، واستحق بجدارة أنْ يكون رأس المدرسة النحوية البصرية، وظلّ كتابه المعين الذي ينهل منه علماء النحو العربي عبر العصور، ولا نعتقد أنّ مريداً للنحو في أصوله وفروعه يتخطّى كتاب سيبويه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد من المتقدمين، ولم يجاره في تأليفه أحد من المتأخرين، فالجميع عيال عليه.

## وفاته

اختلف العلماء والمؤرخون في تحديد السنة التي انتقل فيها سيبويه إلى جوار ربه، فقيل إنه مات في القرية التي ولد فيها (البيضاء)، وقيل: مات في البصرة، وقيل: توفي في مدينة (ساوة)، وكانت وفاته سنة إحدى وستين ومئة (161هـ)، على قول بعضهم، وقيل: سنة سبع وسبعين ومئة (177هـ)، وقيل سنة ثمانين ومئة (180هـ)، وقيل: سنة ثمان وثمانين ومئة (188هـ)، وقيل سنة أربع وتسعين ومئة (194هـ)، وكان عمره حين أدركه الموت اثنتين وثلاثين سنة، وقيل نيِّفاً وأربعين سنة.

وقد ذكر الخطيب البغدادي عن ابن دريد أنّ سيبويه مات في شيراز وقبره بها، ورُجِّح هذا القول، لأنّ ابن دريد خبير بإخبار البصريين، ثقة فيها.

## الكتاب: شروحه وملامح من منهجه

يعدّ كتاب سيبويه أول كتاب جامع شامل لعلم النحو في أصوله وفروعه، وقواعده، وضوابطه، وتخريجاته وبمصطلحه الفني، وهو أول كتاب نجد فيه شيئاً كثيراً من علم الصرف. ولم يُؤلف سيبويه إلاّ كتاباً واحداً هو الذي عرف عند أهل العربية باسم (الكتاب).

وتكامل المادة الموضوعية للنحو العربي في هذا الكتاب بهذا الشكل المتقن والمستفيض يدلّ دلالة واضحة على أنّ النحو العربي علم عربي النشأة، نبت على أرض عربية، وهو ثمرة جهود متتابعة ومتلاحقة ومتلازمة ابتدأت بعد منتصف القرن الأول للهجرة حيث أبو الأسود الدؤلي مروراً بشيوخ سيبويه وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه وملهمه الأول، وانتهاءً (بالكتاب) الذي يشعرنا باستواء هذا العلم ونضجه وتكامله بعد أنْ تلقّف سيبويه جهود العلماء من قبله، وأفاد منها بحذق، ودربة، فجاء كتابه غاية في الدقة والصحة والشمول، فتلقفه العلماء من بعده، واستقبلوه بإكبار وحفاوة، وهو – أعني الكتاب – وإن لم يُسْند إلاّ بطريق الأخفش سعيد بن مسعدة المتوفى سنة (207هـ)، فكلّ الطرق مستند فيها إليه، فقد صار الكتاب محلّ اهتمام كثير من العلماء، ورافدهم الأول في النحو، فقد قرأه إمام الكوفيين أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة (183هـ)

على أبي الحسن الأخفش، ومن أقدم من قرأه الشاعر أبو فراس الحسن بن هاني المتوفى سنة (195هـ) وأبو زكريا الفراء (ت 207هـ)، ثاني رجل من رجال المدرسة الكوفية، بل زعيمها الحقيقي، يقولون إنه مات وتحت راسه كتاب سيبويه، وأبو زيد الأنصاري (ت 215هـ)، وأبو عمر الجرمي (ت 225هـ)، وأبو عثمان المازني (ت 249هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت 250هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، وغير هؤلاء ما لا يُحصى من العلماء.

## شرّاح الكتاب

أثار كتاب سيبويه منذ ظهوره حركة علمية نحوية كبرى في صفوف أكثر العلماء العرب القدامى، فتناولوه بالشرح أو التعليق، أو بيان نكته وأبنيته ومشكلاته، أو اختصاره، أو اختصار شروحه، أو شرح أبياته، أو تهذيبه، أو الاستدراك عليه، أو التأليف في الاعتراض عليه، أو ردّ تلك الاعتراضات، وقد أغنانا أستاذنا وشيخنا الجليل المحقق الثبت المرحوم عبد السلام محمد هارون – رحمه الله وأرضاه – عن ذكر أسماء هؤلاء الشرّاح، والمختصرين، والمهذبين، والمستدركين، والمعلقين، والمعترضين، والرادّين، فقد تتبع – رحمه الله – بدقته المعهودة هؤلاء الأعلام ذاكراً أشهر أعمالهم ومصنفاتهم الخاصة بكتاب سيبويه[1].

وعندنا أنّ أشهر شروح الكتاب شرح أبي سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي النحوي المتوفى سنة (368هـ)، فهذا الرجل كما تقول المصادر (أعلم الناس بنحو البصريين)، فجاء شرحه شافياً سهلاً على الدارسين مبصراً أكثر مبهمه وغامضه على الرغم من أنّ السيرافي لم يستطع ان يخرج في شرحه عن سيطرة المنهج الكلامي (فهو لا يكاد ينتهي من تعليل على طريقة المتكلمين حتى يبدأ بتعليل آخر، ولا يكاد ينتهي من معالجة مشكلة حتى يأخذ بالقارئ إلى مشكلة أخرى، ثمّ إلى ثالثة فرابعة، والكثير من هذه التعليلات والتفسيرات لا تزيد شيئاً على ما ذكره سيبويه اللهم إلاّ ما فيها من قوّة الجدل، وتشعب القضايا لمنطقية، وقوّة البيان التي عُرف بها السيرافي، وهذه القوّة الجدليّة والمنطقية لا تستقيم

---

(1) ينظر: مقدمة الكتاب، 1/ 37، وما بعدها.

وطبيعة اللغة والنحو التي تحتاج إلى يسر في العرض، وتمسّك بالمشهور من القول أو الرأي، وابتعاد عن التكلّف في الأسلوب، والمصنوع من الشواهد والبعيد من التعليلات والتخريجات.

ومع هذا كله يظل شرح السيرافي لكتاب سيبويه سفراً خالداً في مادته، وموضوعاته حاول به أنْ يقرّبنا من كتاب جليل القدر، عظيم الفائدة في النحو العربي هو كتاب سيبويه.

## طبعات الكتاب

طبع كتاب سيبويه أكثر من مرّة وأشهر طبعاته أربع:

الأولى: بعناية المستشرق (دبرنبورج) وكان ذلك في المطبعة الأهلية بباريس عام 1883، وتمتاز هذه الطبعة بكونها مصدرة بمقدمة طويلة باللغة الفرنسية تضمنت ذكر مسودات الكتاب، وأمكنة وجودها، ونبذة من حياة سيبويه، وطائفة من النحاة الذين اشتغلوا بكتابه.

والثانية: كانت في كلكتا عام 1887.

والثالثة: في مصر وهي طبعة بولاق الأميرية عام 1896، ونشر منها نسخة مطابقة لها بالطباعة التصويرية في بغداد وتمتاز هذه الطبعة بوجود بعض من شرح السيرافي في هوامشها، وشرح شواهد الأعلم الشنتمري المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، وكتابا السيرافي والأعلم اليوم محقّقان تحقيقاً علمياً ومنشوران بين الناس.

والرابعة: الطبعة المحققة والمشروحة من شيخنا الجليل عبد السلام محمد هارون – رحمه الله وأرضاه – في خمسة أجزاء نشرتها مكتبة الخانجي بالقاهرة، وهي الطبعة التي اعتمدناها في شرح الكتاب.

ومن الجدير بالذكر أنّ كتاب سيبويه قد ترجم إلى اللغة الألمانية على يد المستشرق الألماني (جهن) (Jahn)، وطبعت هذه الترجمة ببرلين عام 1894.

## ملامح منهجية للكتاب

ليس جديداً أن يقول أحد أن سيبويه في كتابه قد ثبّت أركان النظرية النحوية العربية ابتداء من المصطلحات مروراً بالنظريات وبالأصول وانتهاءً بالفروع والضوابط، وكلّ ذلك بمعية الشواهد والأمثلة التي تجري بمعية التحليل والتفصيل المتقن للمسائل النحوية والصرفية والصوتية، والتعليل لها والقياس على أنماطها الأصول. وقد صار كتاب سيبويه لهذا السبب نموذجاً احتذاه النحاة العرب من بعده على مستوى المادة الموضوعية، وعلى مستوى المنهج الذي اتبعه سيبويه في عرض هذه المادة، وقد استقينا من رحلتنا الطويلة مع كتاب سيبويه أبرز الملامح المنهجية التي بُني عليها هذا السفر الجليل موجزة بالنقاط الآتية:

### أولاً: مقدمة الكتاب:

زعم بعض العلماء والدارسين قدماء ومحدثين أنّ سيبويه لم يضع مقدمة لكتابه، وذلك أحد أوجه الخلل التي سُجلت عن الكتاب، فقد نفى حاجي خليفة، أن يكون الكتاب قد اشتمل على مقدمة، قال: (ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة) [1]، وذهب المرحوم علي النجدي مذهب حاجي خليفة فقرر (أنّ الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة) [2].

وأرى أنّ ما ذكره حاجي خليفة، والنجدي غير موفّق، فالأبواب السبعة المختصرة التي ابتدأ بها سيبويه كتابه تشكل مقدمة شاملة أقام عليها سيبويه بعد ذلك جلّ كتابه، وتعدّ هذه الأبواب نصاً موازياً قابلاً وحدةً للدراسة والتحليل لما انطوت عليه من مقدمات نظرية عامة تناولت الأصول النحوية والصرفية التي لا إشكال فيها على وجه الإجمال، ثمّ عكف على دراسة التفصيلات وعرض الجزئيات المشكلة وغير المشكلة.

فباب (علم ما الكلم من العربية) [3] يمثل مقياساً صرفياً نحوياً دلالياً لأقسام الكلم العربي: الاسم والفعل والحرف، ممّا لا يمكن لدارس النحو إلاّ الابتداء بها منطلقاً للدخول إلى عالم النحو كلّه.

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون، 2/ 1426.

(2) النجدي، علي: سيبويه إمام النحاة، 124.

(3) سيبويه: 1/ 12.

ثمّ (باب مجاري أواخر الكلم من العربية)[1] مقدمة لفصل مستفيض من القول في حركات الإعراب والبناء، هذه الحركات التي بُني عليها أكثر موضوعات النحو العربي، أعني المبني والمعرب من الأسماء والأفعال وأحوال كلّ منها، وما يعرب بالحركات وما يعرب بالحروف، وما تطرأ على الكلمة العربية من لواحق تحدّد نوعها العددي تثنية أو جمعاً، ويحدّد طبيعة جرسها من حيث الخفّة والثقل، وتمكنها من الاسميّة تمام التمكن أو عدم تمكنها، ويحدد أيضاً ما ضارع الأسماء من الأفعال، وما ضارع الأفعال من الأسماء وأوجه هذه المضارعة، وما انصرف من الأسماء وما لم ينصرف.

ثمّ (باب المسند والمسند إليه)[2] التي تطالعنا أول مرة في هذا الكتاب دون غيره، فلم يشر إلى هذا الباب الذي يشكل عمود النحو العربي الأول والحقيقة اللغوية الكبرى ممّا لم يشر إليها أحد قبل سيبويه أو بعده.

ثمّ (باب اللفظ للمعاني)[3] الذي قدّم فيه سيبويه لما يقع بين الكلمات وهي منتظمة داخل السياق المعين من اختلاف في اللفظ واتفاق في المعنى، أو اتفاق في اللفظ واختلاف في المعنى، أو اختلاف فيهما جميعاً.

ثمّ (باب ما يكون في اللفظ من الإعراض)[4]، الذي قدم فيه سيبويه لما يعتري اللفظ من أسباب الذكر والحذف، وهو باب واسع في العربية.

ثمّ (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[5]، الذي قدم فيه سيبويه لما يلحق من حسن أو قبح، أو استقامة أو استحالة للتراكيب والجمل العربية في ضوء القواعد والقوانين المقررة.

ثمّ (باب ما يحتمل الشعر)[6]، من الضرورات التي تُباح في النص الشعري دون غيره من ضروب القول.

---

(1) سيبويه: 1/ 13.
(2) سيبويه: 1/ 22.
(3) سيبويه: 1/ 24.
(4) سيبويه: 1/ 24-25.
(5) سيبويه: 1/ 25-26.
(6) سيبويه: 1/ 26-32.

وبعد ذكر هذه الأبواب السبعة التي قدم فيها سيبويه كتابهُ يشرع سيبويه بذكر تفاصيل هذه المقدمة اليسيرة مبتدءاً بالكلام على (الفاعل) [1] في أول باب من أبواب الكتاب بتفصيل واسع معزّز بالشواهد والأمثلة.

**ثانياً: مصادر الكتاب وطريقة سيبويه في نقل آراء من أخذ عنهم:**

دأب سيبويه على ذكر من أخذ عنهم كتابه، أو استعان بآرائهم ويُعد أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي المصدر الأول له فقد أخذ عنه جلّ فكره النحوي بالقول حيناً وبالمعنى حيناً آخر، ونهل منه ما شاء أن ينهل حتّى قيل: (وهو – أيّ سيبويه – أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل)[2].

وفي هذا ما يدلّ على أنّ سيبويه قد انتفع بعلم الخليل انتفاعاً كبيراً وليس ذلك بكثير على الخليل بوصفه الأستاذ الأول للنحو العربي، وعلى سيبويه بوصفه تلميذاً باراً لأستاذه فقد روى عنه في أكثر من ستمائة موضع، سواءً بالنقل المباشر أو بالواسطة أحياناً، أو يصدر رواياته عن الخليل بقوله: (وزعم الخليل – رحمه الله –) أو بقوله: (وسألته) أو (هذا قول الخليل – رحمه الله –) أو يذكر الرواية عن الخليل ثمّ يشير إليه في نهايتها قائلاً: (وهذا قول الخليل) أو غير ذلك من العبارات التي قمنا بجمعها، وتوثيقها وتحقيقها ودراستها في كتابنا (نحو الخليل من خلال الكتاب) [3]، وبينا فيه مدى الأمانة العلمية، والوفاء الفذ للتلميذ نحو أستاذه، وقديماً قيل أنّ علي بن نصر بن علي الجهضمي (ت187هـ)، زميل سيبويه ورفيقه في التلمذة عن الخليل قال: (قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتّى نتعاون على إحياء علم الخليل) [4].

ومن مصادر الكتاب يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري القارئ المتوفى سنة (117هـ)، فقد تضمن الكتاب سبعة نقولات عنه.

---

(1) سيبويه: 1/ 33.

(2) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، 65.

(3) طُبع أول مرة في عمان: عن دار اليازوري، عام 2006.

(4) الزبيدي: طبقات النحويين، 77-78.

وممّن نقل عنهم سيبويه أيضاً عيسى بن عمر المتوفى سنة (149هـ)، في اثنين وعشرين موضعاً، وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة (154هـ) وهو قارئ أهل البصرة، وشيخ الخليل ويونس بن حبيب في سبعة وخمسين موضعاً، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر وذكره في ثمانية وخمسين موضعاً، ويونس بن حبيب المتوفى سنة (182هـ)، في مئتين وسبعة عشر موضعاً[1]، وفضلاً عن هذا كله يشير سيبويه في بعض نقولاته إلى من يطلق عليهم اسم (النحويين) من غير أن يبين من هم هؤلاء، وسواء ذكر سيبويه بعضاً ممّن نقل عنهم بأسمائهم، أو بغير ذلك تشخص أمامنا الحوظتان هما:

الأولى: تؤكد أنّ سيبويه لم يبدأ من فراغ، وإنما بدأ حيث انتهى أساتذته الذين التقاهم أو الذين نظر في آثارهم وبهؤلاء الأساتذة كان النحو العربي قد استقام على عوده، فجاء سيبويه بكتابه إحياءً لكل الجهود النحوية التي بُذلت قبله.

والثانية: أنّ سيبويه كان يورد آراء من ينقل عنهم بطرق شتى من التعبير، مصرّحاً في الغالب بأسمائهم، عدا ما ذكره كناية أو إيماءً.

ومن منهجه أنّه إذا ما نقل آراء بعض النحويين في مسألة ما، ومن بينهم الخليل وجدناه يقف مع الخليل، مؤيداً رأيه، ومتبنياً منهجه، ممّا يدلّ على أنّ آراء أستاذه الخليل دون سائر أساتذته، أو من نقل عنهم لم تغب عن ذهنه، وهو يبدع الكتاب.

**ثالثاً: الوحدة الداخلية للكتاب:**

يقوم كتاب سيبويه على وحدة داخلية ربطت بين المسائل والقضايا النحوية والصرفية والصوتية، ومصطلحاتها ربطاً محكماً سواء على مستوى الأصول أو الفروع، أو الضوابط أو الأمثلة والشواهد، حتى أنّ الباحث (لا يحسن إلاّ أن يسلّم بوجود خطّة واضحة

---

(1) إحصاء عدد النقولات مختلف فيه، وبحاجة إلى بحث مستقل ينظر: النجدي، علي: سيبويه إمام النحاة، وعبد السلام محمد هارون في تقديمه لكتاب سيبويه، 1/ 8 وما بعدها، ويعلبكي: الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه، ص 113، وهادي نهر، نحو الخليل من خلال الكتاب.

في ذهن مؤلفه، خطة تتجلّى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة الواحدة، أو مثيلاتها على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب.

وأكثر ما يدعو إلى العجب في هذا هو أنّ تلك الوحدة الداخلية قائمة على الرغم ممّا يوحي به الكتاب من أنّ واضعه لم يتح له – ربما لوفاته المبكرة – أن ينقّحه على صورته الأخيرة التي أرادها له، حتى إنّه لم يسمّه بنفسه بل سماه الناس من بعده)[1].

إن سيبويه في عرضه لمسألة نحوية مركزية كثيراً ما يرسم لها شكلاً هندسياً حيث تبتدئ وحيث تنتهي وفي ذلك منطق خفيّ ينتظم هذه المسألة رابطاً إياها بمسألة ثانية وثالثة، فكأنّ الكلمات والأدوات والتراكيب تتوالد بعضها عن بعض ضمن نظام نحوي معقد الرتب، قادرٍ على تفسير العناصر اللغوية وهي تتحرك داخل التراكيب المعينة في هرمية تصنيفية توزيعية متقنة يمكن في ضوئها تحديد قوّة العلاقة بين تلك العناصر اللغوية وقد اتسعت دوائر استعمالاتها، وتلوّنت طبيعة تراكيبها (ولعل الخطة المحكمة التي يصدر عنها سيبويه وتسهم جزئياتها – بتعليلاتها ومصطلحاتها وتفاصيلها الدقيقة – في بنائها وتلاحمها هي الأكثر روعة في الكتاب، إن لم نقل في تاريخ النحو العربي بمجمله)[2].

إنّ سيبويه مفنّ في تقليبه التراكيب النحوية على أوجه متعددة وكأنّها تتوالد من بنية عميقة واحدة يمكن التعبير عنها بأنماط تركيبية مختلفة، يفصل سيبويه بين ما هو صحيح من هذه التراكيب استناداً إلى القواعد والقوانين النحوية المقررة، وما هو غير صحيح، وذلك بخروجه عن تلك القوانين والقواعد، وننظر في مثال واحد للتدليل على هذا المنهج المتقن تسلسلاً والنابع من (أصل) تبيح اللغة التصريفية أنْ تكون له فروع تركيبية تنطلق منه من حيث الاستقامة النحوية، والاستقامة الدلالية المقبولتان، وهذا المثال هو تتبع سيبويه لأنماط الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر)، قبل أن تنسخ بكان، وبعد أن تنسخ بكان:

---

(1) بعلبكي، رمزي منير: الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه، ص 114.

(2) بعلبكي، رمزي منير: من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني، ص 157 (بتصرّف).

**محمد شاعرٌ**

**يجوز**

- كان محمد شاعراً
- كان شاعراً محمد
- كان محمد (تمام كان)
- محمد كان شاعراً
- كان شاعر محمداً (ضرورة)
- كان محمد شاعرَك
- كان شاعرُك محمداً
- مَن كان محمداً
- مَن كان محمدٌ
- ما كان الشاعر إلاّ محمدٌ
- .... إلخ

**لا يجوز**

- كان إنسان شاعراً
- كان شاعراً
- كان شاعرٌ

**يجوز احتراساً من اللّبس**

- كان محمدٌ التاجرُ صادقاً

وقد يدير سيبويه التراكيب انطلاقاً من تركيب أصل وصولاً إلى كلّ تركيب يمكن أن يتولد عن هذا الأصل، مُقيساً الفروع على الأصول، فمجيزاً ما يمكن إجازته، مانعاً ما لا يجوز القياس على غيره، مدلّلاً في ذلك على كلّ أوجه الإجازة وأسباب المنع برؤية وصفية تحليلية معمقة تدلّ على سعة وعيه بلغة العرب في دقائق تراكيبها وأنماطها، ودوننا في ذلك هذه الصور التي يذكرها في باب (كان):

- الأصل ← كان أمرنا واحداً ← الفرع: نحن كانهم

القياس ————← نحن عدناهم

- الأصل: كان الأمر

القياس ← وقع الأمر

- الأصل ← مَن كان أخاك؟

القياس ← مَن مدح أخاك؟

أو ← مَن كان أخوك ← مَن مدح أخوك؟

- الأصل ← عسى الغوير أبؤسا ← لا يجوز: عسيتُ أخانا أو عسى محمد صاحبنا

↓

لدن غدوةً ← لدن عصاً

↓

لَعَمْرُ الله ← لَعَمْرُ الله

- الأصل ← تلتقطهُ بعضُ السيّارة

يجوز ← يلتقطه بعضُ السيّارة

↓

ذهبتْ بعض أصابعه

↓

ذهب بعض أصابعه

↓

ذهبتْ أصابعه

لا يجوز: ذهبت مدرّس أختك (لأن المدرس غير الأخت)

يجوز ← اجتمعت أهل اليمامة

↓

اجتمعت اليمامة

↓

شرقت صدر القناة من الدم

↓

بعض السنين تعرقتنا

↓

تواضعت سورُ المدينة والجبال

↓

تسفهت أعاليها (مرُّ الرياح)

↓

طول الليالي أسرعت في نقضي

وفي كلها يجوز تذكير الفعل

الأصل ← يا طلحةُ

↓

يجوز ← يا طلحةَ

يا طلحُ

يا طلحَ

الأصل: يا تيمُ تيمَ عديٍّ

↓

يجوز ← يا تيمَ تيمَ عديٍّ

يا تيمُ تيمُ عديٍّ

وهكذا يمضي سيبويه مستنداً إلى منهج وصفي تحليليّ تطبيقيّ، لا تغيب عنه الموازنة، إنّه يعرض المسألة النحوية المعينة مرةً، ثمّ يعرضها مرة أخرى من خلال موازنتها بغيرها من مسائل تتصل بها وتجري مجراها، بما لا يشعرك بانقطاع بين الموضوع والموضوع، ولا بخلل في العرض، مما يعمل على استيفاء المسائل النحوية بدقائقها وتفصيلاتها، أصولها وفروعها، فأنت تتمكن من معرفة أحكام الفعل اللازم أوّلاً، وما أن ينتقل بك سيبويه إلى الفعل المتعدي حتى يعقد موازنة بينه وبين اللازم، بعد أن يستكمل أوجه المتعدي من الأفعال إلى مفعول واحد، ثمّ ينتقل إلى المتعدي إلى اثنين، فيأتي على أنواعه ومسائله وأحكامه، ويظلّ يلفت النظر إلى النقطة التي انطلق منها أعني: اللازم، والمتعدي إلى واحد، حتّى تجد نفسك مع المسائل السابقة، وأنت في صلب المسائل اللاحقة في وحدة داخلية متكاملة، تتصل حلقاتها الأولى بالثانية وكلاهما بالثالثة فالرابعة وهكذا دواليك، وقلما يغيب عنك ما كنت فيه، وأنت في غيره وبعد أن يستكمل أحكام اللزوم والتعدي يبدأ بالمنصوبات الأخرى كظروف الزمان والمكان وما يُنصب من المصادر، والحال، كلّ ذلك وغيره في ظل موازنات بين ما ابتدأ به من أفعال لازمة أو متعدية إلى واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، وما هو فيه من المنصوبات على المصدرية، أو الحالية أو السببيّة أو غير ذلك من المنصوبات.

إن كلّ شيء عند سيبويه يرجع إلى أصل لغوي تمثيلي يُعدّ المنطلق لتوليد صور وأنماط تركيبية ممتدة إلى ما يشاء المتكلّم المُنشئ من الجمل والتراكيب في ضوء القواعد المقررة، والناظر لباب الاشتغال عند سيبويه يعجب لقدرة هذا النحوي العربي البارع على تقليب التراكيب بأحوال وصور متعددة كلها يخضع للصورة الأولى التي تمثل النمط الأول والأصل.

فالبداية من: ضربت زيداً

حيث تتحول إلى:

زيداً ضربتُه أو: زيد ضربتُهُ

أو: ضربت زيداً ضربته

و: رأيت زيداً ← ورأيت زيداً وعمراً كلّمته

← وعمرو لقيته وزيدٌ كلّمته ←

ورأيتُ عبدالله وعمراً كلّمته ← وعمرٌ لقيته وزيدٌ كلمته

و: أعمراً لقيتَ أخاه ← وأعمرٌ ضرب أخوه زيداً

ولا يجوز ← وضرب عبدالله ضرب أخوه زيداً

لعدم إمكانية تفسير الجملة الثانية الجملة الأولى

وهكذا تسلك الأنماط اللغوية طريقها إلى التعدد، والتلوّن في ظلّ انعكاس صوري وخلافي محدد، وفي ضوء العوامل النحوية المتصدرة للجملة أو التركيب المعين[1].

رابعاً: سمة التدرج وعنصر التقسيم:

قسم سيبويه مادة كتابه على قسمَيْن، استوفى في القسم الأول المادة النحوية، وجعل الجزء الثاني وقفاً على المادة الصرفية، والصوتية، زيادة على هذا نجد الكتاب لا يخلو من موضوعات تخصّ البلاغة، والقراءات والضرورات الشعرية، واللهجات.

وسيبويه وقد ابتدأ بالنحو لم يغفل الجانب الصرفي منذ الصفحات الأولى لكتابه، إذ استند إليه في سن بعض القواعد النحوية والاحتجاج لها كتقسيمه الكلمة العربية، وكان الجانب الصرفي والدلاليّ معياراً أساساً لهذا التقسيم موظفاً إياه لأغراض نحوية، ولعلّ من أهم ملامح هذا النهج أنْ يحمل سيبويه إحدى المقولات الصرفية المعجمية على أخرى وصولاً إلى العلل والأسباب الكامنة وراء الظاهرة النحوية المعينة، من ذلك نذكر حديثه في:

- حمل الاسم على الفعل فيمْنع من التنوين.
- وحمل الفعل على الاسم فيعرب.
- وحمل اسم العلم على الصّفة فتدخله لام التعريف.

---

(1) ينظر: شرحنا لباب التنازع.

وغير ذلك كثير ممّا اعتمد فيه سيبويه على معايير صرفية ومعجمية ودلاليّة لعرض قضايا نحوية عامة[1].

أمّا سمة التدرج والتكامل بين المسائل المدروسة فظاهرة منهجية بارزة في الكتاب، ولنا أكثر من دليل على ذلك لعلّ أقربها ذلك الاتصال النظري والمنهجي الذي تعكسه الأبواب السبعة التي قدم بها سيبويه لكتابه إذ تناول فيها أقسام الكلام، ومجاري الإعراب والبناء منتقلاً إلى الوظائف النحوية بإبراز متفرد لمفهوم الإسناد، فبناء الكلام لغايات دلالية، وتوليد النماذج والأنماط، وما يطرأ عليها من متغيرات عارضة تبدّل المعنى، أو لا تبدّله، وتنتهي الأبواب بالنظر في الكتابة العروضية، وما يقتضيه نظام الشعر صوتياً من متغيرات. إنّ هذه الأبواب السبعة على الرغم من اقتضابها تشعرنا بسمة التدرج في عرض المسائل والقضايا النحوية التي سيعمل سيبويه في أبواب الكتاب المتلاحقة على أن ينظمها حسب مستويات البناء الشكلي، والإعرابي، والدلاليّ مؤتلفة في مجال واحد هو النظام النحوي نفسه.

وسَنُفصّل القول في موضع لاحق من الشرح في سمة التدرج في التفكير النحوي عند سيبويه في حديثنا على تحليل سيبويه لأقسام الكلام، ومجاري الأسماء والأفعال في نظرية الإعراب، وصور المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف، ثمّ الانتقال إلى الوظائف الأساسية في بنية الجملة العربية التي صاغها سيبويه على نظرية محكمة هي (نظرية المسند والمسند إليه) أو (المبني والمبني عليه) التي استطاع من خلالها أن يجمل أهم أبرز العلاقات التركيبية في الكلام العربي، وهي المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل اللّذان يجملان بدورهما أركان الجملتين الاسميّة والفعلية.

وقد تعرّض سيبويه في حديثه عن هاتين الجملتين إلى مبدأ في غاية الأهمية هو (مبدأ الاحتياج) وتكملة النقص، والاستغناء في التركيب المفيد، والكلام المستقلّ[2].

---

(1) ينظر: بعلبكي، منير رمزي: حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية، ص 41 وما بعدها.

(2) ينظر: الشرح باب المسند والمسند إليه.

## خامساً: أصول النحو:

مّا لا جدال فيه أنّ النحو العربي بأصوله وفروعه قد بُني على أصول منهجية، وأدلّة إجمالية غاية في الإتقان والاستواء، وهي: نقل، وقياس، وإجماع، وتعليل، واستصحاب حال[1]؛ وقد كان النقل أو ما يطلق عليه (السماع) أكثر هذه الأصول أهمية، إذ حاول النحاة قبل سيبويه وبعده أن يستندوا في بناء قواعد النحو وأنظمته إلى الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، وعلى رأس هذا الفصيح هو القرآن الكريم وأشعار العرب وكلامهم قبل أن يبعث الله محمداً ﷺ رسولاً فيهم، وبعد ذلك وإلى حدود زمانية معينة اختلفوا حولها. وكان القياس عندهم هو النحو عينه، إذ يُعرُف بعضهم النحو بأنه (علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها)[2]، ورأى بعضهم (أنّ النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب)[3]، وأنّ (إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنّ النحو كلّه قياس)[4].

وعلى الرغم من أنهم اختلفوا في الحدود الزمانية والمكانية لهذا القياس فمنهم من توسّع فيه حتّى قاس على لغة أعراب البدو، وأهل الحضارة، ومنهم من ألزم نفسه بحدود زمانية ومكانية واجتماعية أضيق ومن هؤلاء كلّ الرعيل الأول من النحاة البصريين وعلى رأسهم سيبويه وأستاذه الخليل، أقول على الرغم من هذا الاختلاف وجدنا القياس بمفهومه النظري عند سيبويه أصلاً من الأصول المهمة التي بُني عليها أكثر الأحكام النحوية، وكان هذا القياس السيبويهي إمّا قياس قواعد على قواعد، أو قياس قواعد استنتاج بالاستناد إلى النصوص اللغوية، ومن الطبيعي أن يكون القياس على النصوص اللغوية هو الخطوة الأولى في بناء النحو بأنظمته وقواعده وضوابطه، ولذلك كان القياس على أنواع منها قياس العلّة وقياس الشبَه، وقياس الطرد[5].

---

(1) ينظر: ابن الأنباري: لمع الأدلّة، 81.

(2) ابن عصفور: المقرّب، 1/ 45.

(3) ابن السراج: الأصول، 1/ 35.

(4) ابن الأنباري: لمع الأدلّة، 95.

(5) ينظر: السيوطي: الاقتراح، 160 وما بعدها.

وقد اندرج تحت قياس العلّة وحده، قياس أولي، وقياس مساوٍ وقياس أدنى، وكانت العلّة نفسها تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قوانين لغتهم مثلما تظهر في حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداوُلاً، ولهذا جعلها بعضهم أكثر من أربعة وعشرين نوعاً، منها علّة سماع، وعلة تشبيه، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة جواز، وعلة مشاكلة إلى غير ذلك من العلل[1]، التي صارت عند النحاة بعد سيبويه أصلاً مستقلاً من أصول النحو، وليست ركناً من أركان القياس كما هي عند سيبويه الذي عرف العلّة النحوية عن أستاذه الخليل، وعلل كثيراً من المسائل والظواهر اللغوية بعللها المعروفة، وجلّ علله كانت عللاً تعليمية، فليس في الكتاب علل جدلّية إلاّ ما ندر، وتأكيد سيبويه على العلل التعليمية مظهر من مظاهر حرصه الشديد على تقريب المسائل النحوية للمتلقين، على الرغم من أنّ سيبويه يدرك تمام الإدراك أنه يتحدث في كتابه للعلماء والمتعلمين دون سواهم. ومع ذلك لم يؤلف في الكتاب أنّ سيبويه قد تمسّك بالدعوى التي تقول: (إنّ العرب قد قامت في عقولها علل كلامها)[2]، فذلك قول لا يقبل على دلالته لكونه في تقديرنا فرضاً مظنوناً بلا دليل موثق، ومع هذا تمسّك بها بعض النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه وفتحوا بها أبواباً لتعليلات منطقية امتدت واستطالت حتّى التخمة، لتكون في النحو العربي علل ثوان، وثوالث ما أنزل الله بها من سلطان، ولكي تُفرض على الناس فرضاً[3]، كان لابدّ لها من شواهد وأمثلة وتدريبات ليست من اللغة في شيء، إذ إنّ أكثرها من فضول القول الذي لا يعرف له مصدر مشهود له، كي يكون كلامه نموذجاً وحجة للآخرين.

ويبدو لنا أنّ السرّ في ذلك يعود إلى دعوى أصالة العلل النحوية التي وسّعت من دوائر الشواهد النحوية الشعرية خاصة، بحيث اختلط في أكثر كتب النحاة بعد سيبويه الفصيح بغيره، والقديم بالمصنوع، والمتواتر بالمجهول وقد استجيب بذلك لدواع وبواعث

---

(1) ينظر: الوراق: علل النحو، 144 وما بعدها، والدينوري: ثمار الصناعة، 135، والسيوطي: الاقتراح، في أصول النحو: 176.

(2) ابن جني: الخصائص، 1/ 238.

(3) ينظر: السيوطي: الاقتراح، 193.

شتى عند اللغويين، (فالعرب أمّة حكيمة ونسبة التعليل إليها أحزم وأجمل، وأدلّ على هذه الحكمة المنسوبة إليها)، وهذه النسبة لا شكّ تشيع فيهم – أو في بعضهم – باعثاً عاطفياً يمكنهم من الدفاع عن لغتهم، وذلك حق لهم بلا منازع، ولا اعتراض لنا عليه، هذه من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدعوى كانت مفتاحاً بأيدي أكثر النحاة بعد سيبويه لفتح أبواب متعددة، لتعليل القواعد والأنظمة النحوية التي سنّوها، والاستشهاد بها بما شاءوا من أشعار العرب وأمثالهم، وما دامت علل النحو عندهم (هي ما أرادته العرب، وقام في عقولها أثناء الكلام)، ولا يكون والحال هذه ما أرادته العرب مدخولاً أو محتملاً، لاسيما أنّ النحو نفسه عندهم هو (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره)[1].

وإذا كانت هذه العلل مستنبطة أحكاماً، ومقاييس وشواهد من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة فإنها لا تناقض القواعد النحوية، وتقف عند المادة المستنبطة منها، وهي في جوهرها يجب أن تكون تفسيراً للواقع اللغوي بوصفها تابعة له، ولذلك لا يجوز أن تنتج شيئاً جديداً مناقضاً لهذا الواقع اللغوي، بل تنبع بوضوح عن ملامح منهجية وصفية مرموقة في الدرس اللغوي عند العرب، ومن خلال النحاة واللغويين العرب الأوائل وعلى رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه، فقد وجدنا أنفسنا ونحن نطوي صفحات الكتاب، ونجول في سطوره سطراً سطراً أننا مع تعليل سيبويهي خليلي نابع من الواقع اللغوي، وسائر في ظلّ القاعدة النحوية المستندة إلى الشاهد الفصيح والصحيح والمتصيّد من صميم الواقع اللغوي، وليس المفترض أو المصنوع، والمسرف في المنطق، والمبني على شواهد لغوية ليس لها من اللغة دليل على أصالتها، وإنما هي من (هجنة القول، وضعف القائل به) على حدّ تعبير ابن جني – رحمه الله–[2].

لقد احتج سيبويه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم والتجأ في كثير من الأحيان إلى النص القرآني الكريم بوصفه منتهى الإعجاز البياني والبلاغي، وتعرّض إلى ذكر شيء من لهجات العرب، وضروراتهم الشعرية، وتحرّج كما يبدو من الاستشهاد بالحديث

---

(1) ابن جني: الخصائص، 1/ 34.

(2) ابن جني: الخصائص، 1/ 74.

النبوي الشريف، لأنّ فيه ما هو منقول عن المحدثين بمعناه لا بلفظه، وكان في علله التعليمية أقرب إلى النفوس والأذهان، يطرح أسئلة ويجيب عنها موضحاً ومعللاً، وكثيراً ما يذكر الوجوه المحتملة في المسألة النحوية المعينة ويعددها، وهو على ما بدا لنا يترسم مفاهيم أستاذه للعلل النحوية، إذ سئل الخليل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو (فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، ولم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علّة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علّة له، ومثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها، قال: إنّما هذه هكذا لعلّة كذا، أو السبب كذا، لعلّة سنحت له، وخطرت بباله محتملة أن تكون علّة لتلك، فجائز أنّه يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لعلّة غير تلك العلّة، إلاّ أنّ ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنحت لغيري علّة لما عللته من النحو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها)[1].

وقال الزجاجي معقباً على كلام الخليل: (وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل، وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو)[2].

أمّا الأمثلة التي كان سيبويه يسوقها فهي أمثلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتبيين والإفادة، ولذلك دأب على تقليبها على أوجه كثيرة مشيراً إلى تمثيل (ولا يُتكلم بها) أيّ أنّه غير مقبول، ويتعين علينا الا نفهم التمثيل السيبويهي على أنّه إعطاء أمثلة لتوضيح قاعدة أو ضابط نحوي، أو لأي فرض آخر فحسب، ولكنّ هذا التمثيل عند سيبويه يتميز بخصوصية

---

(1) الزجاجي: علل النحو، 66.

(2) نفسه، 66، ويقصد بالاوجه الثلاثة العلل التعليمية، والقياسية، والجدلّية النظرية.

دقيقة تُبنى على عبارة كثيرة الورود في كتابه هي (لا يُتكلم به) ممّا يبوء سيبويه مكانة خاصة، وتجعل لتحليلاته مكاناً متميزاً موضوعياً ومنهجياً وتعليمياً في الدرس النحوي العربي.

ويمكن أن نميز في مجال التمثيل هذا قوتين تتجاذان[1]، وعلى الرغم من أنه غير مميز بينهما نسقياً إلاّ أنهما متميزتان بشكل جلي، الأولى تسند بعض القواعد الموضوعة لا محالة من النحوي إلى المتكلّم إلى هذه القواعد التي تنتمي إلى هذا الباب أو ذاك.

والثانية: وهناك قواعد أخرى من صنيع النحوي وإليها ينتمي التمثيل المعين.

هكذا كان الأمر مع سيبويه وما عكف عليه من منهج حصيف في التعليل والاستشهاد، ممّا لم يخرج به كما خرج بأكثر من نحوي بعده إلى قواعد نحوية لا يعضدها السماع، ولا يسعفها تعليل أو احتجاج، بل يتناقض معها، وقد وصل الأمر عند بعض النحاة إلى تحريف النص المعين ليوافق القاعدة النحوية التي أوصل إليها التعليل النظري، فتقديم التميز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً جائز عندهم، وذلك لأنه (الفاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدم على عامله، وإذا جاء في جوازه عن العرب قول الشاعر:

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبَها        وما كان نفساً بالفراق تطيب

فإن النحاة يردّون ذلك بأن الرواية الصحيحة للشاهد هي: (وما كان نفسي بالعراق تطيب) وعلى هذا فلا حجة للبيت، وإذا لم يجدوا للتحريف وجهاً آخر حيث تكون الرواية ثابتة شائعة فإنهم لا يتخلّون عن قاعدتهم النحوية المعينة، ولا يعودون عن رأيهم، بل يقولون إنّ ما في النقل من ظواهر مخالفة للقواعد (إنّما جاء في الشعر قليلاً عن طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة)[2]، وقد يُخطّئون أصحاب النصوص الشعرية أنفسهم (فما جعل الله الشعراء – على رأيهم – معصومين يوقّون الغلط والخطأ)[3].

---

(1) ينظر: أبو شعيب: ظاهرة الحذف في النحو العربي، ص 53.

(2) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف (المسألة 120).

(3) ينظر: ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص 276.

ومع إننا من المؤمنين بأن صنيع سيبويه وأستاذه الخليل ومن سار على منهجهما من النحاة الأوائل أثر من آثار العقل العربي الفذ نرى أنّ الكتاب لا يخلو من بعض الهنات الموضوعية على مستوى التعليل والاستشهاد، وهذه الهنات لا تعود في حقيقة الأمر إلى طبيعة المنهج الذي سلكه سيبويه في وضع كتابه من حيث هو منهج قائم على أسس ثابتة (السماع والقياس والتعليل)، وإنما يعود أكثره إلى طبيعة الظروف التاريخية التي أحاطت بتطبيق هذا المنهج، وإلى الشروط الملزمة التي وضعها الرعيل الأول من النحاة من أساتذة سيبويه لهذه الأسس أو الأصول النحوية.

ولهذا وجدنا سيبويه – رحمه الله – يرى – مثلاً – (أنّ القراءة لا تخالف، لأنّ القراءة سنة) [1]، وعلى هذا يقرر الفراء – رحمه الله – (أنّ القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر) [2]، ويحكي أبو عمرو الزاهد – رحمه الله – في كتاب (اليواقيت) عن ثعلب الكوفي قوله: (إذا اتفق الإعرابان في القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى) [3]، ويؤكد ابن فارس – رحمه الله – أنّ القرآن الكريم نزل (بأفصح اللغات) [4]. ومع هذا فزع النحويون إلى الشعر في سنّ قواعد النحو والاستشهاد لها، وصارت الشواهد الخمسون بعد الألف التي احتواها كتاب سيبويه أساساً تطبيقياً في النحو العربي، ومنذ القرن الثاني للهجرة انبرى عشرات النحاة لهذه الشواهد شارحاً أو معرباً؛ من أمثال (المبرد، ت 285هـ)، و(الزجاج، ت 310هـ)، و(النحاس، ت 338هـ)، و(مبرمان محمد بن علي، ت 345هـ)، و(ابن السيرافي، ت 385هـ)، و(هارون بن موسى القرطبي، ت 410هـ)، و(الأعلم الشنتمري، ت 486هـ)، و(الزمخشري، ت 538هـ)، و(أبو البقاء العكبري، ت 616هـ) وغيرهم كثيرون، من غير أن ينبري أحد لدراسة الشواهد

---

(1) سيبويه: 1/ 148.

(2) الفراء: معاني القرآن، 1/ 14.

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 4/ 87.

(4) ابن فارس: الصاحبي، ص 26.

القرآنية وإلقاء الضوء عليها، وقد ظلّ الحال على ما هو عليه حتى عند المحدثين ممّن حققوا كتب النحو القديمة وقاموا بدراستها، وتوضيح ما غمض فيها[1].

## سادساً: معاني النحو:

وضع سيبويه على ما يبدو من منهجيته في بناء كتابه اعتباراً خاصاً للدلالة، وذلك واضح من الباب التمهيدي الموجز الذي تقدم الكتاب أعني به (باب اللفظ للمعاني)، فهذا الباب على اختصاره أقدم نص بين أيدينا عن دلالة اللفظ، وهو يتضمن كما أسلفنا كلاماً في مفهومي الترادف والاشتراك من خلال التركيب.

إن سيبويه يجري عبر كتابه وراء المعنى، لإدراكه أنّ المعنى هو الذي يجعل النحو نظاماً لغوياً، بل يجعل اللغة لغةً (وليست جوانب اللغة ومستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية إلاّ جوانب للمعنى، ومن ثمّ كان الدرس اللغوي دراسة معنى اللغة، (ولما كان النص عملية استنساخ جزئي لبعض النظام النحوي فإن الغاية من التحليل النصي هي الوقوف على المعنى، وإنّ دراسة الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ما هي إلاّ دراسة لجوانب الدلالة العامة) [2].

ومن هنا فإنّ منهج سيبويه في كتابه قائم على تحقيق هدف أساسي متمثل (بوضع نظرية نحوية تتجاوز وصف التراكيب إلى الحكم على جديتها ومقبوليتها وإلى تعليل الظواهر التركيبية، والبحث عن العلاقات القائمة بين المفردات، سواء في المستوى الظاهر والمستوى الكامن أو المقدر) [3]. وصولاً إلى المعيار المعنوي أو الدلالي، وذلك واضح من الأسطر الأولى في كتاب سيبويه إذ يبتدئ سيبويه كلامه ي تحديد مفاهيم الكلم العربي: الاسم والفعل والحرف متخذاً في هذا التحديد معياراً صرفياً ودلالياً واضحاً لا لبس فيه، ولا

---

(1) صدر حديثاً كتاب الدكتور هاني توفيق أسعد نصر الله الموسوم (بشواهد القرآن النحوية) وفقاً لنظام خاص لهذه الشواهد على حسب أبواب النحو المختلفة.

(2) بوقرة، نعمان: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 50.

(3) ينظر على سبيل المثال: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 32 وما بعدها.

التواء، بخلاف أكثر النحاة الذين جاءوا من بعده ممّن استندوا إلى معايير صرفية أو نحوية خالصة لتحديد تلك المفاهيم[1].

سابعاً: أسلوب سيبويه ليس سهلاً أو يسيراً:

ولم يأتِ مراده مفهوماً من أول وهلة، ففيه من العبارات الخاصة بصاحبه الكثير مما يحتاج إلى (الإلف والممارسة، فالكتاب ذو تخصص عالٍ، هو النحو العربي في ينبوعه الأول، بتشعب موضوعاته واتساعها أصولاً وفروعاً، وما بين هذه الأصول والفروع غوامض ومستغلقات ومصطلحات، ولذلك قيل عن الكتاب قديماً: نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذاهبهم)[2]، وقال آخر: (عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بينا مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً، ليكون لمن استنبط ونظر فضل، وعلى هذا خاطبهم الله عزوجل بالقرآن)[3].

وجاء في مشكل القرآن لابن قتيبة يقول فيه المازني: (سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضمر فيه ما بُني على الابتداء) وهو قوله: ما أغفله عنك شيئاً، أيْ: دع الشكّ، ما معناه؟ قال الأخفش: أنا منذ ولدت أسأل عن هذا ، وقال المازني: سألت الأصمعي وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا: ما ندري ما هو)[4].

ومن أبرز غوامض الكتاب أكثر عنواناته المطولة كقوله يريد باب التنازع (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منها يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به)[5].

وقوله مترجماً لباب الاشتغال: (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أخّر وما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم)[6].

---

(1) ينظر على سبيل المثال: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 32 وما بعدها.

(2) ينظر: البغدادي: الخزانة، 1/ 179.

(3) ينظر: نفسه.

(4) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، 65.

(5) سيبويه: 1/ 73.

(6) نفسه: 1/ 80..

ومن العنوانات الغامضة قوله: (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور)[1].

قال السيرافي: (هذا باب فيه صعوبة ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين، وكذلك قال الزجاج: هذا باب لم يفهمه إلاّ الخليل وسيبويه)[2].

وقد اعتمد سيبويه في عرض كثير من أبواب كتابه على منهج حواري إذ يطرح أسئلة ويجيب عنها، متصوراً في بعض الأحايين أنّ هناك سائلاً يلقي عليه الأسئلة ثمّ يقوم بالإجابة عنها، وهذه طريقة معروفة لدى القدامى ب،( الفنقلة) فترد في الكتاب عبارات من نحو:

فإن قلتَ .... قلتُ ... أو: قيل ...

أو: وذلك قولك ....

أو: وتقول ...

أو: ومَن قال ... لم يقل ....

أو: وإن شئت قلتَ ....

أو: وإن شئت جعلتَ ....

وأسلوب سيبويه مفعم بقوّة التحليل ومحاولة تفكيك الفرضية الأساسية التي هو بصددها إلى فرضيات فرعية تنتظمها جميعها نظرية واحدة، وعنواناته على الرغم من كونها أو كون أكثرها مطوّلاً إلاّ إنها قرينة أو موصلة إلى مفاهيمها والمقصود منها بعد أن يبدأ سيبويه بالتمثيل لها ومحاورة ظواهرها، وصولاً إلى مقاربات موضوعية قائمة على رصد الظواهر وتنويع الشواهد وتوفير الأمثلة، ممّا يحكم العلاقة الجدليّة بين التنظير والواقع اللغوي القائم على ما هو كائن على ألسنة الناس ممّا يكون – باستناد إلى الخبرة الحسّيّة والمعرفة الممتدة والثاقبة بلغة العرب – بناءً متكاملاً للمادة الموضوعية التي يكون الإنسان الباحث في صلبها بعيداً عن أيّ انطباع غير محتكم إلى مفاهيم إجرائية كافية.

---

(1) نفسه: 1/ 384.

(2) السيرافي: الشرح، 2/ 270.

# شرح الكتاب

قال سيبويه – رحمه الله –

## هذا باب علم ما الكلم من العربية [1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الأرجح في (هذا) أن تكون إشارة إلى شيء أو كائن معروف حاضر، ينتظر وقوعه، أو ذكره في أقرب وقت كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [من سورة الرحمن: 43].
- والأقرب في (ما) أن تكون اسم موصول بمعنى الذي، وصلتها جملة اسْمِيّة تقديرها: (هو الكلم)، بحذف المبتدأ، والتقدير:

## هذا باب علم ما الكلم من العربية [2]

وأمّا (الفاء) في (فالكلم) الآتي جواب للجملة المفيدة قبلها، أعني: جملة (هذا باب ما الكلم من العربية)، (والجمل كلُّها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء) [3]، نحو قولك: هذا أوان الجدّ فشمرّ عن ساعديك.

والكلم والكلمات مترادفان جمعاً لـ (كلمة)، ودلالة المؤنث السالم (كلمات) على الجمع القليل أقرب من جمع التكسير (الكلم) الذي يقع على القليل والكثير، وقد أطلق سيبويه مصطلح الكلم للدلالة على الجمع القليل، وهو من ثلاثة إلى عشرة، وأراد به الثلاثة وهي (الاسم، والفعل، والحرف).

زيادة على ما في (الكلم) من الخفة قياساً إلى الثقل الحاصل في لفظ (الكلمات).

---

(1) سيبويه: 1/ 12.

(2) يمكن عدّ (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، والكلم خبره، أو على العكس، والمعنى: هو باب أيّ شيء الكلمُ من العربية؟ ويجوز عدّها زائدة للتوكيد.

(3) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، 1/ 51.

أمّا (الكلام) فللدلالة على الواحد والاثنين والجمع القليل والكثير، وهو (المطلوب بالذات؛ لأنّه يقع به التخاطب)[1]، أو (ما تضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته)[2]، أي: أن يفيد معنى يحسن السكوت عليه. وبهذا يختلف عن مصطلح (الكلم) الذي يدلّ على الكلمة المفردة، والمركّب المفيد وغير المفيد، نحو: الله ربّنا، و: يحكم الله بيننا، بالإفادة. و: إن صدقتَ القولَ، بعدم الإفادة؛ لأنّ جواب (إن) الشرطية لم يُذكر.

فالإفادة موضعها (الكلام) والإفادة وعدمها ممّا تركّب من ثلاثة كلمات فصاعداً موضعها (الكلم)[3].

## أنواع الكلم

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(فالكِلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل.**

**فالاسم: رجل، وفرس، وحائط)**[4].

**نقول:** استناداً إلى مقياس صرفي نحوي دلالي قسم سيبويه (الكلم) مجملاً لا مفصلاً على ثلاثة أقسام هنّ بعض مشمولات الكلمة بوصفها جنساً، وليست كلها، علماً بأنّ لفظ (الكلم) أو الكلمة يدلّ على جميع مواضع الكلام؛ لأنّ (الكلمة) جنس تحته ثلاثة أنواع ذكرها سيبويه هي: الاسم، والفعل، والحرف فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها كلّ واحد منها، وكل واحد منها ما هو إلاّ نوع؛ لأنّ حقيقة الجنس موجودة فيه وهي الكلمة.

والدليل على صحّة ما ذهب إليه سيبويه في تقسيمه الكلم على ثلاثة لا غير، أنّ الكلمة إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها، أو لا تدلّ. فإنْ دلّت على معنى في نفسها فهي إمّا

---

(1) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 1/ 238.

(2) الأبذي: حدود النحو، ص 43.

(3) لم تتفق كلمة النحاة على اشتراط الإفادة في الكلام، فمنهم من قال بذلك، ومنهم من لم يقل، والأولى الأخذ بشرط الإفادة في الإسناد الذي يكون على سبيل الاستقلال وتشكيل مركب اسمّي أو فعلي مفيد.

ويتظر: الزمخشري: المفصل، ص 7، وابن هشام: شرح اللمحة، 1/ 266-267.

(4) سيبويه، 1/ 12.

أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا تقترن، فإن لم تقترن فهي الاسم، وإنْ اقترنت فهي الفعل، وإنْ لم تدلّ الكلمة المعينة على معنى في نفسها فهي الحرف.

مع التأكيد على أنّ القول بدلالة كلّ من الاسم والفعل على معنى، لا يعني أنّ هذا المعنى كامن في جرس اللفظ، لأنّ المسمّيات لا تقوم بالألفاظ التي تسمّى بها، فقولنا: (قمر) لا يقوم معناه، أو ذاته بلفظ: القاف، والميم، والراء، وكذا الأفعال، فذات الحدث والزمان لم يقوما بلفظ (كَتَبَ) و (استغفر)[1].

إن أقسام (الكلم) عند سيبويه: إذن ثلاثة هي:

## القسم الأول: الاسم

وجاء عنده ممثلاً لمجموعة اسْمّية قائمة على المعاني والموجودات الشائعة في العالم الخارجي، وقد صنّفها سيبويه من خلال التمثيل لها على ثلاثة أقسام هي:

أ- الكائن الحي العاقل (الإنسان)، وقد مثّل له بـ (رجل).

ب- الكائن الحي غير العاقل (الحيوان) ممثلاً له بـ (فرس).

ج- الكائن الجامد، ممثلاً له بـ (حائط).

وفي تقسيم سيبويه للأسماء والتمثيل لكلّ قسم على النحو ما السالف يؤشّر إلى الملحوظات الآتية:

الأولى: أنّ سيبويه قد تحرّر من التزام المصطلحات بلفظ واحد، وخروجه عن قيود الاصطلاح يتنبئ بأن ما يذكره يُمثل إرهاصات حقيقية لنشوء مصطلحات نحوية محددة، فالحرف عنده – مثلاً – قد يعني به الكلمة بأقسامها الثلاثة المذكورة، وهو في تسمّيته الاسم كلمةً، والفعل كلمةً، يصدر عن استعمال عربي معروف، إذ سمّى العرب هذه المفردات حروفاً، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾

---

[1] ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 1/ 250.

[من سورة الحج: 11]، وسيذكر سيبويه قوله: (اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض (ثمّ يذكر أقسام الكلمة ويطلق عليها كلاماً، وعلى ذلك جرى أغلب المتقدمين.

والثانية: أنّ سيبويه في توزيعه أقسام الكلم ابتدأ بالاسم؛ لأنه أصل في اللغة، وأسبق في الوجود على الألسن من الأفعال، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [من سورة البقرة: 31]، أيّ (المسَمّيات) فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأنّ الاسم لابدّ له من مسمّى، وعُوّض منه اللام، إن الله تعالى أرى آدم عليه السلام الأجناس التي خلقها، وعلّمه أنّ هذا اسمه فرس، وهذا اسمه بعير، وهذا اسمه كذا، وهذا اسمه كذا، وعلمه أحوالها، وما يتعلق بها من المنافع الدينية والدنيوية)[1].

إن الأسماء مقدمة على الأفعال في الترتيب؛ لأنّ لها وظيفتان هي: الإخبار بها، والإخبار عنها، وللفعل في هذا الميدان رتبة واحدة هي الإخبار به، ولا يجوز الإخبار عنه البتة.

والثالثة: أنه مثّل للأسماء بألفاظ ثلاثية منكّرة للجنس هما (رجل، وفرس وحائط) لكون التنكير أشمل للموجودات، ولأنّ النكرة أخفّ من المعرفة لفظاً.

والرابعة: أنه لم يضع حدّاً للاسم، يمكن به تبين صفاته التي ينماز بها عن الفعل، وإنما اكتفى بالتمثيل له.

والخامسة: أنه لم يفصل القول في أقسام الاسم من حيث الدلالة على الذوات (اسم ذات) أو (عين) أو الدلالة على المعاني (المصدر)، وهو ما لا يقوم بذاته، سواء أكان معناه وجودياً كالعلم، أو عدمياً كالجهل، ولا من حيث الظهور، أو الإضمار، أو الإبهام على ما سيرد في كتابه لاحقاً في مواضع متفرقة.

والسادسة: أنه لم يبيّن علامات الاسم التي تميزه عن كلّ من الفعل، والحرف، وهي كثيرة[2]، نذكر منها الآتي:

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 119..

(2) أوصلها بعض المتأخرين إلى ثلاثين علامة، شرح التسهيل، 1/ 12-13، والسيوطي: الأشباه والنظائر، 2/ 4.

أ- أنّ الاسم كلمة تدلّ على معنى مفرد شخصاً وغير شخص نحو: رجل، وحجر، ومحمد والصدق والعلم والليلة، والساعة، وجنوب، وشمال، وأمام، وخلف، وأنت، وأنا، وهذا ... الخ، ولذلك يصحّ في الاسم أنْ يسند إلى غيره ويصح أيضاً إسناد غيره إليه. نحو قولك: أنت صديقي: بإسناد (صديقي)، وهو اسم للضمير (أنت)، وهو ضمن دائرة الأسماء. ونحو قولك: صديقي جاري، أو جاري صديقي، والمتقدم هو المبتدأ المسند إليه ما بعده.

ب- عدم اقتران الاسم بالزمان، كما هو الحال في الفعل الذي لابدّ أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ج- قبول الاسم (الألف واللام)، فكلّ لفظ تسبقه (ال) هو اسم، ولا يعني ذلك أنّ الاسميّة تنتفي عمّا لا يقبل هذه السابقة كأسماء الأعلام، والضمائر.

د- قبول الاسم الجرّ، سواء أكان ذلك بحرف جرّ، أو بإضافة، أو بالتبعية لمجرور. وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة الشريفة (بسم الله الرحمن الرحيم) فبسم: مجرور بالحرف، ولفظ الجلالة بالإضافة إليها، والرحمن والرحيم بالتبعيّة وصفاً للجلالة المعظمة.

هـ- قبول الاسم التنوين، والإضافة، والتثنية، والجمع.

و- وقوعه بعد (إنّ) وأخواتها، و(لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره نحو: (لولا الأمل لمات الشعور بالحياة).

ز- والاسم يصغّر، ويُنسب، ويرخّم، ويُنادى والفعل لا يكون له ذلك.

ح- والاسم تتوارد عليه المعاني المختلفة فيكون مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً، أو حالاً، وما أشبه ذلك من المعاني التي لا يتوارد أكثرها على الأفعال.

## القسم الثاني: الفعل

**قال سيبويه – رحمه الله –**

**(وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.**

**فأما بناء ما مضى فـ (ذَهَبَ، وسمِعَ، ومَكُثَ وحُمِدَ) وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك: آمراً: اذهب، واقتل واضرب، ومخبراً: يقتلُ ويذهب، ويضربُ، ويُقتل ويُضربُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ.**

**فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله.**

**والأحداث نحو الضَّربُ والحمدُ والقتل)** [1].

**أقول:**

الأمثلة: هي الأبنية الفعلية، فللأسماء أبنية وللأفعال كذلك، وهذه الأبنية الاسميّة والفعلية منها ما هو مجرد، وما هو مزيد، وما هو ملحق بغيره، ومنها ما هو مبنيّ للمعلوم، وما هو مبنيّ للمجهول.

فالأفعال على رأي سيبويه ألفاظ على أبنية مخصوصة ومحددة أخذت من المصادر التي يحدثها الفاعلون المعبر عنهم بـ (أحداث الأسماء) أيّ أصحاب الأسماء.

وهو يذكر عبارة (أحداث الأسماء)، ولم يقل: أخذت – أيّ الأفعال – من الأسماء لأنّ الأسماء منها الجامد كـ (شمس، وباب، وفرس) وهذه لا يُشتق منها على الوجه العام.

ويظهر من كلام سيبويه أنّه لم يحدّ الفعل، وإنما قال بأصله المأخوذ منه، وهو (المصدر)، وعلى رأي سيبويه (هذا في أصل الاشتقاق) مضى جمهور البصريين.

أمّا الكوفيون فقد زعموا أنّ المصادر هي المشتقة من الأفعال، وهذه المسألة من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين [2]، لكل فريق منهما حججه وأدلّته في تأييد مذهبه، ممّا لا طائل تحته.

---

(1) سيبويه: 1/ 12.

(2) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 28)، وأسرار العربية: ص 69.

وعلى الرغم من أنّ هناك أفعالاً لا مصادر لها كالأفعال الستة غير المتصرفة وهي (نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعلا التعجب، (افعل، وحبذا) فهذه الأفعال في أصل وضعها متصرفة، ولكنّها نقلت للدلالة على معانٍ محددة كالمدح، والذم، والاشفاق، والنفي، والتعجب (فمُنعت التصرفَ إشعاراً بما ضُمِّنَتْهُ وجُعلت دلّالة عليه، وليست لها مصادر، ولا يشتق منها اسم للفاعل، ولا للمفعول، ولا يؤخذ منها اسم للزمان ولا للمكان، ولا تبنى لما لم يسمَّ فاعله) [1].

وأنّ هناك مصادر لا أفعال لها كـ (حنانيكَ، وسعديكَ، ودواليكَ، ولبيّكَ) نرى أمرين:

الأول: إنكارنا لما يذهب إليه بعض المعاصرين من أنّ إصرار البصريين على القول بأن المصدر أصل الاشتقاق يدلّ على تأثرهم بالثقافات الفارسية والهندية واليونانية، وهي كلّها تجعل المصدر بداية ومنطلقاً للاشتقاق كما هو الحال في الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية وغيرها من اللغات الحية ذات الجذور الهندية الأوروبية.

والثاني: أننا نرى مذهب البصريين أقرب إلى الحقيقة العلمية لأسباب كثيرة، نذكر منها الآتي:

1- أنّ المصادر أسماء والأسماء قبل الأفعال وجوداً.
2- وأنّ المصدر واحد، والفعل مختلف، (وردّ المختلف إلى المتفق أولى من ردّ المتفق إلى المختلف؛ لأنه ليس جميعها ولا واحداً منها؛ لأنه ليس أحقّ ببعضها من بعض) [2].
3- أنّ في لفظ (المصدر) معنى الصدور والأصلية، والموضع الذي تصدر عنه الأشياء.
4- أنّ الفرع فيه دلالة الأصل وزيادة، والفعل على أساس هذه المقولة هو الفرع فيه معنيان هما: معنى الحدثية، ومعنى الزمان. والمصدر فيه معنى واحد، هو الدلالة على الحدثية فحسب.

---

(1) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 149.

(2) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 179.

## أزمنة الأفعال

إنّ الفعل لفظ دال على معنى في نفسه، وعلى زمان محصّل من خلال أبنية (أمثلة) معينة، وهذا الزمان الذي بُنيت في ضوئه الأفعال على ثلاثة أبنية، ذكرها سيبويه على النحو الآتي:

**أوّلاً**: (ما مضى) أيّ: الفعل الماضي، وقد مثّل له سيبويه بـ (ذهَب، وسمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ)، وهو في هذا التمثيل المتقن يستوفي أبنية الفعل الماضي الثلاثي وهي ستة: ثلاثة منها مفتوحة العين في الماضي، مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة العين في المضارع، وتمثّل الأبواب الثلاثة متدرجة حسب شيوعها في اللغة العربية وهي:

باب: نصَر – ينصُرُ.

وباب: ضرَب – يضرِبُ.

وباب: فَتَحَ – يَفْتَحُ.

يزاد عليها باب رابع هو مكسور العين في الماضي مفتوح العين في المضارع وهو باب: فرِح – يفرَحُ، وقد مثّل له سيبويه بـ (سَمِعَ)، وباب خامس هو مكسور العين في الماضي والمضارع، وهو باب:

حسِبَ – يحسِبُ، ويمثّله (سمِع) أيضاً.

وباب سادس هو مضموم العين في الماضي والمضارع وهو باب:

كرُم – يكرُم، وقد مثّل له سيبويه بـ (مكُث).

وهذه الأبنية الفعلية الثلاثية المجردة مبنية للمعلوم.

أمّا ما يُبنى منها جميعها للمجهول فقد استوفاه سيبويه بمثال واحد هو (حُمِدَ).

ثانياً: (ما بُني لما يكون ولم يقع)، وقصد به سيبويه (المستقبل) ومثّل له بفعل الأمر (اذهب)، و(اقتل) و(اضرب).

ففعل الأمر فعل دال على حصول ما لم يحصل كقوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [من سورة المدثر: 2].

وعلى دوام ما حصل كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [من سورة الأحزاب:1].

وجعل سيبويه في حيّز الاستقبال الفعل المضارع المخبر به، ومثّل لذلك بـ (يقتلُ) و(يذهبُ) و(يضرب) بالبناء للمعلوم، وبـ (يُقتَلُ) و(يُضربُ) بالبناء للمجهول، مع كون هذه الأفعال مراداً بها الحال أيضاً.

ومن المعلوم أنّ الفعلين المضارع والأمر إذا تجردا من القرائن بقيا دالين على ما يقصد بكل منهما زماناً، بل أنّ الأمرية والدلالة على الاستقبال متلازمان، في حين أنّ الماضي قد يُستفاد منه الاستقبال من غير تبديل في مُضيّه، كما هو الحال في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [من سورة النصر: 1].

وكذا المضارع الذي لا يتحدّد زمانه على سبيل التنصيص إلاّ بقرينة؛ لأنّ زمان هذا الفعل ممتدّ ومتّسع بل أنّ دلالة المضارع على الاستقبال جلية أكثر من دلالته على الحال التي فيها إشكال بين النحاة، فقد رأى فريق منهم أنّ الفعل يتوزّع على زمانين: الماضي والمستقبل فينكر الحال ويضع مكانه ما سُمّي (الفعل الدائم) [(1)].

ويقرر فريق آخر أنّ أصل الأفعال كلّها هو فعل الحال؛ لأنّ الماضي والمستقبل منه نشأ، وعنه حدثا.

نرى أنّ الإقرار بالحال أقرب إلى الحقيقة، وبهذا الإقرار كان رأي سيبويه معبّراً عنه بعبارة ( ما هو كائن لم ينقطع).

ثالثاً: (ما هو كائن لم ينقطع)، وقصد به الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده، والفعل الحال كما هو معروف لا يمتلك صيغة تخصه كما هو شأن الماضي والمستقبل لامتلاك الماضي في أصل الوضع صيغة (فعَلَ)، وامتلاك الأمر صيغة (افْعَلْ)، ولعدم وجود صيغة تخصّ الحال اشترك مع المستقبل في المضارعة، وجُعلت دلالته على الحال

---

(1) الذين أنكروا الحال فريقان أيضاً، فريق ينكره وينكر زمانه، وفريق ينكره، ويقرّ بزمانه. ينظر: الزجاجي: الإيضاح، ص 86، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 127.

مرجوحة عند تجريده من القرائن، فإن وُجدت قرينة من قرائن الحال كـ (الآن)، أو (الساعة) وما في معناهما تعيّنت الحالية وتأكدت[1].

إنّ حديث سيبويه في الأفعال، اشتقاقها وأزمنتها على النحو الذي أسلفناه، يثير فينا الحقائق الآتية:

أولاً: أنّ سيبويه قد لحظ الترتيب بين الأزمنة مبتدءاً بالماضي فالمستقبل فالحال، من غير أن يشير إلى أيّ الأفعال أقدم رتبة من غيره، فتلك قضية خلاف بين اللغويين والمتكلمين والأصوليين العرب، فمن النحاة من كان يذهب إلى أنّ المستقبل أول الأفعال، ثمّ الحال ثمّ الماضي، ومنهم من يرى أنّ الحال هو أول الأفعال ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل، متلوّاً بالماضي، ونرى في ترتيب سيبويه إشعاراً بأن الفعل يدلّ على الزمان بصيغته فـ (فَعَل) دال على ماضٍ حدث تمّ وانقطع وأنّ (أفعلْ) دال على المستقبل الذي لم يقع بعد، وأنّ (يفعلُ) يحتمل الزمان الحاضر والزمان المستقبل، فكأن سيبويه يريد أن يقول أنّ الأزمنة تختلف أبنيتها، وتختلف تبعاً لذلك أزمنتها؛ لأنّ الأفعال دالة على الأزمنة بصيغها (أمثلتها) لا بألفاظها.

ثانياً: خصّ سيبويه الماضي ببناء واحد لم يشركه بناء آخر، في حين شارك بين الاستقبال والحال فجعل اللفظ الواحد لفعلين في زمانين؛ لأنّ صيغة الحال تشبّه أو (تضارع) الأسماء، والأسماء تتوارد عليها المعاني المختلفة، فتأتي لأكثر من معنى، وما ضارعها من الأفعال، وهو المضارع يكون لأكثر من زمان.

ثالثاً: لم يتطرق سيبويه في مقدمته عن الأفعال إلى علاماتها التي تعرف بها وتنماز عن كلّ من الاسم والحرف، وسيرد بعضها في كتاب سيبويه ومن الثابت أنّ للفعل علامات تقابل في قسمتها علامات الاسم، ويعرف الفعل من صيغه ومعانيه، ويعرف بالسوابق التي تسبقه، ويعرف باللواحق التي تلحق به، ويعرف بالزوائد التي تزاد عليه بعد تمامه، وهذه العلامات بأنواعها يمكن تقسيمها على قسمَين:

---

(1) يرى بعض النحاة أنّ المقرون بـ (الآن) من الأفعال قد يكون دالاً على الاستقبال ويستشهد بنحو قوله تعالى: (فالآن باشروهن) [من سورة البقرة: 187] والمستقبل في رأينا مستفاد من الأمرية، لا من (الآن).

- علامات عامة.
- وعلامات خاصة.

وبيانها كالآتي:

**العلامات العامة:**

أ- كون الفعل على بناء أو مثال على حدّ تعبير سيبويه، فيكون على (فَعَل) و(يفعلُ) و(أفعلْ) وما يتفرع منها.

ب- وأن يكون ذا دلالة حدثية مرتبطة بزمان محدد.

ج- وأن يخبر به ولا يخبر عنه، ويسند ولا يسند إليه، لاسيما الماضي والحال.

**العلامات الخاصة:**

وهذه العلامات تختص بفعل معين دون غيره فمن علامات الفعل الماضي الخاصة نذكر زيادة على دلالته الزمانية المعروفة العلامات الآتية:

أ- قبوله ألفاظ دلالة على الزمان الماضي كـ (أمسِ، والبارحة، وقبل وإذ وغير ذلك مما يدلّ على المضي.

ب- إلحاق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة.

ج- اتصاله بضمائر الرفع والنصب.

**ومن علامات الفعل المضارع الخاصة:**

أ- ابتداؤه بأحد أحرف المضارعة (أنيت).

ب- سبقه بحرفي الاستقبال (السين وسوف)، ولام الابتداء.

ج- سبقه بأدوات النصب.

د- توارد المعاني المختلفة عليه لاختلاف أبنيته، وأزمنته.

هـ- اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ويشاركه في ذلك الأمر.

و- اتصاله بياء المخاطبة، ويشاركه في ذلك الأمر.

ز- أمّا العلامات الخاصة بالأمر فأولها دلالته على الطلب والاستقبال، ولزم كونه مستقبلاً، لأنّ الطلب فيه لم يحصل، أو دوام حصوله، ولذلك لا يجوز اقترانه بشيء يخرجه عن دلالته الزمانية هذه.

ح- أنّ الاستقبال لازم للأمرية على ما يقول ابن مالك[1]، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع، فإنّها لا تنتفي بتبديل المضي بالاستقبال، والاستقبال بمضي. وقبوله نون التوكيد، وياء المخاطبة كالمضارع. والأمر قد يكون أمراً لم يحصل كقوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [من سورة المدثر: 2]. أو دوام ما حصل كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [من سورة الأحزاب: 1]. (ولهذا لزم كون أمر مستقبلاً، وامتنع اقترانه بما يخرجه عن ذلك)[2].

رابعاً: لم يفصّل سيبويه القول في تعدّد الأزمنة على الفعل المعين وفقاً لصيغة الفعل، أو وفقاً لما يسبقه من لواحق.

فالفعل الماضي الذي (وقع وانقطع) قد ينصرف إلى الزمن الحاضر كـ (أنشأ فلان يفعل كذا) أيْ ابتدأ، ثمّ عُبّر به عن إيقاع معنى بلفظه يقارنه في الوجود، كإيقاع التزويج بـ (زوّجتُ)، والتطليق بـ (طلّقتُ)، والبيع والشراء بـ(بعت واشتريت) فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛ لأنها قصد بها الإنشاء، أيْ إيقاع معانيها حال النطق بها[3]، وسيفصّل سيبويه القول في ذلك عند حديثه على أفعال المقاربة والشروع.

وقد ينصرف الماضي إلى الاستقبال إذا وقع موقع الطلب كقولك لصاحبك: (وفّقك الله إلى كلّ خيرٍ) أو إذا دلّ على الوعد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [من سورة الكوثر: 1]، ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [من سورة الزمر: 69] أو بالعطف على ما علم

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 18.

(2) نفسه.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 30.

استقباله، كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [من سورة هود: 98] بعطف الفعل الماضي على المضارع (يقدم) الدال على الاستقبال من سياق الآية الكريمة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [من سورة النمل: 87]، أي: سينفخ في الصور، وسيفزع من في السموات ومن في الأرض إلأ ما شاء اله له الآ يفزع.

وينصرف الماضي إلى الاستقبال إذا سبق بظرف دال على ما يستقبل من الزمان كـ (إذا)، وقد ينصرف الماضي إلى المستقبل إذا كان منفياً بـأن كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [من سورة فاطر: 41].

وقد يحتمل الفعل الماضي المضي والاستقبال وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية كقولك: سواءٌ عليّ أسافرت معي أم امتنعت. فيحتمل ان يكون المعنى: سواء على ما يكون منك من سفر أو عدمه، أو سواء على ما كان منك من سفر معي أو امتناع.

فإذا ذُكرت في النص (أم) تعيَّن المضي دون غيره، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [من سورة البقرة: 6]، واحتمال الماضي وغيره في الفعل الماضي كثير سيأتي سيبويه على بيانه في مواضعه.

ويتحدد المضارع بزمن خاص وفقاً لسوابق معينة تسبقه أو وفقاً لبنية التركيب الذي يرد فيه، فيخلص المضارع للحال في المواضع الآتية:

- سبقه بلام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة النحل: 124]، ويمكن أن يكون المعنى على الاستقبال.

- النفي بـ (ليس، وما لا، وإن) فإن نفي المضارع بأحد هذه الأدوات حصلت قرينة مانعة من دلالته على الاستقبال تقول: (بعض الناس يفعل أموراً ليس يدركها، أو لا يدركها) ويخلص المضارع للاستقبال في الأحوال الآتية:
  - سبقه بالنواصب (أنْ، لن، كي، إذن).
  - سبقه بظرف دال على الاستقبال عاملةُ الفعل.
  - سبقه بظرف دال على الاستقبال مضافاً إلى الفعل كـ (إذا).
  - إسناده إلى متوقع، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [من سورة البقرة: 233].
  - سبقه بأداة ترجٍ، كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [من سورة يوسف: 46].
  - وقوعه في جملة الشرط.
  - إلحاقه بنون التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ﴾ [من سورة البقرة: 155].

وينصرف المضارع إلى المضي في المواضع الآتية:

- نفيه بـ (لم، أو لمّا) وهو كثير.
- وقوعه بعد (لو)، أو (قد)، أو (ربّما).
- وقوعه بعد (إذ)، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ إذا [من سورة الأحزاب: 37].

أمّا الأمر، فزمنه الاستقبال، وهذا الزمن لازم لصيغة الأمر، وإن اختلفت السوابق أو اللوحق التي تصاحب فعل الأمر.

بل أنّ الأمر يظل دالاً على الاستقبال وإنْ سبق بما يدلّ على الحالية، كقوله تعالى: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [من سورة البقرة: 187]، فقد سُبِق الفعل (باشر) وهو مستقبل بما يدلّ على الحال وهو الظرف (الآن)، وهنا يجوز بقاء الفعل دالاً على الاستقبال؛ لأنّ (الآن) المتعلق بالفعل تعبير عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين.

**المصادر**

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(والأحداث نحو: الضربُ، والحمدُ، والقتلُ)**

**أقول:**

يمكن تقسيم الأحداث، أو الأفعال على ثلاثة أقسام هي:

1- أفعال حقيقية، وهي المصادر التي عبّر عنها سيبويه بلفظ (الأحداث)، وهذه الأحداث لا تقترن بزمن معين.

2- وأفعال اصطلاحية قائمة بالتلفظ، وهي التي تقترن بزمن معين.

3- وأفعال علاجية يحتاج حدوثها إلى الحركة كالمشي، والأكل، والكتابة.

4- وأفعال غير علاجية، لا تحتاج إلى الحركة، كالعلم، والفضيلة، والحزن.

وقد ذكر سيبويه المصادر الدالة على الحدث مطلقاً ومثّل لها بما هو علاجي كالضرب والقتل، وما هو غير ذلك كالحمد، من غير أن يضع حداً لهذه الأحداث (المصادر).

## ماهية الحرف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: سوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها) [1].

أقول:

عبارة سيبويه الدقيقة في أنّ الحرف (جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل) قد تفهم – وهذا ما هو حاصل عند أغلب النحاة – من بعده – على أوجه متعددة لا تختلف في مفهومها العام منها:

أوّلاً: أنّ الحرف جاء لمعنى لا يدلّ عليه الاسم أو الفعل، يعود الضمير في (جاء) إلى المعنى، لا إلى الحرف.

ثانياً: أنّ الحرف يأتي لمعنى مؤثر في الاسم والفعل، كإفادة النفي والإثبات، والتأكيد، والجمع، والقسم، والتعليل، وغير ذلك من المعاني التي تحدثها الحروف داخل التركيب اللغوي في الأسماء والأفعال.

ثالثاً: أنّ الحرف جاء لمعنى واحد، ولم يدلّ على معنيين كما يكون الفعل الذي يدلّ على معنى وزمان[2].

رابعاً: أنّ الأسماء والأفعال تقوم دلالاتها في أنفسها، فكل كلمة اسْمِيّة إنّما تقوم في بنيتها ولفظها بوظائف دلالية متعددة منها[3]:

- أنها رمز، أو تمثيل للمسمّى في عالمه الخارجي سواء أكان مادياً أم معنوياً، أم فكرة، فإذا قيل ما الإنسان؟ كان الجواب: هو الحي الناطق الكاتب ...الخ.
- وأنّها شاملة تستقطب كلّ أنواع المسمى، فكلمة (إنسان) تدلّ على الحيّ المخلوق، المفكّر، ذكراً كان أو أنثى، صغيراً أو كبيراً .... الخ.

---

(1) سيبويه: 1/ 12.

(2) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 45.

(3) ينظر: نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 11-12.

- وأنّها موزّعة، أيّ أن المعنى ليس ذهنياً نظرياً دائماً، وإنما هو محصلة توزيعية بنائية يتحدد المعنى فيها من خلال الاستعمال وإن كانت كلّ كلمة اسْمَيّة أو فعلية لها معنى واحداً يتوارد على الذهن عند إطلاقها أول مرة مفردة، وهذا المعنى الواحد لا يبقى كذلك عند انتظام الكلمة في سياق لغوي ما. وكل فعل يدلّ في نفسه على حدث وزمان يفهمان من لفظ خارج السياق أو داخله. (وليس كذلك الحرف؛ لأنّه يعقلُ معناه بغيره)[1].

وتتبين من خلال ما ذكره سيبويه – رحمه الله – في الحروف، وما زاد عليه النحاة من بعده الحقائق الآتية:

أوّلاً: أنّ سيبويه قد أشار إلى أنّ الحرف دال على معنى، غير أنّ هذا المعنى لا يدلّ عليه الاسم ولا الفعل.

بمعنى آخر: أنّ الحرف يرمز إلى شيء ذي معنى ليس باسم ولا فعل، أو إشارة إلى وظيفة الحرف، فالحرف له معنى في كلمة أخرى تأتي بعده، في حين أنّ الاسم يشير إلى شيء، والفعل يشير إلى حدث أو عمل، فظاهر كلام سيبويه أنّ للحرف معنى كائناً فيه، وأكثر النحاة من بعده لم يتفهموا مقولة سيبويه المقتضبة والدالة عن الحرف، فقد انعقد إجماع هؤلاء على أنّ للحرف معنى في غيره لا في نفسه، وكلام سيبويه في الحرف يشير إلى أمرين متقابلين:

الأول: موجب، وهو أنّ الحرف يجيء لمعنى.

والثاني: سالب، وهو أنّه ليس باسم ولا فعل.

ثانياً: أنّ الفرق الدلالي بين الحرف وكلّ من الاسم والفعل يتحدّد في أنّ المعنى المفهوم من الحرف مع غيره أتمّ من المعنى المفهوم من الحرف نفسه في حالة الإفراد، بخلاف

---

(1) الشنتمري: النكت، ص 14..

الاسم والفعل فالمفهوم من كلّ منهما في التركيب قد يكون عين المفهوم منهما في حالة الإفراد، أيّ خارج إطار التركيب[1].

**ثالثاً**: وللوقوف على حقيقة المعنى الذي يدلّ عليه الحرف لابدَّ لنا من تقسيم الحروف العربية على ثلاثة أقسام هي:

1- حروف معجم، وتُسمّى حروف مبان، وهذه الحروف لا معنى لها أصلاً؛ وإنما تبنى بها الكلمات الدالة اسمّية، أو فعلية، أو حرفية، فهي (السين، والكاف مكررة والراء) في (سكر)، و(الهمزة والحاء والباء مكررة) في (أحبَّ)، و(النون والعين والميم) في حرف الجواب: نعم.

2- حروف معانٍ دالّة على معنى محدّد خارج التركيب، كحروف الجواب، وحرفي التسويف (السين وسوف) وحروف النفي والنهي والاستفهام.

3- حروف معانٍ لا تدلّ على معنى محدد إلاّ بانضمامها إلى غيرها من الأسماء والأفعال، وهذا ما قصده سيبويه – رحمه الله – بقوله: (فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) ومن هذه الحروف حروف الجرّ، والعطف والربط، والنداء وشعبه، أيّ أنّ معنى الاسم والفعل فيهما، ومعنى الحرف في غيره.

4- ولكون دلالة الحرف على معنى تختلف عن دلالة الاسم أو الفعل على النحو الذي بيناه، سُمّي الحرف حرفاً، لأنّه مأخوذ من حرف الشيء وطرفه؛ لأنّ الحرف آخر متطرف، أو أنّه مأخوذ من الانحراف؛ لأنّه انحرف عن معنى الاسم والفعل جميعاً، أو انحرافه عن مذهب الاسم والفعل في أكثر عوارضهما كالإعراب، ودخول حروف الزيادة والإسناد، فالحرف لا يسند ولا يسند إليه ولذلك صار (طرفاً) في الكلام غير عمدة كالاسم أو الفعل.

5- أمّا علامات الحرف فيمكن جعل عدم العلامات علامة للحرف، فالحرف ليس له علامات كما هو شأن الاسم والفعل ولا يقبل شيئاً من علاماتهما، فهل وقد مثلاً لا

---

(1) ينظر: بعلبكي، رمزي منير: المعنى وأقسام الكلام في التراث النحوي العربي، ص 61، وينظر: ابن الأنباري: أسرار العربية، وابن هشام الأنصاري: شرح اللمحة البدرية، 1/ 251، والسيوطي: الهمع، 1/ 4، والأشباه والنظائر، 2/ 4.

يقبلان (الألف واللام)، ولا الجر، فليسا باسْمَين، ولا تاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة، فليسا بفعلين، وإذا انتفت الاسميّة والفعلية تعيّنت الحرفية، إذ لا رابع في الكلم العربي) [1].

6- إنّ تعريف سيبويه للحرف هو الأقرب والأوضح والأدلّ، وهو قوله: (ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل)، إذ يخرج هذا الحد حدوداً أخرى للحرف وضعها بعض النحاة بعد سيبويه، ومن ذلك قولهم: (ما لم يخبر عنه ولا به) [2]، إذ أنّ هناك ألفاظاً لا يخبر عنها ولا بها، ولم تكن حروفاً كأسماء الأفعال من نحو: (صَهْ، ومَهْ، وأف) فهذه لا يخبر عنها ولا يخبر بها.

وقيل في حد الحرف أيضاً إنّه (ما كان صفة لغيره، ولم يكن صفة لنفسه) [3].

فهذا ليس بحد للحرف، وإنما يجري مجرى العلامة، وعلى ذلك يكون تعريف سيبويه هو الأولى بالأخذ، لكونه يمنح الحرف معنى في نفسه أوّلاً، وأنّه لا يغفل المعيار الدلالي.

---

(1) ابن هشام الأنصاري: شرح اللمحة، 1/ 261 (بتصرّف).

(2) ابن السراج: الأصول، 1/ 37، 40.

(3) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 46.

## علامات الإعراب والبناء

قال سيبويه – رحمه الله– :

(هذا باب مجاري أواخر الكلم، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة اضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرُّ والكسرُ فيه ضرب واحد، وكذلك الرفعُ والضمُّ، والجزمُ، والوقف)[1].

أقول:

يتّضح من كلام سيبويه في علامات الإعراب والبناء الحقائق الآتية:

أوّلاً: مجاري أواخر الكلم عنده هي الحركات التي تظهر على أواخر الألفاظ حين تكون داخل التركيب المعين، وسمى الحركات (مجارٍ)، وهو مصدر ميمي يفيد الحدوث والمكان، والمكان هو أواخر الكلم.

ثانياً: وإنما تظهر هذه الحركات أو تجري على أواخر الكلم لكونها مواقع التغيير، وتختلف الحركات على هذه الأواخر بحسب العوامل اللفظية، والمعنوية التي يكون فيها اللفظ المعرب أمّا الألفاظ المبنية فتلازم حركة واحدة، وهي أيّ: الألفاظ مختلفة فيما بينها في حركات البناء.

ثالثاً: استعمل سيبويه المصدر (مجاري) مجموعاً؛ لأنه من المصادر التي تختلف في طبيعة الحدث الذي تدلّ عليه، فالجري مختلف في ذاته، وكذلك العلم، والمشي، والظن، والإلقاء، والإملاء وغيرها كثير، فهذه المصادر قابلة للاختلاف في ذواتها، وإذا كان المصدر قابلاً للاختلاف جاز جمعه وإفراده، ولما كانت الحركات تنتقل وتختلف على أواخر الكلم، ومن حرف إلى حرف جعل سيبويه كلّ واحدة منهنّ أيّ: من الألفاظ التي يدخل على آخرها حركة (مجرى) ثمّ جمعها على (مجارٍ).

---

(1) سيبويه، 1/ 13.

رابعاً: فرّق سيبويه بين علامات الإعراب، وعلامات البناء، وتبعاً لهذا التفريق يتّضح تفريقه بين علامات الإعراب أنفسها وهي (النصب، والجر والرفع والجزم) فالرفع والنصب والجر في الأسماء، والرفع والنصب والجزم في الفعل المضارع.

أمّا علامات البناء فهي (الفتح والضم والكسر والسكون) وهذه العلامات يبنى عليها آخر اللفظ المبني اسماً كان أم فعلاً بناء لا يزول.

خامساً: سمى سيبويه أواخر الكلم عامة (حرف الإعراب) مع وعيه أنّ المبنيات لَسْنَ من المعربات، وتسْمّيته لهنّ بحروف الإعراب تشير إلى أنّ الإعراب يكون فيهنّ إذا كان جَرْيُ كلّ واحدة منها بخلاف صواحبها فهناك المبني على الفتح، وهناك المبني على الكسر، أو الضمّ، أو السكون.

سادساً: أنّ سيبويه قد فصل بين الموضع الإعرابي للكلمة التي تكون مرفوعة أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة، وعلامة الإعراب التي هي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر والسكون للجزم.

سابعاً: أنّ سيبويه قد جمع بين علامات الإعراب وحركات البناء ففي قوله: (وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهُنّ في اللفظ أربعة أضرب...) حديث في أصل علامات الإعراب، وسوف يبين فيما بعد العلامات الفرعية، ومفاد هذا الحديث أنّ النصب للإعراب والفتح للبناء وكلاهما علامته واحدة ونطقه ورسمه واحد وهي الفتحة، والجر للإعراب والكسر للبناء، والعلامة واحدة في النطق والرسم، والرفع للإعراب والضم للبناء، وتجمعهما الضمة، والجزم للإعراب والوقف للبناء وهما معاً في السكون.

قال سيبويه – رحمه الله – :

(وإنما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ لأفرّقَ بين ما يدخلهُ ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه – وبينَ ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب)[1].

---

(1) سيبويه، 1/ 13.

أقول:

قول سيبويه (لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ...) على تقدير حذف مضاف، أيْ: لأفرّق بين إعراب ما تدخل عليه العوامل فتغير فيه حركات الإعراب رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، وبين إعراب ما يلازم حركة معينة واحدة لا تزول عنه وإن توالت عليه العوامل المختلفة اللفظية والمعنوية، وأراد سيبويه بحرف الإعراب أحد أمرين هما:

1- إمّا ما كان فيه الإعراب ظاهراً، أو مقدراً.

2- وإمّا أنّه أراد أواخر الكلم معربة كانت أو غير معربة، وسُمّيت حروف إعراب؛ (لأنّ الإعراب متى كان لم يوجد إلاّ فيها)[1].

وليس بخافٍ أنّ سيبويه قد أدرك أبرز وجوه الشبه والاختلاف بين الإعراب والبناء، مما يمكن تحديده بالنقاط الآتية[2]:

1- **أوجه الشبه**: يتفق الإعراب والبناء في مسألتين ذكرهما سيبويه هما: العُدّة، واللفظ، إذ إنّ الإعراب أربعة أقسام، والبناء أربعة أقسام، ولفظ كلّ قسم من أقسام الإعراب كلفظ القسم الذي يقابله من أقسام البناء ففتحة الإعراب كفتحة البناء، وضمته كضمته، وكسرته ككسرته، وسكونه كوقفه.

2- **أوجه الاختلاف**: يختلف الإعراب والبناء في مسألتين اثنتين أيضاً هما: التسمية والمعنى، فمصطلحات الإعراب هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ومصطلحات البناء هي: الضمّ والفتح والكسر والوقف، ومعنى الإعراب: تغيير آخر الكلمة لتغير العوامل، ومعنى البناء: ثبات آخر الكلمة مع تغير العوامل.

ولابّد من التنبيه على أنّ التفريق بين مصطلحات الإعراب أو ألقابه، ومصطلحات البناء أو ألقابه هو مذهب سيبويه ومن تابعه من جمهور البصريين[3]، أمّا الكوفيون فلم يؤثر

---

(1) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، 1/ 67.

(2) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، 190-191.

(3) ينظر: زيادة على ما في كتاب سيبويه: المبرد: المقتضب، 1/ 4.

عنهم مثل هذا التفريق، بل كانوا يسمون الرفع ضماً، والضم رفعاً، والنصب فتحاً، والفتح نصباً، وكذا في الجر والجزم.

## حروف الإعراب

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: أفعلُ أنا، وتفعلُ أنتَ أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن)** [1].

**أقول:**

يبدو من كلام سيبويه في حروف الإعراب الحقائق الآتية:

**أوّلاً:** يُسَمّي سيبويه كما أسلفنا أواخر الكلم حروف إعراب، وإن لم تكن كلّ الأسماء أو الأفعال معربة، فمنها ما هو مبنيّ، وحركة البناء تظهر على أواخر الأسماء المبنية والأفعال المبنية كما تظهر علامات الإعراب.

**ثانياً:** وحروف الإعراب هذه قد تكون الحركات الإعرابية ظاهرة عليها نطقاً وكتابة، وقد تكون مقدّرة لا تظهر في النطق ولا في الخطّ، إمّا لتعذّر ذلك كما هو الحال في المقصور، أو للاستثقال كما هو في المنقوص.

**ثالثاً:** وزّع سيبويه علامات الإعراب على جملة من الأسماء والأفعال وعلى النحو الآتي:

أ- الأسماء المتمكنة، أيْ: المعربة، وهذه الأسماء على قسْمَين:

- الأسماء المتمكّنة من الاسميّة تمام التمكن وهذه الأسماء تقبل حركات الإعراب جميعها ظاهرة أو مقدرة (الضمة، والفتحة والكسرة) وهي أيضاً تنوّن. وهي أبعد ما تكون عن الحرف، ولا تتضمن معناه، ولا تقع موقع الفعل المبني.

---

(1) سيبويه،1/ 13.

- والأسماء الناقصة التمكن، وهذه الأسماء لا تنوّن، ولا تقبل علامة الكسر، فتكون مرفوعة أو منصوبة فقط، ويكون جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة، كما هو شأن الأسماء غير المنصرفة.

ب- الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، والأفعال المضارعة هي الأفعال التي تبدأ بحروف المضارعة (أ، ن، ي، ت)، فالهمزة للمتكلم المفرد نحو: أفعلُ أنا، والنون لجماعة المتكلمين أو للمتكلم وحده إذا كان معظّماً نحو: نفعلُ نحنُ، والياء للمذكر الغائب المفرد نحو: يفعل هو، والتاء للغائبة المفردة والمخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: تفعل هي، وتفعلُ أنتَ.

وهنا ألحوظتان:

الأولى: أنّ سيبويه لم يحدّد وجه مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنّ الفعل المضارع أعرب لمضارعته أسماء الفاعلين، وقد كثرت أقوال النحاة في أوجه المشابهة والمضارعة بين الفعل المضارع واسم الفاعل، فقيل إنهما يجريان معاً على عدد الحروف والحركات والسكنات، وهذا عندنا ليس بشيء، والأولى أنّ وجه المضارعة يتحدد في أنّ المضارع أشبه اسم الفاعل لكونه قابلاً لتوارد المعاني المختلفة عليه من دلالة على الحال، أو الاستقبال أو المضي، مما اقتضى تغيير علامات إعرابه من رفع، ونصب، وجزم، شأنه في ذلك شأن اسم الفاعل الذي يقع مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً، أو حالاً، أو صفة، أو غير ذلك من المعاني المختلفة التي يكون لكل معنى منها علامة إعرابية تبين دلالته وتُعرب عنها.

والثانية: أنّ الإعراب أصل في الأسماء، والبناء عارض فيها لعلل معروفة.

والبناء أصل في الأفعال، وما يعرب من الأفعال فَلِعِلل معروفة[1].

---

(1) ينظر: الزجاجي: الإيضاح، ص 77، وابن عصفور: شرح الجمل، 2/ 330.

## تعاقب الحركات الإعرابية على الأسماء والأفعال المعربة

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

(والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجرّ: مررت بزيدٍ، والرفع: هذا زيدٌ. وليس في الأسماء جزم؛ لتمكّنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة) [1].

**أقول:**

يعاقب سيبويه بالأمثلة الحركات الإعرابية على الأسماء المتمكنة من الاسميّة تمام التمكن، إذ تتغير الحركات الإعرابية على آخرها بحسب مواقعها من الجملة، والعوامل الداخلة عليها، من نصب في: رأيت زيداً، وجرّ في: مررت بزيدٍ، ورفع في: هذا زيدٌ، ولم يمثل لجزم الأسماء؛ لأنّ الأسماء لا تجزم؛ وذلك لأسباب هي[2]:

أوّلاً: لأنّ الأسماء متمكّنة من الاسميّة.

ثانياً: وأنّها يلحقها التنوين. وإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه وذهابَ الحركةِ أيْ أننا لو جزمنا الاسم للتقى ساكنان، آخر الاسم والتنوين، فلم يكن بُدٌ من حركة أحدهما أو حذفه، فلو حركت آخر الاسم لم يَبِنْ للجزمِ تأثير، والتنوين لا يُحرّكُ حركةً لازمةً؛ لأنّه إنّما وُضع لهذا المعنى ساكناً، ولا يجوز حذف آخر الاسم؛ لأنّ الحذف لا يلحق الحروف الصّحاح، فلم يبقَ إلاّ حذف التنوين، ولو حذفت التنوين وأنت قد حذفت الحركة لأجحفت؛ لأنّ حذف شيئين إجحاف بالكلمة، ولا يلزم مثل هذا في الفعل، لأنّ الفعل لا تنوين فيه.

ثالثاً: أننا لو جزمنا الاسم للاسقطنا الحركة، وبسقوطها يسقط التنوين؛ لأنّه تابع لها، ولا يوجد إلاّ بوجودها.

رابعاً: أن الجزم لو دخل الأسماء كان تعويضاً عن البناء، وقد يلقى آخر الاسم ساكن فيكسر لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين حركة بناء.

---

(1) ينظر: المجاشعي، مصدر سابق: ص 53.

(2) سيبويه، 1/ 14.

خامساً: أن عوامل الجزم حروف نفي، والأسماء لا تُنفى، وإنما تُنفى أحوالها، فلذلك لا يدخلها الجزم.

## تعاقب الحركات الإعرابية على الأفعال المعربة

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

(والنّصبُ في المضارع من الأفعال: **لن يفعلَ**، والرفع: **سيفعلُ**، والجزم: **لم يفعلْ**)[1].

**أقول:** بعد أن فرغ سيبويه من ذكر المواضع الإعرابية للأسماء المتمكنة وما يطرأ عليها من تغيير في العلامات الإعرابية من نصب، ورفع، وجرّ، أخذ ببيان ما يطرأ على الفعل المضارع من تغيير في الحركات بسبب العوامل اللفظية في حالتي: النصب والجزم.

أمّا في حالة الرفع فتشخص ثلاثة أسئلة:

الأول: في سبب كون المضارع معرباً؟

والثاني: في عامل الرفع فيه؟

والثالث: في سبب رفعه بعد حرفي الاستقبال (السين وسوف) وهما حرفان لا يسبقان الأسماء؟

أمّا الجواب عن السؤال الأول فالأقرب إلى القبول أنّ المضارع إنّما أعرب لوقوعه بنفسه موقع الاسم، والاسم معرب، وسيأتي سيبويه على ذكر هذا والتمثيل له.

ويُزاد على ذلك أنّ الفعل المضارع كالاسم تتوارد عليه المعاني المختلفة ممّا يقتضي تغيير حركاته الإعرابية من رفع ونصب وجزم للتعبير عن هذه المعاني، كما هو شأن الاسم حين يرفع، أو ينصب، أو يجرّ للتعبير عن المعاني المختلفة من ابتدائية، وخبرية، وفاعلية، ومفعولية، وحالية، وسببية، ونسبة، ...الخ.

أمّا عامل الرفع في الفعل المضارع فقد اختلفوا فيه على مذاهب[2]:

- فمن قائل إنّ المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه.

---

(1) سيبويه، 1/ 14.

(2) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 74).

- وقيل: إن العامل فيه تجرّده من العوامل اللفظية، أيْ أدوات النصب، أو الجزم.

وهذه الآراء تفترض وجود عامل معنوي لا يمكن التسليم به باطمئنان، فحرف المضارعة موجود في حالتي النصب والجزم، تقول: لن أكذبَ، ولم يكذبْ صاحبي.

والقول بأن المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه تفسير للشيء بنفسه.

أمّا الرأي القائل بأن العامل في المضارع هو التجرد من العوامل فمردود أيضاً؛ لأنّ فقدان العامل لا يكون عاملاً.

وعليه يمكن التسليم بوقوع الفعل المضارع بنفسه موقع الاسم، هو علّة رفعه، وهو رأي سيبويه، ومن تابعه[1].

فإذا وقع مع غيره موقع الاسم نُصب.

وإذا لم يقع بنفسه، ولا مع غيره موقع الاسم جُزم.

أمّا سبب رفعه بعد حرفي الاستقبال (السين وسوف) وهما ممّا لا يسبق الاسم؛ فلأنّ هذين الحرفين يكونان كالجزء من الفعل المضارع إذا سبقاه، يخلصانه للاستقبال، حالهما حال (أل) التعريف عند دخولها على الاسم وتخليصه لواحد، أو شيء بعينه. والدليل على صحة هذا جواز دخول لام التوكيد على الفعل المضارع مع وجود سوف[2]، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [من سورة الضحى: 5].

## الجر في الأفعال والجزم في الأسماء

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وليس في الأفعال المضارعة جرٌ، كما ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرورَ داخل في المضاف إليه، معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في الأفعال)[3].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 5.

(2) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، 242-243.

(3) سيبويه، 1/ 14.

أقول:

أ- الاسم المتمكّن يستحق جميع حركات الإعراب، الرفع، والنصب، والجر، والمضارع يجري مجرى الاسم في استحقاقه حركات الإعراب، وبما أنّ الفعل لا يجر، جُعل الجزم مكان الجر، في الأفعال.

ب- الهاء في قول سيبويه (لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه) تعود على المجرور، وهذا المجرور هو المضاف إليه وهو الثاني الذي يدخل في الأول في علاقة نسبةٍ، والمراد بعبارة سيبويه (لأنّ الثاني المجرور (المضاف إليه)) داخل المضاف.

ج- انّ المجرور بحكم المضاف إليه، فأنت تقول: مررتُ، ومررت برجلٍ علم، فكأن المضاف إليه مكان التنوين، والأفعال لا تملك شيئاً حتّى نضيف إليها، وإنّما هذا شأن الذوات والصفات.

د- ومن الواضح أنّ سيبويه قد خصَّ المضارع بعدم قبوله الجر من دون الماضي والأمر، مع أنّ الأفعال جميعاً لا يدخلها الجر؛ لأنّ حديثه عن الإعراب، والماضي والأمر مبنيان.

## أوجه المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبدَ الله ليفعلُ، فيوافق قولك: لفاعل، حتّى كأنّك قلتَ: إنّ زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحقُ (فَعَلَ) اللامُ.

وتقول: سيفعلُ ذلك وسوف يفعلُ فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة.

ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجزْ ذلك.

الا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضربَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً؟! إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى، وسترى ذلك أيضاً في موقعه.

ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أيْ: لحاكمٌ.

ولِمَا لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة) [1].

أقول: اشتمل كلام سيبويه السابق على جملة من المسائل التي تتعقد بها أوجه التشابه بين المضارع واسم الفاعل وهي على النحو الآتي:

أولاً: وقوع الفعل المضارع موقع الاسم كما مضى فيه القول؛ لاجتماعهما في المعنى، فقولك: محمدٌ يحترمِ والديه. كقولك: محمد محترمٌ والديه.

ثانياً: دخول لام الابتداء على المضارع كما تدخلُ على اسم الفاعل.

فقولنا: محمد ليعمل بإخلاص، كقولنا: محمد لعامل بإخلاص.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [من سورة النحل: 124]، أيْ: لحاكمٌ [2].

واللام في (ليحكمُ) لام ابتداء للتوكيد، والفعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر جوازاً عائد على (ربك)، والجملة في محلّ رفع خبراً لأنّ.

فإذا قلنا: إن ربك لحاكم كانت اللام لام ابتداء مزحلقة للتوكيد، وحاكم: خبر إنّ.

ثالثاً: ويقع المضارع خبراً لكان وأخواتها كالاسم، ويقع صفة للنكرة كالاسم أيضاً، تقول: تعرّفت على صديق يحترم الناس، وتعرّفت على صديق مُحترم الناسَ.

رابعاً: دخول السين وسوف على المضارع لتخليصه للاستقبال، وقصره عليه، بعد أنْ كان قبل دخول أيّ منهما عليه دالاً عل الحال والاستقبال، شأنه في ذلك شأن الاسم النكرة في دخول (ال) عليه، لقصره على واحد معرف بعينه.

خامساً: لا تدخل لام الابتداء على الفعل الماضي الذي عبّر عنه سيبويه بـ (فَعَلَ).

سادساً: لـمّا تحدّث سيبويه في أوجه التشابه والمضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال المضارعة خشي من اللَّبْسِ فرأى أنْ يزيله، ويضع كلّ واحد موضعه الذي جُعل له، وملخص ما جاء به سيبويه بهذا الشأن أنّ الفعل المضارع وإن ضارع أسماء الفاعلين من

---

(1) سيبويه، 1/ 14-15.

(2) هناك فرق دلالي بين استعمال اسم الفاعل، أو الفعل المضارع.

وجوه إلاّ أنّ هذه الأوجه لا يبلغ بها منزلة الأسماء؛ وذلك لأنّ للأسماء مواضع لا يحسن بالفعل أن يكون فيها، بل لا يستقيم، ولا يُعدّ كلاماً، ويمثّل سيبويه لذلك بقوله: إنّ يضربَ يأتينا، بإدخال الحرف المشبّه بالفعل (إنّ) على المضارع ونصبه، فذلك لا يجوز، ولا يكون كلاماً ذا فائدة؛ لأنّ (إنّ) وأخواتها مختصة بالدخول على الأسماء لا على الأفعال.

## علامات البناء

**قال سيبويه – رحمه الله– :**

(وأمّا الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة، المضارعة عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ ممّا جاء لمعنى ليس غيرُ، نحو: سوفَ وقدْ، وللأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة، وللحروف التي ليستْ بأسماء ولا أفعال، ولم تجئ إلاّ لمعنى.

فالفتح في الأسماء قولُهم: حيثَ وأينَ وكيفَ، والكسرُ فيها نحو: أولاءِ، وحذارِ، وبدادِ، والضمُّ نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ، والوقفُ نحو: مَنْ وكمْ وقطْ وإذْ) [1].

**أقول:**

لـمّا فرغ سيبويه من الحديث في علامات الإعراب للأسماء المتمكّنة، وما ضارعها من الأفعال، شرع يبيّن علامات البناء للأسماء المبنية (غير المتمكّنة)، وما ضارعها من الحروف والأفعال، وقد طرح من أجل ذلك الحقائق الآتية:

**أوّلاً: المبني من الأسماء:**

أ- عبّر سيبويه عن الأسماء المبنية بعبارة (الأسماء غير المتمكّنة التي تضارع ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاءَ لمعنى ليس غيرُ)، أيْ: المشابهة للحروف التي جاءت لمعنى ليس غيرُ[2]، أيْ: غير ذلك المعنى الذي تدلّ عليه الأسماء أو الأفعال، ومثّل سيبويه لهذه الحروف المبنية بـ (سوفَ وقدْ).

---

(1) سيبويه، 1/ 15.

(2) (غيرُ) في كلام سيبويه اسم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب خبر ليس الدالة على الاستثناء، والتقدير: ليس شيء غيرَ ذلك، فحُذف اسم ليس، وحُذف ما أضيفت إليه غيرُ، فبنيت على الضمّ.

ب- وزّع سيبويه علامات البناء على الأسماء كلّ حسب ما يبنى عليه، فهناك ما يُبنى على الفتح كـ (أينَ وكيفَ) فأينَ اسم من أسماء المكان، يستوعب الأمكنة كلّها، تتضمّن معنى الاستفهام، وتقع خبراً لمبتدأ، أو خبراً لفعل ناقص. نحو:

أين أنتَ؟

وأين كنتَ؟

وقد تكون في موضع جرّ، إذا سبقت بحرف الجرّ، نحو:

من أينَ جئتَ؟

وكيف: اسم استفهام عن الأحوال بمعانيها المختلفة، وتقع خبراً لمبتدأ، أو خبراً لفعل ناقص، أو حالاً، نحو:

كيفَ حالُكَ؟

وكيفَ أصبحتَ؟

وكيفَ جئتَ؟

ولا يجوز أن تقع في محلّ جرّ، لأنّها (مسألة عن الأحوال، والأحوال لا يجوز دخول حروف الجرّ عليها في الاستفهام، لا تقول: أمن صحيح أم من سقيم؟ وكذلك سائر الأحوال، فلم تدخل على كيف، كما لم تدخل على ما ناب عنه كيف)[1].

وهناك من الأسماء غير المتمكّنة ما يُبنى على الكسر، وقد مثّل سيبويه لها بـ (أولاءِ، وحذارِ، وبدادِ).

فـ (أولاءِ) اسم إشارة للمذكر والمؤنث يقع على جمع، أو جماعة عاقلين أو غيرهم، رجالاً أو نساءً، أو حيواناً، أو جماداً، ويقصر ويمدّ.

و(حذارِ) اسم فعل أمر بمعنى: احذر، يقع موقع فعل الأمر، وحقّه أن يكون ساكناً بوصفه وُضِعَ موضع فعل الأمر، غير أنّه حرّك بالكسر لالتقاء ساكنين، لام آخره وهي الراء،

---

(1) السيرافي: الشرح، 1/114.

والألف الزائدة. ومن المشهور عند النحاة أنّ (فعال) في معنى (افعلْ) وهذا البناء غير مطرد في كلّ الأفعال، فلا يقال مثلاً: قوامِ بمعنى: قمْ، ولا قعادِ بمعنى: اقعد.

وقد يقع (فعالِ) موقع المصدر نحو: فجارِ، وبدادِ، وهي معرفة مؤنثة معدولة، بمعنى: الفَجْرة والفجرة مؤنثة، والفجار معدولة عنها وبدادِ: في موضع المصدر، وتعني بَدداً، والبدادِ أمر بالمبارزة، يقال: يا قومُ بَدادِ بدادِ ليأخذ كلّ رجل منكم رجلاً.

ومن الأسماء غير المتمكّنة ما يُبنى على الضمّ، ومثّل سيبويه له بـ (قبلُ وبعدُ)، وهما ظرفان ملازمان للإضافة، فإذا قُطعا عن الإضافة بُنيا على الضمّ، وإذا نكّرا لحقهما الإعراب قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [من سورة الروم: 4]، أراد من قبل الأشياء، ومن بعدها، فحذف (الأشياء) وفهم المعنى، وقال الشاعر عبدالله بن يعرب الكلابي:

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً ... أكاد أغصُّ بالماء الفراتِ

ومثلُ (قبلُ وبعدُ) في حكم بنائهما الظروف الدالة على الجهات الست (قدامُ، وخلفُ، وتحتُ، وأمامُ، ووراءُ، وفوقُ) إذا قطعت عن الإضافة بُنيت على الضمّ.

أمّا (حيثُ) فقد مثّل بها سيبويه مرتين:

الأولى: ذكرها مبنية على الفتح، وهي لهجة من اللهجات، ويقال فيها (حيثَ وحوثَ).

والثانية: بناؤها على الضمّ، وهذا البناء هو الأشهر.

وهي إذا كانت مبنية على الضمّ فيها لهجتان أيضاً (حيثُ وحوثُ).

وحيثُ: ظرف مكان مبني على الضمّ في محل نصب، أو في محلّ جرّ إذا سبقها حرفُ جرّ، ولا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان سواها، نحو: (ادخلْ من حيث دخلَ العلماءُ).

وقد تكون (حيثُ) في محلّ نصب على المفعولية، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [من سورة الأنعام: 124] فالله تعالى يعلم (المكان) المستحق لوضع الرسالة فيه، وليس المراد أنّه تعالى يعلم (في ذلك المكان).

ومن الأسماء غير المتمكّنة ما يُبنى على السكون (الوقف) على حدّ اصطلاح سيبويه، ومثّل له بـ (مَنْ، وكمْ، وقطْ، وإذْ).

فـ (مَنْ) اسم يقع موقع الأسماء، فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأ وصفة وغير ذلك ممّا تؤديه الأسماء من وظائف.

يستفهم بها، ويُجازى، وتكون اسماً موصولاً يُعبّر به عن العاقل، وغيره.

ولفظ (مَنْ) واحد مذكر، لكنها تقع عليه وعلى الاثنين والجماعة، من المذكر والمؤنث.

أمّا (كمْ) فهي إمّا خبرية أو استفهامية عن عدد كثير أو قليل، فإذا جُرّت أو كان بعدها اسم منصوب فهي استفهامية وإلا فهي خبرية، وتكون في محلّ جرّ إذا دخل عليها حرف جرّ، وهي والجار متعلقان بخبر محذوف مقدّم، وذلك إذا لم يكن بعدها فعل، وإلا تعلق بالفعل إذا كان تاماً وبخبره إذا كان ناقصاً، نحو: (بكم دينارٍ أو ديناراً اشتريت هذا الكتاب)، فإذا لم تجرّ وتلاها فعل متعدٍ، لم يذكر مفعوله كانت هي المفعول، وإلا فهي في محلّ رفع مبتدأ، نحو: (كم كتاباً اشتريت؟) و(كم كتاباً في المكتبة؟)، وإذا كُني بها عن الظرف أو الحدث تكونُ في محلّ نصب على الظرفية، أو نائباً عن المفعول المطلق، نحو: (كم يوماً مكثت في بغداد) و(كم عملاً حسناً عملت) وأمّا (قطْ)): إذا خفّفت (قط) فبناؤها على السكون، وتكون اسم فعل بمعنى (يكفي)، وقد تدخل عليها الفاء الزائدة لتحسين اللفظ نحو: (أنجزتُ بحثين فقط)، فإذا بُنيت على الضمّ صارت ظرفاً لاستغراق الزمان الماضي (نحو ما كذبتُ قطُّ).

و(إذ) ظرف زمان نحو: (سهرت إذ طلع الفجر)، وتقع مفعولاً به، نحو: (واذكر إذ كنتَ زميلي في الدراسة) وبدلاً نحو: (واذكر أخاك إذ أعانك) فـ (إذ) بدلٌ اشتمال وقد تكون

حرف تعليل نحو: (لا تصادق فلاناً إذ إنّه مخادع) وحرف للمفاجأة إذا وقعت بعد (بينما) أو (بينا) نحو: (بينما أنا سائر إذ أبصرت أخاك)، وقد تكون هنا زائدة.

ومن الأسماء التي تُبنى حيناً وتنوّن حيناً آخر ما استوفاه سيبويه بقوله: (فالمضارع: من علُ، لأنهم قد يقولون من علٍ فيجرونه).

يريد المضارع المتمكّن مثل (علُ) التي تلازم الإضافة لأنها بمنزلة (فوق) فإن كان المحذوف نكرة ينوّن فنقول: (علٍ)، وإنْ كان المحذوف معرفة يُبنى على الضمّ، نقول (عَلُ)؛ لأنه بمنزلة اسم قد اكتفى ببعضه إذا كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وأدى عن معنى الإضافة) [1].

ومثّل سيبويه للأسماء المتمكّنة التي تُبنى أحياناً بسبب عارض نحوي، أو لعلّة صوتية تعرض لها بقوله: (وأمّا المتمكّن جُعل بمنزلة غير المتمكّن في موضع فقولك: أبدأ بهذا أولُ، ويا حكمُ) [2].

فـ (أولُ) اسم غاية هو معرب في أصل وضعه في حال الإضافة والتنكير ويكون مبنياً في غير ذلك، وبناؤه على الضمّ.

و(يا حكمُ) علم مفرد منادى، وإذا نُودي بُني على الضمّ، وفي علّة بناء العلم المفرد على الضمّ عند النداء أقوال كثيرة للنحاة [3]، وسيأتي سيبويه على ذكر رأيه في علّة بناء العلم المفرد المنادى في موضعه من الكتاب.

### المبني من الأفعال

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(والفتحُ في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة قولُهم: ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ)، ولم يسكّنوا آخر فَعَلَ؛ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا**

---

(1) السيرافي: الشرح، 1/ 149-150.

(2) سيبويه، 1/ 16.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 401-206، وابن السراج: الأصول، 1/ 401-405، وابن برهان: شرح اللمع، ص 277.

رجلٌ ضَرَبَنا فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ، وتقول: إذا فَعَل فعلتُ، فيكون في معنى: إنْ يفعلْ أفعلْ، فهي فَعَلٌ كما أنَّ المضارع فَعَلٌ، وقد وقعت موقعها في إنْ، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها ما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن، ولا صيّر من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكّن....)[1].

**أقول:**

انتقل سيبويه من الحديث في الأسماء المبنية إلى الأفعال المبنية وابتدأ بالفعل الماضي ليطرح الحقائق الآتية:

**أولاً:** الفعل الماضي مبنيّ، وبناؤه في الأصل على الفتح، ولـمّا كان البناء في الفعل الماضي أصلاً، فإننا لا نسأل عن علّة البناء، وإنّما نسأل عن علّة بناء الماضي على الفتح دون سائر حركات البناء. عن سبب ألا يكون الماضي مبنياً على السكون في الأصل، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: (ولم يسكّنوا آخر فَعَل) أيّ آخر حروف الفعل الماضي؟ والذي يبدو أنّ سيبويه يعالج بعض المسائل النحوية في أنماطها وصورها الأولى أيّ في صورة (أصل الوضع) من غير أن يتوسّع في الفروع، لاسيّما أنّه بصدد وضع مقدمة شاملة لكتابه، ولهذا لا نجد ذكراً لمواضع بناء الفعل الماضي على الضمّ، أو السكون.

**ثانياً:** ولـمّا كان أصل البناء في الأفعال هو السكون، انبرى سيبويه يفسّر سبب العدول في بناء الفعل الماضي على الفتح لا على السكون، فيرى أنّ سبب ذلك يعود إلى أنّ في الفعل الماضي بعض ما في الفعل المضارع من الصفات والخصائص التي حدّدها سيبويه بالآتي:

أ- وقوع الفعل الماضي وصفاً للنكرة كما هو الحال في المضارع، تقول: هذا رجل أكرمنا بمعنى: هذا رجل يكرمنا، أو مكرمنا.

---

[1] سيبويه، 1/ 16.

ب- وقوع الماضي بعد (إنْ) الشرطية، شرطاً وجزاءً، كما يقع المضارع كذلك نحو: إنْ يجِدْ الإنسان يجدْ. (فهي فِعلٌ كما أنَّ المضارع فعلٌ، وقد وقعت موقعها في إنْ والهاء في موقعها عائد على الأفعال المضارعة.

ج- وعلى هذا يكون الفعل الماضي مشبّهاً المضارع مشابهة ناقصة، فابتعد عن علامات الأسماء المتمكّنة، وما اقترب منها كالمضارع، وابتعد في الوقت نفسه عن فعل الأمر؛ لأنَّ الأمر أبعد ما يكون عن الاسم، وعلى هذا يكون الفعل الماضي وسطاً بين الفعل المضارع المستحق للإعراب لمضارعته أسماء الفاعلين، وفعل الأمر المستحق للبناء الذي لم يضارع الاسم البتة فبُني على السكون كما سيأتي.

د- أُختير الفتح أصلاً لبناء الفعل الماضي لكونه أخفُّ الحركات.

## بناء فعل الأمر

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(والوقفُ قولُهم: اضربْ في الأمر، لم يحركوها؛ لأنَّها لا يوصف بها، ولا تقع موقعَ المضارعة، فبُعدتْ من المضارعة بُعْدَ (كمْ، وإذْ) من المتمكّنة، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه (افْعَلْ))** [1].

**أقول:**

الفعل الثاني من الأفعال المبنية هو (فعل الأمر)، وبناؤه على السكون هو الأصل، وبُني على السكون لأسباب ذكرها سيبويه وهي:

1- انتفاء أيّ وجه من وجوه المشابهة بين فعل الأمر، والأسماء المتمكّنة من جهة، وبينه وبين الفعل المضارع من جهة أخرى.

2- اقتراب فعل الأمر من الأسماء المبنية على السكون التي ابتعدت عن حدود الأسماء المتمكّنة، وعن الفعل المضارع، ومثّل سيبويه لها بـ(كمْ، وإذْ). وأبعد الأسماء من

---

(1) سيبويه، 1/17.

المتحرّك المتصرف ما بُني على السكون، وأبعد الأفعال عن الأسماء المتمكّنة ما بُني على السكون أيضاً.

3- عدم صحّة وقوع فعل الأمر نعتاً للنكرة قبله، فلا يصحّ أن يقال: (أستاذنا عالم احترمْهُ).

4- عدم صحّة وقوع فعل الأمر موقع الفعل المضارع، كما هو حال الفعل الماضي الذي يقع موقع المضارع فعلاً للشرط وجواباً له، ولهذه الأسباب تُرِك فعل الأمر على أصله في البناء على السكون (الوقف)، لعدم وجود ما يدعو لبنائه على حركة ما، كما هو شأن الفعل الماضي. علماً بأنّ مصطلح (الوقف) يشير إلى أنّ السكون على آخر فعل الأمر ليس علامة جزم؛ فالأصل في الأفعال كلّها أن تكون مبنية على السكون، أيّ موقوفة، والسكون علامة الوقف، وللقرّاء في الوقف سبع لغات[1].

## علامات البناء في الحروف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(والفتحُ في الحروف التي ليست إلاّ لمعنى، وليست بأسماء ولا أفعال، قولُهم: سوفَ، وثمَّ).

والكسرُ فيها قولُهم في باء الإضافة ولامها: بزيدٍ، ولزيدٍ، والضمّ فيها: (مُنْذُ) فيمن جرّ بها؛ لأنّها بمنزلة: (مِنْ) في الأيام.

والوقف فيها قولهم: مِنْ، وهلْ، وبلْ، وقدْ)[2].

أقول:

انتقل سيبويه بعد الفراغ من ذكر الأفعال المبنية، إلى الحروف المبنية طارحاً الأفكار الآتية:

---

(1) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، 202-203.

(2) سيبويه، 1/ 17.

1- لم يذكر سيبويه علّة بناء الحروف، لاطّراد بنائها في اللغة العربية ولإجماع النحاة قبله، وبعده على أنّ الحروف مبنية جميعها، بسبب بُعْدِها عن الأسماء المتمكّنة، والفعل المضارع لها.

2- يشير سيبويه إلى أنّ من حروف المعاني ما يُبنى على الفتح، ومنها ما يُبنى على الكسر، أو الضمّ، أو السكون، وعلى النحو الآتي:

أ- يمثّل سيبويه لـمّا يُبنى على الفتح من الحروف بـ (سوفَ) و(ثُمَّ) من غير أنْ يشير إلى علّة اختيار الفتح علامة لبناء هذين الحرفين، والثابت أنّ التقاء الساكنين فيهما هو سبب بنائهما على الفتح بوصفه أخفَّ الحركات، والساكنان في: (سوف) هما حرف اللين (الواو)، وسكون الفاء في الأصل. والساكنان في (ثمّ) هما: الميم الأولى والميم الثانية.

ب- ويمثّل سيبويه للحروف التي تُبنى على الكسر بما أطلق عليه باء الإضافة ولامها، أيّ لام الجرّ، وباء الجرّ.

والمتأمّل حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد كاللام والباء يمكن له تقسيمها على قسمَيْن باعتبار حركة بنائها، وهذان القسمان هما:

الأول: حروف غير مختصة، أيّ (غير عاملة) فيما بعدها جاءت على حرف واحد وحُرِّكت بالفتح، كواو العطف وفائه وألف الاستفهام، وتحرّك هذه الحروف بالفتح لتعذّر النطق بها ساكنة، واختيرت الفتحة علامة لبنائها؛ لأنّها أخفُّ الحركات.

الثاني: حروف معانٍ جاءت على حرف واحد، لكنّها مختصّة تعمل فيما بعدها، فعلامة بنائها الكسر، مجانسة لحركة معمولها وهو الجرّ، ومن هذه الحروف باء الجرّ ولام الجرّ، نحو: مررت بمحمدٍ، وهذا الكتاب لمحمدٍ.

وقد حُرِّكت لام الجرّ بالكسر لتمييزها عن لام التأكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه، وهو أنْ يليهما اسم ظاهر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [من سورة الضحى: 4]، بفتح لام الابتداء، ومثله نحو: إنّ ذاك لأنت، وقوله

تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [من سورة الصف: 1]، بكسر لام الجرّ قبل الاسم الظاهر، فإن تلاها ضمير فُتحت، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [من سورة البقرة: 11]، بفتح لام الجرّ قبل الضمير، ومثله: (هذا لكَ).

وكذا الأمر في لام المستغاث له والمستغاث به، نحو: (يا لَلأطباءِ للمرضى)، بفتح لام المستغاث به، وكسر لام المستغاث له، للتفريق بينهما، مع كونهما حرفي جرّ للاسم الظاهر بعدهما.

ج- مثّل سيبويه لـمّا يُبنى على الضمّ من الحروف بـ(منذُ) فيمن جرّ بها؛ لأنها عنده بمنزلة حرف الجرّ (من) عندما يليه ما يدلّ على الزمان، (الأيام)، ونحوه.

وعبارة سيبويه (فمن جرّ بها) أيّ بـ (منذُ) تشير إلى أنّ (منذُ) هذه قد تستعمل حرفاً، وقد تستعمل غير ذلك، وسيأتي سيبويه على (مذ، ومنذ) بشيء من التفصيل في موضعه من كتابه.

د- مثّل سيبويه لـمّا يُبنى على السكون من الحروف بـ (مِنْ، وهلْ، وبلْ، وقدْ)، وهي حروف معانٍ منها ما هو مختص عاملٌ فيما بعده كحرف الجرّ (من)، ومنها ما هو غير مختص، وليس عاملاً فيما بعده كحرف الاستفهام (هل)، وحرف العطف والإضراب (بل)، و(قدْ) وهي حرف تحقيق إذا تلاها ماضٍ كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [من سورة المؤمنون: 1]، أو حرف تحقيق وتقريب نحو: (قد قامت الصلاة)، أو حرف تقليل أو تكثير نحو: (قد يفوز العَجْلان، وقد يربحُ التاجرُ الصادقُ). وقد مضى الإشارة إلى أنّ (قطّ) قد تكون اسم فعل بمعنى: يكفي.

## الضمّ في الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولا ضمٌ في الفعل؛ لأنّه لم يجئ ثالثٌ سوى المضارع، وعلى هذين المعنيين بناءُ كلّ فعلٍ بعد المضارع) [1].

أقول:

من المعروف أنّ سيبويه يصنّف الأفعال باعتبار البناء والإعراب على قسْمَين: المبني، والمعرب.

والمبني إمّا أن يكون مبنياً على الفتح، وهو الفعل الماضي، أو مبنياً على السكون، وهو فعل الأمر، ولـمّا كانت الأفعال ثلاثة ليس غير، كان منها واحدٌ معربٌ هو المضارع، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومن هنا يمكن لنا أن نفهم عبارة سيبويه (ولا ضمٌّ في الفعل من وجهين:

الأول: أنّه إذا كان قد قصد بقوله (الأفعال المبنية) كان كلامُهُ في الفعلين الماضي والأمر على سبيل الحصر، والماضي مبنيّ على الفتح في أصل الوضع، والأمر مبني على السكون أصلاً وليس هناك فعل مبني ثالث ليُبنى على الضمّ.

والثاني: إذا كان قصد سيبويه الأفعال كلّها، فمعنى ذلك أنّه لا ضمّ في الأفعال إلاّ الفعل المضارع، وهو معرب لا مبني.

ونؤكّد أنّ سيبويه يريد أصل البناء، وليس ما بُني بحركة فرعية، وإلاّ كيف يمكن لنا أنْ نفسّر بناء الفعل الماضي على الضمّ إذا اتصل بواو الجماعة، أو على السكون إذا اتصل بضمير الفاعل.

---

(1) سيبويه: 1/ 17.

## تثنية الأسماء

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(واعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفصلَ بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مِثلَه في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لـمّا الجرُّ منه أولى؛ لأنّ الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى.**

**وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنّها عوضٌ لـمّا مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتُها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ)[1].**

**أقول:**

**أوّلاً:** إذا أُريد تثنية الاسم المفرد الذي تحققت فيه شروط التثنية التي سيأتي ذكرها لاحقاً، ممّا لم يذكره سيبويه في النص أعلاه، أُلحقت به زيادتان: الأولى حرف (مدّ ولين)، و(النون) ساكنة غير منوّنة؛ لأنّها عوض عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد أصلاً ما عدا (المعتلّ وما لا ينصرف).

وتُكسر هذه النون على أصل ما يجب في الساكنين إذا التقيا، وحرف المدّ الذي ذكره سيبويه هو حرف العلّة الساكن إذا كان ما قبل الواو ضمّة، وما قبل الياء كسرة، وما قبل الألف فتحةً، وحرف اللين هو الواو قبلها ضمّة، والياء قبلها فتحةً.

**ثانياً:** الأصل في العلامات الإعرابية أن تكون بالحركات؛ لكونها أيْ: الحركات أقلُّ وأخفُّ، غير أنّه يمتنع ظهور هذه الحركات على بعض أواخر الألفاظ كالأسماء المعربة المثناة، والمجموعة جمع مذكر سالماً أو إذا كانت من الأسماء الخمسة، ولذا تكون حينئذٍ مع (الإعراب بالحروف)، وهي:

- الألف في مقابل الفتحة.

---

(1) سيبويه، 1/ 17-18.

- والواو في مقابل الضمة.
- والياء في مقابل الكسرة.

ولا سكون في الأسماء كما بيّنا.

ثالثاً: وعلى هذا الأساس كان من المفترض أن تكون علامة رفع المثنى وجمع المذكر السالم هي الواو، وعلامة النصب فيهما هي الألف، وعلامة الجرّ فيهما هي الياء، بالنظر إلى علامات المفرد الثلاث.

رابعاً: ولكي لا يلتبس المثنى في حالة النصب بجمع المذكر السالم في الحالة نفسها، جعلوا الألف علامة رفع في المثنى مع فتح ما قبلها، والواو علامة رفع في جمع المذكر السالم مع ضمّ ما قبلها، وجعلوا الياء علامة جرّ لكليهما.

خامساً: حركوا ما قبل ياء التثنية بالفتحة استثقالاً للخروج من كسرةٍ إلى ياء إلى نونٍ مكسورة، واستوى النصب والجرّ في التثنية؛ لأنّ النصب اخو الجرّ وشبّهُ، أو بعبارة سيبويه: (لأنّ الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا - أيّ الجرّ - اغلبَ وأقوى).

وحركوا ما قبل الياء في حالة الجمع.

ومثّل سيبويه للمثنى بـ هما الرجُلانِ، ورأيتُ الرّجلَينِ، ومررت بالرجلين.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾ [من سورة فاطر: 12]، ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [من سورة الذاريات: 49]، ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [من سورة فصلت: 12].

سادساً: أمّا نون التثنية والجمع الصحيح فقد كُسرت لالتقاء الساكنين كما قلنا، (ومَن زعم أنّها كُسرت للفرق بينها وبين نون الجمع فقد غلط؛ لأنّ التثنية أصل، والجمع فرع، ولهذا لو قيل: إنّ نون الجمع فُتحت للفرق بينهما وبين نون التثنية لساغ ذلك، وحسن

وثبتت النون في التثنية والجمع في الوقف لتحصّنها بالحركة عن الحذف كالياء في المنقوص المنصوب، وتسقط في الإضافة كما يسقط تنوين الواحد) [1].

ورأي سيبويه كما سيتضح في حديثه على فتح نون الجمع، يصبّ في الاتجاه الصحيح، فسيبويه لم يذكر أنّ نون التثنية كسرت للفرق بينها وبين نون الجمع، وإنّما قال: إنّ نون الجمع فتحت للفرق بينها وبين نون التثنية، قال: (وفي الجرّ والنصب – يعني جرّ الجمع الصحيح ونصبه – ياء مكسورة ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين) [2].

سابعاً: أمّا السبب الذي دعاهم إلى جعل (الياء) علامة للنصب في المثنى، وجمع المذكر السالم بدلاً من الألف فيعود على رأي سيبويه إلى تعذر الفصل بين المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف المزيدة للتثنية أو الجمع؛ لأنّها حروف ساكنة، ولهذا لجؤوا إلى الفصل بينها بالحركات التي قبل الحروف المزيدة، فترتبت عندهم الصور البنائية الآتية:

المثنى في حالة الرفع: مُسْلِمُون.

المثنى في حالة النصب: مسلمَان.

المثنى في حالة الجرّ: مسلمِين.

والجمع في حالة الرفع: مسلمُون.

والجمع في حالة النصب: مسلمَان.

والجمع في حالة الجرّ: مسلمِين.

فحصل لبس بين المثنى والجمع، ويتضح هذا اللبس أكثر في جمع المقصور جمعاً صحيحاً، فقولنا: مسلمَون يشبّه صورة الجمع في (مصطفَون)، ولذلك اسقطوا علامة النصب في المثنى وهي (الألف) والحقوه بصورة الجرّ، لاستواء المنصوب والمجرور في الكناية، ولأنّ الجرّ صفة من صفات الأسماء، أمّا الرفعُ فللأسماء وللأفعال، فصارت الياء علامة للنصب في المثنى، وجمع المذكر السالم، وفي ذلك يقول سيبويه: (لأنّ الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى)، أيّ: اختيار الجرّ.

---

(1) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 224-225..

(2) سيبويه، 1/ 18.

ثامناً: ودفعاً لأيّ لبس بين المثنى والجمع الصحيح حركوا ما قبل الياء في المثنى بالفتح، وما قبلها في الجمع الصحيح بالكسر.

تاسعاً: الظاهر من كلام سيبويه أنّ حروف المدّ واللين (الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع الصحيح هي حروف الإعراب، وهي غير متحركة، ولا منوّنة، قال سيبويه: (اعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك، ولا منوّن، ويكون في الرفع ألفاً، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحاً ما قبلها ....) [1].

وعلى رأي سيبويه في كون الألف، والواو، والياء في المثنى والجمع الصحيح حروف إعراب ذهب أكثر النحاة.

ورأي آخرون أنّ هذه الحروف ليست حروف إعراب، وإنّما هي دلائل إعراب.

وعلى مذهب فريق آخر أنّها حروف إعراب، وانقلابها دلّيل إعراب[2].

ورأيُ سيبويه هو الأسلم عندنا، فهذه الحروف لا إعراب فيها ظاهراً أو مقدّراً، فهي حروف إعراب وعلامات إعراب، وممّا يدلّ على ذلك أنّ سيبويه يردف كلامه بقوله: (والنون كالعوض لـمّا منع الاسم من الحركة والتنوين)؛ لأنّه لو كان هناك إعراب مقدّر لم يأتِ منه عوض.

فإن قيل: إذا كانت حروف المدّ واللين هي حروف الإعراب شأنها شأن حرف الدال من (محمد)، أو الألف في (مصطفى) فلِم سمّاها سيبويه حروف الإعراب؟

فالجواب في ذلك أنّ حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب، أو لم يدخلها؛ لأنّها في الموضع الذي يحلّ فيه الإعراب) [3].

وحرف الإعراب هو الحرف الذي به أعرب الاسم.

---

(1) سيبويه، 1/ 17.

(2) ينظر: السيرافي: الشرح، 1/ 219، ابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 124، المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 58، الواسطي: شرح اللمع، ص 23.

(3) السيرافي: الشرح: 1/ 220.

عاشراً: ألمح سيبويه إلى بعض شروط الاسم المفرد الذي يمكن أن يثنى وقد تمثل ذلك بالآتي:

1- اشتراطه بما يراد تثنيته أنْ يكون مفرداً.
2- أن يكون نكرة (يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته).
3- أن يكون معرباً، فلا يجوز تثنية المبني على الأصح.

وبقيت لتثنية الاسم المفرد شروط لم يذكرها سيبويه هي:

1- الا يكون مركباً تركيباً مزجياً أو إسنادياً.
2- وأنْ يكون موافقاً للفظ مفرد آخر في صيغته ومعناه فـ (عالم وعالم) يقال: عالمان، أمّا (الأبوان) للأب والأم فهو من باب التغليب.
3- ولابدَّ من اتفاق الكلمتين في دلالة واحدة حقيقية، ولا يقال (العينان) للباصرة والجارية.
4- وأن يكون للمفرد المراد تثنيته مماثلاً في الوجود، فلا تقع التثنية على اسم لا ثانٍ له في الوجود. أمّا (القمران) و(الرافدان) للقمر والشمس، والفرات ودجلة، فمن باب التغليب.
5- وألا يغن عنه غيره، أيّ لم يُستغنَ بتثنية غيره عن تثنيته، فلا تقع التثنية على اسم له تثنية أخرى تُغني عنه، فلا يثنى (بعض) أو (سواء) بزيادة حرف مدّ ونون؛ لأنّهم استغنوا عن تثنيتهما بتثنية: جزء، وسيٍّ، فقالوا: جزءان، وسيّان.

## جمع المذكر السالم

**قال سيبويه – رحمه الله -:**

**(وإذا جمعتَ على حدّ التثنية لحقتها زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب، الأول في التثنية، إلاّ أنّها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجرّ والنصب ياءٌ مكسورة ما قبلها، ونونها مفتوحةٌ، فرّقوا بينها وبين الاثنين كما أنّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً:** إذا أردنا جمع الاسم المفرد جمع مذكر سالماً ألحقنا به زائدتان: الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي: النصب والجرّ.

**ثانياً:** يبقى المفرد عند جمعه جمع مذكر سالماً على حاله مثلما يبقى المفرد على حاله في التثنية، ثمّ تلحق الزائدتان: الواو والنون، أو الياء والنون، فالجمع الصحيح في بقاء مفرده سالماً على (حدّ المثنى) كما يقول سيبويه، ويتمثل هذا (الحدُّ) أو الشبه بين جمع المذكر السالم والمثنى في أمور أربعة هي:

1- تلحق مفرد جمع المذكر السالم زائدتان مثلما تلحق مفرد المثنى.
2- سلامة المفرد عند جمعه جمع مذكر سالماً، وعند تثنيته.
3- تنكير معرفتهما، وتعريف نكرتهما.
4- سقوط النون عند الإضافة في الجمع السالم والمثنى.

**ثالثاً:** يضمّ ما قبل حرف الإعراب في جمع المذكر السالم مجانسة للمدّ الكامن في (الواو)، ويُكسر مجانسة للمدّ الكامن في الياء، تقول:

- حضر المهندسُونَ إلى موقع العمل مبكراً.
- ورأيت المهندسِينَ في موقع العمل.
- وتعرّفت على المهندسِين في موقع العمل.

---

[1] سيبويه، 1/ 18.

وقد مرَّ القول إنَّ الحرف قبل الف المدّ في المثنى يفتح مجانسة للمدّ في الألـف، ويفـتح في حالتي النصب والجر للتفريق بينه وبين جمع المذكر السالم.

رابعاً: تُفتح نون جمع المذكر السالم، للكراهة الخروج من ضمّ وواو إلى كـسر، أو مـن كسر وياء إلى كسر، وذلك مستثقل في العربية.

ومـمّا يجب التنبيه إليه أمور:

الأول: عدم تطرّق سيبويه إلى حدّ جمع المذكر السالم، وهو في أوضح مفاهيمـه (لفـظ دال على أكثر من اثنين، وسلم بناء مفـرده عنـد الجمـع) ويـسمى الجمـع علـى حـدّ التثنيـة، والجمع الصحيح، وجمع السلامة، والجمع على هجاءين؛ لأنّه في الرفـع بـالواو، وفي النـصب والجرّ بالياء.

والثاني: عدم تطرّق سيبويه إلى شروط المفرد الـذي يجمـع جمـع مـذكر سـالماً، وهـي ثلاثة شروط عامة للأعلام المفردة وللصفات، هي:

- أن يكون الاسم المراد جمعه جمع مذكر سالماً علماً مذكراً مفـرداً خاليـاً مـن التـاء، غير مركب تركيب إضافة، أو مزج، أو إسناد، أو أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تـاء التأنيث، صالحة لقبولها.
- ألا تكون الصّفة دالة على تفضيل كـ (أبيض – بيضاء) أو من باب (فعـلان – فعلـى) كـ: عطشان – عطشى، ولا مـمّا يتساوى فيه المذكر والمؤنث كـ (جريح، وصبور).

ولا سيبويه، لأنّه علم مفرد مركب تركيباً مزجياً.

ولا جاد الحق، لأنّه علم مفرد مركب تركيباً إسنادياً.

أمّا المركب الإضـافي فيجمـع صـدره، ويـضاف إلى عجـزه، تقـول في جمـع (عبـدالله): عبدوالله، وعبدي الله.

ويجمع جمع مذكر سالماً ما نُزّل منزلـة العاقـل مـن الـصفات. قـال تعـالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [من سورة يوسف: 4]، بجمع الصّفة (ساجد) لتنزيلها منزلة العاقل في السجود لله، الذي يسجد له كلّ شيء.

والثالث: أنَّ للواو ومثلها الياء في جمع المذكر السالم وظائف كثيرة فهي: حرف إعراب، وعلامة جمع، وعلامة سلامة، وعلامة تذكير، وعلامة العاقل، وعلامة القلة قياساً إلى جمع التكسير.

والرابع: لم يقف سيبويه على ما يُلحق بجمع المذكر السالم، كأسماء الجموع ومنها أعداد العقود وأولو، وعالمون وجمع التصحيح التي لا تجمع جمعاً سالماً لعدم استيفائها شروطه كـ (أهلون).

وما يسمى به الجمع السالم كـ (أرضون، وسنون)... الخ، وسيأتي عليها سيبويه لاحقاً في مواضع متفرقة من الكتاب.

## جمع المؤنث السالم

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورةً؛ لأنهم جعلوا التاء هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرةُ الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً:** لا توجد لغة من لغات اليوم تمتلك الدقة والثراء في التعبير عن مبدأ الإفراد والتثنية والجمع كاللغة العربية، ففي باب الجموع مثلاً تنوّعٌ وتعدّدٌ فيما تعبّر به العربية عن الجمع، فهناك الجمع السالم بنوعيه: المذكر السالم، والمؤنث السالم، وهناك جموع التكسير التي جاوزت أبنيتها الثلاثين بناءً وهناك اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع الجمع ممّا سيأتي سيبويه عليه في مواضعه من الكتاب.

**ثانياً:** يجمع الاسم جمع مؤنث سالماً أيضاً بزائدتين على آخره كالمثنى وجمع المذكر السالم وهاتان الزائدتان هما: ألف المدّ واللين، والتاء المبسوطة، التي سماها سيبويه (تاء الجمع)، ليفرق بين التاء الأصلية في بنية الاسم المعين، والتاء الطارئة للجمع.

---

(1) سيبويه، 1/ 18.

**ثالثاً:** لا تتغيّر صورة المفرد عند جمعه جمع مؤنث سالماً – غالباً – كما حال المفرد عند تثنيته، أو جمعه جمع مذكر سالماً.

**رابعاً:** جُعلت التاء المبسوطة في جمع المؤنث السالم هي الحرف الذي تتعاقب عليه حركات الإعراب، من ضمة في حالة الرفع، وكسرة في حالتي (النصب والجرّ)؛ لأنهم أجروا علامة النصب، وهي الفتح مجرى علامة الكسر، وعلى هذا يكون جمع المؤنث السالم في حالة النصب منصوباً (بنيابة) الكسرة عن الفتحة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [من سورة التوبة: 60]، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [من سورة هود: 114]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [من سورة البقرة: 124] برفع الصدقات بالضمة على الابتداء. ونصب (الحسنات) بالكسرة نيابة عن الفتحة، لكونها اسم (إنّ) وجرّ (كلمات) بالباء وعلامة الجرّ الكسرة.

**خامساً:** جعل سيبويه التنوين في جمع المؤنث السالم بمنزلة النون في جمع المذكر السالم؛ وجعل الكسرة نظيرة الياء والضمة نظيرة الواو.

**سادساً:** لم يتطرق سيبويه إلى جملة من المسائل الخاصة بجمع المؤنث السالم، وهي الآتي:

1- لم يفصل في الإجراءات البنائية التي تُجرى على المفرد عند جمعه جمع المؤنث سالماً.

فمن هذه الإجراءات أنّه إذا جمع المؤنث المتصلة به تاء التأنيث جمع مؤنث سالماً سقطت تاؤه في الجمع، لئلا تجمع علامتا تأنيث بلفظ واحد، مثل: عالمة وعالمات، والأصل: عالمتات. (وخصت التاء الأولى بالحذف؛ لأنّ فيها دلالة واحدة، وفي الثانية دلالتان فأثبت) [1].

والمؤنث المقصور تقلب ألفه ياءً؛ لئلا يجتمع ساكنان مثل: فضلى فضليات.

والممدود تقلب همزته واواً كـ (صحراوات جمعاً لصحراء).

---

[1] الدينوري: ثمار الصناعة، 231 (بتصرّف).

إن كان اسماً، فإن كان صفة كـ (حمراء، وبيضاء)، لم يجُز، والقياس فيه جمعه جمع تكسير على (فُعْل) بضم فسكون، يقال: حُمْرٌ وبُيْض[1]، وسيأتي سيبويه على هذا وغيره كلّ في موضعه من الكتاب

2- لم يذكر سيبويه ما يختص به جمع المؤنث السالم، وهو أربعة أشياء[2]:

- المؤنث الحقيقي الخالي من علامة تأنيث، أو ما فيه تاء تأنيث سواء أكان علماً لمؤنث كـ (فاطمة) أو مذكر كـ (حمزة).
- والجمع إذا جُمع نحو: طرقات، وبيوتات، (فهي من جمع الجموع).
- والمجموع المصغر، إذا لم يمكن له أدنى عدد نحو: دريهمات.
- والأسماء كثيرة الحروف، أو ما كان فيها تضعيف، نحو: رجالات، وديارات، وإعلامات، وسرادقات.
- وما كان وصفاً للمذكر غير العاقل، كقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [من سورة البقرة: 184]، ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ [من سورة سبأ: 13].
- وسُمع على هذا الجمع أسماء أجناس مؤنثة بلا علامة كـ (أم – أمهات).
- وما ألحق بهذا الجمع كـ (أولات) بمعنى: صاحبات، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾ [من سورة الطلاق: 6].
- وما سُمّي به من هذا الجمع كـ (بركات وأذرعات) لمن أعرب ذلك إعراب جمع المؤنث السالم، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾ [من سورة البقرة: 198].

فالتنوين في عرفات ليس علامة صرف، بل هو تنوين مقابلة. علماً بأنّ (عرفات) و(أذرعات) و(بركات) يمكن أن يعربا بالكسر مع التنوين وهو

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 8.

(2) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، 65-66.

الأشهر، وبالفتح من غير تنوين لكونه عند من رأى ذلك ممنوعاً من الصرف، وبالكسر بلا تنوين.

3- هناك ألفاظ لا يسلم المفرد فيها عند جمعها جمع مؤنث سالماً، كما هو الحال في: بنت: بنات، وأخت: أخوات، وغرفة: غرفات، والتغيير ملحوظ في حركة بنية كلّ صيغة.

ومن هنا يجب التنبيه على أنّ صورة بعض المفردات الدّالة على الجمع تشبه صورة جمع المؤنث السالم، وهي ليست منه، فهناك فرق بين (تاء): مسلمات، و(تاء): أبيات. فتاء (مسلمات) زائدة، وتاء (أبيات) أصلية، والأولى لا يدخلها إلاّ الرفع والجرّ، والثانية يدخلها الرفع والنصب والجرّ؛ لأنّها هي التاء التي كانت في (بيت)، ومنزلتها منزلة اللام من (رجل) أو النون من (إنسان)، قال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 28]، ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [من سورة البقرة: 154]، بتنوين النصب، وتنوين الضمّ في (أموات) جمعاً لـ (ميت).

## الأفعال الخمسة

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(واعلم أنَّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم ترد أنْ تثني (يَفْعَلُ) هذا البناء فتضمُّ إليه يفعل آخر، ولكنك إنّما ألحقتهُ هذا علامةً للفاعلين، ولم تكن منوّنة، ولا يلزمها الحركة؛ لأنه يُدركُها الجزمُ والسكونُ، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كان حالُها في الواحد غيرَ حال الاسم، وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامةً للرفع كما كان في الواحد إذ مُنع حرف الإعراب)** [1].

**أقول:**

بعد أن فرغ سيبويه من الحديث على ما يطرأ على الاسم المفرد من إجراءات صرفية وأحكام نحوية عند إلحاقه بالزوائد (الألف والنون، والياء والنون في التثنية، والواو والنون، والياء والنون في جمع المذكر السالم شرع في الحديث على الفعل المضارع عند إسناده إلى ضمائر التثنية، والجمع، والمفردة المخاطبة، وهو ما اصطلح عليه عند النحاة بـ (الأفعال الخمسة) أو (الأمثلة الخمسة) التي أريد بها كلّ فعل مضارع لحقته ألف الاثنين لمخاطبين ونون كـ (تفعلان يا محمدان) أو مخاطبتين كـ (تفعلان يا فاطمتان) أو غائبين نحو: (الزيدان يفعلان) أو غائبتين كـ (الفاطمتان تفعلان، أو واو جمع حاضر كـ (تفعلون يا محمدون)، أو غائب كـ (يفعلون)، أو مخاطبة كـ (تفعلين)، ولهذا يمكن عدّ هذه الأفعال سبعة بعد إدراج المخاطبتين والغائبتين، والمخاطبين والغائبين كلّ على بناء مستقل، (ومعنى تسمّيتها أمثلة أنّها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أنَّ الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنّما هي أمثلة يكنّى بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها، فإن (يفعلان) كناية عن: يذهبان، وينطلقان، ويستخرجان وغير ذلك، وكذلك البواقي) [2].

وقد اشتمل حديث سيبويه في هذه الأفعال، أو الأمثلة على الحقائق النّحويّة الآتية:

---

(1) سيبويه، 1/ 19.

(2) ابن هشام الأنصاري: شرح اللمحة، 1/ 323-324.

أولاً: أكد سيبويه أنّ الفعل لا يثنى، ولا يجمع، وقوله(واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين) يعني بها: الفاعلين المضمرين المتصلين بالفعل، ولا يقصد بها تثنية الفعل؛ لأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع؛ لكونه لفظاً يُعبِّر به عن القليل والكثير، وما كان فاعله مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً؛ (ولأنّ المثنى والمجموع هو الذي يدخل في نوع يشاركه فيه غيره، فيشتمل النوع على آحاد منكورين، فتضمّ بالتثنية واحداً من النوع إلى آخر مثله، وتضم بالجمع واحداً إلى أكثر منه، وليس الفعل كذلك)[1].

ثانياً: إذا أريد بيان نوع الفاعل من حيث كونه مثنى أسند إلى ألف الاثنين وهي ضمير متصل لدلالة على نوع الفاعل.

وزعم بعض النحاة منهم المازني (ت248هـ) وقيل (249هـ) وقيل غير ذلك أنّ الألف في نحو (كتبا) الواو في نحو (كتبوا)، و(يكتبان) و(يكتبون) حرفان لا دلالة لهما على الفاعلين، والفاعلان في مثل هذه الأفعال مضمران في النية، وليس لهما علامة ظاهرة، والذي عليه أكثر النحويين مذهب سيبويه، لكون هذين الضميرين يشبّهان (تاء المتكلّم) في نحو: (كتبتُ، وكتبتَ، وكتبتِ)، فهذه التاء اسم المتكلّم وضمير له باتفاق النحويين، فلم لا تكون الألف، ومثلها الواو، وياء المخاطبة، ونون النسوة أسماء للمثنى، أو الجمع، أو المخاطبة، أو جماعة النسوة، وفاعلين في الوقت نفسه؟

ثالثاً: أشار سيبويه إلى أنّ الألف والواو في الأفعال، كالألف والواو في الأسماء، ولكنّهما في الأسماء حرفان، وفي الأفعال ضميران، إلاّ إذا تقدم الفعل وتاخر الاسم، فيكونا حرفين، فهناك فرق بين قولنا:

الطالبان تفوّقا.

و: تفوقا الطالبان.

فالألف في (تفوقا) الأولى اسم، وفي الثانية حرف لظهور الفاعل.

رابعاً: ذكر سيبويه أنّ الألف في نحو (يفعلان)، والواو في نحو (يفعلون) ليسا (علامتي إعراب) (حرفي إعراب)؛ لأنّ آخر الفعل قبل إلحاقهما، وحرف الإعراب هو

---

(1) الشنتمري: النكت، 27.

الحرف الأخير من الكلمة الذي بتمامه يتمّ معنى الكلمة، وإنما هما ضميران للفاعلين، وإشارة إلى نوع الفاعل، المثنى، أو الجمع؛ لأنَّ الفعل لا يثنى، ولا يجمع.

خامساً: جعل سيبويه النون علامة إعراب.

سادساً: هذه الأفعال عند سيبويه ليست منوّنة قبل زيادة الألف والنون أو الواو والنون كما هو شأن الاسم قبل إلحاقهما به، ولا يلزم هذه الأفعال الحركة كالأسماء أيضاً؛ لأنها أفعال مضارعة تدخل عليها عوامل الجزم فتجزمها؛ ولأنه يدركها الجزم والسكون، وتكون ساكنة، فهي ليست كالمثنى من حيث إنَّ (الأولى) أيْ: ألف المثنى حرف الإعراب، و(الثانية) أيْ: نون المثنى عوض عن التنوين كما مر القول في ذلك، وكما أنَّ حال الاسم المفرد غير حاله في المثنى فكذلك الفعل المضارع في حالة المفرد غير حالته إذا أسند إليه ألف الاثنين، وجعلوا النون علامة إعراب، فثبتت في الرفع كما كانت الضمة علامة رفعه إذا مُنع من حرف الإعراب.

سابعاً: ومثلما خالف الفعل الاسم في الواحد، يكون الاسم منوناً ملازماً لحركة وليس الفعل كذلك، وخالف أيضاً في التثنية؛ لأن الاسم إذا ثني ضمّ إلى مثله، والفعل لا يثنى ولا يضم إليه آخر كما ذكرنا أقول: وبسبب هاتين المخالفتين لم يكن الفعل بمنزلة الاسم.

ثامناً: وبناءً على الاختلاف الحاصل بين الفعل والاسم من حيث توحيد الفعل وتثنية الاسم وجمعه، جعلوا علامة إعراب الأفعال الخمسة في حالة الرفع ثبوت النون ليكون علامة له في حالة الرفع كما كان في الواحد، حيث مُنع الفعل حرف الإعراب؛ لأنَّ الألف التي هي علامة التثنية فتحت آخر الفعل؛ لأنَّ هذه الألف تعمل على فتح ما قبلها، أيّ: آخر الفعل قبل إلحاق الألف والنون، وحرف الإعراب هو آخر الفعل.

## حركة نون الأفعال الخمسة

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذا كانت متحركة لا تثبت في الجزم، ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول القائل: أكلوني البراغيثُ، بمنزلة التاء في قلتُ وقالتْ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد.**

**ووافق النصبُ الجزم في الحذف كما وافق النصبُ الجرّ في الأسماء؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ ي الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنّه ليس للفعل في الجرّ نصيب. وذلك قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا)[1].**

**أقول:**

**أوّلاً:** الأصل في حركة نون الأفعال الخمسة السكون، وإنّما حُرّكت لالتقاء الساكنين كما في المثنى، وتكون مكسورة – غالباً – بعد ألف الاثنين، نحو: يفعلان، ومفتوحة بعد واو الجماعة وياء المخاطبة نحو: يفعلون، وتفعلين.

**ثانياً:** لم يجعل سيبويه هذه النون علامة إعراب؛ لأنها لا تثبت في حالتي الجزم والنصب، وحركتها حركة بناء لا إعراب، امّا الألف، ومثلها الواو فلم يحذفوهما لأنهما علامتي تثنية وإضمار، وجمع وإضمار فحذفهما يجرد الفعل من دلالة التثنية والإضمار، الأمر الذي يوقعنا في اللبس، ولأنّ كلاً منهما بمنزلة تاء الفاعل في نحو: صمتُ، وصمتَ، وصمتِ، وتاء التأنيث الساكنة في: صامتْ، فكما أنّه لا يجوز حذف التاء، وإبقاء الفعل دالاً على نوع فاعله متكلماً، أو مخاطباً، أو مخاطبة، لا يجوز حذف الألف، أو الواو كذلك.

**ثالثاً:** إثبات الألف أو الواو جائز على لهجة من لهجات العرب، مثل لها سيبويه بقول من قال: أكلوني البراغيث، يريد: أكلتني البراغيث، قال الرسول الكريم ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).

---

(1) سيبويه، 1/ 19.

فقد اختلفوا في هذه الواو أعني: واو أكلوني، ويتعاقبون على ثلاثة مذاهب[1]، هي:

الأول: أنها علامة جمع فهي حرف، وهو قول سيبويه.

والثاني: أن تكون (البراغيث) و(الملائكة) مبتدأ مؤخراً، و:أكلوني، و: يتعاقبون خبراً مقدماً، والتقدير: البراغيث أكلوني، والملائكة يتعاقبون وهو بعيد لعدم وجود مبرر صناعي لقلب الجملة الفعلية جملة اسميّة، .

والثالث: أنَّ الواو ضمير على شرط التفسير، والبراغيث، أو الملائكة بدل، وهو من باب الإضمار قبل الذكر على شرط التفسير.

رابعاً: نون الأفعال الخمسة المكسورة تحذف في حالتي النصب والجزم، وتثبت في حالة الرفع، كما هو الحال في الاسم المثنى في حالتي النصب والجرّ فالجزم في الأفعال كالجرّ في الأسماء، وليس للأفعال نصيب من الجرّ؛ لأنَّ الجرّ أصله أن يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصحّ؛ وليس للأسماء نصيب من الجزم، لتمكّنها من الاسميّة، وللحاق التنوين، وسبق لسيبويه أن قرر في مطلع كتابه أنّه: (ليس في الأسماء جزم لتمكنها، وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه، وذهاب الحركة)[2]، وقد مضى شرحه في موضعه.

ومثّل سيبويه لإعراب الأفعال الخمسة في حالة التثنية بـ: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا. قال تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [من سورة الرحمن: 50]، برفع الفعل (تجريان) بثبوت النون ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [من سورة آل عمران: 122]، بنصب الفعل (تفشلا) بـ (أنْ) المصدرية الناصبة، وعلامة النصب حذف النون ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [من سورة البقرة: 35]، بجزم الفعل (تقربا) بـ (لا الناهية) الجازمة، وعلامة الجزم حذف النون أيضاً.

---

(1) ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 9، والسهيلي: نتائج الفكر، 68، وابن يعيش: شرح المفصل، 7/ 8-9، وابن مالك: التسهيل، 23.

(2) سيبويه، 1/ 14.

## الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وكذلك إذا لحقت الأفعالَ علامةٌ للجمع لحقتها زائدتان، إلاّ أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونُها مفتوحةٌ بمنزلتها في الأسماء كما فعلتَ ذلك في التثنية، لأنّهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا، كما أنّهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: هم يفعلون، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا)[1].

أقول:

- كلّ ما قيل في أحكام (الألف) التي تلحق بالفعل المضارع من حيث كونها ضميراً أو حرفاً، يقال في الواو التي تلحق بالفعل المضارع لدّلالة على أنّ الفاعل جماعة.
- وإذا كان ما قبل الألف مفتوحاً مجانسة للمدّ في الألف، فما قبل الواو مضموم مجانسة للمدّ في الواو.
- علّة ضمّ ما قبل واو الجماعة، وفتح ما قبل ألف الاثنين عند سيبويه تتمثل في رفع اللبس بين الجمع والتثنية.
- أمّا النون فمفتوحة حالها كحالها مع المثنى، وحالهما في الأفعال كحالهما في الأسماء.
- مثّل سيبويه لصور الفعل المضارع المسند إلى ضمير الجماعة (الواو) بـ (هم يفعلون، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا)، رفعاً بثبوت النون، وجزماً ونصباً بحذف النون. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [من سورة البقرة: 27]، فالأفعال: (ينقضون، ويقطعون، ويفسدون) أفعال مضارعة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [من سورة البقرة: 24]، بجزم الفعل المضارع (تفعلوا) بلم مرة، ونصبه بلن أخرى وعلامة الجزم والنصب حذف النون.

---

(1) سيبويه، 1/19.

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة، إلاّ أنّ الأولى ياء وتفتح النون؛ لأنّ الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع، وهي تكون في الأسماء في الجرّ والنصب، وذلك قولك: أنتِ تفعلينَ، ولم تفعلي، ولن تفعلي)** [1].

**أقول:**

- إذا أسند الفعل المضارع إلى ضمير المخاطبة المفردة ألحقت به ياء المخاطبة، ونون مفتوحة، وهو ما يقابل الزيادة في الجمع، أيْ في إسناد المضارع إلى واو الجماعة.
- والنون في المضارع المسند إلى ضمير المخاطبة مفتوحة شأنها شأن المضارع المسند إلى واو الجماعة.
- وهذه النون تثبت في حالة الرفع، وتحذف في حالتي الجزم والنصب، بحمل النصب على الجزم، كما حملوا النصب على الجرّ في المثنى وجمعيّ المذكر السالم، والمؤنث السالم.
- مثّل سيبويه لإسناد الفعل إلى ياء المخاطبة بـ(أنت تفعلين، ولم تفعلي ولن تفعلي) رفعاً بثبوت النون وجزماً ونصباً بحذف النون.

**إسناد الفعل المضارع لنون الإناث**

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(وإذا أردتَ جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فعلت وفعلْنَ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة، كما أسكن فَعَلَ؛ لأنه فِعْلٌ كما أنّه فِعلٌ، وهو متحرّك، كما أنّه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها، إذا كانت هي وفعل شيئاً واحداً من يفعلُ إذا جاز لهم فيهما الإعراب حين ضارعت الأسماء وليس باسم، وذلك قولك: هن يفعلن، ولن يفعلن، ولم يفعلن، وتفتحها؛**

---

[1] سيبويه، 1/20.

لأنها نون جمع ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال: أكلوني البراغيث. فالنون ههنا في يفعلْنَ بمنزلتها في فَعَلْنَ، وفُعل بلام يفعل ما فُعل بلام فعل لـما ذكرت لك.

ولأنها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تفعَلَنْ، وألزموا لام فَعَلَ السكون، وبنوها على العلامة، وحذفوا الحركة لـمّا زادوا، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب لـما ذكرت لك)[1].

أقول:

أوّلاً: إذا أريد إسناد الفعل المضارع إلى جماعة الإناث ألحقت بآخره نون تُسمّى (نون النسوة) أو (نون الإناث)، ولم يصفها سيبويه، وإنّما اكتفى بذكرها بقوله: (ألحقته – أيَ ألحقت المضارع – للعلامة نوناً).

ثانياً: هذه العلامة أيَ النون، هي علامة إضمار، تؤشر لطبيعة الفاعل من حيث جنسه وعدده.

ثالثاً: وهي مفتوحة، لأنّها نون جمع كما فُعل في نون جمع المذكر السالم، ونون الفعل المضارع عند اتصاله بواو الجماعة.

رابعاً: لا يجوز حذف هذه النون، لأنّا لو حذفناها لـما عرفنا من المقصود، أمفرد أم جمع، ولذلك تكون علامة إضمار وجمع في آن واحد، إذا أسند الفعل إليها، وذُكر الفاعل، حالها كحال واو الجماعة في لهجة (أكلوني البراغيث)، فالواو علامة إضمار وجمع، ونون النسوة في نحو قول أبي تمام:

ولو كانتِ الأرزاقُ تجري على الحِجا ... هلكْنَ إذن من جهلهنَّ البهائمُ

بالجمع بين نون النسوة وفاعل (هلك) الاسم الظاهر (البهائم).

خامساً: النون إذا ألحقت بالفعل المضارع بنته على السكون، كما هو الحال إذا أسند الفعل الماضي إلى ضمير المتكلّم، أو المخاطب، أو جماعة الإناث في نحو: ركعْتُ، وركعْتَ،

---

(1) سيبويه: 1/ 20.

وركعْتَ، وركعْنَ، ولذلك قال سيبويه: فالنون في (يفعلـن) بمنزلتهـا في: فعلـن، وفعـل بـآخر يفعل مـا فعـل بـآخر: فعـل، وسـبب البنـاء علـى الـسكون يكمـن في الـتخلص مـن النطـق بمتحركات متتالية وهي أربعة في الماضي الثلاثي إذا أسند إلى ضمير المتكلّم، أو المخاطـب، أو الإناث، والأصل: رَكَعَتُ، وركَمَتَ، ورَكَعَتِ، ورَكَعَنَ، وبما أنَّ المـضارع يـشارك الماضـي في: (الفعلية وتحرك الحرف الأخير من كلّ منهما، بُني المضارع على السكون للسبب الذي بُـني بـه الماضي على السكون. قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ ....﴾ [من سورة الممتحنة: 12]، ببناء الأفعال (يبايع) و(يشرك) و(يسرق) على الـسكون لاتصالها بضمير الإناث.

علماً بأنَّ المضارع لا تتوالى فيه أربعة متحركات كما هو الحال في الماضي عند إسناده إلى ضمير متحرك، لأنَّ ثاني المضارع ساكن، وبناؤه على السكون لسببين هما:

**الأول:** حمل المضارع على الماضي بوصفهما فعلين.

**والثاني:** آخر المضارع متحرك في الأصل كما هو حال آخر الماضي.

ولذلك يقول سيبويه: (وهو متحرك كما أنّه متحرك) [1] فلما لـزم الماضـي الـسكون عند اتصاله بنون الإناث، لزم المضارع السكون أيـضاً، فهمـا مـشتركان في الفعليـة والحركـة، وهذا الحمل على الماضي ليس بأبعد فيهما، وهما مشتركان في الفعلية من حمل الأفعـال علـى الأسماء؛ لأنّها إنّما أعربت لـما فيها من مشاكلة الأسماء المستحقة للإعراب.

**والثالث:** أنَّ المضارع تتعاقب عليه نونان: نـون النـسوة ونـون التوكيـد، فبنـوه علـى السكون لاتصاله بنون النسوة، وبنوه عل الفتحة لاتصاله بنـون التوكيـد، إذ إنَّ نـون التوكيـد ساكنة، أو أولها ساكن إذا كانت ثقيلة، فبنوه على الفتحة منعاً لالتقاء الـساكنين، ولا لـبس في بنائه على الـسكون عند اتصاله بنون النسوة.

---

(1) سيبويه، 1/20.

ولذلك يقول سيبويه: (ولأنها – أيّ آخر المضارع – قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تفعلنّ)[1].

سادساً: رأى سيبويه في آخر النص أنهم ألزموا آخر (فَعَلَ) السكون علامة بناء، وحذفوا الحركة التي كانت في آخره، لأجل إلحاقهم نون النسوة المتحركة بالفتح، والسبب أنّ آخر الماضي (فَعَلَ) لم تكن حركة إعراب، وإنّما هي حركة بناء أقرب إلى السكون، والسكون الذي بُني عليه الفعل سكون بناء، فالأمر قريب بين أصل البناء في آخر الماضي على الفتح، ومن ثمّ على السكون، فكلاهما علامتا بناء.

والدليل الذي يسوقه سيبويه لتأكيد مذهبه قوله: (لأنّها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب لما ذكرت لك) أنّ آخر حرف في التثنية في تقدير حركة هي إعراب، والمثنى وجمع المذكر السالم معربان، ورأي سيبويه أنّ آخر المثنى وجمع المذكر السالم، هما حرفا إعراب، وآخر (فَعَلَ) ليس بحرف إعراب، إذ الفعل الماضي مبني لا معرب، ولذا فإن سيبويه لا يسمى آخر حرف في التثنية والجمع حرف إعراب إلاّ والإعراب مقدر فيه[2].

## الأسماء والأفعال باعتبار الخفّة والثقل

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(واعلم أنّ بعضَ الكلام أثقلُ من بعضٍ، فالأفعال أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماءَ هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنا؛ فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء، الا ترى أنّ الفعل لابُدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهُنا، وعبدُالله أخونا)[3].**

**أقول:**

بعد أن فرغ سيبويه من الحديث على مقولات الجنس المرتبط بمقولة العدد: الأفراد والتثنية والجمع السالم بنوعيه، ثمّ الحديث في إسناد الفعل المضارع للضمائر، واتصال نون

[1] سيبويه، 1/ 20.

[2] ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 29-30.

[3] سيبويه، 1/ 21.

التوكيد به، وخلص في ذلك إلى أنّ العلامة الإعرابية في المضارع المسند إلى ضمائر معينة كألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون الإناث دليل على الإسناد إلى الفاعل، وهي لواحق لما كان في الأصل قبل هذه الضمائر المسندة ساكناً، حاول أن يعلّل لنظريته في الإعراب بظاهرة لغوية مهمة تتحدّد في المقابلة بين الاسم والفعل من حيث مبدأ الخفّة والثقل، فرأى الآتي:

أوّلاً: أنّ الأسماء أخفّ من الأفعال، طارحاً العلل الآتية:

1- قوله: (لأنّ الأسماء هي الأولى) وكونها الأولى متأتٍ من أنّها إمّا: الأولى في الوجود، أعني في الظهور على الألسن، وعلى هذا الرأي يستند كثير من الباحثين المعاصرين ممّن نظروا إلى تطور اللغة من حيث نوع الألفاظ التي تظهر على الألسن أوّلاً، فرأوا أنّ الصفات هي أول ما يُعرف من أية لغة إنسانية، ثمّ تليها الأسماء الدالة على المعاني والذوات، ثمّ تظهر الأفعال التي أدت إلى رقي اللغة ونضجها لأهميتها في الكلام، ولكثرة وظائفها المعنوية، ثمّ اختتم رقي اللغة بظهور الحروف، ويؤكّد هؤلاء آراءهم هذه بملاحقة لغة الطفل والأقوام البدائية، فلغة الطفل الأولى تنعدم منها الحروف، وتبدأ بالأسماء، وكذلك الأمر في لغة الأقوام البدائية[1]، أو أنّها الأولى لكونها مستغنية بذواتها في الدلالة على المسمّيات غير محتاجة إلى شيء آخر.

2- أنّها – أيّ الأسماء – (أشدّ تمكناً)، أيّ: التمكّن من حدّ الاسم وصفاته تمام التمكن، ولكونها متمكّنة لحقتها زوائد كثيرة في التثنية، والجمع، والنسب، والتصغير، والتعريف، زيادة على توارد الحركات الإعرابية على أواخرها، ممّا يدلّ على تمكنها من الإعراب، والثقل يدعو إلى عدم التمكن.

3- (ومن ثمّ يلحقها التنوين) والتنوين بأنواعه علامة من علامات الأسماء لا الأفعال لخفّة الأسماء، وثقل الأفعال التي لا يلحقها تنوين (ويلحقها الجزم والسكون).

---

(1) ينظر: ظاظا، د. حسن: اللسان والإنسان، ص 113 وما بعدها، ود. وافي، علي عبد الواحد: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص 49.

4- (وهي من الأسماء) أيّ أنّ الأفعال مشتقة من الأسماء الدالة على الأحداث، أيّ أسماء المعاني، فكَرُمَ من الكرم، وصَنَعَ من: الصناعة، وزَرَعَ من: الزراعة، وحَصَدَ: من الحصد، أو الحصاد.

5- (أنّ الفعل لابُدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً) فالاسم يدلّ على مسمّى واحد، ولا يلزمه شيء غيره في تحقيق معناه، فلفظة (رجل) تعني الذكر من البشر، ولفظة (فرس) تعني الحيوان المعروف، ولا يقترن الاسم بزمان، ولا غيره، وثقل الفعل متأتٍ من أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل، والمفعول، والتصرف وغير ذلك وأنّك إذا ذكر فعلاً من الأفعال، وقلت: (عاش) من غير ذكر الفاعل لم يكن كلاماً مفيداً يحسن السكوت عليه، فلابُدّ من ذكر الفاعل وهو اسم، أو ما في معناه ليتم المعنى، في حين يستغني الاسم في الدلالة على المسمى المعين إلى شيء آخر، وهو أيضاً يستغني عن الفعل، وقد مثّل سيبويه ذلك بقوله: الله إلهنا، وعبدالله أخوك.

## الاسم والصّفة باعتبار مبدأ الخفة والثقل

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أجري لفظُهُ مُجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لـما يستخفون، وذلك نحو: أبيضَ، وأسودَ، وأحمرَ، وأصفرَ، فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ، فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء)** [1].

**أقول:**

ينتقل سيبويه من الموازنة بين الأسماء عموماً، والأفعال باعتبار الخفّة والثقل، إلى الموازنة بين الأسماء وبعض الصفات التي تضارع الأفعال في البناء والكلام، فيرى أنّ مثل هذه الأسماء تجري مجرى الأفعال من حيث كونها ثقيلة لا خفيفة، لـما لها من موافقة

---

(1) سيبويه، 21/1.

للأفعال في أبنيتها، ويمثل سيبويه لهذه الصفات بـ (أبيضَ، وأسودَ، وأحمرَ، وأصفرَ) وكلّها على بناء (أفعل) مؤنثة (فعلاء)، وهذا البناء يوافق بناءً فعلياً كـ (أذهبُ، وأعلمُ، وأحسنُ) ولذلك لم تكتسب صفة التمكن من الاسميّة تمام التمكن، فسُلبت إحدى خصائص الأسماء والأسماء تستحق الحركات الثلاث وتستحق التنوين أيضاً، ولذلك جُرَّت بالفتحة نيابة عن الكسرة، لمضارعتها الأفعال في التصرف، ومُنِعَت من الصرف، والتنوين.

**بين الصفات واسم الفاعل**

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وأمّا مضارعةُ في الصّفة فإنّك لو قلتَ: أتاني اليوم قويٌّ، وألا بارداً، ومررتُ بجميل، كان ضعيفاً، ولم يكن في حُسن: أتاني رجلٌ قويٌّ، وألا ماءً بارداً، ومررت برجل جميل، أفلا ترى أنّ هذا يقبح ههنا كما أنّ الفعل المضارع لا يُتكلم به إلاّ ومعه الاسم؛ لأنّ الاسم قبل الصّفة، كما أنّه قبل الفعل، ومع هذا أنّك ترى الصّفة تجري في معنى: يفعل، يعني: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، وتنصب كما تنصب الفعل، وسترى ذلك إنْ شاء الله)** [1].

**أقول:**

من أوجه المشابهة بين الصّفة والفعل المضارع الذي خصّه سيبويه بالموازنة دون الفعل الماضي، وإنْ كان الماضي يشارك المضارع في الدلالة على الحدث والزمان كما بينا، ذكر سيبويه الأوجه الآتية:

**أوّلاً:** المشابهة في الكلام والبناء والوزن، وأراد سيبويه بـ(البناء) أنّ الهمزة في (أحمر) زائدة، كما هي الهمزة في (أذهبُ).

**ثانياً:** أنّ (أفعلُ – فعلاءُ) صفة لما قبلها في التركيب المعين، والفعل صالح لأن توصف به النكرات.

**ثالثاً:** أنّ الفعل لا يكون كلاماً إلاّ بذكر الفاعل، والصّفة لا تحسُنُ إلاّ بوجود الموصوف.

---

(1) سيبويه، 1/ 21.

رابعاً: قصد سيبويه بـ (البناء) أنّ الهمزة في نحو (أحمر) زائدة حالها كحال الهمزة في الفعل (أذهب).

خامساً: جريان الصّفة مجرى الفعل المضارع في إمكانية الوصف بهما، والعمل في فيما بعدهما.

وقد مثّل سيبويه لأوجه المشابهة بالآتي:

أنّه لا يحسُنُ ذكر الصّفة إلاّ بذكر الموصوف، فلا يحسن نحو: أتاني اليوم قوي، لكون الموصوف محذوفاً، والأحسن أن يقال: أتاني اليوم رجل قوي، ومثل هذا (ألا بارداً) بحذف الموصوف، والأحسن ذكره، تقول: ألا ماءً بارداً، ولا يقال: مررتُ بجميل، إلاّ على ضعف، والأحسن ذكر الموصوف تقول: مررت بمتنزه جميل، ومثلما لا يحسن ذكر الصّفة إلاّ بذكر الموصوف، ولا يحسن أيضاً وقوع الفعل صفة لموصوف محذوف، ولا يقال: تعرّفت على يكتب شعراً، والأحسن ذكر الموصوف تقول: تعرّفت على أستاذ يكتبُ شعراً، ومثلما تقول: هذا أستاذٌ كاتبٌ شعراً، بالإخبار عن الاسم (أستاذ) بالموصوف (كاتب)، وبإعمال الوصف (كاتب) فيما بعده النصب على المفعولية، تقول: هذا أستاذٌ يكتبُ شعراً، باستعمال الفعل بدلاً من الوصف.

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(فإن كان اسماً كان أخفَّ عليهم، وذلك نحو: أفكلٍ وأكلُبٍ ينصرفان في النكرة)**[1].

**أقول:**

قد رأينا كيف يبتعد الاسم عن الاسميّة، ولا يتمكن من أوصافها تمام التمكن، إذا ضارع الفعل في وجوه ذكرناها تضعف من الاسم، وتقرّبه من الفعل، لاسيّما إذا كان صفة على (أفعل – فعلاء) كـ: (أبيض – بيضاء).

ولكن الصّفة (افعل) هذه إذا تمخضت إلى معنى الاسم، ولم يكن صفة انصرف في النكرة لفقدانه شرطاً من شرطي المنع من الصرف، وهما: الوصفية ووزن الفعل.

---

(1) سيبويه، 1/ 21.

والشرط المفقود هو خروج (أفعل) عن دائرة الوصف، وقد مثّل سيبويه لمثل هذه الأسماء بـ (أكلُبُ) علماً للقبيلة المعينة، فهذا وصف مجموع على وزن (أكتبُ)، والمفروض فيه المنع من الصرف للوصفية والوزن.

وقد فقد شرط الوصفية لكونه اسماً حلَّ محلَّ الواحد، وإنْ كان دالاً على الجمع علماً لقبيلة.

ولذلك يقال فيه: (أكلُبٍ) بالتنوين والصرف، ومثله: (أفكلٍ) للدلالة على (الرعدة)، يقال: أخذه أفكلٌ: ارتعد من بردٍ أو خوفٍ[1].

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(ومضارعةُ (أفعلَ) الذي يكون صفة للاسم أنّه يكون وهو اسم صفةً كما يكون الفعل صفةً، وأمّا يشكرُ فإنه لا يكون صفة وهو اسم، وإنّما يكون صفة وهو فعل)**[2].

يعني أنّ كلّ اسم على وزن (أفعل) إنّما يثقل من حيث كونه مشاركاً الفعل في الوصفية، وإنْ كان اسماً، كما أنّ الفعل يأتي صفة، وهو في ذاته فعل. فـ(أحمر) مثلاً ونحوه من الصفات على هذا البناء يشارك الفعل في مجيئه صفةً للنكرات، ولهذه المشاركة في الصّفة ووزن الفعل مُنع من الصرف.

ويرى سيبويه أنّ من موانع الصرف (العلمية ووزن الفعل) فكل اسم جاء على وزن يخصّ الفعل، أو هو غالب فيه سواء أكان هذا الفعل ماضياً، أم مضارعاً، أم أمراً، يُمنع من الصرف، ويمنع من أن يكون صفة وهو اسم علم، لأنّ الأعلام لا يوصف بها، وإنّما توصف، ولا تكون هذه الأعلام التي على وزن الفعل صفة للنكرة، أو خبراً عن الاسم، إلاّ إذا كانت أفعالاً، والأوزان الخاصة بالفعل التي لا توجد في غيرها إلاّ نادراً تتمثل في المضعف، والمبني للمجهول، وكذا أوزان الفعل المضارع.

---

(1) أنيس، د. إبراهيم وأصحابه: المعجم الوسيط، 2/ 699 مادة (فكل).

(2) سيبويه، 1/ 21-22.

فالمضعف نحو (علّم)، والمبني للمجهول (عُلّم)، وأوزان المضارع كـ (أعلمكُ، ونعلمُ، ويعلمُ، وتعملُ) ومن هذه الأسماء نذكر: دُئِلَ، وأحمد، ويشكر، وتغلب، ويعرب، ويعمر.

وقد كان حديث سيبويه في أوزان الفعل حصراً، وسيرد للممنوع من الصرف في كتابه تفاصيل أكثر.

وقد مثّل سيبويه بـ (يشكر) فهذا علم على وزن الفعل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، فإذا دلّ على التنكير صُرِف، تقول: (مررت بيشكرَ ويشكرٍ آخر).

فمنع من الصرف أوّلاً لكونه علماً معرفة على وزن الفعل، ولم يمنع من الصرف لدلالته على التنكير وخروجه عن حدّ العلم المعرفة؛ لأنّ تنكير العلم يزيل تعريفه، ويفقده العلمية، فلم يبقَ له إلاّ وزن الفعل، ووزن الفعل وحده لا يمنع من الصرف، علماً بأنّ هذه الأسماء إذا استعملت أفعالاً فانها تقع حينئذٍ خبراً عن الذات ووصفاً لما قبلها، ولذلك يقول سيبويه: (إنّما يكون صفة وهو فعل)، تقول: المؤمنُ يشكرُ الله كثيراً، وتعرّفتُ على مؤمن يشكر الله كثيراً.

فإذا سُمّي به علماً معيناً لم يجز أنْ يكون وصفاً لما قبله، أو إخباراً عنه.

## النكرة والمعرفة باعتبار الخفّة والثقل

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(واعلم أنّ النكرة أخفُّ من المعرفة، وهي أشدّ تمكّناً، لأنّ النكرة أول، ثمّ يدخلُ عليها ما تُعرّفُ به، فمن ثمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة)** [1].

**أقول:**

ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف على قسمَين: نكرة، وهي الأصل وهي الأول في الوجود، ومن ثمّ تُعرّف الأشياء، ومعرفة، وهي الفرع، والنكرة والمعرفة مصدران

---

(1) سيبويه، 1/ 21.

لنكرته وعرفته، فنقلا وسُمّي بهما الاسم المنكور والاسم المعروف، مع التنبيه على أنّه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني في الوجود، بل العبرة صلاحية الكلمة لأن تكون شاملةً جنسها بدليل أنّ (شمساً) اسم للكوكب المعروف، وكذلك (قمر) نكرتان مع أنّه لا ثاني لكل منهما في الوجود، علماً بأنّ العرب قد تنسب لمثل هذين الاسْمَين التعدد باعتبار الأيام والليالي، وإنْ كانت حقيقتهما واحدة، فيقولون: شمسُ هذا اليوم أحرُّ من شمس أمس، وقمر هذه الليلة أكثر نوراً من قمر ليلة أول هذا الشهر)[1].

زد على ذلك أنّ الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص، فأكثر الأعلام نجدها مشتركة كـ (محمد) و(علي) و(سعيد) وغير ذلك ممّا لا يحصى من أسماء الأعلام، في حين لا نجد إلاّ القليل من هذه الأسماء يحمل صفة الخصوصية كـ (مكة) و(بغداد)، و(دمشق)، و(القيروان) وهكذا.

وبالعودة إلى قول سيبويه تشخص الحقائق الآتية:

أوّلاً: أنّ النكرة (أشدُّ تمكناً) من الاسمية لتوارد الحركات الإعرابية من نصب ورفع وجر عليها، والاسم الذي ينصرف على حركات إعرابية ثلاث أشدّ تمكناً ممّا ينصرف على حركتين.

ثانياً: والنكرة أخفُّ من المعرفة؛ لأنّها تنوّن، والتنوين علامة تخفيف وتمكن من الاسمية تمام التمكن.

ثالثاً: والنكرة (أول) في الوجود على رأي سيبويه، فهي الأصل والمعرفة فرع، ومن ثمّ تعرف الأشياء.

(إنّ الاسم في أول أمره مبهم في جنسه ثمّ يدخل عليه ما يفرده بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد بعينه، فنقول: (في محام): (المحامي)، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، فالنكرة سابقة لأنّها اسمَ جنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، ووضعه الواضع

---

[1] ابن هشام الأنصاري: شرح اللمحة، 1/ 333.

للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفة إلاّ وأصلها النكرة، إلاّ اسم الله تعالى؛ لأنّه لا شريك له سبحانه وتعالى)[1].

رابعاً: ولكون النكرة أخفُّ من المعرفة صارت أكثر مكونات الكلام انصرافاً ولذلك ينصرف كلّ لفظ معرفة لا ينصرف إذا تمّ تنكيره، كما مرّ في نحو (يشكر) علماً.

وعلى هذا الأساس فإن ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة أكثر ممّا لا ينصرف في المعرفة، ولا في النكرة، ولذا قال سيبويه: (فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة).

خامساً: ويمكن استنباط حقيقة خامسة من مجمل ما ذكره سيبويه هنا تتلخص في أنّ هناك أسماء لا تنصرف مطلقاً في النكرة والمعرفة جاء سيبويه على ذكر بعضها وسيأتي على ذكر البواقي، وهي خمسة أسماء: (أفعلُ مؤنثة فعلاء) إذا كان صفة نحو: أحمر، وأشقر، و(فعلان مؤنثة فعْلى) صفة أيضاً نحو: عطشان، وعطشى، وما كان آخره ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة، نحو: بيداء، وزهراء، وذكرى، ورَوضى، وما كان على صيغة منتهى الجموع، نحو: مساجد، ومصابيح، وما كان معدولاً من العدد نحو: ثُناء وثُلاث، ورُباع إلى عُشار، وما عدا ذلك فسائر الأسماء منصرفة في حال التنكير[2].

وممّا يُلحظ في قول سيبويه السابق ما يأتي:

1- لم يحدّ سيبويه النكرة، وهي كلّ اسم شاع في جنسه، عام لما تحته، ولا يختص به واحد دون آخر[3]، والمعرفة ما خالف النكرة في أوصافها.
2- لم يبيّن سيبويه علامات النكرة، وأبرزها دخول (ربّ) عليها[4].
3- سيأتي سيبويه على بيان أنواع المعارف بالتفصيل كلّ في موضعه من الكتاب.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، 5/ 85 (بتصرّف).

(2) السيراف: الشرح، 2/ 46.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 276.

(4) ينظر: نفسه: 4/ 289، وابن السراج: الأصول.

## الواحد والجمع باعتبار الخفة والثقل

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

(واعلم أنّ الواحد أشدُّ تمكّناً من الجميع؛ لأنّ الواحد الأول، ومن ثمّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجدَ، ومفاتيحَ)[1].

**أقول:**

يقابل سيبويه بين الواحد والجمع باعتبار مبدأ الخفّة والثقل أيضاً فيرى الآتي:

**أوّلاً:** أنّ الواحد (أشدُّ تمكناً) وتصرفاً من الجمع؛ لأنّ الواحد أصل والجمع مبني عليه.

**ثانياً:** ولـمّا كان الواحد أصلاً منع الجمع (الذي ليس على حدّ التثنية) أيّ جمع التكسير من الصرف، لضعف تمكنه، وصرف واحد لتمكنه فقالوا في الواحد: مسجدٌ، ومسجداً، ومسجدٍ، وقالوا في الجمع: مساجدُ، ومساجدَ، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [من سورة الحجرات: 13]، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ﴾ [من سورة سبأ: 13]، و﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [من سورة فصلت: 12].

**ثالثاً:** وجمع التكسير على ما يبدو من كلام سيبويه (ومن ثمّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد ومفاتيح) أنّ جمع التكسير على ضربين:

**الأول:** جمع له نظير من الواحد، أيّ يمكن أن يكون له جمع آخر، كـ (أنهر، وأنهار، ونهور) في جمع نهر، و: (أسد، وأسود، وأساود) في جمع أسد.

**والثاني:** جمع لا نظير له من الواحد كالجموع التي على صيغتي: (مفاعل) كـ: مساجد ومغانم، وقبائل، ومدارس، و(مفاعيل) كـ: مفاتيح، وقناديل، ومصابيح، وعصافير.

---

(1) سيبويه، 1/ 22.

فما جُمع على هاتين الصيغتين ليس له جمع ثانٍ، فهاتان الصيغتان ينتهي إليهما الجمع، ولا يجوز أن يجمعا مرة أخرى، ولذلك تسمى كلّ منهما (صيغة منتهى الجموع) أو (الجمع المتناهي)، وكل منهما يمثل بناء لا يمكن جمعه ثانية.

وهذه الجموع التي لا نظير لها في الواحد قد اجتمع فيها معنيان يمنعان من الصرف، أحدهما: أنّه جمع، والثاني: أنّه لا نظير له من الواحد؛ (لأنّ نفس الجمع لا يمنع شَبَه الواحد في اللفظ، فإذا رأيناه جمعاً ورأيناه مخالفاً للواحد، ومخالفة الواحد هو معنى ثان، صار كأنّه جمع آخر، كأنّه جمع مرتين، منع من الصرف لذلك)[1].

## المذكر والمؤنّث باعتبار مبدأ الخفّة والثقل

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكّر اول، وهو اشدّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير،الا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه، من قبل أن يُعلم أذكرٌ هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للامكن عندهم، والأخفُّ عليهم، وتركُهُ علامةٌ لـما يستثقلون، وسوف يبيّن ما ينصرف وما لا ينصرف إنْ شاء الله)[2].**

**اقول:**

يقابل سيبويه بين المذكّر والمؤنث باعتبار الخفّة والثقل، مثلما قابل بين النكرة والمعرفة، والواحد والجمع، فيرى الآتي:

اوّلاً: انّ المذكر (اول)، أيْ: أصل، وهو (أشد تمكناً)؛ لأنّ الغالب في أسماء المذكور الصرف، والغالب في أسماء المؤنّث المنع، سواء أكانت هذه الأسماء أعلاماً لمؤنث بالهاء كفاطمة، أو بغيرها كـ (زينب)، أو ثلاثياً أو رباعياً كـ (أمل) و(سعاد).

وأنهم ألحقوا بالمؤنث أيضاً كلّ مذكر جاء على بناء المؤنث كـ (حمزة) و(طلحة فمنعوه من الصرف.

---

(1) السيرافي: الشرح، 2/ 48.

(2) سيبويه، 1/ 22.

ثانياً: أنَّ (شيء) على ما يفهم من كلام سيبويه أنكر النكرات؛ لأنه لكل موجود وللمعدوم[1]، يقع على كلِّ ما أخبر عنه من الأشياء والموجودات، مذكّر أو مؤنث، و(شيء) مذكر لا مؤنث.

ثالثاً: والتأنيث (يخرج من التذكير) فكل شيء مؤنث له اسم مذكّر، وفي الموجودات ما لا يسمى باسم مؤنث.

رابعاً: أنَّ التأنيث فرع على التذكير؛ لأنه يكون بلاحقة تجعله مؤنثاً، فالأصل في الوصف من (يكتبُ) مثلاً هو: كاتبٌ، والمؤنث بإلحاق الهاء: كاتبة.

خامساً: أنهم لهذا كله جعلوا التنوين علامة للمصروف (للامكن عندهم والأخفّ عليهم) و(تركهُ علامةً لما يستثقلون)، أيّ ترك التنوين علامة لما يمنع من الصرف من الأسماء.

## صرف ما لا ينصرف

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام، أو أضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما لا يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجرّ ما يدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوين.**

**فجميع ما يُترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكّن غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّن الاسم)[2].**

**أقول:**

يذكر سيبويه عرضاً الممنوع من الصرف، موزّعاً بعضه توزيعاً منطقياً بين الأمكن والأخفّ الذي يلحقه التنوين، وبين ما لا يلحق التنوين، وعدّ ترك التنوين (علامة لما يستثقلون) من الأسماء، وبعد أن استوفى بعضاً من الأسماء التي تمنع من الصرف، وذكر عللها المانعة رأى الآتي:

---

(1) ينظر: ابن جني: اللمع، ص 98.

(2) سيبويه، 1/ 22-23.

أوّلاً: أنّ جميع ما لا ينصرف من الأسماء غير المتمكّنة إذا أدخل عليها التعريف (الألف واللام)، أو أضيفت، صُرفت، وجُرّت بالكسرة؛ لأنّ الكسرة لا تكون علامة إعرابية إلاّ مع تنوين ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جرّ بالكسرة لزوال التوهم الذي يحصل لو جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة مع عدم التنوين فيتوهم أنّه مضاف إلى ياء المتكلّم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو أنّه مبني[1].

ثانياً: أنّ دخول (أل) يخرج الاسم غير المنصرف عن شبه الفعل؛ لأنّ (أل) لا تدخل على الأفعال، ولذلك يقول سيبويه: (لأنّها أسماء أدخل عليها ما أدخل على المنصرف) قاصداً الأسماء غير المنصرفة التي تنصرف بدخول (أل) عليها، أو إضافتها (وأدخل فيها المجرور كما يدخل على المنصرف) أيّ عندما يضاف إلى المضاف إليه، والمجرور هو المضاف إليه. قال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ [من سورة البقرة: 187]، ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ﴾ [من سورة يوسف: 55].

ثالثاً: جميع ما لاينصرف من الأسماء يضارع الفعل في صفة الثقل؛ لأنّ هذه الأسماء غير المنصرفة ليس لها تمكّن غيرها من الأسماء المنصرفة (وإنّما فعل ذلك به – أيّ بالاسم غير المنصرف –؛ لأنّه ليس له تمكّن غيره)؛ ولأنّ ما تضارعه – أعني الأفعال – ليس لها تمكّن الأسماء المتمكّنة.

رابعاً: ودخول (أل) على الاسم غير المنصرف، أو إضافته يؤمّنُ أن يكون في هذا الاسم تنوين مقدّر محذوف إشارة إلى كونه ممنوعاً من الصرف، لأنّ الاسم الممنوع من الصرف فيه تنوين مقدّر محذوف، وليس ذلك فيما ذكر، ولذلك يقول سيبويه (وامنوا التنوين) ولا يؤمن التنوين إلاّ بدخول (أل)، أو إضافة الاسم، لأنّ التنوين لا يجتمع مع التعريف بـ(أل)، أو بالإضافة.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 41.

**جزم الأفعال المعتلة الآخر**

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

(واعلم أنّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: يَرمي ويغزو ويخشى) [1].

**أقول:**

أوّلاً: من المعلوم أنّ الأفعال المضارعة أفعال معربة وهي كما يلحظ من كلام سيبويه على نوعين:

الأول: ما كان صحيح الآخر كـ (يعملُ، وينصرُ، ويؤمنُ) وهذه أفعال تعرب بحركات ظاهرة في الرفع، والنصب، والجزم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [من سورة المطففين: 6]، ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [من سورة التكوير: 28] ، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [من سورة الشرح: 1].

والثاني: ما كان معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وقد مثّل سيبويه لها بـ(يرمي، ويغزو، ويخشى)، وفي هذه الأفعال تكون حركة ما قبل حرف العلّة مجانسة لها، فالكسر في الميم مجانسة للياء، والضمّ للزاي مجانسة للواو، والفتح للشين مجانسة للألف.

وهذه الأفعال ترفع وعلامة رفعها ضمّة مقدّرة منع من ظهورها التعذر أو الثقل، قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [من سورة الملك: 22]، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [من سورة يونس: 25]، ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [من سورة الأعلى: 7].

---

[1] سيبويه، 1/ 23.

فالأفعال (يمشي، ويدعو، ويخفى) أفعال مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدّرة على أواخر كلّ منها، منها من ظهورها التعذّ للألف والثقل للواو والياء.

ثانياً: وهذه الأفعال المعتلّة الآخر تجزم، وعلامة جزمها حذف حرف العلّة، لأنّ عامل الجزم (لم) ونحوه أزال الحركة، ولـمّا كان آخر الفعل المعتل حركة طويلة (ألف، أو واو، أو ياء) فإنّها تحذف بذلك العامل، لكونها ساكنة (حذفوها كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع) فعامل الجزم يزيل حركة المتحرك من الأفعال، تقول في (يذهب): لم يذهبْ.

ويزيل أيضاً النون في الأفعال الخمسة، تقول في: (يذهبان): لن يذهبا، وفي (يذهبون): لم يذهبوا.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [من سورة القصص: 77]، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [من سورة القصص: 88]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [من سورة الإسراء: 37].

فالأفعال المضارعة (تنسَ، وتدعُ، وتمشِ) أفعال مجزومة بـ (لا) الناهية الجازمة، وعلامة كلّ منها حذف حرف العلّة، والأصل: تنسى، وتدعو، وتمشي.

رابعاً: حذف حرف العلّة في حال الجزم إنما - ثمّ زيادة على ما ذكرناه -؛ لئلا يلتبس الفعل في حال الرفع بالفعل في حال الجزم.

**المسند والمسند إليه**

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدالله، فلابُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء.**

**ومـمّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، وليت زيداً منطلقٌ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً**: هذا الباب في تقديري أكثر الأبواب سعة وفائدة على الرغم من أنّ سيبويه أوجزه بأسطر حملت أغلب مبادئ النحو العربي وأبرز نظرياته، وهي نظرية العامل.

**ثانياً**: أنّ هذا الباب يبرز فيه تفكير سيبويه في العلاقات التركيبية والدّلالية، ممّا بنى عليه النحاة بعد سيبويه أكثر آرائهم النحوية، وإلى يومنا هذا، ولعل أهم سمات هذا الباب بروز الخاصية العقلية والتجريدية في المفاهيم التي طرحها سيبويه، والمصطلحات الثاقبة التي أطلقها والمنهج الذي استند إليه في الطرح المتسم بالبعد عن الإسراف في التأويل والتعليل والافتراضات المتكاثرة وغير ذلك ممّا نألفه عند بعض النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه.

**ثالثاً**: يشعرنا هذا الباب بسمة التدرج في التفكير النحوي الذي استوى على عوده في القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وتلميذه البار سيبويه، فمن تحليل أقسام الكلام (الأسماء والأفعال والحروف)، ومجاري الأسماء والأفعال في نظرية الإعراب، وصور المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف، يأتي سيبويه على الوظائف الأساسية في بنية الجملة العربية بانياً إياها على نظرية محكمة هي نظرية (المسند والمسند إليه)، أو (الحديث والمحدَّث عنه)، أو (المبني والمبني عليه) أو (الموضوع والمحدَّث عنه)،

---

(1) سيبويه، 1/ 23.

أو (الذات أو الشيء والحديث)، وقد استطاع سيبويه من خلال هذه النظرية أن يجمل أهم أبرز العلاقات التركيبية في الكلام العربي، وهي: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وكل من المبتدأ والفاعل هو (المسند إليه)، والخبر والفعل (المسند) وهذان يحملان أركان الجملتين: الاسميّة والفعلية.

رابعاً: وهذان الطرفان (المسند والمسند إليه) لا ينفصلان، ولا يستقيم الكلام بذكر أحدهما دون الآخر، إذ هما عامودا الجملة العربية التي تُبنى عليهما، ولذلك يقول سيبويه فيهما: (وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً...).

وفي ما ذكره سيبويه يبرز مفهوم لغوي نحوي مهم يقوم على مبدأ (الاحتياج)، وتكملة النقص والاستغناء في التركيب المفيد والكلام المستقل. فلابُدّ (للاسم الأول) المبتدأ من (الآخر) أيّ الخبر، وهذا في (الابتداء) أيّ في الجملة الاسميّة ولابُدَّ للفعل من الاسم (من الفاعل) فكل منهما محتاج إلى صاحبه لاستكمال المعنى المراد من الجملة الاسميّة أو الفعلية.

خامساً: يؤكّد سيبويه أنّ الأولية للاسم (للمبتدأ) بإطلاق القاعدة (واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء)؛ لأنّ الأسماء كما مرَّ ذكره سابقة الأفعال والأفعال في أعقاب الأسماء، فإن أول منازل الاسم أن يكون مبتدأ، لأنّه موطن الفائدة ومضنّتها، غير أنّه قد تتوالى عليه العوامل فتصرفه إلى غير وصفه وعلامته وقد مثل سيبويه للمبتدأ والخبر بقولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. إذ يكون الأول هو المبتدأ، (المسند إليه) والثاني هو المسند (الخبر)، ومثل للفعل (المسند) والفاعل (المسند إليه) بقولك: يذهبُ عبدالله، إذ يكون المسند (الفعل) هو الأول، والمسند إليه هو الثاني (الفاعل).

سادساً: يتعرّض سيبويه إلى ما يدخل على الجملة الاسميّة من أفعال وأدوات أيّ: النواسخ الفعلية، والنواسخ الحرفية، ويرى أنّ هذه النواسخ لا تغيّر في أصل الجملة الاسميّة المنسوخة بإحدى الأدوات الناسخة على الرغم من اختلاف دلالة الجملة، ومسمّيات مكوناتها، من مبتدأ وخبر إلى: اسم كان وخبرها، أو اسم ليت وخبرها.

## دخول النواسخ على الجملة الاسمّية

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

(واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصبُ، والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، الا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه، وذلك أنّك إذا قلت: عبدالله منطلقٌ، إنْ شئت أدخلت (رأيتُ) عليه فقلت: رأيتُ عبدالله منطلقاً، أو قلت: كان عبدالله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة)[1].

**أقول:**

انطلاقاً من مبدأ الأولية المتمثلة في الجملة الاسمّية التي يكون الطرف الأوّل فيها هو المبتدأ، الذي يمثل الطرف الأول، مثلما يمثّل الواحد أول الأعداد في السلسلة العددية، أو مثلما تكون النكرة أول الموجودات والأشياء، ينتقل سيبويه إلى الحديث على ما يدخل هذه الجملة فيغيّر من الوظائف النحوية لركنيها، فيتعرض إلى أمرين هما:

**الأول:** أنّ المبتدأ يُعدُّ أوّلاً لكونه معرى من العوامل اللفظية فيكون مرفوعاً على الابتداء، ومبنياً على الخبر، وبذلك تتشكل جملة مفيدة من ركنين مرفوعين هما: المبتدأ والخبر.

**والثاني:** دخول العوامل اللفظية التي تغير من طبيعة هذه الجملة على مستويات متعددة، منها الوظائف النحوية، والحركات الإعرابية، والدّلالات المستفادة من الجمل المعينة، ولذلك يقول سيبويه: (الا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه من هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدأ..)، وقد ذكر سيبويه من هذه (الأشياء) أيّ العوامل (كان) الناقصة ممثلة لأخواتها، و(إنّ) ممثلة للحروف المشبّهة للفعل، ويزيد سيبويه هنا الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما

---

(1) سيبويه، 1/ 24.

مبتدأ وخبر ممثلة بـ (أرى)، وبحرف الجرّ، ويمثل لذلك بنحو: رأيتُ عبدالله منطلقاً، و: مررت بعبدالله منطلقاً، فضلاً عن: كان عبدالله منطلقاً.

إذ تغيّر الوظائف النحوية لـ (عبدالله) من الابتداء إلى المفعولية في الجملة الأولى، ومن حالة الرفع إلى الجرّ بحرف الجرّ (الباء) في الجملة الثانية، ومن الابتداء إلى اسم كان في الجملة الثالثة.

فالعوامل (رأى) و(حرف الجرّ) و(كان) ومثلها: (ليت) و(إنّ)، و(ظنّ) تدخل على المبتدأ والخبر فتزيل وصفهما ووظيفتهما وتجعلهما ينضويان تحت أحكام إعرابية أخرى، زيادة على تغير دلالة الجملة الاسميّة البسيطة التي تضمّهما إلى دلالة جديدة فيها قيود معنوية لم تكن لها من قبل، مع التأكيد على أمرين ملحوظين من كلام سيبويه هما:

أولهما: أنّ الجار قد يدخل على المبتدأ إذ يقول: (وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ)، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [من سورة طه: 15]، ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [من سورة الأعراف: 59]، ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [من سورة الأعراف: 53]) فـ (الساعة) اسم لإنّ منصوب، و(آتية) خبر لـ (إنّ)، بعد أن كانا مبتدأ وخبراً، والقيد الدّلالي الجديد المستفاد من دخول (إنّ) على الجملة الاسميّة في الأصل (الساعة آتية) هو التوكيد المستفاد من (إنّ).

أمّا (إله) و(شفعاء) فهما مبتدآن مجروران لفظاً مرفوعان محلاً، والقيد الدّلالي المستفاد من دخول (من) الزائدة هو التوكيد أيضاً.

ومن الواضح أنّ حرف الجرّ الزائد (من) لم يؤثر دخوله على الموقع الأعرابي وهو الابتداء لكلٍّ من المبتدأين: (إله) و(شفعاء)، وإنّ غير من حركتهما الإعرابية من الرفع إلى الجرّ.

وقد يُظنّ أنّ (الباء) في مثال سيبويه (مررتُ بعبدالله منطلقاً) يقصد به ما يكون مبتدأ في حال، والأمر ليس على ما يظن، (لأنّ ما يدخل على المبتدأ هو الذي إذا نزع صار

مبتدأ، وليس ذلك في (مررت بعبدالله) [1]، وإنّما هو إشارة إلى أنّ الباء وغيره من حروف الجرّ عوامل تؤثر في الاسم الذي يأتي بعدها، سواء أكان مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً في المعنى، أو حالاً، أو غير ذلك.

إنّ ما طرحه سيبويه في (باب المسند والمسند إليه) وما سبقه من التنظير لقضايا العدد إفراداً أو تثنية، أو جمعاً، في الأسماء، وما يسند إلى الفعل المضارع من ضمائر تحدد دلالته في التعبير عن الإفراد والتثنية والجمع بحسب تلك الضمائر الدالة على المتكلّم المفرد أو جماعة المتكلمين، أو جماعة الإناث أو المثنى بنوعيه، والتنظير لقضايا التنكير والتعريف، والمنصرف وما لا ينصرف، وأقسام الأسماء والأفعال باعتبار الخفّة والثقل، ثمّ الانتقال إلى ترتيب المبادئ والمفاهيم في التفكير النحوي في مجالات العلاقات الإسنادية، قد بدا لنا من كلام سيبويه أنّ أوّل أحوال الاسم تستدعي الرفع، هو موضع (الابتداء)، وهذا قد كوّن عاملاً نحوياً في نظام الجملة العربية بوصفه حيّزاً يقع فيه الاسم أو ما يجري مجراه مجرداً من كلّ العوامل والدواخل اللفظية، فالموضع ضرب من العلاقة النحوية الحاسمة في نظم الجملة العربية.

وقد بدا أيضاً من كلام سيبويه أنّ (الرفع) حالة مطلقة أولى في نظام الإعراب وعلاماته المعروفة؛ لأنّه علامة إسناد في المقام الأول، حتّى عند دخول العوامل اللفظية على الجملة الإسنادية ككان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وبعض الأفعال، فالاسم المرفوع يظل على حالته الأولى بوصفه مسنداً إليه، أو مسنداً في المعنى ولا يتغير إلاّ لفظاً بسبب ما يحدثه العامل المتقدم على الجملة الاسميّة من أفعال أو حروف، وكلّما تأخّر الاسم ضعف موضع الرفع فيحتاج إلى بيان وإعراب بعلامات أخرى هي النصب أو الجرّ مثلاً.

---

(1) السيرافي: الشرح، 2/ 65.

## دلالة الألفاظ

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظي واختلاف المعنيين، وسنرى ذلك إنْ شاء الله تعالى.**

**فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ، وذهبَ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهبَ وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة ووجدتُ، إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير) [1].**

**أقول:**

يقودنا سيبويه في هذا الباب من التنظير النحوي القائم على العلاقات الإسنادية بين العلامات اللغوية داخل التراكيب المعينة، إلى علاقات أخرى قائمة على المفردات اللغوية أو ما يطلق عليه اليوم (نظرية العلاقات والمجالات اللغوية)، وهي نظرية خاصة بمفردات اللغة المعينة خارج إطار السياق الذي ترد فيه، فالعلاقات بين المفردات تولّد دلالات متنوعة لكل كلمة من خلال تقابل المفردات وترابطها بعضها مع بعض بما يمكننا من الوقوف على الحقل الترابطي المعين لمجموعة من الكلمات سواء أكان هذا الحقل الترابطي ترادفاً، أو اشتراكاً، أو تضاداً، أو تقابلاً[2].

ويعدّ سيبويه من أوائل اللغويين العرب الذين قاموا بتقسيم ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها على أنواع مختلفة: مختصّة ومشتركة ومترادفة، فقرر (أنّ من كلامهم – يعني العرب اختلاف اللفظين، واختلاف المعنيين...) وقد بدا من خلال كلام سيبويه أنّ الدلالة اللغوية للمفردات تنعقد في ثلاث علاقات بين اللفظ والمعنى على وفق نظام دلالي نحوي يحدد اقتران الملفوظ بالمعنى حسب تقسيمات المشترك والمترادف والمتباين من الدّلالات.

---

(1) سيبويه، 1/ 24.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي، ص 400.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، فكلّ لفظ من ألفاظ اللغة ينفرد بمعنى معجمي أولي معين، ولذلك يسمّى اللفظ المفرد عند المحققين (اللفظ المختص)[1]، وقد جعله سيبويه قسيماً للمترادف وللمشترك وللمتضاد كما سنرى.

فلفظة (الله) واحدة، ومدلولها واحد، وجلسَ لفظة تختلف عن لفظة ذهبَ، وتبعاً لهذا الاختلاف في اللفظ تختلف المعاني، وهكذا أكثر أحوال اللغة، اختلاف في جرس الألفاظ ينتج عنه اختلاف في دلالاتها.

(واختلاف اللفظين والمعنى واحد) هو (المترادف) وقد مثّل له سيبويه بـ (ذهبَ، وانطلق) وقد حدّ القدامى الترادف بـ: (الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد)[2].

ومثلما يكون المترادفان مفردين كما مثّل سيبويه يكونا مركّبين كـ (ذهاب الجنود) و(انطلاق الجنود، أو قد يكون أحدهما مفرداً، والآخر مركّباً، كالمزّ والحلو الحامض)[3].

ومن الجدير بالذكر أنّ كلمة اللغويين العرب القدامى لم تتفق على وقوع الترادف في اللغة ففريق قال بوجوده ووضع له شروطاً محددة، وفريق قضى بوجوده مطلقاً ومن غير شروط، وفريق ثالث أنكر وجود الترادف وجوداً مطلقاً، ولكلّ فريق حججه في تأييد مذهبه[4].

واتفاق اللفظين واختلاف المعيين)، قد قصد سيبويه به (المشترك اللفظي) الذي عرف عند اللغويين العرب القدامى بأنه (اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل اللغة)[5]، وذلك مثل (أمّة) بمعنى الدين، كقوله تعالى: ﴿إنّ

---

(1) ينظر نفسه، ص 401.

(2) الرازي، فخر الدين: ينظر: السيوطي: المزهر، 1/ 402.

(3) ينظر: الكفوي، أبو البقاء: الكليات، ص 316.

(4) ينظر: نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي، ص 403 وما بعدها.

(5) ينظر: السيوطي: المزهر، 1/ 369.

إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [من سورة النحل: 120] أي: يقرّ بألوهية الله وحده، خاضعاً مواضباً على طاعته دون غيره، والأُمّة: القامة، قامة الرجل، والأَمّة: الأَمم[1].

ومثل سيبويه للمتضاد، بـ: وجدتُ عليه، من الموجدة، وهي: الغضب، وبه وجداً: أحبُه. ووجدتُ: إذا أردت وجدان الضالة.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ قطرب محمد بن المستنير (ت 205هـ)، تلميذ سيبويه قد تابع أستاذه فيما ذهب إليه من توزيع مفردات اللغة على مجالات دلالية محددة وموصوفة، فقال: (الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه: فوجه منها – وهو الأعمّ الأكثر – اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وذلك للحاجة منهم إلى ذلك، وذلك قولك: الرجل، والمرأة، واليوم والليل، وقام، وقعد، وجاء، وذهب، وهذا لا سبيل إلى جمعه وحصره؛ لأنّ أكثر الكلام عليه.

والوجه الثاني: اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل: عير وحمار، وذئب، وسيد، وجلس وقعد....

والوجه الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، وذلك مثل الأمّة بمعنى الدين، والأمّة القامة، والأمّة من الأمم.

ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضاداً في الشيء وضده)[2].

فالمشترك عند قطرب نوعان:

نوع تختلف وتتعدّد فيه معاني الكلمة الواحدة، ونوع يزداد التخالف فيه إلى حدّ التضاد، ولهذا يمكن عدُّ التضاد نوعاً من المشترك اللفظي[3].

---

(1) نفسه، ص 8.

(2) ينظر: الصاحبي، 96-201 (بتصرّف).

(3) ينظر: نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي، ص 401.

## ما يعرض للكلمة من الحذف أو الاستغناء أو العوض

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون في اللفظ من الإعراض: اعلم أنهم مـمّا يحذفون الكلـم، وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً وسترى ذلك إنْ شاء الله تعالى.

فممّا حذف وأصله في الكلام غير ذلـك: لم يـكُ، ولا أدرِ، وأشباه ذلـك، وأمّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون: يَدَعُ ولا يقولون: وَدَعَ، استغنوا عنها بتَرَكَ، وأشباه ذلك كثير.

والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء، وعوضوا الهاء، وقولهم: اسطاع يُسطيعُ، وإنّما هي: أطاعَ يُطيعُ، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل).

وقولهم: اللّهمَّ، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً) [1].

أقول:

الإعراض في عبارة سيبويه: ما يعرض في الكلام أو ما يطرأ عليه مـن تغيير فيجيء على غير القياس الذي ينبغي أن يأتي عليه، وهذا الإعـراض غـير مطـرد، ولا ملـزم، لـذلك قال سيبويه: (مـمّا يحذفون الكلم) أراد ربما يحذفون وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابـه، والعرب تقول: (أنت مـمّا تفعل كذا)، أيّ: ربما تفعل) [2]. ويأتي على صور كثيرة ذكر منهـا سيبويه ما يطرأ على الألفاظ المفردة مـن إجـراءات صـوتية وصـرفية تخـرج بهـا عـن قياسـها المألوف في اللغة، ومـمّا ذكره سيبويه من ذلك ثلاثـة هـي: الحـذف، والاسـتغناء، والعـوض، وعلى النحو الآتي:

أوّلاً: الحذف: أيّ حذف أحد مكونات المفرد، وقد مثّل سيبويه لذلك بنحو: لم يـكُ، ولا أدرِ.

---

(1) سيبويه، 1/ 24-25.

(2) السيرافي: الشرح، 2/ 75.

أمّا (يكُ) فأصله قبل الجزم: (يكونُ)، فجزم بـ (لم) وأسكنت النون علامة لهذا الجزم، والتقى ساكنان (الواو والنون)، فحذفت الواو فصار (يكنْ) ثمّ حذفت النون طلباً للخفّة، وتشبيهاً لها بحرف المدّ واللين، وهو يحذف في نحو: لم يرَ، ولم يدعُ، ولم يمضِ، كما مرَّ ذكره.

قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾ [من سورة مريم: 4]، بعدم حذف النون في (ولم أكنْ)، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [من سورة الأنفال: 53]، بحذف النون في (لم يكُ)، وأمّا (لا أدرِ) فهو في موضع الرفع لا الجزم، وقد تحذف منه الياء فيقولون: (لا أدرِ)، وقد حذفوا استثقالاً لإظهار الضمة على الياء؛ لأنَّ الياء مكسور ما قبلها وهو (الراء)، فأسكنوا الياء، واشبهت بسكونها الحرف المجزوم، ولذلك حذفت الياء كما تحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها، وكسرت الراء في (لا أدرِ) دلالة على الياء المحذوفة وقد قرئ[1]: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [من سورة الفجر: 4]، ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [من سورة الكهف: 64] ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [من سورة الرعد: 9]، فقد قرأ ابن كثير (يسري) بالياء، فأثبتها وصلاً، ووقفاً على الأصل، وقرأ الباقون بغير ياء لتوافق رؤوس الآي.

وقرأ أبو عمرو بإثبات الياء في (نبغ) قال الزمخشري: (وإثباتها أحسن)، وأثبت ابن كثير الياء في (المتعالي) وَصَلَ أو وَقَفَ على الأصل، وقرأ الباقون بغير ياء وَصَلوا (أو وَقَفوا لعلتين: خطّ المصحف، والاجتزاء بالكسرة عن الياء المشددة.

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 325، 2/ 476-477، والزمخشري: الكشاف، 3/ 77.

**ثانياً: الاستغناء:** وهو باب واسع في اللغة العربية عقد له ابن جني باباً في الخصائص سماه (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)[1]، فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية (سواء) بتثنيته (سيٍّ)، فقالوا: سيّان، ولم يقولوا سواءان.

واستغناؤهم بتثنية (جزء) عن تثنية (بعض) فقالوا: جزءان، ولم يقولوا: بعضان.

وقد مثّل سيبويه للاستغناء بـ: يدعُ، بمعنى: يترك وقرئ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [من سورة الضحى: 3]، وفي الحديث الشريف: (لينتهينَّ قوم من وَدْعِهم الجُمعات) أيّ من تركهم[2].

لكن الشائع في الاستعمال هو: تركَ يتركُ تركاً، فهو تارك، يستغنون بهذا عن أن يقولوا: وَدَعَ يدعُ ودعاً فهو وادع.

وإنّما يقولون: يَدَعُ في الحاضر، ودعْ في الأمر.

وقد يأتي من (ودع) الماضي أيضاً، كقول أبي الأسود الدؤلي:

ليتَ شعري عن خليلي ما الذي ... غالَهُ في الحبِّ حتّى وَدَعَهْ

وقد يكون (وَدَعَ) في بيت الدؤلي بمعنى: ودَّعَ لا بمعنى ترك، ثمّ خُفِّفَ[3].

ومثل (يدع) (يذرُ) بمعنى: يترك.

يقال: يذرُ وذرْ، لكنهم لا يستعملونه كثيراً، فيستغنون عنه باستعمال: ترك واترك.

ويستغنون بـ (لمحة) عن ملحمة)، وعليه كسرت (ملامح)، وبـ (شبْه عن مشبْه) وعليه جاء (مشابه) وبـ (ليلة عن ليلاه) وعليه جاءت: ليالٍ[4].

**ثالثاً: العوض:** يؤدي الحرف الزائد وظائف كثيرة منها:

---

(1) ابن جني: الخصائص، 1/ 267.

(2) المعجم الوسيط: 2/ 1021.

(3) ينظر: السيرافي: الشرح، 1/ 796.

(4) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 267.

1- إيجاد معنى جديد كـ (كاتب) للدّلالة على اسم الفاعل من (كتب)، و(مخرج) للدّلالة على المصدر الميمي، وهذا كثير في اللغة.

2- وقد يكون للإلحاق، وهو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة، والخمسة، وذات الأربعة يبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأنّ ذوات الخمسة غاية في الأصول، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ فليس وراءها شيء يلحق به شيء[1].

3- وقد يكون للمد كواو (عجوز) وياء (جريح) وألف (كاتب).

4- وقد يكون للتكثير كميم (زرقم) من الأزرق.

5- وقد يكون للبيان كهاء (سلطانيه) أيّ بيان حركة الحرف السابق على الزائد.

6- وقد يكون للعوض، وهو ما ذكره سيبويه هنا، وسيأتي على وظائف الحرف الزائد كلّ في موضعه.

وقد مثّل سيبويه بـ (زنادقة وزناديق) و(فرازنة وفرازين) و(أسْطاع يُسطيعُ)، وقولهم (اللهمَّ) في النداء.

أمّا (زنادقة) فالأصل فيها: (زناديق) جمعاً لزنديق، فحذفت الياء وعوض عنها بالهاء، ومثله: بطريق وبطاريق وبطارقة، (وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزوائد فحاله في العوض ما لحقته الزيادة التي ذكرناها)[2].

وأمّا: فرزان (وهو الملكة في لعبة الشطرنج فارسي معرب)[3]، فهو أيضاً فرازنة وفرازين كزنادقة وزناديق.

وأمّا: اسطاع يسطيع، فالسين عوض من حركة عين (أفعل)، أيّ الواو التي حركتها الفتح، يقال: استطاع، واسطاع، ويسطيع، واستاع، بمعنى: أطاع، وتحذف التاء من (استطاع) استخفافاً لمقاربتها الطاء في المخرج، فتقول: اسطاع ويسطيع في: يستطيع، والأصل: أطوع[4].

---

(1) ابن جني: المنصف، 1/ 34-35، والرضي الاستراباذي: شرح الشافية، 1/ 52.

(2) المبرد: المقتضب، 1/ 105.

(3) شير، ادي: الألفاظ الفارسية المعربة، ص 46.

(4) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 199.

وأمّا (اللّهمّ) فالميمان فيه عوض عن أداة النداء المحذوفة أخرتا تبركاً بالابتداء باسمه تعالى، وقال الخليل أصله: (يا الله) فخفف بحذف الهمزة، والميم المشددة عوض عن (يا النداء، والكوفيون وعلى رأسهم الفراء لا يقولون بذلك، وعندهم أنّ الميم المشددة ليست عوضاً عن (يا) التي للتنبيه، وقد وصف رأي الفراء ومن تابعه بالضعف والبعد[1].

وسيأتي سيبويه على باب النداء في موضعه من الكتاب مفصلاً.

---

(1) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (48).

### استقامة الكلام المفيد للمعاني

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذبٌ، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذبٌ).

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً، وأمّا المحال فأنْ تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتَ، وكي زيدٌ يأتيكَ، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماءَ البحرِ أمسِ)[1].

أقول:

يتحدث سيبويه في تأليف التركيب ومكونات الكلام الذي يحسن السكوت عليه، مؤكداً أنّ الاستقامة النحوية واللغوية طريق إلى الاستقامة الدّلالية، فالمقبولية والاستقامة النحوية صفة في الكلام الذي يحصل منه منفعة ما، ويلاقي قبولاً ورضى من حيث معانيه ومقاصده، ويسمى الكلام المقبول مستقيماً أو سوياً، وتسمى الجملة المفيدة جملة نحوية أو أصولية.

ومن الجدير بالذكر أنّ الدراسات اللغوية المعاصرة قد انشغلت اليوم بما طرحه سيبويه لاستقامة الكلام وشروطه في إفادة المعاني، فتشعبت المفاهيم وتكاثرت المصطلحات التي اقتسمتها كلّ من الدراسات النحوية والدراسات الدّلالية، فأصبحنا اليوم نسمع الحديث عن الاستقامة النحوية، والاستقامة الدّلالية، وما يراد منهما كالسوية النحوية، والسوية الدّلالية، والكلام المتسم بالمقبولية أو بعدم المقبولية، وبالصحة وعدمها، وما الاستقامة النحوية إلاّ خضوع الجملة المفيدة معنىً للأصول النحوية، أو للقواعد العائدة للمركب خاصة المندرج في نطاق نظام نحوي عام يمثله اللسان، وربما عُبّر عن الاستقامة النحوية

---

(1) سيبويه، 1/ 25-26.

بمصدر صناعي يدلّ عليها هو مصطلح (النحوية) (Grammaticality) التي تعني أنْ القول أو التركيب قد يكون نحوياً إذا نطُق، أو كُتب وفقاً للقواعد اللغوية المعهودة في لغة من اللغات.

وهناك من يميز بين النحوية وقبول المعنى، فقد تكون الجملة صحيحة نحوياً، ولكن المعنى غير مقبول[1]، وهو ما عبّر عنه سيبويه بمصطلح (المستقيم الكذب)، ومثل له بنحو قولك: حملتُ الجبلَ وشربت ماء البحر.

إنّ سيبويه ليربط في هذا الباب بين الوظائف النحوية التي تتقيد بحيّز تركيبي يتمثل في مكونات ثلاثة، مكون كلامي محض، ومكون نحوي يكون رقيباً على الكلام، ومكون دلالي يحقق الانعقاد بين الشكل التركيبي، والمعنى المراد منه، والذي يحدد مقبولية التركيب أو عدمه هو (النحوية) في اصطلاح المعاصرين، وعلى هذا الأساس تمّ توزيع الكلام عند سيبويه على خمسة أصناف هي:

أوّلاً: (المستقيم الحسن) وهو المستقيم في اللفظ والإعراب وقبول الدلالة وقد مثل له سيبويه بنحو: أتيتُكَ أمسِ، فهو إخبار من متكلم إلى مخاطب مستقيم نحوياً، ومقبول دلالياً.

ثانياً: (محال) أيّ حيل به عن وجهه المستقيم، فلا يتكلّم به المتكلّم المثالي لـما فيه من الخلل المتأتي من وجود متناقضات اجتماعهما في تركيب واحد محال، لأنّها تفسد الدلالة، ولا يسعفها النظام النحوي المعهود في لغة ما، وقد مثل سيبويه للمحال بنحو قولك: (أتيتك غداً، وسآتيك أمس).

ففي هاتين الجملتين (نقض أول الكلام بآخره) إذ لا يستقيم جمع الماضي (أتى) وما يدلّ على الاستقبال (غداً)، ولا يستقيم جمع المستقبل (سآتيك) بالماضي (أمس).

ثالثاً: (المستقيم الكذب) وهو الصحيح على المستوى التركيبي النحوي، ولا غبار عليه من هذه الزاوية، ولكن ظاهره كذب، فالجبل على (وجه الحقيقة) لا يُحمل، وماء البحر

---

(1) ينظر: حنا، د. سامي عياد وزميلاه: معجم اللسانيات الحديثة، ص 56-57، وبلحبيب، رشيد: مقومات الدلالة النحوية، ص 7.

لا يُشرب، ولذلك قال سيبويه: (وأمّا المستقيم الكذب فنحو: حملتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر).

رابعاً: (المستقيم القبيح) وهو الكلام الملحون الخارج عن دائرة النظام النحوي وما تقرّر فيه من أنظمة وقوانين وضوابط ولا يجوز الإعراض عنها، وقد مثل سيبويه لهذا الكلام بنحو: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك.

ووجه القبح فيهما استعمال (قد) سابقة الاسم وهي حرف لا يسبق إلاّ الأفعال، ومثلها (سوف) و(كي) فهما حرفان مختصان بالدخول على الأفعال.

خامساً: (المحال الكذب) وهو الكلام الذي خرج عن الاستقامة النحوية، وخرج عن مبدأ المقبولية في دلالته، وقد مثّل له سيبويه بنحو: (سوف أشرب ماء البحر أمس).

فهذا التركيب محال وكذب، ولو حاولنا إصلاحه على المستوى النحوي بحذف (أمس)، لبقي الكلام كذباً غير مقبول دلالياً؛ لأنّ ماء البحر لا يمكن شربُهُ.

لقد ظلت أفكار سيبويه في العلاقة بين استقامة الكلام النحوية والبُعد الدّلالي المترتّب عنه هذه الاستقامة شاخصة في فكر أشهر النحاة من بعده، ممّن اشترطوا على المتكلّم أن يراعي أنظمة النحو وصناعته، فالألفاظ في إطارها التركيبي وكونها الخاص، وتعلقها بعضها ببعض هو الذي يجسّد حركتها الداخلية، ويدلّ على قدرة التركيب على إبراز المعنى المطلوب.

إنّ في تراثنا اللغوي مئات الشواهد والإشارات التي تظهر بوضوح فهم اللغويين والبلاغيين العرب القدامى دور (نظام الجملة) أو ما يسمى (نظرية النظم) في بيان المعنى المراد، وإنّ أيّ خلل في هذا النظام يؤدي إلى ضياع المعنى وعدم قبوله، فلكل استعمال معناه، وتغيير الاستعمال ينشأ عنه تغيير في المعنى حتماً، وقد بدا لنا الإمام عبد القاهر الجرجاني، أكثر اللغويين بعد سيبويه إيضاحاً لهذه القضية (فلا نظم – عنده – في الكلام ولا ترتيب ولا استقامة حتّى تعلق مكونات التركيب المعين بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، وهذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس)[1].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 80-73 (بتصرّف).

ويقول الجرجاني: (واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها .... فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عُومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عنه موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة النظم، أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه) [1].

إنّ الجرجاني فيما قرره هنا، وكثير غيره في كتابه الشهير (دلائل الإعجاز) ليعطي النحو كما أعطاه سيبويه معنى واسعاً عندما جعل الجرجاني علم المعاني جزءاً من النحو، ووضع أساساً عاماً، ومقياساً عاماً في النقد يتمثل في وجوب النظر إلى نظم الكلام نظراً يؤدي ما نريد من معانٍ مقبولة على خير وجه وأجله[2].

ولابُدَّ هنا من ذكر نحوي عربي فذّ زاوج بين ما تتطلبه الصناعة النحوية، وصحة المعنى المراد، وهو ابن هشام الأنصاري المتوفي سنة (761هـ)، الذي يلزم المتكلم أو المنشئ بالآتي[3]:

1- أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى.
2- وأن يراعي الـمُعْرِبُ معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحّة الصناعة.
3- وأن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك،إنّما يقع عن جهل وغفلة.
4- وأن يخرج على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب القوي.
5- وأن يترك بعض ما يحتمله اللفظ في الأوجه الظاهرة.

---

(1) نفسه، ص 64 (بتصرّف).

(2) وينظر: مندور، د. محمد: النقد المنهجي عند العرب، ص 387.

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 1/ 547-656.

((فالقضية إذن في النحو ليست مجموعة من العمليات النظرية، والذهنية التي يتمّ في ضوئها التمييز بين أنواع التراكيب والبنى الاسميّة والفعلية، أو الخبرية، أو الإنشائية، أو المثبتة، أو المنفية، أو غير ذلك من أنواع التراكيب، وإنما يتعدى ذلك كله إلى قدرة القواعد النحوية على التمييز بين تلك الأنواع من التراكيب وفرز ما يشكل جملاً وتراكيب سائغة مقبولة نحوياً ودلاليّاً، وما لا يشكل جملاً مقبولة لا على مستوى النظام النحوي المعهود في لغة ما، ولا على مستوى الدلالة المستفادة.

إنّ قواعد النحو وقوانينه وأنظمته التي لا تنشئ مدارج سليمة في لسان ما، ولا تُعْدَلُ عن المدارج السقيمة غير المستقيمة لا يمكن أن تشكل علماً يسمى (علم النحو))[1].

---

(1) نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي، ص 87.

## الضرورات الشعرية

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف من الأسماء؛ لأنّها أسماء كما أنّها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج: قواطناً مكةَ من وُرق الحِمَى)** [1].

**أقول:**

الشعر كما هو معلوم كلام خاص يختلف عن النثر، له أصوله وقواعده التي تجعله متميزاً في إيقاعه وأوزانه، ولذلك يغتفر فيه من التجوز ما لا يغتفر من الكلام حتى يستقيم وزنه ويجري إيقاعه وهو تسعة أوجه[2]: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر عن طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.

وقد ذكر سيبويه بعضاً من هذه الأوجه كما سنرى لاحقاً.

ولم تتفق كلمة اللغويين على الإقرار بهذه الأوجه المغتفر فيها ممّا أطلق عليه مصطلح (الضرورات الشعرية) أو (ضرائر الشعر) فمن اللغويين من رأى أنْ لا مندوحة للشاعر من هذه الضرورات كابن مالك، ومنهم من رفضها كأبي حيان الأندلسي، وجعلها بعضهم من (الكلام الغث المستكره)، كابن طباطبا[3].

ورأى ابن رشيق في الضرورات الشعرية أمراً (لا خير فيه)[4]، وقد رأى ابن فارس فيها (أخطاء تأباها اللغة)، وهي رخصة مباحة استغلها النحاة لحمل ما لا يتفق مع القواعد[5].

---

(1) سيبويه، 1/ 26.

(2) ينظر فيها: الشنتمري: النكت، ص 34.

(3) ينظر: ابن طباطبا: عيار الشعر، ص 43.

(4) ينظر: ابن رشيق: العمدة، 2/ 208.

(5) ابن فارس: الصاحبي، ص 162.

وعقد لها ابن جني باباً سماه (باب هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب، أو لا؟)[1].

ولم يتقصَّ سيبويه هذه الضرورات؛ لأنه لم يكن بصدد ذلك، وإنْ كنّا نجد فيما ذكره عن بعض منها موقف المؤيد لها، وقد وقف على بعض منها استكمالاً لما يعرض للكلام من حذف واستغناء وتعويض ممّا جاء على بيانه والتمثيل له في (باب ما يكون في اللفظ من الإعراض)[2]، وممّا يجوز في الشعر دون النثر ممّا جاء على ذكره سيبويه هو الآتي:

أوّلاً: صرف ما لا ينصرف. ويدخل ضمن (الزيادة) التي تشتمل عليه، وعلى زيادة حرف، أو حركة أو إظهار مدغم، أو تصحيح معتل، أو قطع ألف وصل، وعلّة ذلك ردّ الأسماء إلى أصلها، والأصل في الأسماء الصرف ودخول التنوين، فإذا اضطرّ شاعر إلى

صرف اسم لا ينصرف أجيز له ذلك، ولم يستشهد له سيبويه هنا ومنه قول النابغة الذبياني[3]:

فلتأتينّك قصائدٌ وَلْيَرْكَباً ... جيشٌ إليك قوادمَ الأكوار

بتنوين (قصائدٌ) وهي ممّا لا ينصرف؛ لأنه على (فعائل). وسيأتي سيبويه على ذكر هذا البيت وغيره لاحقاً.

ومن صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر قول النابغة الذبياني أيضاً[4]:

إذا ما غَدَوا بالجيش حلّق فوقهم ... عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائب

---

(1) ابن جني: الخصائص، 1/ 323.

(2) سيبويه، 1/ 24.

(3) النابغة: الديوان، ص 99، وينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 101.

(4) النابغة: الديوان، ص 57.

بجر (عصائب) بالكسرة رجوعاً بها إلى أصلها من حركة الجرّ التي هي من أبرز علامات الأسماء.

ومن المعروف أنّ الكوفيين أجازوا ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي وغيرهما، وقد منع البصريون ذلك، وقالوا بجواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، ولكل فريق حججه النقلية والعقلية[1]، ونرى أنّ صرف ما لا ينصرف من أحسن الضرورات الشعرية؛ لأنّه ردّ الاسم إلى أصله وهو الصرف[2].

ثانياً: (حذف ما لا يحذف) فللشاعر حذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر مثلما يجوز له الزيادة للغرض نفسه، وأشهر مواضع الحذف ما يحذف من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدد، وتخفيف المشدد، وتسكينه مع حذف حرف بعده، وقصر الممدود، وحذف النون الساكنة من نحو: من، وعن، ولكنْ لالتقاء الساكنين، وحذف الياء من المعتل في حال الإضافة، ومع الألف واللام، تشبيهاً بحذفهم إياها مع التنوين، وحذف الياء والواو من هاء الإضمار في الوصل تشبيهاً بالحذف في الوقف، وحذف الواو الساكنة والياء إذا كان قبلهما ضمة، أو كسرة تدلان عليهما، وحذف الفتحة من عين (فعل) في نحو: هَرَبَ، هرْب، وحذف الضمة والكسرة في الإعراب، وغير ذلك كثير[3].

ومـمّا ذكره سيبويه من الحذف ما يحذف للترخيم، والترخيم على ثلاثة أنواع:

- ترخيم النداء.
- وما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء.
- وترخيم التصغير.

---

(1) ينظر فيها: الأنباري: الإنصاف المسألة (73).

(2) ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، 2/ 45-46.

(3) ينظر: الشنتمري: النكت، ص 37 وما بعدها.

فالأول جائز في الشعر والنثر، وكذلك الثالث، أمّا الثاني فقد اختلفوا فيه على أوجه، فمنهم من أجازه وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، واستشهد سيبويه له بقول العجاج[1]:

قواطنـــاً مكـــة مـــن وُرق الحَمـــى

والشاهد فيه (الحمى) يريد: الحمام، ثمّ رخمها (كما ظن بعض النحاة) وفيه وجوه[2]:

أولها: أن يكون حذف الألف والميم من (الحمام) للترخيم، فبقي (الحم) فخفضه وأطلقه للقافية.

وثانيها: أن يكون حذف الميم وأبدل من الألف ياءً كما يبدل من الياء ألفاً في قولهم: مداري، وعذاري، وإنّما أصله مدارِ، وعذارِ.

وثالثها: أن يكون حذف الألف فبقي (الحم) فأبدل من الميم الثانية ياءً استثقالاً للتضعيف كما قالوا: تظنيت.

وعلى الرغم من أنّ هذه الوجوه تبدو مرجوحة أول وهلة لكنّها محلّ اعتراض أساسه (أنّ ما فيه الألف واللام لا يُرخَم؛ لكونه لا يصلح للنداء أصلاً، وما الترخيم إلاّ حذف أواخر المناديات، وشرط المرخم أن يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقال في (الحمى) من قول العجاج أنّه مرخم للضرورة، لأنّ فيه الألف واللام، وإنّما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به التر... ، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم)[3].

---

(1) العجاج: الديوان، ص 59.

(2) ينظر: الشنتمري: النكت، ص 38.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 431.

علماً بأنَّ سيبويه لم يذكر أنَّ هذا من الترخيم، والظاهر أنَّه من الحذف الشائع عنهم، والدليل على ذلك استطراد سيبويه في إيراد الشواهد التي تؤكد جواز حذف ما لا يجوز حذفه من الكلام، لضرورة الشعر، ومن ذلك قول خُفاف بن ندبة السُّلمي[1]:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديةٍ　　　وَمَسَحْتِ باللثتين عَصْفَ الإثمدِ

الحمامة: قُمرية أو ما أشبهها من الحمام ذات الأطواق. ونواحي الريش: أطرافه وجوانبه، والعصف: ورق الزرع، والإثمد: الكحل، ومسحت باللثتين عصف الإثمد: أراد بعصف الإثمد، وكانت النساء تتزين بأن تسود اللحم الذي في أصول الأسنان واللثات بالنؤور، وهو دخان الشحم، أو بالإثمد، شبّه سواد لثة هذه المرأة بسواد أطراف ريش الحمامة[2].

وقد أورد سيبويه هذا البيت شاهداً على حذف الياء من (نواحي)، وهو جمع ناحية، مثل جارية وجوارٍ، وحذف الياء في الإضافة، وحذفها في غير الإضافة أسهل.

وكما قال[3]:

دارٌ لسُعدى إذهِ من هواكا

بحذف يا (هي) بعد أن أسكنها للضرورة الشعرية تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله كقولك: عليهْ ولديهْ، وبالواو اللاحقة أيضاً في نحو: منهْ، وعنهْ.

---

(1) خفاف السلمي: الديوان، ص 106.

(2) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 418 (بتصرّف).

(3) سيبويه، 1/ 27، وهو من الأبيات التي اختلف في نسبتها.

وقال[1]:

فَطِرتُ بمُنْصُلي في يعملاتٍ دوامي الأيدِ يخبطنَ السَّريحا

واليعملة: الناقة القوية على العمل، والسريح: جلود أو خرق تشد على الأحقاف حين تحفى الناقة.

والشاهد فيه حذف الياء من (الأيدِ) للضرورة الشعرية.

وكما قال النجاشي[2]:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه ولاكِ اسقِني إن كان ماؤكِ ذا فَضْلِ

والبيت قاله الشاعر على لسان ذئب استضافه للطعام والشراب، فقبل الذئب الشراب، واعتذر عن عدم قبوله للطعام، و(ذا فضل) أيّ فاضلاً عن ريّك.

والشاهد فيه حذف النون الساكنة فيما بُنِي من الحروف على السكون كـ (لِكنْ) فاجتزأ، وحذف النون لالتقاء الساكنين.

وكما قال مالك ابن خُريم الهمذاني[3]:

فإنْ يكُ غثّاً أو سَميناً فإنّني سأجعل عينيه لنفسِه مَقْنَعَا

أراد أن يُخبر ضيفه بما قدم إليه من طعام ليختار ما هو أفضل وأقرب إلى ذوقه وما يحبّ.

(1) لم ينسبه سيبويه، وهو منسوب ليزيد بن الطثرية، ينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني، ص 598. وتنسب لمضرس بن ربعي. ينظر: الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ص 481

(2) ينظر: البغدادي: الخزانة، ص4/ 367.

(3) ينظر: الأصمعي: الأصمعيات، ص 62.

والشاهد فيه (لنفسه) والأصل: (لنفسهي) فحذف الياء وأبقى الكسرة على حالها.

وقال الأعشى[1]:

وأخو الغوانِ متى يشأ يصرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أعداءً بُعيد وداد

وهو في النساء، إذ مودتهنَّ ضعيفة فهنّ كثيرات الإعراض بل منهنّ من تكون عدواً بعد ودّ.

والشاهد فيه: حذف الياء من (الغواني).

وإنما جاز حذفها وحذف غيرها ممّا مرّ من الشواهد؛ لأنَّ هذه الحروف زوائد يمكن إسقاطها في الوقف للضرورة الشعرية.

ثالثاً: إشباع الحركة: قال سيبويه – رحمه الله-: (وربما مدّوا مثل مساجد ومنابر فيقولون: مساجيد ومنابير، شبّهوه بما جمع على غير واحدة في الكلام، كما قال الفرزدق[2]:

تَنْفي يداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ
نفيَ الدَّنانيرِ تنقادُ الصَّياريفِ) [3]

أقول:

(يصف ناقة بسرعة السير في الهواجر، فيداها تنفيان الحصى لذلك، أيْ تطيره، فيضطرب، فيسمع له صوت كصوت الدنانير عندما تنقاد الصياريف لها) [4].

والشاهد فيه: إشباع الكسرة ومدّها فنشأت الياء في الدنانير والصياريف والأصل: الدنانر، والصيارف.

---

(1) ينظر: الأعشى: الديوان، ص 129، ويروى: واخو النساء (ولكن) بدلاً من: (ويعُدن).

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 258، والشنتمري: النكت، ص 48. ويُروى: (الدراهيم).

(3) سيبويه، 1/ 28.

(4) الشنتمري: النكت، ص 48.

رابعاً: إظهار المضعف والمعتل: قال سيبويه – رحمه الله -: (وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون: رادِدٌ في رادّ، وظننوا في: ظنّوا، ومررتم بجواريَ قبلُ، قال معنبُ بن أمّ صاحب:

مهلاً أعاذِلَ قد جرّبتِ من خُلُقي ... أنّي أجُودُ لأقوامٍ وإن ظَنِنوا) [1]

أقول:

ممّا ذكره سيبويه من الضرورات الشعرية فكّ الإدغام في المضعف والمعتل، نحو: رادِدٌ بالفكّ وهو (رادٌّ) بالإدغام ومثله: ظننوا والأصل: ظنّوا بالإدغام، وهو في الشعر كثير، ومن ذلك قول الشاعر (معنب)، الذي يفخر بنفسه فهو جواد يجود حتّى على الذين بخلوا عليه.

والشاهد قوله: (ظننوا) والأصل الإدغام (ظنّوا)، ومهلاً: مفعول مطلق لفعل ناب عنه المصدر، و(عاذل) منادى بأداة نداء محذوفة مرخم بحذف تاء التأنيث، والأصل: يا عاذلةُ، وجواب الشرط محذوف تقديره: وأن ظنّوا فأنّي لا أظنّ عليهم.

**خامساً: تثقيل الكلمة في الوصل والوقف:** قال سيبويه – رحمه الله-: (ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سبْسبّا وكلكلّا؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوا الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله (لنفسه) مقنعاً، وإنّما حذفه في الوصل قال رؤبة[2]:

ضخمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأضخمّا

---

(1) سيبويه، 1/ 29.

(2) رؤبة: ديوانه (الملحق)، ص 183.

يُروى بكسر الهمزة وفتحها، وقال بعضهم: الضِّخَمّا، بكسر الضاد)[1].

**أقول:**

يروى: (ضخما) بالنصب، وعلى هذه الرواية لا وجود للضرورة الشعرية فيه.

والشاهد فيه أنَّ بعض لهجات العرب من يثقل الكلمة في حالة الوقف ويخففها في الوصل، فإذا كان ذلك في الشعر فهم يثقلون في الوصل كما يثقلون في الوقف نحو: سبسبّا، وكلكلّا، حيث ثقلت الكلمتان في الوصل كما في الوقف، فهم أجروا الوصل على غير أصله، واثبتوا الحذف للضرورة الشعرية، وإنَّما الحذف في أصله أن يكون في الوقف، وليس في الوصل.

وفي البيت تثقيل في (الأضخمّا)، وكان ينبغي أنْ يقول: الأضخَمَ، كالأعظم، والأكبر، والحسن، ونحو ذلك.

**قال سيبويه – رحمه الله-: (وقال أيضاً في مثله، وهو الشماخ[2]:**

لـه زجـلٌ كأنّـه صـوتُ حـادٍ  إذا طلـبَ الوسـيقةَ أو زمـير

وقال حنظلةُ بن فاتك:

وأيقـنَ أنَّ الخيـل إنْ تلتـبسْ بـه  يكـنْ لفسيل النَّخلِ بعـدَهُ آبِـرُ

وقال رجلٌ من باهلة[3]:

أو مُعْبَـرُ الظَّهـر يُنبـى عـن وليتـهِ  مـا حـجَّ رَبُّـهُ في الـدُّنيا ولا اعتمـرا

(1) سيبويه، 1/ 29.

(2) الشماخ: ديوانه، ص 36.

(3) ينظر: ابن منظور: اللسان (عبر).

وقال الأعشى[1]:

وما لَـهُ مـن مجـدٍ تليـدٍ ومـا لَـهُ     من الريح حظٌّ ولا الجنوبِ ولا الصَّبا

وقال:

بيناهُ في دار صـدقٍ قـد أقـام بهـا     حينـاً يُعلِّلُنـا ومـا نُعلِّلُـهُ

**أقول:**

يستمر سيبويه في إيراد الشواهد التي تظهر ما يجوز في الشعر من تثقيل الكلمة في الوصل والوقف إلى اختلاس الحركات الطويلة التي تتبع الضمائر، من نحو قول الشماخ:

لـه زجـلٌ كأنّـه صـوتُ حـادٍ     إذا طلـبَ الوسـيقةَ أو زمـير

الذي يصف فيه حمار وحشٍ هائجاً يطلب أنثاه (وسيقته) إذ يصدر منه صوت له تطريب وترجيع يشبِّه صوت الحادي في ركب من الإبل، أو يشبِّه صوت مزمار.
والشاهد في بيت الشماخ قوله (كأنّهُ) والأصل: كأنّهو فحذف الواو، لا على حدّ الوصل، والوقف يقتضي السكون في (كأنّهْ) والوصل يقتضي المطل وتمكّن الواو (كأنّهو) فقوله: (كأنّهُ) منزلة بين الوصل والوقف[2].
ومن هذا قول حنظلة بن فاتك[3]: الذي يصف فيه جباناً إذا التبست به الخيل قُتل فصار مالُهُ لغيره لذلك تراه ينسحب منهزماً، وقد يكون البيت في معرض الوصف لرجل

---

(1) الأعشى: ديوان، ص 14.
(2) ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، 1/ 372.
(3) ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 251.

شجاع يعلم أنّ ثباته في المعركة وسقوطه قتيلاً لا يغيّر مجرى الحياة بعدها، وسيبقى من أهله من يخلفه في ماله وأهله، لذلك عليه الثبات في الحرب، وعدم المبالاة بها، والغسيل: صغار النخل، وآبر النخل: القائم على رعايته وتلقيحه.

والشاهد في البيت قوله: (بعدَهْ) والأصل: (بَعْدهُو)، حيث حذف واو الإشباع ضرورة.

ومثله قول الشاعر:

أو مُعْبَرُ الظّهرِ يُنبي عن وليّتهِ ... ما حجَّ ربُهُ في الدّنيا ولا اعتمرا

ومعبرُ الظهر: الجميل الكثير الوبر السَّمِّين، وهو لسمنه يُنبي عن وليته: وهي (البرذعة)، أيّ يجعلها تنبو عنه، يزيل ويرفعها و(ربّه) صاحبه في الدنيا.

والمعنى في وصف لصّ يتمنّى سرقة بعير بتلك الأوصاف، لم يرحل صاحبه عليه إلى حجّ أو عمرة، فهو وادع ممتلئ.

والشاهد فيه قوله: (ربُهُ)، يريد: (ربُهو) فحذف واو الإشباع للضرورة الشعرية.

ومثله قول الأعشى في هجاء أحدهم في أنّه رجل لا خير عنده قليل ولا كثير، وذلك أنّ (الجنوب) وهي ريح خير عندهم، لكونها تلقح السحاب، ومثلها ريح (الصبا) التي تلقح الأزهار، وليس لهما وجود في أفعال هذا الرجل الذي لم يرث أيّ مجدٍ تليد.

والشاهد فيه قوله (وما لهُ)، والأصل: (وماهو) فحذف واو الإشباع لإقامة الوزن.

ومن ذلك أيضاً، قول الشاعر:

بيناهُ في دارِ صدق قد أقام بها ... حيناً يعلّلنا وما نعلّلهُ

وهو في معرض رثاء رجل كان في صلاح وخير (دار صدق) التي يحمد المقام فيها (بينا هو)، يعلل الآخرين بجوده إطعاماً وشرباً وفضلاً فذهبت به المنية.

والشاهد فيه حذف واو الإشباع ضرورة، والأصل: (بينا هو) في دار صدق.

سادساً: تقديم ما حقّه التأخير: قال سيبويه – رحمه الله–: (ويحتملون قبحَ الكلام حتّى يضعوه في غيرِ موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقضٌ. فمن ذلك قوله[1]:

وإنّما الكلام: وقلّ ما يدوم وصالٌ)[2]:

أقول:

قد يضطر الشاعر إلى أن يضع الكلمات داخل البيت الشعري في غير مواضعها المقررة وفقاً للنظام والقوانين النحوية، بحيث يُحدث ذلك تغييراً في طبيعة مكونات النص، ويغيّر من وظائفها النحوية ومقاصدها الكلامية، كأنْ يجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً بشرط عدم الإخلال بالمعنى المراد، وحذف الاسم بعد الفعل الناسخ وإقامة غيره مقامه، أو إضافة شيء واحد إلى شيئين لتعلقه بهما المصدر الذي يضاف إلى الفاعل لوقوعه منه، وإلى المفعول لوقوعه به، وإلى الزمان أيضاً لوقوعه فيه، أو تأخير المضاف إليه عن موضعه الذي ينبغي أن يكون من مجاورة المضاف بلا فصل بالظروف أو حروف الجر، أو التفريق بين المبتدأ والخبر بما ليس منه، وغير ذلك ممّا يدخل في التصرف الأفقي في التركيب المعين، وممّا ذكره سيبويه من هذا التصرف إدخال (قلّما) على الاسم، واستشهد بقول الشاعر:

صَدَدْتِ فأطولتِ الصدودِ وقلّما ... وصالٌ على طول الصدود يدومُ

والشاهد فيه قوله: (وقلّما وصالٌ) والوجه الاّ يتبع (قلّما) اسم؛ لأنّ (قلّ) قبل أن تدخل عليها (ما) الكافة متصلة بالدخول على الأسماء لكونها فعل يليه اسم هو فاعل له، ولا يمكن أن يليها فعل؛ لأنّ الأفعال لا تلي الأفعال إلاّ في حالة تكرار لفظ الفعل للتوكيد، وإذا دخلت (ما) على قلّ سلبتها صفة الفعل وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية لا الاسميّة، وكان ينبغي أن يقول الشاعر: (وقلّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود) ولكنّ

---

(1) البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة ولغيره، وينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 230.

(2) سيبويه، 1/ 31.

الشاعر وتحت ضغط إقامة الوزن كما يجب، قدّم الاسم (الفاعل) الذي مكانه بعد (قلَّ) قبل دخول ما الكافة.

ويجوز أن تُعدّ (ما) زائدة ليرتفع (وصال) بـ(قلَّ) على الفاعلية والتقدير: قلَّ وصال يدوم، وحين ذاك لا جود لضرورة شعرية.

وسيبويه يرى أنَّ أصل الكلام: (وقل ما يدوم وصالٌ) فتكون (وصال) فاعلاً لـ(يدوم) لا فاعلاً لـ (قلَّ).

**سابعاً: التصرّف في استعمال الكلمة:** قال سيبويه – رحمه الله-: (وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي[1]:

ولا ينطقُ الفحشاءَ مَن كان منهُمُ  إذا جلسوا مِنّا ولا من سوائِنا

وقال الأعشى[2]:

وما قصدتْ من أهلها سواكا

وقال خطام المجاشعي[3]:

وصاليات ككما يؤثفَيْنْ

فعلوا ذلك ، لأنَّ معنى سواء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل)[4].

---

(1) سيبويه، 1/ 31.

(2) الأعشى: الديوان، ص 65.

(3) ينظر: البغدادي: الخزانة، 1/ 367.

(4) سيبويه، 1/ 32.

**أقول:**

هذه الإجازة السابعة التي ذكرها سيبويه التي تجاز في الشعر لا في النثر، وتتحدد في معاملة بعض الألفاظ على غير ما وضعت له في اللغة من تأدية وظيفة نحوية محددة، كما هو الحال في (سواء) التي تستعمل في الكلام ظرفاً (وهذا هو المشهور)، ولا يدخل على (سواء) هذه الجرّ كما في بيت العجلي.

والشاهد فيه قوله: (ولا من سوائنا)، باستعمال (سوى) استعمال (غير) في الاسميّة، ولذلك جرّها بحرف الجرّ (من)، لإقامة الوزن.

ومن المعروف أنَّ سواء هذه بمعنى المصدر (الاستواء)[1]، وقد يوصف بها كقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [من سورة آل عمران: 64]، فسواء صفة لكلمة، وبيننا: ظرف مكان متعلق بسواء لإجراء سواء مجرى المصادر.

ولفظ هذه الكلمة لا يتغيّر، فتقول: محمد وسعيد سواءٌ، وهم سواء، وهنَّ سواء، وقد مرَّ القول في أنَّ هذه الكلمة لا تثنى، بل يُستغنى عن تثنيته بلفظ (سيّان)، وسواء، وسوى في المعنى واحد، وإذا تلاها همزة تعرب خبراً مقدماً، والمصدر المنسبك من الهمزة وما يتلوها من فعل في محلّ رفع مبتدأ مؤخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [من سورة البقرة: 6]، والتقدير إنذارك وعدمُهُ سواء.

ومثل قول الأعشى:

تجانفَ عن جوّ اليمامة ناقتي ... وما قصدتْ من أهلها لسوائكا

وتجانف: تنحرف، والشاهد فيه قوله: (لسوائكا)، حيث أدخل حرف الجرّ وهو اللام على (سواء) لوضعها موضع الأسماء.

ومنه قول خطام المجاشعي:

---

(1) ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، 2/ 152.

والصاليات: أثافي القدر؛ لأنها صليت النار، أيّ وليتها وباشرتها ككما يؤثفين، أيّ كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة.

والشاهد فيه قوله: (ككما)، باستعمال الكاف الثانية موضع الاسم (مثل)، فأدخل عليها الكاف؛ لأنها في معناها.

والكاف الأولى زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [من سورة الشورى: 11]، أيّ: ليس مثله، والكاف زائدة لا غير.

(والدليل على ذلك أنّا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام، وذلك أنها إذ لم تكن زائدة، فهي بمعنى مثل وإنْ كان حرفاً فيكون التقدير: ليس مثل مثله شيء، وإذا قُدِّر بهذا التقدير فقد أثبت له مثل ونفي الشبَه عن مثله وهذا محال من وجهين:

أحدهما: أنّ الله تعالى لا مثل له ولا نظير.

والثاني: أنّ نفس اللفظ به محال في كلّ واحد، وذلك أنّا لو قلنا: ليس مثل مثل زيدٍ أحدٌ، لاستحال...) [1].

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك ههنا؛ لأنّ هذا موضع جُمل، وسنبيّن ذلك فيما نستقبل إنْ شاء الله) [2].**

**أقول:**

**يؤكّد سيبويه أنّ لكل ضرورة شعرية وجهاً معيناً، ومن مجمل ما أجيز للشاعر ينبني هيكل الضرورات الشعرية التي تؤكد ما للشعر من صفات خاصة تبيح له ما لا يباح في الكلام المنثور لكي يقام وزنه وهو الأهم عنده، مع سلامة المعنى، وسيأتي سيبويه على أقسام أخرى للضرورات الشعرية.**

---

(1) السيرافي: الشرح، 2/ 202- 203.

(2) سيبويه، 1/ 32.

## الفاعل

قال سيبويه- رحمه الله-:

(باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها، وما أُجري مجرى الفعل وليس بفعل، ولم يَقْوَ قوّتَهُ، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولـمّا لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا هذه الصفات، كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل) [1].

أقول:

في النص السابق توطئة أو مدخل إلى فضاء الفاعل في اللغة العربية ووظائفه، وعوامله متدرجة بطريقة علمية متقنة متّسقة وفقاً لقوّة العمل فيها.

فالعمل في الأسماء للأفعال في الأصل، ولذلك ابتدأ سيبويه بها ووفقاً لطبيعة ما تعمل فيه من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً أو كليهما، وسيأتي سيبويه على بيان هذه العوامل مفصلاً أصولها ومسائلها في أبواب مستقلة.

ولم يعن سيبويه في توطئته هذه باستيفاء العلل التي صرف فيها بعض النحاة الذين جاءوا بعده جهداً مستفيضاً لا طائل فيه وهم يتناولون علّة أن يكون الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، ومن يعمل الرفع أو النصب فيما هو مرفوع أو منصوب، ممّا أدخل النحو العربي في بحث عن علل جدليّة لا تعليمية مثلما هو الحال عند سيبويه وغيره من أوائل النحاة وقد ابتدأ سيبويه بالفاعل،ولم يعن بوضع تعريف له، ولا تعريف لعامله، ولا

---

(1) سيبويه، 1/ 33.

للمفعول به، وإنما فسّر ذلك تفسيراً ففي الفعل اللازم يقول: (باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول).

وعن المصدر بوصفه عاملاً يقول: (وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل) وكذا الأمر في بقية العوامل التي تعمل في الفاعل، وقد احتوت هذه التوطئة مجمل العوامل التي تعمل الرفع أو النصب فيما بعدها وعلى النحو الآتي:

**أوّلاً: الفعل اللازم:** وعبّر سيبويه عنه بقوله: (الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول) وهو يشمل فعلين لازمين هما:

أ- الفاعل الذي بُني عليه الفعل وقام به، نحو نجحَ محمدٌ.

ب- الفاعل الذي اتصف بالفعل، ولم يقم به، نحو: ذبلت الوردةُ، وانشق القمرُ، وانكسر القدحُ.

وقد أراد سيبويه بمصطلح (المفعول) المفعول به دون سائر المفاعيل الأخرى التي يصل إليها الفعل من غير واسطة، كالمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه؛ لأنّ التعدي مرهون بالمفعول به، وجميع الأفعال اللازمة ومتعديها، (فكل فعل بُني لما سُمّي فاعله قلّت حروفه أو كثرت، وكان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، أو حقيقياً، أو غير حقيقي، أو موجباً أو غير موجب، فإن الاسم المبني عليه المذكور بعده يسمى: فاعلاً في عرف أرباب هذه الصناعة واصطلاحهم، لهذه العلّة لا لأنّه أوجد شيئاً، وصدر عن ذاته حدث)[1].

**ثانياً: الفعل المبني للمجهول:** وقد عبّر عنه سيبويه بقوله: (والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر).

وهو على قسمَين:

---

[1] الدينوري: ثمار الصناعة، ص 267.

الأول: الفعل المتعدي إلى مفعول واحد مبنياً للمجهول، أيّ الفعل الذي لم يذكر له فاعل بُني الفعل له. كقوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [من سورة الحاقة: 14]، والأمر في الحقيقة مفعول به.

والثاني: الفعل المتعدي إلى مفعولين جُعل الأول منهما نائب فاعل، نحو: مُنِحَ محمدٌ جائزةً.

فسيبويه يفصل بين الفعل المبني للمجهول ممّا كان يتعدّى إلى مفعول واحد، وما كان يتعدّى إلى مفعولين بعبارة: (ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر).

**ثالثاً: ما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول** به، كقوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡ﴾ [من سورة الأنبياء: 3]، بإعمال اسم الفاعل (لاهيةً) في (قلوبهم) فاعلاً له، ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [من سورة ص: 50]، بإعمال اسم المفعول (مفتحة) في (الأبواب) نائب فاعل له.

**رابعاً: المصادر العاملة:** وقد عبّر سيبويه عنها بقوله: (وما يعمل من المصادر ذلك العمل) ومن المعلوم أنّ المصادر تعمل عمل الفعل بشروط محددة سيأتي بيانها مفصلاً، ومن عمل المصدر قوله تعالى: ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [من سورة مريم: 2]، ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ﴾ [من سورة قريش: 2]، ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [من سورة البقرة: 251]، بإعمال المصادر (ذكر، وإيلافهم، ودفع) فيما بعدها.

**خامساً: الصفات المشبّهة:** وقد جعلها سيبويه في هذه المرتبة (لكونها لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها)، والهاء في (مجراها) يعود على أسماء الفاعلين والمفعولين وقد اختلف النحاة ما بين مجوّز لإعمال الصفات المشبّهة، ومانع لذلك ويظهر من كلام سيبويه إجازة إعمالها.

ومن إعمالها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ من سورة البقرة: 283]، بإعمال الصّفة المشبّهة (آثم) في قلبُهُ) فاعلاً له، وقول الشاعر:

بيض الوجوه كريمةٌ أحسابهُم شمُّ الأنوفِ من الطراز الأول

بإعمال الصّفة المشبّهة (كريمة) في (أحسابهم) فاعلاً له.

وقول الآخر:

لئن كان بدءُ الصبر مُرّاً مذاقُهُ لقد يُجتنى من غبّه الثمرُ الحلو

بإعمال الصّفة المشبّهة (مُرّاً) في مذاقُهُ) فاعلاً له.

سادساً: إنّ وأخواتها: وعبّر سيبويه عنها بقوله: (وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل، ولم يقوَ قوّتهُ)، فهذه الحروف مشبّهة بالفعل، وتعمل عمل الأفعال المتعدية إلى مفعول به، وهذه لا تبلغ منزلة الأفعال في قوّة العمل، ولذلك يتقدم اسمها عليها، ولا يتقدم خبرها على اسمها، لا يجوز نحو: (إنّ أخوة المؤمنين) بتقدم الخبر على الاسم، كما يجوز ذلك في تقدم المفعول على الفاعل في نحو: ألقى قصيدةً محمدٌ.

وعدم جواز تقدم خبرها عليها، أو على اسمها إلاّ أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً دليل على ضعفها وعدم تصرفها وهو ما أشار إليه سيبويه بعبارة: (ولم يقوَ قوّته) أيْ قوّة الفعل.

سابعاً: ما ينصب من الأسماء على طريق التمييز: وقد عبّر عنه سيبويه بقوله: (وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء ......).

وهذه أضعف العوامل التي تعمل في الأسماء؛ لكونها لا تعمل إلاّ في النكرات، ولا يتقدم عليه ما يعمل فيه[1]، فهي ليست بمنزلة أسماء الفاعلين، والمفعولين، ولا بمنزلة المصادر، ولا بمنزلة الصفات المشبّهة.

ومن ذلك قولك: اشتريت عشرين كتاباً

فـ(كتاباً) تمييز لـ (عشرين) جاء بعد تمام الكلام، فأشبَه المفعول به، فنصب كما نصب المفعول، (وكل ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم فهو منصوب، لأنّه مفعول أو مشبّه به)[2].

والذي يأتي بعد تمام الكلام يكون باستيفاء ركنيه الأساسيين وهما الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر كقولك: عندي عشرون كتاباً، وتمام الاسم يكون إمّا بالنون في آخره نحو: عشرون كتاباً، أو التنوين نحو: رطلٌ زيتاً، أو الإضافة نحو: موضع راحةٍ سحاباً، أو نية التنوين نحو: خمسة عشر درهماً، والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلاّ مقداراً، أو ما يشبّه المقدار، والذي ينتصب بعد تمام الكلام هو تمييز النسبة منقولاً أو غير منقول[3].

أمّا طاب الأمين نفساً. فالعامل في التمييز (نفساً) هو الفاعل في المعنى، لأنّ الأصل فيه: طابتْ نفسُ الأمين.

ولا خلاف بين النحاة في عدم جواز تقديم التميز الملفوظ على عامله لأنّه عامل ضعيف كما رأى سيبويه بقوله: (وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين ... ولا هذه الصفات – يعني الصفات المشبّهة – كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل أو ما جرى مجراه، وليس بفعل).

واختلفوا في تقديم التمييز الملحوظ على عامله على فريقين: فريق مانع، وفريق مجوّز، وسيبويه عى رأس المانعين، والمازني على رأس المجوّزين، وسيأتي سيبويه على تفصيل القول في ذلك[4].

---

(1) في ذلك خلاف بين النحاة، ينظر فيه: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (35)..

(2) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 171.

(3) نفسه.

(4) ينظر: سيبويه، 1/ 108، والمبرد: المقتضب، 3/ 36، وابن السراج: الأصول، 1/ 270.

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وليست الأمثلة بالأحداث، ولا يكون ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء)** [1].

**أقول:**

يستكمل سيبويه هنا التفريق بين المصادر والأفعال المتولدة عنها، فالأفعال من نحو: صَدَقَ ويصدق، وأكرم ويكرم، واستقرّ ويستقرُ ونحوها كثير ليست مصادر للأسباب الآتية:

1- أنّ الأفعال تدلّ على معنى الحدوث، أيّ تشتمل على معنى الحدوث الذي تدلّ عليه أيضاً المصادر التي أخذت منها تلك الأفعال وهي: الصدق، والإكرام، والاستقرار. ففي هذه المصادر معنى أفعالها.

2- والأفعال تدلّ على الأزمنة.

3- والأفعال تدلّ على القائمين بها، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: (ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء، أيّ: هي الفاعلون الذين تكون منهم الأحداث، كـ:محمد وسعيد، خالد، وغير ذلك من الأسماء.

ودلالة الأفعال على الأحداث والأزمنة والفاعلين يؤكّد أنّ الأفعال لا يكتمل وصفها بصفة الفعلية بدلالتها على الحدث وحده، ولا على الزمان وحده، ولا على الفاعلين وحدهم، وإنّما دلالتها الثلاثية وحدة متكاملة، فلا يجوز والحال هذه عدّ المصادر أفعالاً، وإنْ اشتركت في صفة الحدوث، لكونها لا تدلّ على الأزمنة.

---

(1) سيبويه، 1/ 34.

## المتعدي إلى مفعول واحد

قال سيبويه –رحمه الله–:

(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع ذهب، وشغلتَ ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيدٌ؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإنْ قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدالله؛ لأنك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم) [1].

أقول:

من المعروف أنّ كلّ فعل متعدٍ أو غير متعدٍ يتعدى إلى سبعة أشياء هي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان والحال، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمستثنى المنصوب، فغير المتعدي يتعدى إلى هذه السبعة، والمتعدي إلى واحد يتعدى بها إلى ثمانية، والمتعدي إلى اثنين يتعدى بها إلى تسعة، والمتعدي إلى ثلاثة يتعدى بها إلى عشرة[2].

وسيعكف سيبويه على بيان هذا كله بالترتيب مبتدأ بالمتعدي إلى مفعول واحد، وقد مثّل له سيبويه بنحو: أكرمَ عبدالله زيداً، فعبدالله ارتفع على الفاعلية.

وأكرم المتعدي مثل الفعل اللازم في الحاجة إلى ما يرتفع بعده على الفاعلية، غير أنّ هذا اللازم، وقد مثل له سيبويه بـ (ذهب) لا يتعدى إلى المفعول به.

والتصرف الأفقي في مكونات الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي جائز تقديماً وتأخيراً، وإنْ كان الأصل في مثل هذه الجمل أن يتقدم الفعل ثمّ يليه الفاعل فالمفعول به، فتقديم المفعول به على الفاعل جائز، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: (فإنْ قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول)، وذلك قولك (أكرم زيداً عبدالله).

---

(1) سيبويه، 1/ 34.

(2) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 172.

وتقديم المفعول على الفاعل كما يرى سيبويه لفظاً لا معنى؛ (لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً)، فالمفعول به مفعول في المعنى سواء تقدم على الفاعل أو تأخر. (فحدّ اللفظ) ترتيبه وتقديره، وحكم الفاعل التقديم أصلاً لافتقار الفعل إليه، لا إلى المفعول به في المقام الأول، والإعراب كفيل ببيان الفاعل من المفعول به، أمّا إذا غاب الإعراب فالمتقدم هو الفاعل حتماً كما في نحو: (أكرم مصطفى عيسى)، فإن كان المعنى يفرز بين الفاعل والمفعول به فلا يشترط أن يكون المتقدم هو الفاعل فمع غياب الإعراب، فالمتقدم في نحو: (أكل الكمثرى مصطفى) تتحدّد فيه مع غياب الإعراب من هو الآكل (الفاعل) ومن هو المأكول (المفعول به)، بغض النظر عن موقع كلّ منهما من الجملة.

ويلفت سيبويه النظر إلى مسألة مهمة تحدد سبباً جوهرياً لتقديم ما حقه التأخير، فزيادة على أنّ الخروج عن أصل الوضع في تقديم المفعول به على الفاعل ضرب من التوسع في الكلام على المستوى الأسلوبي والإيقاعي، وعلامة على مرونة اللغة العربية، وإمكانات التصرف في تراكيبها، يرى سيبويه أنّ تقديم الشيء (عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جيعاً يهمانهم ويعنيانهم).

إنّ حديث سيبويه في تقديم الذي بيانه أهم لأهل اللغة، وهم ببيانه أعنى يمثل اتجاهاً أولياً سيتضح وينضج أكثر على أيدي بعض من جاءوا بعد سيبويه ممّن أكدوا من خلال طروحاتهم اللغوية استعداد النحاة العرب القدامى للوصول بالتحليل النحوي واللغوي إلى حدود يكونون فيها سابقين إلى جملة من الأفكار التي يقرّها الدرس اللغوي المعاصر.

لقد بدا لنا الإمام عبد القاهر الجرجاني أكثر وضوحاً من سيبويه في هذا المجال حين يقرر: (إنّ تقديم المفعول به حصل؛ لأنّ مقام الاستعمال تطلّب تقديم المفعول، فهو الذي يهم الناس ويعنيهم، ويتصل بمسرتهم، وكلّ الذي هم متوقعون له، ومتطلعون إليه) [1].

ومقام الحال عند الجرجاني هو الذي يدفع بالمتكلم أن يحذف، أو يقدم أو يؤخر، ولكي يدرك الجرجاني هذه الفكرة ينقل تمثيل النحويين عليها بقوله: (كمثل ما يعلم من حال الناس في حال الخارجي، يخرج فيعث ويفسد، ويكثر به الأذى أنهم يريدون قتله، ولا

---

[1] الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 143 (بتصرّف).

يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل، وأراد مريدٌ الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: (قَتَلَ الخارجيَّ زيدٌ)، ولا يقول: (قتلَ زيدٌ الخارجيَ)؛ لأنّه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أنّ القاتل له (زيد) جدوى وفائدة، فيغنيهم ذكره، ويهمهم ويتصل بمسرتهم)[1].

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 143.

**المفعول المطلق**

**قال سيبويه- رحمه الله-:**

**(واعلم أنّ الفعل لا يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنّه إنّما يُذكر ليدلّ على الحدث، الا ترى أنّ قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب.**

**وإذا قلت: ضربَ عبدالله لم يستبن أنّ المفعول زيدٌ، أو عمرو، ولا يدلّ على صنفٍ كما أنّ ذهب قد دلّ على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك: ذهب عبدالله الذهاب الشديد، وقَعَدَ قعدةَ سوءٍ، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قعد القرفصاءَ، واشتمل الصمّاءَ، ورجع القهقرى؛ لأنّه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً:** قرّر سيبويه فيما مضى أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى الفاعل إلى المفعول به (الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل) يتعدّى هو والفعل المتعدي إلى جملة من المعمولات، كالمصادر وظروف الزمان والمكان، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والمستثنى المنصوب، والتميز.

وقد ابتدأ سيبويه بـ (اسم الحدثان) أيّ: المصدر الذي يؤخذ منه الفعل.

**ثانياً:** وهذا المصدر الذي (أخذ منه) الفعل إنّما يذكر للدّلالة على الحدث، فـ (ذَهَبَ) بمعنى: (ذهاب)، و(كَتَبَ) بمعنى: (كتابة) وهكذا يذكر المصدر (ليدلّ على الحدث)؛ لأنّ الفاعل في نحو: (ذهب ذهاباً سريعاً) إنّما يحدث الحدث، ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدية إليه، عاملة فيه.

**ثالثاً:** يشير سيبويه ضمناً إلى أنّ المفعول الذي تدلّ عليه صيغة الفعل أقوى من غيره من المفاعيل، ولهذا قدّم سيبويه المصدر على غيره من المفاعيل للأسباب الآتية:

1- أنّ الأفعال جميعها متعدية أو لازمة يتعدّى فيها فعل الفاعل إلى المصدر.

---

(1) سيبويه، 1/ 35.

2- أنّ المصدر من لفظ الفعل، وصيغته تدلّ عليه، فصيغة الفعل: (ذهب) تدلّ على: (الذهاب)، وصيغة الفعل (أكرم) تدلّ على: (الإكرام)، وصيغة الفعل: (استغفر) تدلّ على: (الاستغفار)، وهكذا.

3- أنّ المصدر يدلّ على أنّ الفاعل قد قام بالفعل وأحدثه.

4- أنّ إطلاقنا فعلاً لازماً من نحو: (ذهب) يدلّ على ضرب من الحدث الذي يقابله ضرب من المصدر، وهو (الذهاب)، وهذا يختلف عن إطلاقنا (فعلاً) من نحو: (كتب) إذ يشير هذا الفعل إلى مجموعة من الأسماء التي تدلّ على ما يُكتب، كأن يكون: رسالة، أو قصيدة، أو وصية، أو خطبة، أو غير ذلك، بمعنى أنّ مفعول (الذهاب) تدلّ عليه صيغة الفعل، ومفعول (الكتابة) لم تدلّ عليه صيغة فعله.

رابعاً: يبدو أنّ سيبويه يُلمّح إلى الفروق الكامنة بين المصدر (الحدث) أو (الحدثان)، والمفعول المطلق، باستعماله مصطلح (الحدثان، وهذا التفريق يتحدّد بالآتي[1]:

1- أنّ المصدر ما يصحّ أن يكون له فعل يجري عليه، والمفعول المطلق لا يتقيد بذلك، فقد يكون له فعل من لفظه، وقد لا يكون له فعل أصلاً.

2- أنّ المصدر مقترن بالحدث، والمفعول المطلق لا يشترط فيه ذلك.

3- والمفعول المطلق أشملُ وأعمّ من المصدر الذي يكون أكثر تخصيصاً، ودلالة على الحدث من المفعول المطلق، فقولنا: (رجع القهقرى) مفعول مطلق، ولا دلالة له على الحدث، وكذا الأمر فيما ينوب عن المفعول المطلق كـ (بعض، وكل، واسم الإشارة، واسم الآلة)، وغيرها ممّا ينوب عن المفعول المطلق في بابه، وسيأتي سيبويه إلى الحديث فيه لاحقاً.

4- والحدثان يأتي في مواضع الرفع والنصب والجرّ كمثال سيبويه (كان منه ذهابٌ)، فذهاب: اسم كان مؤخّر مرفوع. قال تعالى: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [من سورة يونس: 41، ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [من سورة الشعراء:

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص 689، وابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص 381.

151]، ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [من سورة النحل: 37]، فالمصادر: عملي ومثله عملكم، و(أمر) و(هدى)، جاءت في مواقع إعرابية مختلفة مؤدية وظيفة المبتدأ، والمفعول به، والمجرور بحرف الجرّ، على التتالي.

خامساً: يلفت سيبويه النظر إلى مبدأ الحاجة لاستكمال الدلالة المرادة من (التركيب المعين)، فيرى أنّ نحو: (أرسلَ عبدُالله) لا يفيد معنى، وإنْ تحقق ركنا الإسناد، إذ لا يُعلم ماذا أرسل الفاعل (عبدالله)، أرسالة، أو نقوداً، أو بضاعة، أو غير ذلك.

ومعنى هذا أنّ المفعول به قد يكون عنصراً أساسياً في الدلالة، ومن دون ذكره لا يؤدي التركيب معنى يحسن السكوت عليه، إذ قد لا يكتفى بالعنصرين الأساسيين في الجملة الفعلية من غير ذكر ما جُعل من (الفضلات) أو متمّمات الإسناد، أو قيوده ويبدو من كلام سيبويه أنّ للجملة العربية مكونين هما:

الأول: أساس لا يمكن تأسيس دلالةٍ بدونه، ونذكّر هنا بالمسند والمسند إليه.

والثاني: غير أساس – أو هكذا زعم بعضهم – وتشمل هذه المكونات سائر الأبواب النحوية التي عدّها النحو العربي (فضلات) أو (متمّمات)، أو (قيود إسناد) على اختلاف في التسمّيات.

وكلّ تركيب إسنادي يشكّل دلالة أساسية في الكلام، وقد يكون هذا التركيب مفيداً فلا يحتاج إلى (متمّمات الإسناد)، إلاّ إذا أردنا أنْ نزيد قيداً دلالياً جديداً على دلالة المسند والمسند إليه، كما هو الأمر في (الحال) فلنا أن نقول:

وصل محمدٌ، إخباراً بوصوله.

وصل محمدٌ متعباً، إخباراً بوصوله مع بيان الحالة التي وصل عليها.

وصل محمد مساء متعباً، إخباراً بوصوله مع دلالة زمن الوصول وحال الذي وصل.

بل قد يكون التركيب الإسنادي مفتقراً من حيث تمام المعنى، وتحقيق عنصر الإفادة إلى قيد من قيود الإسناد الكثيرة، وحينئذٍ واستناداً إلى (قيد الإفادة تصير كلّ العناصر اللغوية المكونة للتركيب المعين ضرورية في الخطاب)[1].

وفي ضوء هذا يمكن القول (إنّ التمايز بين المنصوبات ومنها المفاعيل الخمسة يعود إلى الوظيفة النحوية، والعلاقات النحوية لكل منها، وإلى ما يؤديه كلّ منها من دلالة، وليس إلى الموقع في البنية السطحية للجملة)[2].

وفي مقابل هذا نرى أنّ الدلالة قد تؤدى بجملة فعلية فعلها لازم، وقد مثل سيبويه لذلك بـ (ذهب) الذي (قد دلّ على صنفٍ) وهو الذهاب، ومثّل لذلك بـ (ذهب عبدالله) فإذا أريد زيادة قيد دلاليّ على هذا التركيب قلنا: (ذهب عبدالله الذهاب الشديد) و(قعد قعدة سوء)، و(قعد قعدتين).

وبهذه الأمثلة يوجز سيبويه وظائف المفعول المطلق، وهي:

- بيان نوع الفعل (قعد قعدة سوءٍ).
- والدلالة على الكمية والعدد (قد قعدةً) و(قعد قعدتين).
- وتفهم من كلام سيبويه وظيفة (العوض) عن تكرار الفعل وتوكيداً له، ورفعاً لما يُفسر مجازاً. كقولك: انطلق اللاعبون انطلاقاً.

سادساً: ومن ضروب هذا المفعول المطلق ما يدلّ على الكيفية، وقد مثل سيبويه له بـ (قعد القُرفصاءَ)، و(اشتمل الصمّاءَ)، و(رجع القهقرى)؛ لأنّه ضرب من فعله الذي أخذ منه).

فالقرفصاء: نوع من القعود، والتقدير: قعد القعود القرفصاء، واشتمل الصمّاء: أيْ الاشتمالة الصماء، وهو أن يتجلل الإنسان بثوب، وتكون يداه داخل ثوب، وليس كلّ اشتمال كذلك، أمّا: رجع القهقرى: فالأصل: رجع الرجوع القهقرى، وليس كلّ رجوع كذلك[3].

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي، ص 129-130.

(2) نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي، ص 130.

(3) وينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 181.

## ظرف الزمان والمكان

### المفعول فيه

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ويتعدّى إلى الزمان، نحو قولك: ذهب؛ لأنه بُني لـما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قال ذهب فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهبُ فإنه دليل على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيانُ ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث، وذلك قولك: قعد شهرين، وسيقعدُ شهرين، وتقول: ذهبتُ أمس، وسأذهبُ غداً، فإنْ شئت لم تجعلهما ظرفاً، فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان، كما جاز في كلّ شيء من أسماء الحدث) [1].

أقول:

أوّلاً: الفعل أصلاً يدلّ على الزمان بصيغته، ودلالتهُ على الزمان دلالة إجمالية، بمعنى أنّ (ذهب) يدلّ بصيغته على الماضي بامتداده، ويدلّ المضارع على الحاضر بامتداده، وهكذا المستقبل.

ويُحيّزُ الزمان على وجه التحديد باستعمال ظروف الزمان التي منها ما يدلّ على الماضي، ومنها ما يدلّ على الحاضر، ومنها ما يدلّ على المستقبل.

ثانياً: ولـمّا كانت الأفعال تدلّ على الزمان بصيغها دلالة إجمالية، ثـمّ يأتي تحديد الحيّز الزماني باستعمال ظروف زمانية معينة، قدم سيبويه ذكر هذه الظروف الزمانية على الظروف المكانية؛ لأنّ مجرد إطلاق الفعل لا يتحصل به مكان معين، بل يتحصل به زمان معين.

ثالثاً: والظرف تسمّية بصرية، لكونه في اللغة يدلّ على الوعاء الذي يوضع في داخله الشيء من عسل، أو ماء، أو زيت، ونحو ذلك، (ومنه رجل ظريف، كأنه وعاء لـما يستحسن فلما كانت الأزمنة والأمكنة أبداً مشتملة على ما يقع منها سُمّيت ظروفاً) [2].

---

(1) سيبويه، 1/ 35.

(2) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 153..

أمّا مصطلح (المفعول فيه) فاستعمل بعد سيبويه، وهو مصطلح كوفي.

رابعاً: لفت سيبويه النظر إلى أنّ الظروف على قسمَيْن أساسين هما:

1- ظروف متمكّنة، أو تُسمّى بـ (المتصرّفة)، وهي الظروف التي تستعمل ظروفاً، وغير ظروف على سعة الكلام، وذلك إذا لم تسبق بأفعال تتعدّى إليها، ومن هذه الظروف الزمانية المتمكّنة: (يوم) قال تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ [من سورة الصافات: 21]، ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [من سورة النور: 37]، ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 14]، فـ (اليوم) خبر في الآية الكريمة الأولى، ومفعول به في الثانية، ومجرور في الثالثة، وتقول:

أقبلَ يومُ الامتحان، برفع يوم على الفاعلية.

و: يُصام يومُ الاثنين، برفعه نائب فاعل.

و: يومُ الجمعةِ مُفرح، برفعه على الابتداء.

2- ظروف غير متمكنة أو غير متصرفة، وهي ظروف لا تفارق الظرفية أصلاً كـ (قطّ، وعوضُ، وإذ)، ومنها ما يلازم الظرفية، ويخرج أحياناً إلى حالة مشابهة فيجر بـ (من) كـ (قبلُ، وبعدُ، وعند، ولدن).

خامساً: وأكثر أسماء الزمان، المبهم منها والمختص، المعرفة منها أو النكرة يصح أن تقع ظروفاً، لكنّها كالمصادر قد تكون مفاعيل مطلقة، إذا عدّيت أفعالها إليها، وإلاّ تصرفت فتكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولا به على سعة الكلام، ولذلك يقول سيبويه: (فإن شئت لم تجعلهما – يعني ظرفي الزمان والمكان- ظرفاً فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان، كما جاز في كلّ شيء من أسماء الحدث)، وعلى هذا يكون قوله: (فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان)، مقصوداً به الأكثر، فهناك أسماء زمان سيأتي على ذكرها سيبويه ما لا يستعمل إلاّ ظرفاً كـ(سحر، وغدوة، وبُكرة، وضحوة، وعشيّة)، إذا أريد بهن الدلالة على يوم بعينه نحو: (جئتك يوم الجمعة سحرَ)، وإذا لم يرد بهنّ يوم بعينه نكّرتهن وصرفتهنّ، نحو: (كنت عندك سحراً).

**ظروف المكان**

**قال سيبويه- رحمه الله-:**

**(ويتعدّى إلى ما اشتقّ منه من لفظه اسماً للمكان وإلى الزمان؛ لأنه إذا قال: ذهب أو قعد، فقد عُلم أنّ للحدث مكاناً وإنْ لم يذكره كما عُلم أنّه قد كان ذهاب، وذلك قولك: ذهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجلستُ مجلساً حسناً، وقعدتُ مقعداً كريماً، وقعدتُ المكانَ الذي رأيتَ، وذهبتُ وجهاً من الوجوه.**

**وقد قال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذّ؛ لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشام: دخلتُ البيتَ، ومثل ذلك قول ساعدة بن جُؤيّة:**

**لَـدْنٌ بهـزّ الكـفّ يَعسِلُ مَتْنُـهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ)** [1]

**أقول:**

**أولاً: المصطلحات والعبارات:**

ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى الزمان: وهو ما يكون بإزاء ما اصطلح عليه بـ(اسم المكان القياسي)، وهو ما الحدث مادته ومادة عامله، أيّ الفعل الذي يتعدّى إليه كـ(مجلس، مقعد، ومرمى) من: جلس، وقعد، ورمى، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [من سورة الجن: 9].

المبهم: أيّ اسم المكان المبهم، وهو ما يفتقر إلى غيره في بيان حقيقته، ولا يقع جواباً لـ(متى) أو (كم) الاستفهامية كما هو شأن الظروف المختصة التي لها حدود تحصرها ونهايات تحيط بها، ويمكن الإشارة إليها، وعلامتها وقوعها جواباً لـ(متى) أو (كم) الاستفهامية، ومن الظروف المبهمة: أسماء الجهات، والمقادير والمشتقات من أفعالها بحيث تدلّ على المكان كـ(مقعد، ومجلس، ومكتب ... الخ)، (الشاذ): مصطلح يكثر في الدرس

---

[1] سيبويه، 1/ 35-36.

النحوي منذ القديم، وأراد به سيبويه هنا نصب ما لا يستعمل ظرفاً كأسماء البلدان والمدن، وقد مثّل له سيبويه بـ (الشام) كما سنرى.

ثانياً: رتّب سيبويه ما يتعدّى الفاعل في الجملة الفعلية ترتيباً علمياً متقناً على النحو الآتي:

1- قدّم سيبويه (المصدر) على غيره من المفاعيل؛ لأنّ الفعل مأخوذ من المصدر كما ذهب إليه جمهور البصريين انسجاماً مع رأي سيبويه، وهذا المصدر ينسب إلى فاعليه ومفعوليه، نحو قولك: صدقُ محمدٍ، وإلقاءُ قصيدةٍ، فمحمد فاعل في المعنى أضيف إليه المصدر، والقصيدة مفعول به أُضيف إليها المصدر أيضاً.

2- ثمّ ذكر سيبويه المفعول به فيما يتعدى إليه من الأفعال.

3- اتبع سيبويه ذلك بالظرف الزماني؛ لأنّ الزمان ملتصق بالحدث في المقام الأول؛ ولأنّ الأفعال دالة بصيغها على عموم الزمان، وإطلاق الظروف الزمانية داخل التركيب المعين، يحيز الزمان، ويحصره، ويحدده ضمن دوائر معلومة.

4- ثمّ عرّج سيبويه هنا على ذكر (ظروف المكان)، فلابُدّ لكل فعل من مكان يقع فيه، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: (كما عُلم أنّه قد كان من ذهاب)، والتقدير: عُلم أنّ الحدث كان قد وقع، وأنّه وقع في مكان.

ثالثاً: فرّق سيبويه بين اسمَي الزمان والمكان، والظرف، فاسم الزمان ومثله اسم المكان ما اشتقا من لفظ الفعل.

وقد مثّل سيبويه لاسم المكان القياسي المتّحد مع عامله في مادته (لفظه) بـ (المذهب، ومجلساً، ومقعداً)، من: ذهب، وجلس، وقعد، وفي نحو:

ذهبتُ المذهبَ البعيدَ.

وجلستُ مجلساً حسناً.

وقعدت مقعداً حسناً.

وقعدتُ المكان الذي رأيت.

وذهبت وجهاً من الوجوه.

فإن اختلفت مادة العامل عن مادة اسم المكان المشتق الذي وقع ظرفاً، وجب جرّه بحرف الجرّ (في).

تقول: وقفت في مجلس محمدٍ.

وجلست في مرمى محمدٍ.

وانتظرت في موقف السيارات.

ولا يصح أن تقول: وقفت مجلسَ محمد، وجلستُ مرمى محمد، وانتظرت موقفَ السيارات، وسيرد عند سيبويه ما سمع عن العرب من أقوال جرت على عدم ذكر حرف الجرّ كقولهم: (هو مني مناط الثريا) أيّ بعيداً

رابعاً: فرّق سيبويه بين نوعين من الأماكن، مثلما فرق بين نوعين من الألفاظ الدالة على الزمان، وهذان النوعان المكانيان هما:

1- ظروف مكانية وتشمل الألفاظ التي تقع على الأماكن دون غيرها فلا تستعمل إلاّ بمعنى الظرف سواء نُصبت على الظرفية، أو أدت وظائف نحوية أخرى، كالإخبار بها، أو وقوعها فاعلاً، أو نائباً عن الفاعل، أو مفعولاً، أو غير ذلك ممّا تؤديه ظروف الزمان غير المختصة.

2- أسماء دالة على الأمكنة ولكنها لا تقع ألفاظها على كلّ مكان، وإنْ كان لكل منها حدود تحصره نهايات تحيط به، ولا تستعمل ظروفاً، (ولا يعدّوا إليها الأفعال إلاّ ما يتعدى إلى المفعول به).

وهذه الأسماء الدالة على الأمكنة هي أسماء البلدان، والمدن وقد مثّل لها سيبويه بـ (الشام، والبيت، والطريق) في قوله:

ذهبتُ الشامَ.

ودخلت البيتَ.

وقول ساعدة بن جؤية:

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ)

فقد نصب (الشامَ) و(البيتَ) و(الطريقَ) بتأويل أنها مكان وهذا النصب شاذ عند سيبويه، والأصل فيه استعمال حرف الجرّ.

لأنه لا يوجد في (الشام والبيت والطريق) دليل على هذه الظرفية بل فيها دليل على المذهب والمكان؛ ولأنّ (البيت، والطريق، والمسجدَ) أسماء يشاركها فيه سائر البقاع أيّ ليس فيها إشارة إلى بيت محدد، ولا مسجد، أو طريق محددين.

أمّا الشام فنصبه على الظرفية بتأويل أنّه مكان شاذ لا يُقاس عليه، والأصل فيه استعمال حرف الجرّ، ولكنهم توسعوا في حذف هذا الحرف من الأماكن فقط، وتركوا هذا الحذف في غير ذلك، فقالوا: دخلتُ في النقاش، ودخلت في نقاش حادٍ، علماً بأنهم اختلفوا في (دخل) على ثلاثة أقوال[1]:

الأول: وهو قول سيبويه وهو أنّ نحو قولك: (دخلت المسجد) على تقدير حذف حرف الجرّ، ومنه قول ساعدة بن جؤية يصف رمحاً يهتز متنه فجعل سرعة اهتزازه بمنزلة (عسلان الثعلب)، والشاهد فيه قوله: (فيه كما عسل الطريق الثعلب)، أيّ: عدا واضطرب والأصل أن يقول: كما عسل في الطريق الثعلب؛ لأنّ الطريق اسم خاص لكل موضوع مستطرق، فهو على تقدير حرف الجرّ.

والثاني: أنّ (دخل) فعل يتعدى بحرف، وبغير حرف، تقول: دخلت البيتَ، ودخلتُ في البيت، كما تقول: جئتك، وجئت إليك، ونصحته ونصحت له، وشكرته ، وشكرت له، وهو في النص القرآني بحرف الجرّ، قال تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [من سورة لقمان: 14]، و﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ [من سورة هود: 34].

والثالث: أنّ (دخل) متعدٍ، تقول: دخلتُ البيتَ، كـ(هدمتُ البيتَ) والأرجح عندنا قول سيبويه ومن تابعه، استناداً إلى النص القرآني في مثل هذه الأفعال.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 337، والجرجاني: المقتصد، 1/ 643، والنحاس: إعراب القرآن، 2/ 117، والاسفراييني: فاتحة الإعراب، ص 151.

## ما يتعدى إلى ظروف المكان

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة، كما يتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة؛ لأنّه وقتٌ يقع في المكان، ولا يختصّ به مكان واحدٌ، كما أنّ ذاك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله؛ لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة وإنْ كان الأزمنة أقوى في ذلك.

وكذلك ينبغي أن يكون إذ صار فيما هو أبعدُ، نحو: ذهبت الشام، وهو قولك: ذهبت فرسخين، وسرتُ الميلين، كما تقول: ذهبتُ شهرين، وسرتُ اليومين.

وإنّما جُعل الزمان أقوى لأنّ الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمضِ ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر، وهو الحدث، والأماكن لم يُبنَ لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخذ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب، ألا ترى أنهم يخصّونها بأسماء كزيدٍ وعمرو، وفي قولهم مكة وعُمان ونحوهما، ويكون منها خلقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن لها جُثّةٌ، وإنّما الدهر مُضي الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقربُ) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الجثة: أيِ الذات، وأراد بها الأماكن، فلها أبعاد الجسم من طول وعرض وحجم، فهي محددة الأبعاد كالكائن الحي.
- (وقتاً في الأمكنة): أراد المقدّر من الأمكنة، والعرب تستعمل التوقيت، والمواقيت في معنى التقدير، يقال: وقته يقته وقتاً: قدر له وقتاً يفعل فيه، ويقال وَقَتَ اللهُ الصلاة: حدّد لها وقتاً والميقات: موضع جعل للشيء يفعل عنده.
- (الفعل): في قوله: (إلى الفعل أقرب) قصد به (الفعل في عرف النحويين، وليس الفعل الحقيقي الذي أحدثه الله الخالق الفعال).

---

(1) سيبويه، 1/ 36-37.

ثانياً: أنّ الأماكن لها أبعاد الكائن الحي، وأسماء الأزمنة ليس لها ذلك؛ لكون الزمان على رأي سيبويه توالي ساعات، وتعاقب ليل ونهار، فهي في حركة دائمة، ولهذا كانت أقرب إلى الأفعال.

ثالثاً: والعرب تستعمل التوقيت في معنى التقدير، وإنْ لم يكن دالاً على زمن، ومنه المواقيت جمع ميقات، وهو الموضع الذي جعل للشيء يفعل فيه، ومنها مواقيت الحاج لمواضع إحرامهم، وهي مختلفة الأماكن، لكل بلد ميقات.

وسبيل (الفرسخ، والميل) في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان، فهذه ظروف مكانية، وتلك ظروف زمانية (فلمّا صار بمنزلة الزمن كان مثله).

رابعاً: والأزمنة أقوى من الأمكنة في شدّة إبهامها، ولحاجة الفعل في المقام الأول إليها، ولأنّ الزمان والحدث متحصلان من الفعل كما قلنا سابقاً.

خامساً: وأنّ ظروف المكان ليست بمنزلة الظروف في الزمان، ولا بمنزلة المصادر؛ لأنّها أقرب من الأزمنة في الدلالة إلى أسماء الأناسي بدليل الآتي:

1- تلقيبها بألقاب ومُسمّيات تنفرد بها وحدها كـ (محمد، وموسى) و(مكة، وبغداد، وعُمان، ودمشق)، وغير ذلك من الأسماء التي تنفرد بها المدن المعينة، أمّا أيام الأسبوع مثلاً فلكل يوم وقع فيه الأسبوع ذلك الموقع، ولذلك كانت ظروف الزمان (أقوى) في شدة الإبهام، وعدم التحديد من ظروف المكان.

2- وأنّ للأماكن خلقاً ثابتة مختلفة كاختلاف الناس وثباتهم، والأزمنة ليس لها ثبات، وليس لها خلق مختلفة؛ لأنّ الأزمنة كالأحداث تحدث وتنقضي، والزمان أيضاً يكون ثمّ ينقضي.

3- وأنّ ظروف المكان لها (جثة)، أيّ ـسم، كما للناس أجسام وصور يعرفون بها ويشاهدون، فأسماء الأمكنة لها أبعاد الأشياء المادية المحسوسة من طول وعرض وحجم ...الخ، كالوادي والجبل والمسجد والدار والبيت وغيرها، أمّا ظروف الزمان كالدهر، والوقت، والمدة، والساعة واللحظة، فدلالاتها عمومية على تعاقب الأوقات، وتعاقب الليل والنهار، فشأنها شأن الفعل في دلالته على الحدث، لا على (الجثة)، ولذا كانت ظروف الزمان أقرب إلى الأفعال.

سادساً: ومن البدهي على رأي سيبويه أن يكون الفرسخ والميل ونحوهما من ظروف المكان، ما دام الناطقون بالعربية قد جعلوا ما هو أقل منهما في الدلالة على المكان كالشام ظرفاً بالتأويل؛ لأنَّ الفرسخ والميل، والذراع، والمتر ونحو ذلك لكل مكان، والشام أبعد في الدلالة منهم؛ لأنَّها للبلد المعروف بعينه دون غيره، وقد مثل سيبويه لذلك بنحو: ذهبت فرسخين، وسرت الميلين، بالنصب على الظرفية، قياساً على قولك: ذهبت شهرين، وسرت يومين، ومكثت أسبوعين.

## الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإنْ شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول.

وذلك قولك: أعطى عبدالله زيداً درهماً، وكسوتُ بِشْراً الثيابَ الجياد.

ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبدالله، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [من سورة الأعراف: 155]، وسُمّيته زيداً، وكنّيت زيداً أبا عبدالله، ودعوته زيداً، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سَمّيته، وإنْ عنيت الدعاء إلى أمرٍ لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ الله ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ... ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزُبيدي:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به ... فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ) [1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

– قوله: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين...، يعني: المتعدي إلى مفعولين.

ثانياً: في العربية أفعال تتعدّى بنفسها إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة مفاعيل، وقد مضى قول سيبويه فيما يتعدى من الأفعال إلى مفعول واحد، وسيعكف هنا على بيان ما يتعدى إلى اثنين بأنواعه وضروبه، فيرى:

---

[1] سيبويه، 1/ 37-38.

ثالثاً: أنّ ما يتعدى إلى اثنين على ضربين كما يفهم من كلام سيبويه أول وهلة وهما:

1- ما لا يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه دون الآخر، وهو أفعال الظنّ، والعلم، واليقين، وأفعال من نحو: أعطى، ومنح، وسأل، ووهب، ....الخ، وهذه الأفعال بدورها على ضربين:

الأول: يكون فيها المفعول الثاني غير الأول، كقولك: أعطى محمد خالداً كتاباً. فـ (خالد) غير (الكتاب).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [من سورة الكوثر: 1]، والأصل: أنت الكوثر.

والثاني: يكون فيها المفعول الثاني هو الأول، وهي أفعال الظن، وأفعال العلم الداخلة على المبتدأ والخبر، فالخبر المفرد هو المبتدأ، والمبتدأ هو الخبر، ويبقى الأمر على ما كان عليه في المعنى على ما كان عليه قبل دخول الفعل الذي يتعدى إلى اثنين، وإنْ كان هذا الفعل يضفي على الترتيب المعين كله دلالة جديد، وذلك نحو قولك: (علمتُ الله رحيماً) أيْ: أيقنت، ولفظ لجلالة بمعنى الرحيم، والرحيم هو الله فالمبتدأ في الأصل (الله) هو الخبر في المعنى، والعكس صحيح.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [من سورة الفرقان: 23]، ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [من سورة النور: 11]، والأصل: هو هباءٌ منثور، وهو شرّ لكم.

رابعاً: ومن الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جرّ مقدر مثل له سيبويه بنحو: (اخترت الرجال عبدالله)، أيْ: من الرجال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [من سورة الأعراف: 155] أيْ: من قومه.

والمفعول الأول في مثل هذه الأفعال لم يكن فاعلاً في المعنى، فـ(عبدالله) لم يكن فاعلاً بالرجال شيئاً، كما هو الحال في نحو:؛ (أعطى محمد خالداً كتاباً) فـ (خالد) فاعل في المعنى؛ لأنه آخذ في المعنى، والأصل: أخذ خالدٌ كتاباً.

ومن هذه الأفعال (سمّى)، و(كنّى) و(دعا) في نحو قولك: (سمّيتهُ محمداً) أيّ سمّيته بمحمدٍ، (وكنّيت محمداً أبا عبدالله)، أيّ: بعبدالله، و(دعوته محمداً) إذا أردت دعوته التي تجري مجرى (سمّيته) وإنْ عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً.

خامساً: ويبدو من كلام سيبويه أنّ الدعاء في الكلام على ثلاثة معانٍ هي[1]:

- التسْمية.
- والاستدعاء.
- والطلب إلى الله.

فالأول نحو قولك: (دعوتُ ولدي محمداً، أو بمحمدٍ) على معنى: سمّيته.

والثاني نحو: استدعيتُ الطالبَ إلى أمر مهم.ولا يجوز استدعيت الطالب بأمر مهم.

والثالث: دعوت الله.

ومن المعلوم أنّ (سمّى) على معنيين:

الأول: التعريف به وإشهاره فهو جارٍ مجرى التسْمية، يقال: عرّفت أخاك بمحمدٍ، أيّ سمّيته.

والثاني: عرّفته، أيّ: أعلمته أمراً كان يجهله، تقول: عرّفت أخاك محمداً، أيّ: أعلمته إياه ولم يكن عارفاً به من قبل.

ومن هذه الأفعال (استغفر) ومنه قول الشاعر[2]:

استغفر الله ذنباً لستُ مُحصيَهُ ... ربُّ العباد إليه الوجه والعملُ

---

(1) ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 304.

(2) سيبويه، 1/ 37.

أراد: استغفر الله من ذنبٍ، ومنها الفعل (أمر) كقول عمر بن معدِ يكرب الزُّبيدي[1]:

أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والنشب: المال الأصيل من الناطق والصامت، والشاهد فيه: أمرتك بالخير.

سابعاً: وقد تبيّن ممّا ذكره سيبويه، وما ساقه من أمثلة وشواهد أنّ الأفعال التي تصل إلى مفاعيلها بحرف الجرّ، لا يجوز حذف هذا الحرف إلاّ إذا تعيّن الحرف، ومكان الحذف، فيمكن أن تقول في نحو: (بريتُ القلمَ بالسكين) (بريتُ القلمَ السكين) لمعرفة المبراة والمبرى.

فإذا لم يتعين حرف الجرّ لم يجز الحذف، نحو قولك: (رغبتُ في السفر)، فلا يمكن حذف (في)؛ لأنّه لا يعرف حينئذٍ هل المراد: رغبت في السفر، أيّ: وددته، أو: رغبت عن السفر، أيّ: أعرضت.

هذا إذا لم تستطع بيان نوع الحرف المحذوف، وكذلك الأمر عند عدم معرفتنا تعيين مكان الحذف، فلا يجوز قولك: (اخترت الطلبةَ القسم العلمي)، إذ لا يعرف حينئذٍ هل المقصود: اخترت الطلبة من القسم العلمي، أو (اخترت من الطلبة القسم العلمي)[2].

ثامناً: وإذا لم يضرّ حذف المفعول به الأول، أو الثاني، أو كليهما بالمعنى المراد، وأنّ سياق النص يتحكم بتركيب الجملة ودلالتها، فيجوز حذف المفعولين معاً، أو ذكرهما معاً، أو الاقتصار على ذكر المفعول الأول فقط، وحذف الثاني، كقوله تعالى:

- ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [من سورة الليل: 5] بحذف مفعولي (أعطى).

---

(1) ينظر: سيبويه، 1/ 37، والمبرد: المقتضب، 2/ 36، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 305.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: النحو التطبيقي، 2/ 720.

- ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [من سورة الكوثر: 1] بذكرهما معاً، وهما ضمير الخطاب، والكوثر.

- ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [من سورة الضحى: 5] بحذف المفعول الثاني، وهو ملحوظ من النص.

**الأفعال المتعدية بحرف الجرّ وبغيره**

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وإنّما فُصِلَ أنّها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسُمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتهُ بهذه العلامة، واستغفر الله من ذلك، فلمّا حذفوا حرف الجرّ عَمِلَ الفعلُ، ومثل ذلك قول المتلمّس:**

**آليت حَبَّ العراق الدّهرَ أطعمُهُ ... والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ**

**يريد: على حب العراق.**

**وكما تقول: نبئت زيداً يقول كذا، أيْ: عن زيدٍ، وليست (عن) و(على) ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [من سورة النساء: 79، 166 وسورة الفتح: 28] وليس بزيدٍ؛ لأنّ (عن) و(على) لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات والعبارات:**

- فُصل هذا: الإشارة إلى الأفعال المتعدية إلى مفعولين بغير حرف جرّ التي فصلت عمّا يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف جرّ، وعمّا لم يكن المفعول الثاني له فاعلاً في المعنى.

---

(1) سيبويه، 1/ 38.

- حروف الإضافة: أيّ حروف الجرّ، والمصطلح المشهود عند البصريين هو (الجرّ)، و(الخفض) مصطلح كوفي، وتسمى حروف الجرّ عندهم حروف الصفات، وقد نُسب القول بحروف الإضافة إلى بعض النحاة، وهو كما يبدو مصطلح سيبويه[1].
- الواجب: ما تقتضيه الصناعة النحوية، وتوجيه الدلالة المرادة.

ثانياً: أنّ الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين من غير وساطة حروف جرّ وأنّ هذين المفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وإنّما أحدهما فاعل في المعنى كما في نحو: أعطى محمدٌ خالداً كتاباً، فـ: المفعولان (خالداً، وكتاباً) ليس أصلهما مبتدأ وخبر، بل أنّ المفعول الأول وهو خالد فاعل بالثاني في الأصل؛ لأنّه آخذ، والكتاب مأخوذ، وهذه الأفعال تنفصل عن القسم الثاني من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، أو تتعدّى إلى المفعول الأول مباشرة، وإلى الثاني بحرف جرّ، وسبب هذا الفصل لاختلاف أصل التركيب في كلّ منهما بسبب طبيعة المفعولين على النحو الذي بيّناه.

ثالثاً: يؤكّد سيبويه ما فصلنا فيه القول من الأفعال من نحو (عرَّف)، ودلالته ويوضح متى يمكن حذف حرف الجرّ من المفعول الثاني، ومتى لا يجوز ذلك الحذف، ويمثل بنحو: عرّفتُ أخاك محمداً، وعرّفتُ أخاك بمحمدٍ.

فالفرق الدّلالي بينهما أنّ التركيب الأول بمعنى: أعلمت أخاك محمداً، ولم يكن (أخاك) يعرف (محمداً) من قبل، والأصل: عرف أخوك محمداً، والتركيب الثاني لا يجوز حذف حرف الجرّ لئلا يلتبس معنى (عرّف) وسمّى) وفي (سمّى) لا يجوز حذف الجار. وممّا يجوز فيه حذف حرف الجرّ وتعدية الفعل إلى المفعول الثاني قول المتلمس:

آليتَ حَبَّ العراق الدّهرَ أطعمُهُ  والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ

[1] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 8/ 7.

والمتلمس يخاطب عمرو بن هند الذي أقسم ألاّ يُطعم الشاعر حب العراق لـمّا خافه على نفسه، وفر الشاعر إلى الشام ومدح ملوكها، فقال لعمرو: آليتُ على ذلك، وقد أمكنني منه (بالشام) (القرية) ما يغني عمّا عندك، ولكثرته في هذا المكان تأكله السوس.

والشاهد: آليتَ على حبَّ العراق، بحذف حرف الجرّ (على) جوازاً وليس لهذا الشاهد علاقة بما يتعدى من الأفعال إلى مفعولين، وقد أورده سيبويه استشهاداً به على إمكانية حذف حرف الجرّ ليعمل الفعل فيه.

وقد يكون (حبَّ) مفعولاً لفعل مقدر كأنّه قال: آليتَ أطعمُ حبَّ العراق الدهر أطعمه، وفيه نفي: آليت لا أطعم حب العراق.

### حذف حروف الجرّ

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وكما تقول: نُبِئْت زيداً يقول كذا، أيّ عن زيدٍ، وليس (عن) و(على) ههنا بمنزلة الباء في قوله ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [من سورة النساء: 79، 166 وسورة الفتح: 28]، (وليس بزيدٍ)؛ لأنّ عن وعلى لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب.**

**وليس (استغفر الله ذنباً) (وأمرتُكَ الخيرَ) أكثر في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلم بها بعضهم، فأمّا (سُمّيتُ وكنّيتُ) فإنّما دخلتها الباء على حدّ ما دخلت في (عرّفتُ)، تقول: عرّفته زيداً، ثمّ تقول: عرّفتُهُ بزيدٍ، فهو سوى ذلك المعنى، فإنّما تدخل (في) سُمّيت وكنّيت على حدّ ما دخلت (في) عرفته بزيدٍ، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة، وليس كلّ الفعل يفعلُ به هذا، كما أنّه ليس كلّ فعل يتعدى الفاعل لا يتعدّى إلى المفعولين، ومنه قول الفرزدق:**

**منّـا الـذي اختيرَ الرجـالَ سماحـةً وجُـوداً إذا هـبَّ الرياحُ الزعـازِعُ**

وقال الفرزدق أيضاً:

نُبِّئْتُ عبدَالله بالجوِّ أصبحتْ كراماً مواليها لئيماً صميمُها) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الواجب في قوله: (ولا بمن في الواجب) أيّ المثبت، إذ تزاد (من) في المثبت والمنفي.

ثانياً: حذف حرف الجرّ على ثلاثة أضرب:

الأول: ما يجوز حذفه على نية تقديره، ولا يؤثر حذفه على المعنى المراد، ولا يحدث فيه أيّ لبسٍ، وقد مرّ التمثيل له في نحو: (نُبئت محمداً فعل كذا وكذا)، والتقدير: عن محمد؛ لأنّ نُبئت هنا في معنى اخبرت، ممّا يقتضي ذكر الحرف أو تقديره منوياً، ومثله: (امرتك الخير) بتقدير الباء، و(استغفر الله ذنباً) بتقدير: من، في الإيجاب، و(اخترت الرجال محمداً) يريد: من الرجال، وقد تزاد في النفي نحو: (ما جاء من أحد)، ومثل ذلك: (آليت حب العراق) بتقدير: على. فحذف: (عن أو الباء أو من أو على) لا يتمّ على أساس أنّها حروف زائدة، لكون المعنى المراد من الكلام لا يتحصل إلاّ بوجودها مذكورة أو مقدرة، بخلاف الباء الزائدة للتوكيد قبل فاعل (كفى) وقبل خبر ليس في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [من سورة النساء: 79، 166 وسورة الفتح: 28]، أيّ: وكفى الله، فالباء حرف جرّ زائدة للتوكيد، ولفظ الجلالة فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

وقد تزاد الباء مع المفعول به، قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [من سورة البقرة: 195]، أيّ: ولا تلقوا أيديكم.

وقد تزاد مع الخبر الموجب، كقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [من سورة يونس: 27].

---

(1) سيبويه، 1/ 38-39.

وقال تعالى في موضع آخر من كتابه الحكيم: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [من سورة الشورى: 40][1].

وتزاد في النفي لا الإثبات في خبر (ليس وما) العاملة عملها، والزيادة هنا مقيسة[2].

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ [من سورة هود: 81]، و﴿ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [من سورة العنكبوت: 10]، و﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [من سورة البقرة: 140، 144].

والثاني: ما يجوز حذفه من غير تقدير، وهو كلّ حرف زائد جيء به لتوكيد المعنى المراد، وهو في القرآن الكريم كثير، وقد استشهدنا لبعضه كزيادة الباء، ومن.

والثالث: وقد قرّر سيبويه في ضوئه أن ليس كلّ فعل متعدّ إلى مفعولين أحدهما بحرف جرّ كما في (اختار، واستغفر، وسمى .... الخ)، واللازم الذي يصل إلى مفعوله المعنوي بحرف الجرّ الذي يوقع المعنى على هذا المفعول، ويؤثر فيه من حيث الإعراب يمكن حذفه، فالحذف مع هذه الأفعال – على ما يبدو من كلام سيبويه – ضربان: الأول: سماعي يجوز حذفه في النثر والشعر كما هو الحال في (دخل، وقعد، وواعد، وكال، ونصح، وشكر، ممّا مثل له سيبويه واستشهد، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [من سورة الأعراف: 16]، والتقدير: (على صراطك) فحذف الجار ونُصب المجرور في الأصل.

وقال تعالى: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [من سورة البقرة: 235] أي: على سر.

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 116، وابن هشام: المغني، 1/ 149.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 116.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [من سورة المطففين: 3])

والأصل فيه دخول اللام أي: كالوا لهم؛ لأنَّ المفعول به ليس الشخص، بل ما يُوزن، فحذف حرف الجرّ، وتعدى الفعل اللازم إلى المفعول، ولم يذكر المكيل، ولا الموزون.

وهذه الأفعال وغيرها كثير مقصورة على السماع، ولا يقاس عليها[1].

والثاني: قياس مطّرد، وهو ما يحدث قبل (أنَّ) المشددة المفتوحة الهمزة، بشرط أمن اللبس، وسيأتي عليه سيبويه في موضعه من الكتاب.

فإذا كان الحذف سبباً في حصول لبس في المعنى، كما في (رغب) الذي يتعدى بأحد حرفين هما: (في) و(عن)، ولكلّ حرف معنى محدّداً داخل التركيب، فلا يجوز الحذف.

وقد استشهد سيبويه بما يجوز منه حذف الجرّ منه بقول الفرزدق[2]:

مِنّا الّذي اختيرَ الرجالَ سماحةً ... وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعِ

والزعازع: جمع زعزع، وهي الريح الشديدة، وعنى بها الشتاء، وفيه تقلّ الألبان والأزواد، ويظنّ الجواد، يريد أنّه جواد في مثل هذه الظروف القاسية، والشاهد: (منّا الذي اختير الرجال) على تقدير حذف حرف الجرّ (من) وبقوله[3]:

نُبِئْتُ عبدَاللهِ بالجوّ أصبحتْ ... كراماً مواليها لئيماً صميمُها)

والجو: قصبة اليمامة، والجو: بطن الوادي، والصميم: الذي لا يشكُّ في نسبه، والبيت في معرض الهجاء، فموالي هذه القبيلة كرام وهم لئام[4].

---

(1) ينظر الجرجاني: المقتصد، 1/ 616، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 353.

(2) الفرزدق: الديوان، 2/ 516.

(3) نفسه، 1/ 426، وليس في ديوانه.

(4) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 426-427.

والشاهد فيه حذف حرف الجرّ، والأصل: نُبئتُ عن عبدالله بالجو أنها .. وأخيراً عرض سيبويه لمسألتين هما:

**الأولى:** موازنته بين حذف حرف الجرّ، أو عدم حذفه في اللغة من حيث الكثرة أو القلة، فرأى أنّ عدم الحذف أكثر استعمالاً في العربية من الحذف الذي (يتكلم به بعض العرب).

**والثانية:** رؤيته إلى أنّ حذف حرف الجرّ وإنْ كان قليلاً في الاستعمال فهو مرهون بالسماع والنقل عن العرب، ولا يجوز القياس عليه لعدم اطّراده.

## ظنَّ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبدُ اللهِ زيداً بكراً، وظنَّ عمرو خالداً أباك، وخال عبدالله زيداً أخاك، ومثل ذلك: أرى عبدالله زيداً صاحبنا، ووجد عبدالله زيداً ذا الحفاظ. وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنما أردت أن تبيّن ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكّاً، وذكرت الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقرَّ له عندك من هو[1].

فإنّما ذكرت ظننتُ ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشكّ، أو تقيم عليه في اليقين.

ومثل ذلك: علمتُ زيداً الظريف، وزعم عبدالله زيداً أخاك)[2].

أقول:

أوّلاً: في اللغة العربية أفعال تسمى أفعال القلوب، أو أفعال اليقين والرجحان، أو أفعال ظنَّ وأخواتها، وتسمى أيضاً (أفعال الهواجس)[3]، لتعلق منها بالقلوب والأفكار وهي على قسْمَين:

الأول: أفعال ظنّ وشك ورجحان كـ (ظنَّ، وحسِبَ، وخال) وما فيه معنى الشك من الأفعال كـ: توّهم، وقدّر، وتخيّل.

والثاني: أفعال يقين وعلم، كـ: رأى، وعلم، ووجد، وألفى، أمّا (زعم) فيحتمل فيها العلم واليقين، ولكنّ أغلب النحاة عدوها ضمن أفعال العلم[4].

ولابُدَّ من التذكير هنا بالأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كـ (جعل، وصيّر، وحوّل) وقد مرَّ القول فيها.

---

(1) ليست كلّ هذه الأفعال تفيد الظن، وتسْمِيَتها بأفعال الظن ما باب تسْمِيَة الكل باسم الجزء كما سيتضح.

(2) سيبويه، 1/ 39-40.

(3) أطلق هذه التسْمِيَة المجاشعي، ينظر كتابه: شرح عيون الإعراب، ص 143.

(4) السيرافي: الشرح، 2/ 315.

وقد حصر أحد النحاة أفعال الظن واليقين بأربعة عشر فعلاً[1].

ثانياً: لا يجوز الاقتصار على ذكر المفعول الأول فيه هذه الأفعال للأسباب الآتية:

1- أنّ المعنى لا يتمّ إلاّ باجتماع المفعولين، فالفائدة الدّلالية في مثل هذه الأفعال، وما ترد فيه من تراكيب لا يتحصل إلاّ بذكر المفعول الثاني، وما المفعول الأول إلاّ شيء أو ذات يسند إليها ما نريد إسناده من حديث يحتمل الشك أو اليقين، ولذلك قال سيبويه: (ولم ترد أن تجعل الأول منه الشك أو تُقيم عليه اليقين). ففي قولك: (ظننت خالداً صادقاً)، أو (علمت خالداً صادقاً) يكون ظنك، أو علمك بصدقه إذ كنت عالماً به من قبل، فالشك واليقين في الصدق، وليس في ذات (خالد)، ولذلك قال سيبويه: (ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين).

2- أنّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، وكما أننا لا نستطيع أن نقتصر على ذكر أحد طرفي الإسناد في الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر) لتفيد معنى يحسن السكوت عليه، ولا يمكن لنا الاقتصار على ذكر أحد المفعولين بعد هذه الأفعال.

3- ولا يعني تأكيد سيبويه الاعتماد على المفعول الثاني في بيان الدلالة المرادة أنّ المفعول الأول لا يؤدي وظيفة نحوية دلالية داخل التركيب المعين، وهو يؤدي ذلك حتماً، فلابدّ من ذكره أيضاً؛ لأنك بذكره تعلم المحدث عنه، والمشكوك في وصفه، أو حاله، أو المتيقن منهما، فإن جئت بعد هذه الأفعال بمصدر أو ظرف، ولم تأتِ بالمفعولين جاز ذلك كقوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [من سورة الفتح: 12]، بنصب (ظنّ السوء) على المصدرية لا على المفعول به.

ثالثاً: هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل فيهما النصب، والمبتدأ يصير مفعولاً أول، والخبر مفعولاً ثانياً. هذا هو المشهور عند النحاة البصريين ومن تابعهم، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول الثاني منصوب على الحال، فحين تقول: (ظننتُ محمداً

---

[1] ينظر: ابن بابشاذ: شرح المقدمة، 2/ 302-355.

ناجحاً) أيْ: في حالة نجاح، وقد ترجّح قول سيبويه والبصريين بعده لكون الحال لا يكون ضميراً، والمفعول الثاني لهذه الأفعال قد يكون كذلك، نحو قولك: ظننتُ إياه[1].

وقد خرج المجاشعي (ت 479هـ) برأي انفرد به مفاده أنّ نصب المفعولين على أساس أنّ أحدهما اسم لظنّ ونحوها، والثاني خبر[2].

رابعاً: مثّل سيبويه لبعض هذه الأفعال بالآتي:

- حسِبَ عبدالله زيداً بكراً.
- وظنّ عمرو خالداً أباك.
- وخالَ عبدالله زيداً أخاك.
- ورأى عبدالله زيداً صاحبنا.
- ووجدَ عبدالله زيداً ذا الحفاظ.
- وعلمتُ زيداً الظريفَ، وزعم عبدالله زيداً أخاك.

ومن هذا قوله تعالى:

- ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلاًّ فَهَدَىٰ﴾ [من سورة الضحى: 7].
- ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [من سورة الإسراء: 102].
- ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [من سورة الممتحنة: 10].
- ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [من سورة النور: 11].
- ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [من سورة الزخرف: 19].
- ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [من سورة البقرة: 273].

بإعمال (وجد) في ضمير الخطاب مفعولاً أول، وضالاً مفعولاً ثانياً.

وإعمال (ظنّ) في ضمير الخطاب، ومبثوراً

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 17).

(2) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 142.

وإعمال (علم) في ضمير (هنّ) والمؤمنات.

وإعمال (حسب) في ضمير الغائب، وشراً.

وإعمال (جعل) في (الملائكة)، و(إناثاً).

وإعمال (حسب) في ضمير الغائب (هم) وفي (أغنياء).

خامساً: لابدّ من التذكير بمسألتين:

الأولى: أنّ أفعال القلوب التي تتصل معانيها بالنفس الإنسانية بما فيها من الظنّ، والشك، والتوهم، والحسبان، واليقين، والرجحان، وغير ذلك من أفعال النفس الباطنة على ثلاثة أصناف:

الأول: أنّ من هذه الأفعال ما هو لازم لا يتعدّى إلى مفعوله مباشرة كما هو الحال في نحو: فرح، وحزن.

والثاني: وأنّ منها ما يتعدّى لمفعول واحد فقط، كـ (خاف، وفهم).

والثالث: ما يتعدى إلى مفعولين، وهو الذي قصد إليه سيبويه هنا.

والثانية: أنّ بعض هذه الأفعال قد يدلّ على معان حسية فيخرج عن كونه دالاً على ظنّ أو يقين، أو غير ذلك من الأفعال التي تتصل بالنفس، وسيرد ذلك.

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وإنْ قلت: رأيتُ فأردت رؤية العين، أو وجدتُ، فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة: ضربتُ، ولكنّك إنما تريد بوجدتُ وعلمتُ وبرأيتُ ذلك أيضاً.**

**ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيداً الصالح، وقد يكون (علمتُ) بمعنى عرفت لا تريد إلاّ علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾، وقال سبحانه ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، فهي ههنا بمنزلة (عرفت) كما كانت (رأيت) على وجهين:**

وأمّا (ظننت ذاك) فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول: ظننتُ، فتقتصر، كما تقول: كتبت، ثمّ تعلمه في الظن كما تعمل ذهبتُ في الذهاب.

فذاك ههنا هو الظّن، كأنّك قلت: ظننتُ ذاك الظّن، وكذلك: خلتُ، وحسبتُ.

ويدلّك على أنّه الظّنّ أنّك لو قلت: خلتُ زيداً، وأرى زيداً لم يجز.

وتقول: ظننت به، وجعلتهُ موضع ظنّك، كما قلت: نزلتُ به، ونزلت عليه، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عزوجل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ لم يجز السكت عليها، فكأنّك قلت: ظننت في الدار، ومثله: شككت فيه)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- السكوت عليه، والسكت عليه: الاكتفاء به في استكمال المعنى المفيد.

ثانياً: يلفت سيبويه النظر هنا إلى أنّ بعضاً من أفعال القلوب قد يخرج عن دلالته المعنوية المتصلة بالنفس إلى معانٍ حسية أخرى وحينها لا تتعدّى إلى مفعولين، ثمّ يبيّن بعض الأحكام التي يختصّ بها بعض هذه الأفعال وعلى النحو الآتي:

أ- (رأى): ترد (رأى) لمعان متعددة أشار سيبويه إلى معنيين هما:

- بمعنى (علم) وهو الأكثر فيها.
- بمعنى (رأى) البصرية: (رؤية العين)، وحينها تتعدّى إلى مفعول واحد، وتكون على رأيه بمنزلة: ضربت، المتعدي إلى مفعول واحد.

ونزيد على ذلك أنّ من معاني (رأى) الآتي:

- أن تكون بمعنى (ظنّ)، وهو قليل، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [من سورة المعارج: 6-7]:

فالأولى بمعنى (الظنّ) فهم يرون يوم البعث بعيداً، وهذا محض ظنّ وزعم وشك لا يخالطه يقين في هذا اليوم أصلاً.

---

[1] سيبويه، 1/ 40-41.

والثانية بمعنى (العلم) واليقين فيوم البعث قريب واقع ليس في ذلك شك.

والثالثة: ما تسمى عندهم بـ (رأى الحلمِيَّة)، أيّ بمعنى الرؤية في المنام كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [من سورة يوسف: 36]، فياء المتكلّم مفعول أول، وجملة: أراني أعصرُ خمراً في موضع نصب مفعولاً ثانياً، والتقدير: عاصراً خمراً.

ب- (وجد): ترد وجد عند سيبويه في معنيين:

الأول: بمعنى العلم واليقين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [من سورة المزمل: 20]. فضمير الغائب في (تجدوه) مفعول أول، و(خيراً) مفعول ثانٍ وهو ضمير فصل.

والثاني: بمعنى وجدان الضالة، أو الشيء المفقود، نحو قولك: وجدَ محمدٌ كتابهُ المفقود، بتعدّي الفعل إلى مفعول واحد والمفقود: صفة للكتاب.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ﴾ [من سورة آل عمران: 37]، ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ﴾ [من سورة الكهف: 77]، وقد ترد (وجد) بمعنى: صادفت، ولقيت[1].

ت- (عَلِمَ): وهي عند سيبويه على معنيين هما:

بمعنى: اليقين والعلم، وتتعدّى إلى مفعولين.

وبمعنى: عرف، وتتعدّى إلى واحد، واستشهد سيبويه لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [من سورة البقرة: 65]، ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [من سورة الأنفال: 60].

---

(1) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 169.

قال سيبويه: (فهي ههنا بمنزلة: عرفت، كما كانت رأيت على وجهين) ثمّ دلّت على وجه واحد هو التعدّي إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى رأى البصرية.

ومفعول (علم) في آية سورة البقرة هو اسم الموصول (الذين)، وجملة: (اعتدوا منكم) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

ومفعول (علم) في آية الأنفال هو: الضمير المتصل (هم) في: تعلمون) و(يعلم)، وجملة: لا تعلمونهم في محلّ نصب صفة لآخرين، وجملة (يعلمهم) في محلّ رفع خبر المبتدأ، وهو لفظ الجلالة.

ث- (ظنّ): ترد (ظنّ) للتوهم والشك، وهو الأكثر، وتتعدّى إلى مفعولين، وترد أيضاً بمعنى: (علم) وهو قليل، وقد مضى الاستشهاد له.

وقد ترد بمعنى (اتهم) فتتعدّى إلى واحد كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [من سورة التكوير: 24]، أيّ: بمتهم، ومن قرأ بالضاد، أراد ببخيل[1].

وقد طرح سيبويه في ظنّ الأحكام الآتية:

أوّلاً: إمكانية الاقتصار فيها على ذكر المفعول الأول، ويجوز أيضاً عدم ذكر المفعولين معاً، تقول: ظننت ذاك، على تقدير: ذاك الظّنّ، توكيداً للفعل ولا حاجة حينئذٍ للإتيان بالمفعول به.

وتقول: ظننت، كما تقول: ذهبتُ، في معرض من سألك: هل ظننت محمداً ناجحاً؟ فتقول: ظننتُ، وظننت ذاك، وظننت ذاك الظّنّ، وظننت ظنّاً، كما تقول: ذهبت ذهاباً.

قال تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [من سورة الجاثية: 32]، ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [من سورة الجاثية: 24].

ثانياً: وتقول على رأي سيبويه: (ظننتُ بزيدٍ) إذا جعلته موضع ظنّك، مثلما تقول: نزلت به، ونزلت عليه.

---

(1) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (بظنين) بالظاء، أيّ: بمتهم وقرأ الباقون: بالضاد أيّ: ببخيل، أيّ ليس ببخيل بالوحي بما انزل الله من القرآن، فلا يكتمه أحداً. ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 446.

والباء هنا ليست زائدة كزيادتها في نحول قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، ومـمّا يدلّ على أنّ الباء في: ظننتُ بزيدٍ، ليست زائدة، أنّنا لو جعلناها كـذلك لاحتجنـا إلى مفعـول آخر، أمّا الباء في فاعل (كفى) فزائدة للتوكيد، لأننا إذا حذفناها في غير النص القرآني الكـريم لبقي المعنى مفيداً يحسن السكوت عليه، فيمكن القول: (كفى بمحمدٍ نـصيراً) و(كفـى محمـدٌ نصيراً).

## ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

**قال سيبويه- رحمه الله-:**

(هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُهُ إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل الأول الذي قبله في المعنى.

وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك.

ونبأت زيداً عمراً أبا فلان.

وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك.

واعلم أنّ هذه الأفعال انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك مُتعدّي، تعدّت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك:

أعطى عبدالله زيداً المال إعطاءً جميلاً.

وسرقتُ عبدالله الثوب الليلة، تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب ولم تجعلها ظرفاً.

وتقول: أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً، وأدخل الله عمراً المدخل الكريم إدخالاً؛ لأنها لـمّا انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى) [1].

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات والعبارات:**

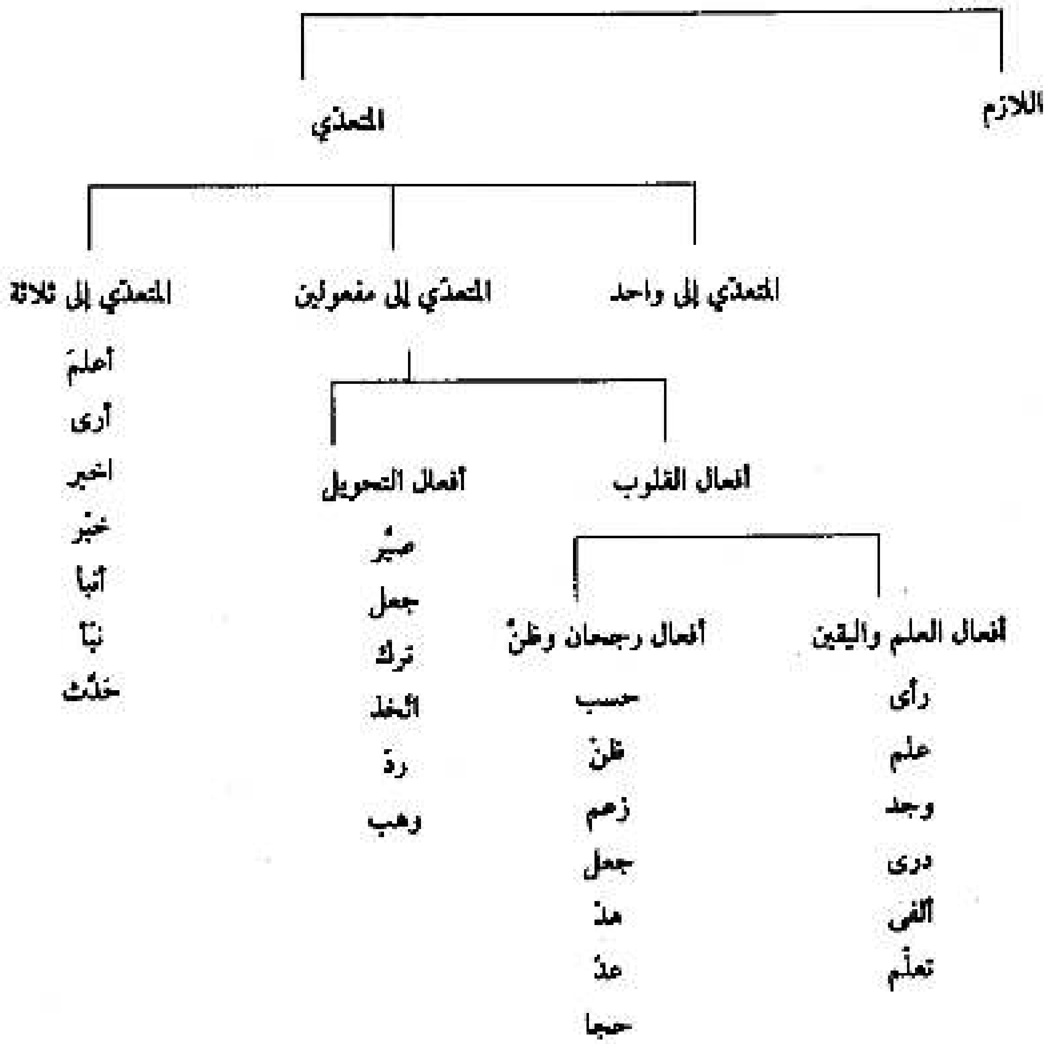
- ما لا يتعدّى: اللازم. مُتعدّى: ما يتعدّى إليه الفعل.
- ظرفاً: مفعول فيه.

ثانياً: هذه الأفعال التي يتعدى فعلها الفاعل إلى ثلاثة مفاعيل، أفعال أغلبها منقول مـمّا يتعدى إلى مفعولين بهمزة التعدية أو بالتضعيف، ومنها ما هو متعدٍ إلى ثلاثة بذاته، وهي: أرى، وأعلم، وأخبر، وخبّر، وأنبأ، ونبّأ، وحدّث.

---

(1) سيبويه، 1/ 41.

شجرة الأفعال اللازمة والمتعدية




ثالثاً: والمفعول الأول في هذه الأفعال كان فاعلها في المعنى قبل التعدية، بمعنى أنّ فاعل الفعل الثلاثي يصير مفعولاً أوّلاً، أمّا المفعولان الثاني والثالث فهما اللذان كانا مفعولين قبل دخول همزة التعدية، وأصلهما – غالباً – مبتدأ وخبر، وسنرى أنّهما قد يسدّان مسدّ المفعولين، أو أن يذكر أحدهما صريحاً والثاني جملة.

رابعاً: ذهب أكثر النحاة ممّن تابعوا سيبويه إلى أنّه لا يجوز الاقتصار على ذكر بعض المفعولات ممّا يتعدى إليه الفعل، ولابدّ من ذكرها جميعاً، بالاستناد إلى قول سيبويه: (ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة)، وقد أوضح سيبويه سبب هذا المنع، وهو أنّ المفعول الأول منها هو الفاعل في المعنى قبل نقل هذه الأفعال بالتعدية أو التضعيف.

خامساً: ومثل سيبويه لبعض هذه الأفعال بنحو قولك:

أرى الله بشراً زيداً أباك.

ونبّأت زيداً عمراً أبا فلان.

وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك.

فعندما تقول: علم محمد الإله واحداً، فإن (محمد) فاعل، تعدّاه فعله إلى مفعولين.

وعندما تدخل همزة التعدية على (عَلِمَ) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل الأول منها كان فاعلاً، وهو محمد، تقول: أعلم الحقُّ محمداً الإلهَ واحداً، فـ (محمداً) وهو المفعول الأول كان فاعلاً قبل التعدية، وهو فاعل في المعنى، لكونه قد (علم).

سادساً: أنّ النحاة بعد سيبويه كانوا على ثلاثة آراء في جواز الاقتصار أو عدمه وهي:

الأول: مَن استندوا إلى ظاهر كلام سيبويه، فقرروا أنّه لا يجوز الاقتصار على ذكر بعض المفعولات دون غيرها، ومن هؤلاء المبرد وابن السراج[1].

والثاني: رأى جواز الاقتصار.

والثالث: أجاز حذف الأول فقط، فيصير بمنزلة: (أعطيتُ كتاباً) جواباً لمن سألك: ماذا أعطيت محمداً؟، فتقول: أعطيت كتاباً ومن هؤلاء فريق أجاز حذف الثاني والثالث معاً، ومنع حذف الثاني دون الثالث، أو حذف الثالث دون الثاني، فيصير بمنزلة: علمتُ – إذا لم يُعدَّ –تقول: (أعلمتُ محمداً) جواباً عن سؤال: هل أعلمت أحداً خالداً ناجحاً؟ ويبدو أنّ كلام سيبويه قد فهم على غير ما أراد، فقيل إنّه يمنع الاقتصار على واحد من الثلاثة، والأمر ليس كذلك، فظاهر كلام سيبويه عدم حذف المفعولين الثاني والثالث، أمّا الأول فلا يجوز حذفه لكونه فاعلاً في المعنى للفعل المتعدي إلى اثنين، والمنقول إلى ما يتعدى إلى ثلاثة يجوز الاقتصار عليه وحذف المفعولين الثاني والثالث معاً، وممّا يدلّ على أنّ سيبويه قد أجاز حذف الثاني والثالث، والاقتصار على ذكر المفعول الأول قوله: (لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى).

---

(1) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، 140-141، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 1/ 381.

سابعاً: يقرّر سيبويه حقيقة نحوية مهمة تحتوي كلّ الأفعال المتعدية إلى واحد أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة مفاعيل، وهذه الحقيقية ترى أنّ كلّ فعل بعد أن يتعدى فاعله على مفعوله، أو مفعوليه، أو مفاعيله الثلاثة يمكن أن يتعدى إلى المنصوبات الأخرى، كالمفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، وقد مثّل سيبويه بذلك بنحو: أعطى عبدالله زيداً المال إعطاءً جميلاً.

فقد استوفى الفعل (أعطى) مفعوليه الأول والثاني (زيداً / المال) ثمّ تعدّى إلى المفعول المطلق (إعطاءً)، وجميلاً صفة للمصدر.

و: أعلمتُ هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً، فقد استوفى الفعل مفاعيله الثلاثة (هذا/ زيداً/ قائماً) ثمّ تعدّى إلى مصدرين هما: (العلم / وإعلاماً) واليقين: صفة للعلم.

و: أدخل الله عمراً المدخل الكريم إدخالاً، بتعدّي الفعل (أدخل) مفعوله: (عمراً) إلى مصدرين أحدهما دال على الحدث والمكان وهو المصدر الميمي (المدخل)، وثانيهما (إدخالاً) لتوكيد الفعل أدخل.

ثامناً: ويقف سيبويه عند نحو: سرقتُ عبدالله الثوب الليلة، ويا سارق الليلة زيداً ثوباً، فالليلة على رأيه ليست ظرفاً، وإنّما هي مفعول ثالث على سعة الكلام، لكون سرق هنا تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، ونرى أنّ الليلة مفعول فيه، والفعل متعد إلى اثنين.

تاسعاً: بقيت الحوظتان نشير بالأولى إلى أنّ (أعلم، وأرى) وقد عُدّيا بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، لا يثبت لهما هذا الحكم في التعدي إلى ثلاثة إلاّ إذا كانا قبل التعدية متعديين إلى مفعولين، أمّا إذا كان الأصل فيهما قبل النقل هو التعدي لمفعول واحد فلا يتعديان بالهمز إلاّ إلى اثنين كما في نحو:

علم محمد الخبر: إذا عرفهُ

ورأى محمد خالداً: اي ابصره.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [من سورة آل عمران: 152]، فـ (ما) الأولى مصدرية مؤوّلة مع الفعل بعدها بمصدر مضاف إلى (بعد)

و(أراكم) فعل ماضٍ، والفاعل تقديره هو، وضمير الخطاب مفعول أول و(ما) الثانية في محلّ نصب مفعول به ثانٍ.

أمّا قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [من سورة البقرة: 167] فالفعل (يريهم) مضارع، والفاعل تقديره: هو، والضمير (هم) في محلّ نصب مفعول به، والرؤية هنا تحتمل أن تكون بصرية فتعدى إلى مفعولين هما: (الضمير هم) وأعمالهم)، وتحتمل أن تكون قلبية فتتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ثالثها (حسراتٍ)، وهو الأرجح عندي.

أمّا الملحوظة الثانية فنشير بها إلى أنّ أكثر ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل صريحة يكون في صيغة البناء للمجهول كقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [من سورة سبأ: 7] فـ (ينبئكم) فعل مبني للمجهول والضمير في محلّ رفع نائب فاعل، وهو مفعول أول في الأصل، وجملة ينبئكم صفة لـ (رجل) في محلّ جرّ، و(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلّق بمحذوف تقديره: (تحشرون) أو (تبعثون).

فالمفعول به الأول صريح وهو الضمير في (ينبئكم)، وسدّت جملة (إذا مزقتم كلّ ممزق) سدّت مسدّ المفعولين الثاني والثالث.

وهو في الشعر كثير قال العوام بن عقبة[1]:

وخُبِّرتُ سوداء الغميم مريضةً ... فأقبلت من أهلي بمصرَ أعودُها

فالمفعول الأول صار نائب فاعل، وسوداء الغميم مفعول ثانٍ، ومريضةً مفعول ثالث.

وقول الحارث بن حلّزة اليَشكُري[2]:

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 74، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 159.

(2) ينظر: اليشكري: الديوان، ص 25، وابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 75.

أو منعتم ما تسألون، فمَنْ حـ ـدثتموه لـه علينا الـولاءُ

فقد أعمل (حدّث) في مفاعيل ثلاثة: التاء، وقد أقيم مقام الفاعل، والهاء مفعول ثانٍ، (وله علينا الولاء) في موضع المفعول الثالث.

## نائب الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كُسيَ عبدالله الثوبَ، وأعطي عبدالله المالَ، رفعت (عبدالله) ههنا كما رفعته في: ضُربَ حين قلتَ: ضُربَ عبدالله، وشغلت به: كُسي وأعطي كما شغلتَ به ضُربَ، وانتصب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تعدّى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وإنْ شئت قدمت وأخرت فقلت: كُسي الثوبَ زيدٌ، وأعطيَ المالَ عبدالله، كما قلت: ضرب زيداً عبدالله، فأمره في هذا كأمر الفاعل) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول: (نائب فاعل) وهذا المصطلح هو الأشهر، والأكثر تداوُلاً في كتب النحو، لكونه مختصراً، ولشموله ما ينوب عن الفاعل من مفعول، أو غيره.

  وله تسمّيات كثيرة أخرى منها:

  (ما لم يُسمَّ فاعله) [2].

  و(المفعول الذي لا يُذكر فاعله) [3].

  و(المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) [4].

  شغلت به: جعلته معمولاً للفعل.

- فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل: الفعل المبني للمجهول وهي تسمّية متأخرة أيّ الفعل المحول من (فَعَلَ) إلى (فُعل)، ومن: (يَفْعَل) إلى (يُفعَل).

---

(1) سيبويه، 1/ 41-42.

(2) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 210.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 50.

(4) ينظر: الخضري: الحاشية، 1/ 167.

ولهذا الذي أطلق عليه سيبويه تسْمِيَة (فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل) تسْمِيات ومصطلحات كثيرة، فزيادة على مصطلح: (الفعل المبني للمجهول)، هنا من يطلق عليه تسْمِيَة (بناء ما لم يُسمَّ فاعله)[1]، و(الفعل المبني للمفعول به)[2]، و(فعل ما لم يُسمَّ فاعله)[3]، و(فعل الغائب)[4]، والذين اصطلحوا عليه (الفعل المبني للمجهول) وهم من النحاة المتأخرين زمانياً، فقد بنوا اصطلاحهم هذا على (أساس فكرة حذف الفاعل، للجهل به، كأنهم أرادوا به أن يكون مقابلاً للفعل المبني للمعلوم. أمّا حقيقة الأمر، فهو لم يكن مبنياً لمجهول، بل هو فعل مبني لمفعول معلوم، وهو أمر التفت إليه بعض النحاة فقال: (اعلم أنّ الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله يجري مجرى الفاعل، في أنه بُني على فعل صيغ له على طريقة (فُعِلَ)، كما بُني الفاعل على طريقة فِعْلٍ صيغ له على طريقة (فَعَلَ))[5].

ولهذا نجد سيبويه يقول: (وأعطي عبدالله المالَ، رفعتَ عبدالله ههنا كما رفعته في: ضُربَ ... وأعطي المالَ عبدالله، كما قلت: ضَرَبَ زيداً عبدالله، فأمره في هذا كأمر الفاعل.

ثانياً: يصاغ الفعل للمفعول كما يصاغ للمجهول، فيحذف الفاعل، ويُطوى ذكره من الجملة لغرض لفظي، أو معنوي جوازاً أو وجوباً كما سيأتي ذكره في موضعه.

ثالثاً: إذا صيغ الفعل للمجهول وفقاً لإجراءات صرفية معروفة نُظر إلى فعله من حيث اللزوم أو التعدي، ويجري في التركيب المعين الآتي:

1- إذا كان الفعل لازماً وبني للمجهول أقيم المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور مقام الفاعل، بشرط ألاّ يكون المصدر لتوكيد الفعل فالمصدر المسوق لمجرد التوكيد لا ينوب مناب الفاعل، فلا يقال في نحو: ظلَّ سعيدٌ ظلالاً: ظُلَّ ضلالٌ، لعدم الفائدة[6]. بخلاف

---

(1) ينظر: المقتضب: المبرد، 1/ 105.

(2) ينظر: الجرجاني: المقتصد، 1/ 344.

(3) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 7/ 69.

(4) ينظر: ابن مالك: التسهيل، 77.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، 7/ 69، والتميمي، د. صبيح: هداية السالك، 2/ 303.

(6) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 126.

قولك: دقَّ جرس الإنذار في المساء دقاً طويلاً، أو دقةً، أو دقتين. وقيدوا الظرف الصالح للنيابة عن الفاعل بكونه مختصاً متصرفاً.

2- إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، أقيم هذا المفعول مقام الفاعل قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [من سورة فصلت: 3]، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [من سورة هود: 44]، وقد أجاز فريق من النحاة إنابة غير المفعول به مع وجوده، واستندوا في ذلك إلى قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [من سورة الجاثية: 14]. بترك (قوماً) منصوباً وهو مفعول به، وإقامة الجار والمجرور (بما) مقام الفاعل.

3- إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، وهو من باب (أعطى، وكسى) فلا خلاف بين النحاة في إقامة المفعول الأول كما ذهب إليه سيبويه وترك الثاني على حاله من النصب، وقد مثل سيبويه لذلك بنحو قولك: كُسي عبدالله الثوبَ، وأعطي عبدالله المالَ، وعبدالله كان مفعولاً أول للفعلين، كسا، وأعطى، والأصل: كسوتُ عبدالله الثوب، وأعطيتُ عبدالله المالَ.

ومن النحاة من يجيز إنابة المفعول الثاني مع بقاء المفعول الأول منصوباً وذلك إذا أمن اللبس الدّلاليّ تقول: في: كسوت عبدالله ثوباً: كُسي عبدَالله ثوبٌ، وهو عندنا قليل في الاستعمال لا حاجة تدعو إليه؛ لأنَّ الأولوية لنيابة المفعول الأول كما ذهب إليه سيبويه، لاسيّما أنَّ (عبدالله) في: كسوتُ عبدالله ثوباً، فاعل في المعنى، فالأولى بالحذف هو لا غيره.

فإذا حصل لبس دلالي في إنابة المفعول الثاني وجب العدول عنه إلى نيابة المفعول الأول كما في نحو قولك: أعطيتُ عبدالله خالداً، فكل من المفعولين صالح للنيابة عن الفاعل، ويتعذر الفصل بينهما عند بناء الجملة للمجهول ممّا يدعو إلى اختيار الأول ليقام مقام الفاعل لا غير، ليكون: أُعطي عبدالله خالداً[1].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 129.

وسيرد قول سيبويه في أحكام نيابة المفعول الثاني في باب ظنَّ وأخواتها و(أرى وأعلم وأخواتهما) في مواضعه من الكتاب.

رابعاً: أجاز سيبويه وتابعه جمهور النحاة من بعده تقديم المفعول الثاني على نائب الفاعل، مثلما كان الأمر في تقديم المفعول به على الفاعل تقول: كُسي الثوبَ عبدالله. كما كنت تقول: أكرمَ خالداً عبدالله، ولك أيضاً تقديم المفعول الثاني على الفعل ونائب الفاعل معاً، تقول: الثوبَ كُسي محمدٌ، والمالَ أعطي عبدُالله.

مثلما أجيز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في نحو قولك: خالداً أكرم محمدٌ.

خامساً: الحوظات:

الأولى: يحذف الفاعل لغرض لفظي أسلوبي هو الإيجاز كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ﴾ [من سورة الحج: 60]، أو موافقة المسبوق السابق، كقول بعض الفصحاء: (من طابت سريرتُهُ حُمدتْ سيرته)[1]، وكقول الأعشى[2]:

عُلّقتُها عرضاً وعُلّقت رجلاً غيري ... غيري، وعُلّقَ أخرى غيرَها الرجلُ

وقد يكون سبب الحذف غرضاً معنوياً، لكون الفاعل معلوماً، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [من سورة النساء: 28]، والخالق معلوم معروف واحد لا غيره.

أو لكون الفاعل مجهولاً كقولهم: روي عن رسول الله ﷺ أو تعظيم الفاعل وإجلاله بعدم ذكر اسمه كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [من سورة الذاريات: 10]، أو أنْ قصد المتكلّم لا يتعلق بذكر فاعل معين، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [من سورة النساء: 86]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَـٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟﴾ [من سورة المجادلة: 11].

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 129.

(2) الأعشى: الديوان، ص 57.

والثانية: أنّ نائب الفاعل يأخذ أغلب أحكام الفاعل من رفع، وعُمدية، وتأخير عن الفعل وعدم الاستغناء عنه، ومطابقته الفعل في التأنيث والتذكير والإفراد والجمع فضلاً التغير الصرفي في بنية الفعل.

والثالثة: أنّه إذا أقيم المصدر مقام الفاعل يشترط فيه ألا يكون مسوقاً لتوكيد فعله، فلا يقال في مثل: ضَلَّ المنافقُ ضَلالاً: ضُلَّ ضلالٌ، لعدم الفائدة بخلاف قولك: فَرِحَ الطفلُ بالهدية فرحاً شديداً، أو: دقّ جرسُ الإنذار دقّاً طويلاً، أو دقّةً، أو دقتين؛ لأنّ هذه المصادر غير مسوقة لمجرد التوكيد، وإنّما هي لبيان النوع، أو العدد، فيمكن والحال هذه إنابتها عن الفاعل.

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(واعلم أنّ المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كلّ شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضُربَ زيدٌ الضربَ الشديدَ، وضُربَ عبدالله اليومين اللذين تُعلَمُ، ولا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا مضروبَ الليلة الضربَ الشديدَ، وأُقعدَ عبدالله المقعدَ الكريمَ.**

**فجميع ما تعدّى إليه فعل الفاعل لا يتعدّاه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعدّاه فعله)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات والعبارات:**

- **المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول: هو الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، وبُني للمجهول.**

**ثانياً: هذا الفعل الذي لا يوجد مفعول ثانٍ يتعدى إليه، يتعدى إلى سائر المفعولات الأخرى كظرفي الزمان والمكان، والمصدر، والحال، مثلما كان الفعل غير المتعدي يتعدى إلى هذه المفاعيل كلّها من نحو: (قام وخرج وذهب) وغير ذلك.**

---

(1) سيبويه، 1/ 42.

وقد مثّل سيبويه لذلك بالتعدّي إلى المصدر وذلك قولك: حُمِدَ محمدٌ الحمدَ الكثيرَ، وحُمِدَ عبدالله اليومين اللذين تَعْلَم، بتعدّي الفعل المبني للمجهول (حُمِدَ) إلى المصدر (الحمدَ)، وإلى الظرف (اليومين) لا على أساس أنّه مفعول فيه، وإنّما على أساس أنّه مفعول به على سعة الكلام، وهو كقولك: يا ممدوحَ الليلةِ المديحَ الكثيرَ، فقد كان (الليلة) مفعول به على أساس سعة الكلام قبل إضافة اسم المفعول (ممدوح) في نحو: مُكرمُ زيدٍ.

فالليلة مفعول به صيغ له الفعل، ثمّ أضيف إلى مفعوله كإضافة (كاتب) إلى معموله في نحو: كاتبُ قصيدةٍ، ومن أمثلة سيبويه قولك: أقعدَ عبدالله المقعدَ الكريم، فالمقعد ظرف مكان صيغ من الفعل (قَعَدَ) نصب على المفعولية[1].

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(واعلم أنّ المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعلٍ في التعدي والاقتصار بمنزلة إذا تعدّى إليه فعل الفاعل؛ لأنّ معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء، ألا ترى أنّك تقول: ضربتُ زيداً، فلا تُجاوزُ هذا المفعول، وتقول: ضُرِب زيدٌ فلا يتعداه فعله؛ لأنّ المعنى واحد وتقول: كسوتُ زيداً ثوباً، فتجاوز إلى مفعول آخر، وكُسي زيدٌ ثوباً، فلا تجاوز الثوب؛ لأنّ الأول بمنزلة المنصوب، لأنّ المعنى واحد وإنْ كان لفظه لفظ الفاعل)[2].**

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات والعبارات:**

- المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل: المبني للمجهول، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

**ثانياً:** أنّ هذا الفعل المتعدّي الذى بُني للمجهول في التعدّي إلى غير المفعول به من مصدر أو زمان، أو مكان هو نفسه إذا قص اه على البناء للفاعل من غير أن يتجاوز إلى منصوب آخر.

فـ(مدحتُ محمداً) و(مُدِحَ محمدٌ) واحد في المعنى، وإنْ كانت البنية مختلفة، وهنا يلفت سيبويه النظر إلى مسألة مهمة، وهي أنّ نائب الفاعل هو مفعول في الحقيقة، لكن طبيعة

---

[1] سيبويه، 1/ 42.

[2] سيبويه، 1/ 42-43.

الجملة الفعلية تقتضي فاعلاً ولـمّا حُذف هذا الفاعل لبناء الفعل للمجهول، وتعذر القول بتقدير الفاعل مستتراً؛ لأنّه إذا قُدّر عُرف، والبناء للمجهول تقتضي تغييب الفاعل لفظاً وتقديراً، رُفع المفعول به وأنيب مناب الفاعل وهو في المعنى مفعول به.

وكذا الأمر في نحو: منحتُ محمداً جائزةً، بتعدّي الفعل الفاعل إلى مفعولين.

و: مُنحَ محمدٌ جائزة، بالبناء للمجهول، وإبقاء المفعول الثاني على حاله إعراباً ووصفاً؛ لأنّ الأول رفع على نيابته للفاعل، فبناء الفعل للمجهول لا يجلب إليه مفعولاً لم يكن له، ولا يزيل عنه مفعولاً كان له، ولذلك قال سيبويه: (لأنّ معناه متعدياً إليه فعل الفاعل أو غير متعدّ إليه فعله سواء).

## بناء الفعل المتعدّي إلى ثلاثة للمجهول

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أنْ تقتصر على أحدهما دون الآخر.

وذلك قولك: نُبِّئتُ زيداً أبا فلان، لـمّا كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثة تعدّى المفعول إلى اثنين، وتقول: أري عبدالله أبا فلان، لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين).

أقول:

أوّلاً: عند بناء الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل للمجهول يتعدّى الفعل إلى اثنين فقط، لأنّ الأول سيؤدي وظيفة نائب الفاعل، ويبقى المفعولان الثاني والثالث على حالهما من الإعراب.

فالأصل في قولك: نُبِّئتُ عبدالله أبا فلان: نبّأني محمد عبدالله أبا فلان، والأصل في قولك: أري عبدالله أبا فلان: يُرني محمدٌ عبدالله أبا فلان فعند بناء الفعل ما لم يُسمَّ فاعله صار المفعول الأول، وهو ياء المتكلّم نائباً للفاعل، وبقي المفعولان الثاني والثالث على حالهما من التركيب، فإذا عُدت بالفعل إلى البناء للمعلوم أحدث الفاعل للفعل، وعدّيت الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.

ولذلك يقول سيبويه: (إنّك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعدّاه إلى ثلاثة مفعولين).

ثانياً: وإنابة المفعول الأول عن الفاعل فيما يتعدّى إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة هو المشهور عند النحاة الذين مضوا وراء سيبويه فما قرّره بهذا الشأن إذا منعوا، أو منع أكثرهم نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ وأخواتها) وكذا الأمر في نيابة المفعول الثاني في باب ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، والسبب في ذلك أنّ المفعول الأول في مثل هذه الأفعال هو المفعول حقيقة، وقد خرج ابن مالك على إجماع النحاة في منعهم إنابة المفعول الثاني عن الفاعل في بابي (ظنّ وأخواتها) و(أرى وأخواتها)، وأجاز نيابة الثاني إذا أُمِنَ اللَّبسُ، وظهر القصد مع

هذه النيابة، وكأنه قاس ذلك على إمكانية نيابة مفعولي (كسا وأخواتها)، وبشرط ألا يكون المفعول الثاني جملة، أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً[1].

ومن إنابة الثاني قولك: ظُنَّ محمداً ناجحٌ، وأعلم محمداً سعيدٌ ناجحٌ، فإذا حصل لبس في نيابة الثاني فلابُدَّ من إنابة الأول دون غيره، ففي قولك: ظننت محمداً أخاك، لابُدَّ من إنابة الأول، تقول: ظُنَّ زيدٌ أخاك؛ لأنَّ إنابة الثاني تُغير المعنى، لكون إنابة الأول توضح أنَّ الشك في (الأخوة)، أمّا إنابة الثاني فتبين أنَّ الشك في التسمّية، وكذا الأمر فيما يتعدّى إلى ثلاثة، إذ نقل عن أحدهم إنابة الثالث، إنْ لم يلبس فجاز عنهم: أُعلم محمداً سعيداً ناجح[2].

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(واعلم أنَّ الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز، تعدّت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى المفعول، وذلك قولك: أُعطي عبدالله الثوبَ إعطاءً جميلاً، ونُبِّئتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً، وسُرِق عبدالله الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفاً، ولكن على قولك: يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ. صُيِّر (فِعْل) المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدّى فاعله ولا مفعوله، ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدّى)[3].**

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات والعبارات:**

- **الأفعال إذا انتهت فلم تجاوز:** أيّ الأفعال التي تعدّت إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على ذكر أحدهما دون الآخر.

**ثانياً:** يرى سيبويه أنَّ ما يتعدّى من الأفعال إلى مفعولين، يتعدّى بعد ذلك إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل من مصدر أو ظرف زماني أو مكاني، أو حال.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 129-130.

(2) ينظر: الخضراوي، ابن هشام الأندلسي عن: التميمي: منار السالك، 2/ 323.

(3) سيبويه، 1/ 43.

ثالثاً: وقد مثّل سيبويه لذلك بنحو قولك: أُعطي عبدُالله الثوبَ إعطاء جميلاً، باستيفاء الفعل (أعطى) مفعوليه اللذين صار الأول منهما نائب فاعل، ثمّ تجاوز ذلك إلى العمل في المصدر الصريح (إعطاءً) المنصوب على المفعول المطلق، و(جميلاً) صفة له.

ومثله: نُبِئتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً.

رابعاً: أمّا قولك: سُرِق عبدُالله الثوبَ الليلةَ، فهو متعدٍّ إلى مفعول واحد، والأصل: سرق اللصُ عبدالله الثوب، أيّ: (من عبدالله)، ولذا يجوز عدّ (الليلة) مفعولاً على سعة الكلام كما مرَّ ذكره في موضعه.

خامساً: ورأى سيبويه في الحلقة الأخيرة من كلامه أنَّ الفعل الذي تعدّى فاعله إلى مفعوله يتعدّى إلى بقية المنصوبات كالمصدر وظرفي الزمان والمكان والحال، لكونه ليس (بأضعف) في هذا التعدّي من الفعل اللازم، بل هو أقوى في التعدية إلى سائر المنصوبات لكونه متعدياً في الأصل، ومن المعروف أنَّ الفعل اللازم يتعدّى إلى المصدر وظرفي الزمان والمكان والحال، فمن البدهي أن يتجاوز المتعدّي مفعوله أو مفعوليه، أو مفاعيله الثلاثة إلى المنصوبات الأخرى بعد استيفائه مفعوله أو مفاعيله.

## الحال

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يعملُ فيه الفعل فينتصبُ، وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول، كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيداً الثوبَ؛ لأنّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنّه مفعول كالأول، الا ترى أنّه يكون معرفة، ويكون معناه ثانياً كمعناه أوّلاً إذا قلت: كسوتُ الثوب، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كُسي الثوب.

وذلك قولك: ضربتُ عبدَالله قائماً، وذهب زيدٌ راكباً، فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعل الفاعل نحو: عبدالله وزيد ما جاز في ذهبت، ولجاز أن تقول: ضربت زيداً أباك، وضربتُ زيداً القائم، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصّفة ولا البدل) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- حال وقع فيها الفعل: أيَ أنّ الحال وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول أو كليهما معاً في وقت وقوع الفعل.
- مفعول كالأول، أيَ: أنّ المفعول الثاني كالمفعول الأول في وصول الفعل إليه.
- يكون معناه ثانياً كمعناه أوّلاً، أيَ: أنّ المفعول الثاني كالمفعول الأول في وصول الفعل إليه.

ثانياً: لم يحدّ سيبويه الحال، واكتفى بالقول إنّه (حال وقع فيه الفعل)، وأصل الحال الدلالة على انقلاب الشيء عمّا كان عليه في وقت فعل من الأفعال، وهو من حال الشيء يحول: إذا انقلب عمّا كان عليه، ولهذا قيل للحمأة: حال؛ لأنّه طين انقلب عمّا كان عليه [2].

وهي في الاصطلاح: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به أو كليهما معاً وقت حدوث الفعل [3].

---

(1) سيبويه، 1/ 44.

(2) ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة (حول).

(3) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 419.

**ثالثاً**: فرّق سيبويه بين ما يُنصَبُ على أنّه مفعول ثانٍ فيما يتعدّى من الأفعال إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، أيّ يجوز الاقتصار على ذكر أحدهما دون الآخر، وما ينصب على الحال، وذكر من هذه الفروق:

1- أنّ المفعول به لابدّ من ذكره، لاسيّما إذا كان معرفة كما هو الحال في نحو قولك: كسوتُ الثوب، أو كسوت الفقير الثوب؛ لأنّ الفعل وقع عليه، فهو يغني عن ذكر الفاعل أمّا الحال فلا يغني عن ذكر الفاعل. فـ (قائماً) في نحو قولك: حمدت عبدالله قائماً، اكتفى الفعل بـ (عبدالله) مفعولاً به من حيث التعدّي، ولم يمتنع وصوله إلى (قائماً) بوصفه حالاً من المفعول به متعلق بهيئته وقت حدوث (الحمد). ومثله: ذهب عبدالله راكباً، باكتفاء الفعل (ذهب) بـ(عبدالله) الذي هو فاعل، ولم تصر الحال فاعلاً، والسبب أنّ الحال يحول بين الفعل والحال أن يكون حالاً.

2- أنّ المفعول به يكون حاله مع الفعل واحداً سواء بُني الفعل للمجهول أو بُني للمعلوم، فلا فرق بين قولك: كسوتُ الثوبَ، وكُسي الثوبُ، وإنْ كان الثوب يؤدي وظيفة نائب فاعل في الجملة الثانية، ولكنّه مفعول به في المعنى، والحال لا تقوم مقام نائب الفاعل.

3- أنّ الحال وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول، أو كليهما وقت وقوع الفعل، فعندما تقول: وصل محمد متعباً، أيّ: وقع فعله وهو الوصول في هذه الحالة التي هو موصوف فيها بـ (متعب). أمّا إذا قلت: كسوتُ محمداً الثوبَ، فالثوب ليس هو الكاسي ولا هو المكسوّ، وليس فيه معنى الحال التي وقع فيا الفعل، ولهذا وصل إليه الفعل كما وصل إلى المفعول الأول (محمداً) على السواء.

4- أنّ المفعول الثاني فيما تعدّى إلى مفعولين من الأفعال يكون نكرة، ويكون معرفة، والحال على رأي سيبويه ومن تابعه من جمهور النحاة لا يكون معرفة، بمعنى أنّك تقول: (كسوت الفقير الثوبَ) لا تقول (وصل الفقيرُ المتعبَ) بنصب المتعب على الحال.

5- أنّ المفعول الثاني كالأول في كونهما معمولين لفعل واحد، ويجوز لنا الاقتصار عليه، وتأدية المعنى المراد به وحده فتقول: كسوت الثوبَ، فيكون الثوب مفعولاً أيضاً، والمفعول الثاني ملحوظ من سياق الكلام؛ لأنّ إكساء الثوب إنّما يكون لمن يُكسى من ذات أو شخص، ومعنى هذا أنّ المفعول الثاني قد يذكر وحده ليقوم بلفظه على الدلالة على الملبوس نفسه وعلى من ألبسناه الثوب، أمّا الحال فلا يقوم بنفسه منفرداً عن الأسماء التي هو حال منها، لا تقول: (أكرمتُ قائماً) وأنت تريد: أكرمت الضيف قائماً، إذ لا يعرف من صاحب الحال، ألنت أم الضيف.

6- أنّ ما ينصب على الحال ليس بمنزلة ما ينصب على أنّه مفعول به يتعدّى إليه فعل الفاعل، ويتضح ذلك على رأي سيبويه في الأفعال اللازمة من نحو: ذهب وخرج وقام وغير ذلك من الأفعال التي لا تتعدّى إلى المفعول به، ولكنها تتعدّى إلى الحال، فتقول: ذهب محمد راكباً، ولا تقول: ذهب محمد علياً.

7- أنّ الحال لو كان كالمفعول به لجاز أن يؤتى للفعل المتعدّي إلى مفعول واحد مفعول به ثان، فتقول: أكرمت محمداً أخاك على أساس أنّ (أخاك) مفعول ثان، وهو ليس كذلك، بل هو بدل، وليس مفعولاً به، وكذا الأمر في قولك: أكرمت محمداً الفارس، فلا يجوز في (الفارس) إلاّ أنّ يكون نعتاً وليس مفعولاً ثانياً. أمّا في (الحال) فيمكن أن تقول: أكرمت محمداً قائماً بالنصب على الحال، ومعنى ذلك: أنّ ما لا يتعدّى إلى المفعول به، وما يتعدّى إلى مفعول واحد، يتعدّى إلى الحال، ولا يمكن أن يتعدّى إلى مفعول ثان، وكذا الأمر فيما يتعدّى إلى مفعولين لا يجوز فيه هو نفسه التعدّي إلى ثلاثة، وإنّما يجوز أن يتعدّى إلى الحال.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فالاسم الأول المفعول في ضربتُ قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في (ذهب) أن يكون فاعلاً.

وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثلُهُ رجلاً، ولي مِلؤهُ عسلاً، وكذلك: ويحه فارساً؛ وكما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جراً إذا قلت: له عشرون درهماً.

فعمل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل (مثله) فيما بعده، ألا ترى أنه لا يكون إلاّ نكرة كما أنّ هذا لا يكون إلاّ نكرة، ولو كان هذا بمنزلة الثوب وزيدٍ في: كسوتُ، لما جاز: ذهبتُ راكباً؛ لأنّه لا يتعدّى إلى مفعول كزيد وعمرو.

وإنّما جاز هذا لأنّه حال، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد، فعمل كعمل غير الفعل، ولم يكن أضعف منه، إذ كان يتعدّى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه)[1].

أقول: يرى سيبويه في هذا النص الآتي:

أوّلاً: أنّ المفعول به للفعل المتعدّي لواحد من نحو: (حمدتُ محمداً قائماً)، أنّ محمداً هو المفعول به الذي اكتفى به الفعل (حمد) المتعدّي إلى واحد، ولهذا امتنع أن يقع الحمد على قائماً أيضاً على أساس أنّه مفعول ثان، ولذلك انتصب بوصفه حالاً، شأنه في ذلك شأن الحال الواقع بعد فعل لازم في نحو قولك: ذهب محمد راكباً، فقد اكتفى (ذهب) بـ (محمد) فاعلاً، وصار هذا الفاعل في ظلّ مبدأ الاكتفاء أن يحول بين الفعل اللازم (ذهب) وبين (راكباً) من أن يكون فاعلاً.

ولتوضيح فكرة الاكتفاء هذه مثل سيبويه بالآتي:

لي مثلُهُ عسلاً.

ولي ملؤهُ عسلاً

وويحه فارساً.

---

(1) سيبويه، 1/ 44-45.

بنصب (رجلاً، وعسلاً، وفارساً) على التمييز، لأنَّ المضاف إليه وهو الضمير في (مثله، وملؤه، ويحه) قد حال بين الاسم المضاف وهو (مثل، وملء، وويح) أن يكون مجروراً؛ لأنَّ التركيب استوفى أو اكتفى المضاف منه بالمضاف إليه، ولا يقع الجرّ على الضمير، وعلى (رجلاً أو عسلاً، أو فارساً)؛ لأنَّ المضاف أضيف واكتفى بما أضيف إليه من ضمير، ولذلك لم يكن بُدّ من نصب (رجلاً وعسلاً وفارساً) على التمييز، مثلما كان الأمر حين حال الفاعل للفعل اللازم في نحو:: ذهبت محمد راكباً، أن يكون (راكباً) فاعلاً، لأنَّ الفعل اكتفى بالفاعل (محمد)، ولم تعد هناك حاجة لفاعل آخر، فنصب (راكباً) على الحال.

وهذا على رأي سيبويه مثل قولك: له عشرون درهماً بنصب (درهماً) على التمييز؛ لأنَّ النون في (عشرون) قد حالت بين (عشرون) وبين إضافتها إلى (درهماً) كما منع الفاعل من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل، وصار التمييز كالمفعول ولم يبقَ إلاَّ نصب (درهماً) على التمييز.

ولهذا كله يرى سيبويه أنَّ سبب نصب الحال، ونصب التمييز واحد، وهو امتناع رفع الحال على الفاعلية لاكتفاء الفعل اللازم بفاعل واحد هو صاحب الحال، أو نصبه على المفعولية فيما يتعدّى إلى المفعول به، فلم يبق إلاَّ نصبه على الحال، وكذا الأمر في التمييز المنصوب، حين حيل الضمير بينه وبين أن يكون مضافاً إليه للاسم قبله إذا استوفى إضافته إلى الضمير، ولا يجوز إضافة الشيء إلى مضافين، فنصب على التمييز، ولذلك يقول سيبويه: (فعمل الفعل ها هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله فيما بعده).

ثانياً: ويلفت سيبويه النظر إلى أنَّ التمييز كالحال كلاهما نكرة، فيقول: (الا ترى أنّه لا يكون إلاَّ نكرة كما أنَّ هذا – يقصد التمييز – لا يكون إلاَّ نكرة).

وعلى الرغم من أنّه قد سمع في التمييز التعريف، وقد تأوله البصريون على التنكير[1]، ترجّح رأي سيبويه ومن تابعه في تنكير التمييز، وإنّما كان التمييز نكرة لأسباب يمكن إيجازها بالآتي:

1- أنَّ التمييز لا يجوز إضماره، والإضمار للمعارف لا للنكرات.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 32، الفراء: معاني القرآن، 1/ 79، وابن السراج: الأصول، 2/ 292.

2- أنّه أشبَه الحال، وما يقع منه بعد المقادير يخرج مخرج ما يكون زيادة في الفائدة، فنصب كما نصب الحال.

3- أنّه يدل على ما أكثر منه، ولو كان معرفة لما دل على نفسه فقط، ولم يدل على ما هو أكثر منه كما تدل النكرة على ما هو أكثر منها في لفظها[1].

وعلى الرغم من اتفاق الحال والتمييز في التنكير، وعدم الإضمار، وأنّ كلا منهما يزيل الإبهام أو العموم عمّا سبقه، فهما يختلفان في أمور كثيرة منها نذكر الآتي[2]:

1- أنّ الحال إذا كان مفرداً يشترط فيه الاشتقاق أصلاً، والتمييز جنس جامد غالباً.

2- الحال يكون مفرداً، وجملة، وشبه جملة، والتمييز لا يكون إلاّ مفرداً.

3- التمييز لا يكون إلاّ فضلة، والحال قد لا تكون كذلك، إذ تتوقف دلالة النصب على ذكرها.

4- الحال مبين للهيئات، والتمييز مبين للذوات أو النسبة.

5- الحال على معنى (في)، والتمييز على معنى (من).

6- والحال يجوز تقديمه على عامله، والتمييز لا يجوز فيه ذلك على الأرجح، وسيأتي على ذكر ذلك سيبويه في موضعه.

7- الحال قد تتعدد بعطف وبغيره والتمييز لا يتعدد إلاّ بعطف.

8- الحال قد يفيد التوكيد لعامله، أو لصاحبه، أو لمضمون الجملة قبله والتمييز لا يفيد التوكيد على أرجح الآراء.

إن المتأمل لكلام سيبويه في قضايا (اللزوم والتعدي، وما يستتبع ذلك من قضايا المفاعيل، وما يمكن أن يتجاوز إليه الفعل من منصوبات بعد استيفائه فاعله إن كان لازماً، أو فاعله ومفعوله إن كان متعدياً، أو فاعله ومفعوليه أو مفاعيله إن كان متعدياً لأكثر من واحد

---

(1) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، 171، والوراق: علل النحو، 509، 536.

(2) ينظر: الأشموني: شرح الألفية، 2/ 202.

ليقف على مبدأ مهم من المبادئ النحوية التي طرحها سيبويه هنا يتمثل فيما يمكن أنْ نطلق عليه (مبدأ الاكتفاء والتجاوز) أو (الاستيفاء والتعدي)، وهذا المبدأ كما يبدو لنا من كلام سيبويه ذو بعدين:

الأول: ما يمكن أنْ نسمّيه عدم الذكر، أو التمام الإسنادي، وهو أن يستوفي الفعل فاعله إن كان لازماً في إفادة معنى، ويستوفي المبتدأ خبره، ويستوفي الفعل المتعدّي لواحد فاعله ومفعوله، وهكذا في المتعدّي إلى مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل.

وفي ضوء مبدأ الاكتفاء والاكتمال والاستيفاء هذا تكون كل المنصوبات الأخرى أعني ما ينصب على المصدرية، أو الظرفية الزمانية، أو المكانية، أو الحالية، أو غير ذلك ذات وظائف نحوية ودلالية تختلف عن الوظائف النحوية والدلالية للمفاعيل، وهذه الوظائف النحوية والدلالية للمفاعيل وللحال وللتميز وغيرهما من المنصوبات هي التي تمنع الاختلاط بينها، وتؤكد وظيفة كل منها بحيث يمكن للناطق باللغة العربية أن يفصل، أو (يحول) في الفهم بين ما هو مفعول به، أو ما هو حال أو تميز أو غيرهما.

ولذلك يقول سيبويه: (فالاسم الأول المفعول في ضربتُ قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفاعل في أن يكون فاعلاً، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: (لي مثله رجلاً).

والثاني: ما يمكن أن يتجاوز فيه العنصر اللغوي المعين حدود الاكتفاء في بيان دلالة محددة إلى زيادة قيد دلاليّ آخر كما هو الشأن في الحال، فهناك فرق بين سافر محمد و: سافر محمدٌ مطمئناً. في الجملة الأولى يمكن السكوت عن ذكر أيّ عنصر لغوي آخر؛ لأنّ الفعل اللازم (سافر) اكتفى بفاعله في إفادة معنى تام، وفي الثانية زدنا في الجملة عنصراً ثالثاً أفاد بيان الحال التي عليها كان السفر، واقعة في جواب كيف، وبذلك يمكن القول إنّ تعاقب الوحدات اللغوية داخل النص اللغوي المعين هو الذي يحدد طبيعة العلاقات بينها، وتُحدِّد وظيفة كلّ منها نحوياً ودلاليّاً، وأسلوبياً.

## كان وأخواتها

قال سيبويه- رحمه الله-:

(هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد فمن ثمّ ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة، وسنبين لك إن شاء الله.

وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان، نحوهن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر.

تقول: كان عبدالله أخاك.

فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت، وإنْ شئت قلت: كان أخاك عبدالله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب) لأنّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول: كان وأخواتها.
- اسم الفاعل واسم المفعول: ما هو فاعل في المعنى، وما هو مفعول في المعنى.
- شيء واحد: أيْ: المبتدأ والخبر المفرد.

ثانياً: في اللغة العربية جملة من الأفعال التي تدخل على الجملة الاسميّة لإفادة زمان محصل، أو لإفادة النفي، أو الانتقال.

ثالثاً: ذكر سيبويه من هذه الأفعال (كان، ويكون، وصار، وما دام وليس) ثمّ قال: (وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر) وهي مستكملة في ثلاثة عشر لفظاً إذ تذكر (أصبح، وأمسى، وظلّ، وأضحى، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ)،

---

(1) سيبويه، 1/ 45

وزاد عليها بعض لنحاة (مرّ) بمعنى كان، لا بمعنى انتقال الخطى، نحو: مررت بهذا الأمر صحيحاً، أيّ: كان هذا الأمر صحيحاً، و(اسم الإشارة هذا)، و(وما ونى) بمعنى زال، و(آض، وعاد، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وغدا، وراح، وتحول) [1].

رابعاً: أطلق عليها سيبويه مصطلح (الفعل) الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، أيّ إلى المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، والخبر الذي هو مفعول في المعنى، فكان هي الفعل تشبّه الأفعال في العمل، واسمها شبيه بالفاعل نسب إلى أنّه اسم لها، وخبرها المنصوب مشبّه المفعول نسب إلى أنّه خبرها، وهو في الحقيقة خبر الاسم الواقع بعدها وكذلك أخواتها.

فعندما تقول: كان محمد عالماً، فإن (محمد) هو فاعل العلم.

علماً بأنّ هناك تسامحاً في عبارة سيبويه، فليس المرفوع هنا وهو (محمد) فاعلاً في الحقيقة، ولا المنصوب مفعولاً بل أراد سيبويه أن يقول إنّ المرفوع يشبّه الفاعل في كونه هو العالم أو فاعل العلم، والعلم يشبّه المفعول لهذا السبب، ولذلك قال: (وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر)، ولم يقل: ممّا لا يستغني عن المفعول.

خامساً: وهذه الألفاظ أفعال صحيحة لفظاً لا حقيقة، فلفظها لفظ الفعل، وتصاريفها تصاريفه، تقول: كان يكون وكن وكائن، فشبّهوها بالفعل بسبب هذا التصرف، وفرقوا بينها وبين الأفعال بأنّ جعلوا ما بعدها من مبتدأ اسماً لها تشبيها له بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهاً له بالمفعول[2].

سادساً: رأى سيبويه أنّ المرفوع بعدها والمنصوب شيء واحد؛ لأنّ الأصل فيهما هو المبتدأ والخبر، والمبتدأ والخبر كالشيء الواحد، ولذلك رأى سيبويه أنّه لا يجوز الاقتصار على ذكر الفاعل، أيّ الاسم، كما لا يجوز الاقتصار على ذكر أحد مفعولي (ظنّ) وأخواتها) استناداً إلى (لمبدأ الاحتياج) المقابل (لمبدأ الاكتفاء) الذي تحدثنا فيه من قبل.

---

(1) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 1/ 12، 55، وثعلب: مجالس العلماء، 42، 359، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 376- 378، وابن يعيش: شرح المفصل، 7/ 90-91.

(2) ابن السراج: الأصول، 1/ 82.

وللتدليل على أنّ اسم هذه الأفعال وخبرها كالشيء الواحد زيادة على عدم جواز الاقتصار على ذكر الاسم، أو (الفاعل) على حد تعبير سيبويه أنّ قولك: كان محمد أخاك يكون فيه محمد هو الأخ في المعنى.

أمّا إذا قلت: مدح محمد أخاك يكون (محمد) غير (أخاك)، وتقول: ما فعل محمد؟ تقول: المدح.

ولو قلت: كان محمد أخاك فقيل لك: ما فعل محمد؟ لم يجز أن تقول: الكون[1].

ولكون اسمها وخبرها يرجعان إلى معنى واحد، أو شيء واحد (أفردوا لها باباً مستقلاً)[2].

ثمّ اصطلح عليها بـ (الأفعال الناقصة) لعدم تمام معناها بالمرفوع وحده، كما هو الحال في الأفعال التامة، ولذلك قال سيبويه: (فمن ثمّ ذكر – أيّ هذا الباب – على حدته، ولم يذكر مع الأول، أيّ مع الأفعال التامة، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل – أيّ على المرفوع بعدها).

سابعاً: يرى سيبويه أنّ دخول كان على الجملة الاسميّة يفيد زماناً محصلاً في الماضي (وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى)، ومثل لذلك بنحو: كان عبدالله أخاك، إذا أخبرت عن الأخوة في الزمن الماضي ومثله قولك: كان محمد تاجراً، بالإخبار عن كونه كان تاجراً في الزمن الماضي.

وهذا المضي إمّا أن يكون منقطعاً كما هو مثال سيبويه، أو غير منقطع، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [من سورة الفرقان: 54]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [من سورة النساء: 96]، فهذا الإخبار غير منقطع فذلك حاله تعالى في كلّ حين، أو وقع عليه القدرة، والغفران، والرحمة بوصفها أوصافاً لذاته العليا منقطعة عليه دون غيره تعالى.

---

(1) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، 106.

(2) المبرد: المقتضب، 3/ 86.

وقد يكون الزمان المتحصل مستقبلاً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [من سورة القارعة: 4]، ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [من سورة الأعراف: 166]، وقد يكون بمعنى الحدوث والوجود والوقوع، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [من سورة البقرة: 280]، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [من سورة آل عمران: 110]، ولكون زمان (كان) يعم أوقات أخواتها ممّا يختص كلّ منها بزمان محدد معلوم صارت كان أمُّ الباب.

ثامناً: لم تتفق كلمة النحاة بعد سيبويه على أنَّ كان وأخواتها أفعال، فجمهور البصريين وأكثر النحاة من بعده استندوا إلى قوله في فعليتها لكونها تتصل بالضمائر، وقيل إنَّ بعضها حروف كـ (ليس) وقيل غير ذلك[1].

تاسعاً: رأى سيبويه جواز تقديم خبر كان على اسمها، مثلما يجوز ذلك في تقديم المفعول به على الفاعل، ومثل لذلك بنحو: كان أخاك عبدالله، قياساً على قولك: مدح أخاك عبدالله.

وفي حقيقة الأمر أنَّ التصرف في جملة كان واسمها وخبرها أفقياً يكون على ثلاثة أضرب، سيأتي على بيانها سيبويه في مواضعه من الكتاب، وهي موجزة بالآتي[2]:

1- ما يجوز فيه التقديم والتأخير والتوسط، وهو (كان، وأصبح، وأمسى، وظلّ، وأضحى، وصار، وبات).

2- ما اختلفوا فيه بين مجوز لتقديم الخبر ومانع له، وأجمعوا على جواز التوسط وهو (مازال، وما انفك، وما فتئ، وبرح، وليس).

3- ما يمنع تقديم خبره عليه وذلك (مادام).

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 87، والمرادي: الجنى الداني، 459، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 387.

(2) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، 107-108، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1/ 396، والمرادي: شرح الألفية، 1/ 198.

## تصرّف كان وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: كنّاهمُ، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم، قال أبو الأسود الدؤلي:

فــإنْ لا يكُنهــا أو تكنْــهُ فإنّــه     أخوهــا غَذَتْــهُ أمُّــهُ بلبانهــا

فهو كائن ومكون، كما تقول: ضارب ومضروب).

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- نكنهم: أيْ: نشبّههم، أو (من رأيناهم).
- كائن ومكون: اسم فاعل واسم مفعول من (كان).

ثانياً: ظاهر كلام سيبويه على (كان) أنّها فعل لاتصال الضمائر بها، ووقوعهـا – أيّ وقوع هذه الضمائر – موقع الفاعلين والمفعولين في نحو: كنـت، وكنّـا، وكنّـاهم، مثلمـا يقـال أكرمت، وأكرمنا، وأكرمناهم.

واستشهد سيبويه لتصرفها بقول أبي الأسود الدؤلي[1]:

فــإنْ لا يكُنهــا أو تكنْــهُ فإنّــه     أخوهــا غَذَتْــهُ أمُّــهُ بلبانهــا

وأخوها: يقصد به نبيذ الزبيب لأنّهما من شـجرة واحـد، واللبـان: اللـبن للآدمـين خاصة.

---

[1] أبو الأسود الدؤلي: الديوان، 82.

والشاهد فيه قوله: لا يكنها أو تكنه، بإيقاع الفعلين: يكن، وتكن على الضمير، وفي كلّ فعل ضمير مستتر هو اسمها، وبذلك تصرفت كتصرف الأفعال الحقيقية في اتصال الضمائر بها نحو: أكرمني، وأكرمته وقبل البيت قوله:

دعِ الخمرَ تشربها الغواةُ فإنني رأيت أخاها مجزيًا لمكانها

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّ (كان) وهي أمُّ الباب كما ذكرنا تامة التصرف فيكون منها الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل (كائن)، واسم المفعول (مكون)، ولم يمثل لذلك إلاّ بقوله: (فهو كائن ومكون، كما تقول ضارب ومضروب).

ولم تتفق كلمة النحاة بعد سيبويه على اشتقاق اسم المفعول من كان أو إحدى أخواتها، ولهذا يقول ابن هشام الأنصاري (وجميعها لا يُبنى منه اسم مفعول، فأمّا قول سيبويه – رحمه الله – فهو مكون فيه) فسأل أبو الفتح يقصد: ابن جني أبا علي عنه، فقال: (ما كلّ داءٍ يعالجه الطبيب)[1].

ومن المعلوم أنّ حكم هذه الأفعال من حيث الجمود أو التصرف على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو (كان، وأصبح، وأمسى، وظلّ، وبات)، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [من سورة الإخلاص: 4]، ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً﴾ [من سورة الإسراء: 50]، وقول الشاعر:

وما كلُّ مَن يبدي البشاشة كائناً أخاكَ إذا لم تلفهِ لك منجداً

باستعمال اسم الفاعل (كائناً) من كان.

وقول الآخر:

---

[1] ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 10.

بعلمٍ وحلمٍ سادَ في قومِهِ الفتى        وكونُكَ إيّاه عليكَ يسيرُ

باستعمال المصدر (كون).

وقول الحسين بن مطير الأسدي[1]:

قضى اللهُ يا أسماءَ أن لستُ زائلا        أحبُّكِ حتى يُغمِضَ العينَ مُغمِضُ

باستعمال اسم الفاعل (زائلاً).

والثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو أربعة: (زال، وبرح، وفتئ، وانفك) فهذه تتصرف إلى صيغة المضارع خاصة وتستعمل من بعضها صيغة اسم الفاعل، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [من سورة هود: 118]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [من سورة طه: 91]، ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [من سورة يوسف: 85]، ولم يستعمل منهن أمر ولا مصدر[2].

والثالث: ما لا يتصرف أصلاً، وهو ليس بالاتفاق، ودام على الأصح[3]؛ لأنَّ من شرط عملها أن تسبق بنفي أو شبهه، وهو لا يدخل على الأمر ولا على المصدر لعدم دلالتها على الحدث وفقاً لأرجح الآراء.

أمّا (دم، يدوم، دائم، دوام) فهي تصرفات دام التامة لا الناقصة.

والسبب في عدم تصرف (ليس) وجمودها مطلقاً كونها مشبّهة الحرف إذ لا تؤدي معنى إلاَّ بذكر متعلقها كالحروف، وهذا لا يمنع من إسنادها إلى الضمائر، فيقال: لستُ ولستِ، وليسا، وليسوا، ولسنا، فهي جامدة في كلّ هذا.

---

(1) الحسين بن مطير: شعره، ص 170.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 9.

(3) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 8.

## كان التامة وما يجري مجراها من أخواتها

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أيّ خُلِقَ عبدالله، وقد كان الأمر، أيّ وقع الأمر، وقد دام فلان، أيّ ثبت، كما تقول: رأيت زيداً، تريد: رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدته تريد: وجدان الضّالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرّةً بمنزلة كان، ومرّة بمنزلة: استيقظوا، وناموا.

فأمّا ليس فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنّها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثمّ لم تصرف تصرف الفعل الآخر، فممّا جاء على (وقع) قوله، وهو مقّاس العائذي:

فِدى لبني ذُهلِ بن شيبانَ ناقتي　　　إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ

أيّ إذا وقع.

وقال الآخر، عمرو بن شأس:

بني أسدٍ هل تعلمونَ بلاءَنا　　　إذا كان يوماً ذو كَواكبَ أشنَعا
إذا كانتِ الحُوُّ الطوالُ كأنّما　　　كساها السلاحُ الأرجوانَ المضلَّعا

أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم.

وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا ويرفع ما قبله، كأنّه قال: (إذا وقع يوم ذو كواكبَ أشنعا) [1].

يرى سيبويه الآتي:

أوّلاً: أنّ (كان) قد تكون بمعنى الحدوث أو الوقوع أو الحضور، أو شبّه ذلك فتكتفي حينذاك باسم واحد يرتفع بها ارتفاع الفاعل بفعله من غير حاجة إلى منصوب، شأنها في ذلك شأن الفعل اللازم، فمثلما تقول: رأيت زيداً، تريد رؤية العين. أو: أنا

---

[1] سيبويه، 1/ 46-47.

وجدته، تريد وجدان الشيء المفقود (وجدان الضالة). كقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [من سورة البقرة: 117]، ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 193]، ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ [من سورة مريم: 20]، ويستشهد سيبويه لكان تامة بمعنى وقع بقول العائذي[1]:

فِدى لبني ذُهلِ بن شيبانَ ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ

والأشهب: جعل فرسه أبيض من شدَّة الغبار يوم المعركة، يبدو كالكوكب في ليل مظلم، وبَنُو ذهل من نزل عندهم الشاعر.

والشاهد في قوله: كان يوم ذو كواكب، بجعل كان تامة بمعنى: وقع أو حدث، فلم تحتج إلى خبر، وعلى رواية (ذا كواكب) تكون كان ناقصة، واسمها مضمر والتقدير: إذا كان اليوم يوماً ذا...[2].

وقول عمرو بن شأس[3]:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا ... إذا كان يوماً ذو كَواكبَ أشنَعا
إذا كانتِ الحُوُّ الطوالُ كأنَّما ... كساها السلاحُ الأرجوانُ المضلَّعا

والأشنع: الشرير، والحوُّ من الخيل، المصفر الأفخاذ، والأرجوان: الأحمر والمضلع: الذي في خطوط عراض من الحمرة.

---

(1) هو مسهر بن النعمان من عائذة قريش، شاعر مخضرم.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 253-245.

(3) شاعر مخضرم شهد القادسية، توفي سنة (20هـ).

والبيتان في معرض الفخر بنفسه وقومه، فهم أصحاب بأس في الحرب، فخيولهم مخمضة بالدماء لشدة المعركة، حيث يعلو الغبار الذي يحجب الشمس، وأراد بالكواكب، السلاح الصقيلة التي تبدو كأنها كواكب تلمع في ليل حالك.

والشاهد فيه قوله: إذا كان يوماً ذا، فبرواية (ذا) تكون (كان) ناقصة واسمها مضمر وبرواية (ذو، ويوم) تكون تامة بتقدير: إذا وقع يوم ذو كواكب[1].

ثانياً: ويجري سيبويه مجرى كان في التمام والاكتفاء بالفاعل بعدها فعلين من أخواتها هما: أصبح التي تفيد اتصاف اسمها بمعنى الخبر وقت الصباح نحو: أصبحت السماء ملبدةً بالغيوم، وتفيد أيضاً الدلالة على التحول والانتقال، وهو كثير في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا﴾ [من سورة القصص: 10]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [من سورة آل عمران: 103]، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [من سورة الملك: 30].

فإن دلّت على الدخول في الوقت المعين صارت تامة واكتفت بالفاعل وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: (ومرّة بمنزلة قولك: استيقضوا وناموا) أيّ دخلوا في وقت الاستيقاظ وهو الصباح، ودخلوا في وقت النوم وهو الليل.

قال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [من سورة الروم: 17]، فأصبح ومثلها أمسى تكونان تامتين إذا ما أريد بهما الدخول في الوقت المعين كما قلنا.

ويجري مجرى (كان وأصبح وأمسى) في التمام ما لم يذكره سيبويه هنا: (أضحى، وصار، وبرح، وانفك، ودام، وظلّ، وبات)، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [من سورة الشورى: 53]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [من سورة هود:

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 63-64.

107]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [من سورة الكهف: 60]، وكقول الشاعر:

ومن فعلاتي أنني حَسَنُ القِرى إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها

وقول الآخر:

وبات، وباتت له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأرمدِ

وتقول:

ظلَّ النهار، وانفكَّ المسمار عن الخشبة[1].

ثالثاً: أمّا ليس، فهي لنفي الحال، وتفيد اتصاف اسمها بمعنى الخبر في الزمن الحالي، أيْ عند التقيد بزمن كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [من سورة البقرة: 177]، وإن نفيت بها غير الحال فلابدّ من قرينة، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [من سورة هود: 8].

وقد يكون النفي بليس مجرداً عن الزمن وذلك في السياقات اللغوية التي تتضمن دلالة مطلقة تعم الأزمنة جميعها كقولك:

ليس للخائن كرامةٌ،

وليس لكذوبٍ مروءة.

وقد رأى سيبويه أن ليس لا تكون إلاّ لموضوع واحد وهو استعمالها ناقصة لا تتصرف تصرف الفعل التام، ولا بد لها من اسم وخبر.

---

(1) ينظر: التميمي: هداية السالك، 2/ 95.

**معمولا كان باعتبار التعريف والتنكير**

**قال سيبويه – رحمه الله -:**

(واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان معرفة، لأنّه حدّ الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً، لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدالله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد، لا عليك أقدّمت أم أخرّت، إلاّ أنّه على ما وصفت لك في قولك: ضربت زيداً عبدالله، فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنّما ينتظر الخبر.

فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً فإنّما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصّفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فإن قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يُنَزّل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا باب لبسٍ)[1].

**أقول:**

**أوّلاً المصطلحات والعبارات**

- تشغل به: تسند إليه، أو تتحدث عنه، أو المتحدث عنه.
- حدّ الكلام: الذات، أو الشيء، أو المسند إليه.
- ما هو معروف عنده مثله عندك: الذات أو الشيء المعروف لدى المتكلّم والمخاطب على حدّ سواء.

**ثانياً:** كأنّي بسيبويه فيما مضى من أسطر، ومثلها كثير ممّا سيأتي يريد أن يقرر أنّ أهمية القواعد والأنظمة النحوية لا تكمن في الإنتاج المادي للجمل فحسب بل أنّ أهمية هذه القواعد والأنظمة النحوية كائن أيضاً في قدرتها على تمييز الجمل الصحيحة من سواها، فكل تركيب للعناصر اللغوية ينسجم مع هذه القوانين يكون جملة مفيدة، وإلاّ فليس بجملة، زد على ذلك أنّ تلك القواعد والقوانين تمكن المرء أيضاً من صوغ جملتين أو أكثر في معنى

[1] سيبويه، 1/47-48.

عام واحد مع اختلاف في التركيب، وتمكّنه من الحكم على الجمل المتشابهة في التركيب والمختلفة في المعنى، وهذه القوانين أيضاً تفسّر إمكانية فهم المخاطب معنى جمل، وإنْ حذفت بعض أجزائها، وغير ذلكم من وظائف القواعد والقوانين النحوية التي تكفّلت بتوسيع دوائرها المدارس اللسانية المعاصرة على رأسها (المدرسة التوليدية التحويلية) ورائدها جومسكي[1].

ثالثاً: يرى سيبويه أنّه إذا كان العنصران اللغويان بعد (كان وأخواتها أحدهما معرفة، والثاني نكرة، فالمعرفة هي الاسم؛ لأنّها محور الحديث، أو الإخبار، ونحن نخبر عن المعارف لا عن النكرات، فالمبتدأ والخبر متلازمان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وإنّما يأتي الخبر لتتم به الفائدة، فلا يجوز لك أن تقول: كان قائم زيداً.

ويجوز لك أن تقول:مدح رجل زيداً، لأنّك تخبر عن (رجل) بالمدح الواقع منه بزيد، ولو نصبت (رجلاً)، ورفعت (زيداً) جاز أيضاً إذ صار الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، فتخبر عن زيد بالمدح الواقع منه برجل.

والذي أجاز لك ذلك أنّ (رجل) و(زيد) شيئان مختلفان، ليسا كالمبتدأ والخبر اللذين يمثلان شيئاً واحداً، ولذلك لا يجوز أن تقول: كان إنسان حليماً، لأنّك لا تعدم وجود إنسان حليم.

رابعاً: ولتوكيد أنّ اسم كان وخبرها بمنزلة المبتدأ والخبر أنّ المبتدأ معرفة في الأصل، والخبر نكرة يؤدي وظيفة الإخبار التي تتمّ بها الدلالة المرادة، وممّا يدلّ على أنّ اسم كان (المعرفة) هو محور الكلام أنّك إذا أخرته وقدمت عليه الخبر ظلّ الحكم الإعرابي له، وهو الرفع قائماً، وظلّ الحكم الإعرابي للخبر، وهو النصب قائماً كذلك، فقولك: كان زيدٌ حليماً، كقولك: كان حليماً زيدٌ، فالوصف النحوي لمكونات التركيبين واحد:

كان + اسمها المرفوع + خبرها المنصوب.

و: كان + خبرها المنصوب + اسمها المرفوع.

---

[1] ينظر: الخولي: قواعد تحويلية، ص 23، وجون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ص 132 وما بعدها، وخليل عمايرة: النظرية التوليدية التحويلية، ص 39.

والدلالة في إطارها العام واحدة، وإنْ كنّا في تقديم (زيد) نبدو أكثر اهتماماً به لا بصفته (حليماً)، فإنْ قدمنا (حليماً) كان الاهتمام بالوصف لا بمن قام به هذا الوصف.

خامساً: وإذا قلت: كان زيد، فأنت تبدأ بالذات المعروفة لديك، كما هي معروفة للمتلقي (فقد ابتدأ بما هو معروف عنده مثله عندك). والأمر كامن في إطلاق الخبر، لكونه الحديث، أو الوصف الذي تريد أن تخبر به عن (زيد) هذا.

وإذا قلت: كان حليماً، فالمستفاد من التركيب هو معنى (الحلم) الذي لا يعرف بمن قام، أيْ لا يعرف صاحبه، ولذلك يلزم إطلاق الذات التي يقوم بها وصف (الحلم).

سادساً: وإذا قلت: كان حليم أو رجل بالابتداء بالنكرة، لا يستقيم التركيب قواعدياً، لأنَّ الإخبار عن النكرة التي لم يكن للمخاطب علم بها كعلم المتكلّم بها، ولا يمكن أن يتمّ تواصل بين متكلم ومستقبل إلاّ أن يكون المخاطب على علم بما أخبره به المتكلّم، فلا فائدة من قولك: كان حليم، لأنّه لا تعرف الذات التي اتصف بذلك، فإن قلت: كان محمد حليماً، اكتمل المعنى، لأنَّ المخاطب كان على معرفة بمحمد، فإذا قلت: كان حليم محمداً، بجعل الوصف (حليم) اسماً، فلا يستفاد من التركيب معنى، لأنَّ (حليم) نكرة غير معروفة لدى المخاطب علم المتكلّم بها؛ ثمّ أنَّ (محمداً) بوصفها ذاتاً لا تصلح لأنْ يخبر بها، وإنّما يخبر عنها، وإنْ كان معلوماً؛ لأنَّ المخاطب سيظل جاهلاً بالنكرة التي جُعلت اسماً لكان، ولذلك قال سيبويه: (فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ).

## حكم الالتباس في اسم كان

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقد تقول: كان زيدٌ الطويلُ منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين، وتقول: أسفيهاً كان زيدٌ أم حليماً، وارجلاً كان زيدٌ أم صبياً، تجعلها لزيدٍ، لأنّه إنّما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف هو المبدوء به. ولا يُبْدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلبسُ؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لـما يكون فيه هذا اللبس)[1].

أقول:

أوّلاً: يحترس سيبويه من وقوع لبس لدى المخاطب عند إخباره عن ذات معرفة لها ما يشاركها في التسْمِيَة التي تعرف بها، كالمحمدين، والمحمدون، فإذا أُريد الإخبار عن واحد منهما، أو منهم بعينه دون غيره، واحتراساً من وقوع لبس لدى المخاطب في المقصود بالمتحدث عنه، يُؤتى بالوصف لتمييز عمّن يشاركه في جنسه بتلك التسْمِيَة، فنقول: كان محمدٌ الحليمُ واثقاً من النجاح.

ثانياً: ولا يتغير من طبيعة التركيب شيء إذا اسبقنا (كان) باستفهام، إذ تبقى المعرفة اسماً، وتبقى النكرة خبراً؛ لأنّ الاستفهام عن المعروف عند المتكلّم وعند المخاطب، وغاية السؤال تكمن في الوصف المجهول الذي يتصف به المعرفة، فقولك: (أمزارعاً كان محمد أم تاجراً)؟ يشير إلى أنّ (محمد) معروف لدى السائل والمخاطب، لكن غير المعروف هو صفته في أن يكون مزارعاً أو تاجراً فالسؤال عن هذه الصّفة، وليس عن ذات محمد المعروفة، ولذلك نبدأ بالمعروف، ولا نبدأ بالنكرة؛ لأنّ الابتداء بالنكرة يوقع لبساً، ولذلك يقول سيبويه: (والمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بما يكون في لبس وهو النكرة).

فلو قلت: (كان إنسانٌ حليماً) بجعل النكرة اسماً والنكرة شائعة في جنسها، فلا يعلم من هذا الإنسان الذي قامت به هذه الصّفة فالناس كثيرون، وهنا يكمن وجه اللبس الذي يحصل عند المخاطب إذ يبقى جاهلاً بالمقصود بـ (إنسان) على وجه التحديد.

---

(1) سيبويه، 1/ 48.

## اسم كان نكرة في ضرورة الشعر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنّه (فِعْلٌ) بمنزلة (ضرب)، وأنّه قد يعلم إذا ذكرت زيداً، وجعلته خبراً أنّه صاحب الصّفة على ضعف من الكلام، وذلكم قول خداش بن زهير:

فإنّــك لا تُبــالي بعــد حَــوْلٍ أظَــبيٌ كــان امّــكَ أم حِمــارُ

وقال حسان بن ثابت:

كــأنَّ ســبيئةً مــن بيــت راسٍ يكــونُ مِزاجَهــا عَــسَلٌ ومــاءُ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري:

الا مَــنْ مبلــغٌ حــسّانَ عنّــي أسِــحرٌ كــان طِبُّــكَ أمْ جُنــونُ

وقال الفرزدق:

أســكرانٌ كــان ابــنَ المراغــةِ إذ هجــا تميمــاً بجــوفِ الــشامِ أم مُتــساكِرُ

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم بنصب (السكران) ويرفع الآخر على قطع وابتداء)[1].

---

(1) سيبويه، 1/ 49

**أقول:**

يرى سيبويه أنَّ من الضرورات الشعرية غير المستحبة والضعيفة في الكلام جعل النكرة في التركيب المعين اسماً لكان، وجعل المعرفة خبراً لها على عكس ما تلزمه القواعد النحوية المتبعة في ذلك ممَّا مرَّ الاستشهاد له.

والذي يحمل بعضهم على ذلك جعلهم (كان) بمنزلة فعل متعدٍ لواحدٍ كـ (مدحَ) إذ يجوز أن تكون النكرة في مثل هذا الفعل فاعلاً أيْ مسنداً إليه، وتكون المعرفة خبراً عنه، فتقول: مدحَ رجلٌ محمداً، ومن المسوغات التي استند إليها أيضاً أنَّ الاسم والخبر شيء واحد فيمكن على هذا الافتراض الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعلى العكس، فقولك: محمدٌ واثق بالنجاح، يكون فيه الواثق هو محمد ومحمدٌ هو الواثق.

ويسوق سيبويه شواهد من الشعر لتأكيد وجود هذه الضرورة الشعرية كقول خداش بن زهير[1]:

فإنَّك لا تُبالي بعد حَوْلٍ        أظبيٌ كان أمَّكَ أم حِمارُ

يريد أنَّ الناس لم يعودوا مهتمين بالبحث عن الأصل والنسب والتشرف بذلك إذ اختلطت الأمور، وقارب ما شرف من الناس وما وضع و(أمّك) أصلك. والشاهد فيه قوله: (كان أمّكَ أم حمارُ)، بجعل النكرة (حمار) اسماً لأنَّ، والمعرفة (أمك) خبراً لها، وقيل في توجيه إعراب البيت غير ذلك[2].

ومن ذلك قول حسان بن ثابت[3]:

---

(1) وينسب البيت لغيره ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 377، وشرح أبيات سيبويه، 1/ 227، والفارقي: شرح الأبيات المشكلة، ص 239، والبغدادي: الخزانة، ص3/ 230.

(2) ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 377.

(3) حسان بن ثابت: ديوانه، ص 3، برواية: خبيئة، وهي الخمر المعتقة المضنون بها، ورواية السيرافي والشنتمري: كأن سلافةً. وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 50، والشنتمري: 65.

كــانَّ ســبيئةً مــن بيــت راسٍ يكــونُ مِزاجَهــا عَــسَلٌ ومــاءُ

والسبيئة: الخمر المعتّقة، وبيت راس: موضع بشمال الأردن مأهول بالناس والشاهد فيه: (يكون مزاجها عسل وماء) بجعل النكرة (عسلٌ) اسماً لـ (يكون)، والمعرفة (مزاجها) خبراً لها.

وجملة: (يكون مزاجها عسلٌ وماءُ) في محلّ نصب صفة لـ (سبيئةً) ويمكن أن يكون (مزاجُها) بالرفع، بجعل اسم يكن ضمير شأن، ويرفع مزاجها على الابتداء وما بعده خبره.

وعلى رواية سيبويه أنَّ الدلالة المرادة هنا قد تكون بالتنكير في (عسل وماء) أو بالتعريف لتشابه أجزائهما قلاً أو كثرا، ومن ذلك قول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري[1]:

الا مَــنْ مبلــغٌ حــسَّانَ عنّــي أسِــحرٌ كــان طِبُّــكَ أمْ جُنُــونُ

والطّب هنا: العلّة والسبب، والبيت في معرض هجائه لحسان بن ثابت فيقول له: أأنت مسحور أو مجنون بهجائك لي، وفي البيت توعّد من الأنصاري لحسان بالرد والمقارضة.

والشاهد فيه قوله: (أسحرٌ كان طبُّكَ أم جنونٌ) بجعل المعرفة (طبُّك) خبراً لكان، و(جنون) وهو نكرة اسماً لها.

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق[2]:

أسـكرانٌ كـان ابـنَ المراغـةِ إذ هجـا تميمــاً بجــوفِ الــشامِ أم مُتَــساكِرُ

وابن المراغة: جرير، والمراغة: الأتان التي لا تمنع الفحول، وتميم: رهط الفرزدق، وجرير تميمي أيضاً لكنّه من كليب بن يربوع، لا من بني دارم رهط الفرزدق. والشاهد فيه

(1) ينظر: البغدادي: الخزانة، 4/ 68.

(2) الفرزدق: ديوانه، ص 481.

قوله: (أسكرانٌ كان ابن المراغة) بجعل المعرفة (ابن المراغة) خبراً لكان، و(سكرانٌ) النكرة اسماً لها.

ويرى سيبويه أنَّ الأكثر في هذا البيت نصب (سكرانَ) ورفع (ابن المراغة)، وحينئذٍ لابدَّ من نصب (متساكراً) عطفاً على (سكران) لكنَّه عطفه على تقدير جملة معطوفة على جملة، وذلك بتقدير مبتدأ، وسكران خبر أيّ: هو متساكر.

## معمولا كان معرفتان

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(وإنْ كانا معرفةً فأنت بالخيار: أيهما جعلته فاعلاً رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت في ضرب، وذلك قولك: كان أخوكَ زيداً، وكان زيدٌ صاحبك وكان المتكلِّم أخاك).**

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات:**

فاعلاً: أيّ اسماً لكان؛ لأنّه فاعل في المعنى كما مرَّ.

ثانياً: يرى سيبويه أنّه إذا كان معمولا كان معرفتين فنحن بالخيار بجعل أيّ المعرفتين اسماً والثانية خبراً، فنقول:

كان أخوك زيداً.

وكان زيدٌ صاحبك.

وكان المتكلمُ أخاك

ويقيس سيبويه ذلك على معمولي الفعل المتعدّي إلى واحد إذ لا يشترط فيه تعريفاً للفاعل أو تنكيراً للمفعول، فقد يكونا نكرتين، او معرفتين أو معرفة أو نكرة، أو على العكس، تقول:

أكرم محمدٌ ضيفاً بتعريف الفاعل وتنكير المفعول به.

وأكرم محمدٌ الضيفَ بتعريف الفاعل والمفعول به.

وأكرم الضيفُ محمداً بتعريف الفاعل والمفعول به.

وأكرم ضيفٌ محمداً بتنكير الفاعل وتعريف المفعول به.

وأكرم رجلٌ ضيفاً بتنكيرهما معاً.

**قال سيبويه – رحمه الله -:**

**(وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: من ضرب أباك، إذا جعلت من الفاعل، ومن ضرب أبوك، إذا جعلت الأب الفاعل، وكذلك: أيُّهم كان أخاك، وأيُّهم كان أخوك. وتقول: ما كان أخاك إلاّ زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلاّ زيدٌ، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [من سورة الجاثية: 25]، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [من سورة الأعراف: 82]، وقال الشاعر:**

**وقد علم الأقوامُ ما كان داءَها ... بثهلان إلاّ الخِزي مِمّن يقودُها**

**وإنْ شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلاّ زيداً، وقد قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع)** [1].

**أقول:**

يستطرد سيبويه في الحديث عن المعرفتين إذا وقعتا بعد كان، منوّعاً فيهما، مستعملاً (مَنْ) الاستفهامية مرة، و(أيّ) الاستفهامية مرة أخرى، ثمّ ينوع من طبيعة الجملة المستعملة إثباتاً ونفياً فيرى أنّ قولك: مَن كان أخاك؟ بتقديم اسم الاستفهام (من) المبني على السكون في محلّ رفع اسماً لكان مقدماً، وجعل (أخاك) وهو معرفة أيضاً خبراً منصوباً وعلامة نصبه الألف؛ لأنّه من الأسماء الخمسة. أمّا (من كان أخوك) ففيها يكون اسم الاستفهام خبراً مقدماً، و(أخوك) اسم كان مؤخراً مرفوعاً وعلامة رفعه الواو، ويناظر سيبويه بين بعض هذه التراكيب، وقولك: من ضرب أباك؟ بجعل اسم الاستفهام مبتدأ وهو (فاعل) في المعنى و(أباك) مفعولاً.

---

[1] سيبويه، 1/ 50.

ومثل: (من) الاستفهامية (أيّ) الاستفهامية، تقول: (أيهم كان أخاك)، بجعل اسم الاستفهام في محلّ اسم كان مرفوعاً مقدماً، و(أخاك) خبرها.

فإن قلت (أيهم) كان أخوك كان اسم الاستفهام في محلّ خبر كان مقدماً منصوباً، و(أخوك) اسم كان مؤخراً.

أمّا قولك: (ما كان أخاك إلاّ زيدٌ) فبتقديم اسم كان على خبرها، ولم تغير (ما) و(إلاّ) من الإعراب شيئاً، وإنّما أفادتا الحصر، وجعل الكلام إثباتاً لا نفياً.

وهو يناظر قولك: ما أكرم أخاك إلاّ زيداً.

ثانياً: ويستعمل سيبويه الاسم الواقع بعد كان مصدراً مؤولاً من (أن والفعل) مستشهداً لذلك بقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [من سورة الجاثية: 25]، فقد قُرِئ (حجتهم) بالنصب والرفع[1]، وقراءة النصب على أنّ حجتهم خبر كان مقدم، والمصدر المؤول من (أن وقالوا) في تقدير اسم كان أيّ ما كان حجتهم إلاّ قولهم. ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [من سورة الأعراف: 82]، فـ (جواب) خبر كان المقدم، وإلاّ أداة حصر، وأن المصدرية وما في حيزها في تأويل مصدر في محلّ رفع اسم كان المؤخر، والتقدير: إلاّ قولهم ومثل ذلك قول الشاعر:

وقد علم الأقوامُ ما كان داءَها ... بثهلان إلاّ الخِزي ممّن يقودُها

و(ثهلان): اسم جبل، وهو في ض الهجاء لقائد منكسر جلب الخزي له ولمن يقودهم.

والشاهد فيه قوله: (ما كان داءها بثهلان إلاّ الخزي) بجعل المعرفة الأولى (داءها) خبراً مقدماً لكان، و(الخزي) اسماً لكان مؤخراً مرفوعاً، ويجوز العكس.

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 192، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 8/ 49، 4/ 334.

**( جاء ) بمعنى: صار الناقصة**

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(ومثل قولهم: من كان أخوك، قول العرب: ما جاءت حاجتك، كأنّه قال: ما صارت حاجتك، ولكنّه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: من كان أمّك، حيث أوقع (من) على مؤنّث)[1].**

**أقول:**

**أوّلاً**: من المعروف أنّ (من) و(ما) الاستفهاميتين الموصولتين لفظهما لفظ المذكر، ومعناهما يقع على المذكر أو المؤنّث، فإذا روعي لفظهما ذكر ما بعدهما مذكراً سواء أردنا به المفرد أو المثنى أو الجمع، وإنْ روعي معناهما فيذكر ما بعدهما إن كان مذكراً، ويؤنث إذا كان مؤنثاً.

تقول: من نجح؟ إفراداً، وتثنية، وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً، أو: من نجحت؟ ومن ينجحان؟ ومن ينجحن، ومن ينجحون؟ أمّا قول العرب: ما جاءت حاجتك.

فالأصل في (جاء) أن يكون فعلاً تاماً لازماً، واو متعدياً لا فرق في ذلك، تقول:

جاء محمد إلى صاحبه.وجاء محمد صاحبه.

لكنّه سمع في اللغة العربية إجراء (جاء) مجرى (صار) بمعنى (انتقل) وذلك في تراكيب نادرة جرت مجرى الأمثال، وإذا كان ذلك لزم أن يكون لـ (جاء) وفقاً لهذا الاستعمال اسم وخبر، كقولهم: ما جاءت حاجتك؟ فـ(ما) مبنية على السكون في محلّ رفع اسم (جاء) الناقصة، و(حاجة) خبر منصوب، وأنّثوا الفعل الناقص مراعاةً لمعنى (ما)، وادخل التأنيث على (ما) مراعاة لمعناها، وهي بمعنى (أية حاجة)، ولو حملت على اللفظ قيل: ما جاء حاجتك.

---

[1] سيبويه، 1/ 50-51.

ولم يستعمل هذا بل أُستعمل التأنيث، لأنَّ قولهم: ما جاءت حاجتك صار عندهم مثلاً، ولذلك يقول سيبويه: (ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة ... لأنه بمنزلة المثل).

ثانياً: يناظر سيبويه (ما جاءت حاجتك) بقولهم: من كانت أمك، أيّ: أية امرأة كانت أمك.

## من أحكام (عسى) الناقصة

قال سيبويه – رحمه الله– :

(وإنّما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنّه بمنزلة المثل، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: (عسى الغُويرُ أبؤسا)، ولا يقال: عسيتُ أخانا)) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات:

- الحرف: الكلمة، ويقصد بها (ما).

ثانياً: وبعد أن يؤكّد سيبويه أنّ (ما جاءت حاجتك) بمنزلة المثل الذي لا ينقاس عليه لأنّه غير مطرد، يناظر بينها وبين المثل العربي المعروف (عسى الغويرُ أبؤساً).

وهو مثال قيل هكذا، ولا ينقاس عليه؛ لأنّ في عسى معنى الشك والتوقع، والغوير: تصغير غار، وأبؤس: جمع بأس، ويضرب هذا المثل للرجل يخبر بالشر فيتهم به، أو للشيء يظن مأمناً فيأتي منه الشر) [2].

ولا يجوز القياس على هذا المثل، فلا يقال: عسى محمد صديقك، بجعل خبر عسى مفرداً منصوباً، ولذلك قال سيبويه: (ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير ما حاله من سائر الكلام).

---

(1) سيبويه، 1/ 51.

(2) العسكري: أبو هلال: جمهرة الأمثال، 2/ 50.

ثالثاً: ومن المعروف أنّ (عسى) تذكر في كتب النحاة من بين أفعال ناقصة تسمى أفعال المقاربة وهي (عسى، وكاد، وجعل، وأخذ، وطفق، وكرب، وقارب .... الخ).

ولها أنماط تركيبية متعددة هي:

1- أن يليها اسم مفرد مرفوع هو اسمها، وخبرها فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، هذا هو الأشهر، ولم ترد في القرآن الكريم إلاّ به، قال تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [من سورة النساء: 84]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [من سورة المائدة: 52]، ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾ [من سورة الممتحنة: 7]، فلفظ الجلالة اسم عسى مرفوع، والمصدر المؤول من (أن والفعل ) في محلّ نصب خبر عسى.

2- أن يليها المصدر المؤول من (أن والفعل) فتكون حينئذ تامة لا ناقصة، وهو كثير في القرآن الكريم أيضاً، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 216]، ﴿فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ [من سورة القصص: 67] فعسى: فعل ماض تام، والمصدر المؤول من (أن والفعل) في محلّ رفع فاعل، وبه تستغني (عسى) عن الخبر.

3- وإذا تقدم اسم عليها – ولم يرد في القرآن الكريم – فهي إمّا تامة أو ناقصة كقولك: (محمد عسى أن يتفوق)، فـ (محمد) مبتدأ، والمصدر المؤول من أن والفعل في محلّ رفع فاعل لـ (عسى) التامة والجملة في محلّ رفع خبر للمبتدأ.

أو أنّ محمد مبتدأ، والمصدر المؤول في موضع نصب خبر عسى الناقصة واسمها مستتر فيها يعود على محمد، والجملة في محلّ رفع خبر.

أمّا نحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [من سورة الإسراء: 69]، فتحتمل (عسى) التمام أو النقصان.

فإن عُدَّت ناقصة فاسمها مؤخر، وهو (ربّك)، والمصدر المؤول في محلّ نصب خبرها مقدم، وفاعل (يبعث) ضمير مستتر يعود إلى اسم (عسى) وجاز عوده على متأخر، لأنّه مقدم في النية.

وإنْ عُدّت تامة فالمصدر المؤول في محلّ رفع فاعل لها، و(ربّك) فاعل للفعل (يبعث).

4- ورد قليلاً خبر عسى من غير أن المصدرية، قول هدبة بن خشرم في مخاطبة ابن عمه[1]:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ

فـ (يكون) فعل مضارع مرفوع وهو في محلّ نصب خبر عسى الناقصة. ونـدر مجيء خبر (عسى) مفرداً، ومنه قول رؤبة[2]:

أكثرت في العذلِ ملحّاً دائماً ... لا تكثرنْ إني عسيتُ صائماً

والشاهد فيه: مجيء خبر عسى اسماً مفرداً، لا مصدراً، ولذلك منع سيبويه أن يقال: (عسيتُ أخانا)، على أساس أنّ (أخانا) وهو اسم مفرد خبر لـ(عسى) الناقصة.

## نصب غدوة

قال سيبويه – رحمه الله-:

**(وكما جعلوا (لَدُنْ) مع غدوة منونةً في قولهم: لَدُنْ غُدوةً، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام، وسترى مثل ذلك إنْ شاء الله)[3].**

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 7، البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل، ص274، ابن يعيش: شرح المفصل، 7/ 117-121.

(2) ينظر: البغدادي: الخزانة، 4/ 79.

(3) سيبويه، 1/ 51.

**أقول:**

من المعلوم أنّ (لَدُن) ظرف مكان بمعنى (عند) وقد تستعمل للزمان، تقول: انتظرتك من لدن بزوغ الشمس إلى الظهر، وهي ظرف مبني على السكون في محلّ نصب.

وقد تجر بـ(من) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [من سورة النمل: 6]، والأصل في (غدوة) المنع من الصرف إذا أريد به وقت من يوم معلوم ويمنع من الصرف للتعريف والتأنيث.

فإذا أريد به التنكير، وليس وقتاً من يوم معلوم صرف، تقول: جئتك يوم الجمعة غدوة، وتقول غدوةً ضرورة فتصرفها[1].

والأصل في (غدوة) أيضاً الجرّ بإضافة (لَدُن) إليها، يقولون: لدن غدوةٍ، بإبقاء نون لدن، المشبّهة بنون (عشرين) ونحوه، وبما أنهم يقولون: عشرين ديناراً، فينصبون (ديناراً) على التمييز كما مرّ، قالوا: لدن غدوةً، بنصب غدوةً، وهذا لا ينقاس عليه، وليس هو كالمثل، لا يقال: لَدُن محمداً، ونصب (غدوةً) من (جعلهم الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام) على ما يقرر سيبويه.

**قال سيبويه– رحمه الله–:**

**(ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول من كانت أمّك، ولم يقولوا ما جاء حاجتك، كما قالوا من كان أمّك، لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء، كما اتفقوا على لعمرُ الله في اليمين.**

**وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فيرفع)[2].**

**أقول:**

**أولاً**: يرى سيبويه أنه قد سمع (ما جاءت حاجتك) بجعل (ما) في محلّ نصب خبراً لـ (جاء) بمعنى صار، ويجعل (حاجتك) اسمها، مثلما يجعل (من) في: (من كانت أمّك) في محلّ نصب خبراً لكان مقدماً، ويجعل (أمّك) اسماً، والتقدير: (أية حاجةٍ كانت حاجتك)،

---

(1) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، 155.

(2) سيبويه، 1/ 51.

و(أية امرأة كانت أمُّك)، كما يقال: صادقةً كانت أمُّك)، أمّا نحو: (ما جاء حاجتك) فلا يجوز، لأنّه ليس مثلاً، ولا يجوز فيه إلاّ التأنيث، فيقال: (ما جاءت حاجتك) (فألزموه التاء) بوصفه مثلاً متفقاً على النطق به هكذا بتأنيث الفعل مراعاةً لمعنى (ما).

ثانياً: يناظر سيبويه بين (ما جاءت حاجتك) بوصفه مثلاً اتفقوا على نطقه بالتأنيث واتفاقهم على قولهم في القسم الصريح: (لعَمْرُ الله لأفعلنَّ كذا) فهذا اللفظ الصريح في القسم بفتح العين لا غير، وإنْ كان العَمر بالفتح، والعُمر بضم العين في معنى واحد هو البقاء، ولعَمرُ الله بمعنى: لبقاء الله، أيْ: لبقاء الله قسَمي أو يمني، ولا يقال: لعُمْرُ الله، بضم العين، وإنْ كان معناها معنى لعَمْر الله بفتح العين.

## تأنيث الفعل الذي أضيف فاعله المذكر إلى مؤنّث

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(ومثلُ قولهم: ما جاءت حاجتك إذا صارت تقع على مؤنّث، قراءة بعض القراء: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾ [من سورة: الأنعام: 23]، و﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [من سورة يوسف: 10]. وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنّما أنّث البعضَ، لأنّه أضافه إلى مؤنّث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثهُ؛ لأنّه لو قال: (ذهبتْ عبدُ أمّك) لم يحسن)[1].**

**أقول:**

أوّلاً: قياساً على تأنيث الفعل في قولهم في المثل: ما جاءت حاجتك، حملاً على معنى (ما) إذا أريد بها التأنيث، وكذا الأمر في (من) كما مرَّ، أقول قياساً على مثل هذا التأنيث جاء تأنيث كثير من التراكيب والنصوص اللغوية، ومـمّا ذكره سيبويه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾ [من سورة الأنعام: 23]، فقد قرأ حمزة والكسائي بالياء ونصب (فتنتهم)، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وابن عامر بالتاء ورفع (فتنتهم)، وقرأ الباقون

---

(1) سيبويه، 1/ 51.

بالتاء ونصب الفتنة[1]. فمن قرأ بالتاء حمل المصدر المؤول (أن قالوا) – وهو مذكر لفظاً – على تأويله مؤنث بتقدير (مقالتهم) وليس (قولهم)، والتقدير – والله أعلم– : لم تكن فتنتهم إلاّ مقالتهم.

وكذا الأمر في قوله تعالى: ﴿يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [من سورة يوسف: 10] فقد قرأ السبعة بالياء، وقرأ الحسن البصري (تلتقطه) بالتاء[2]، وإنّما أنّث (بعضاً) وهو مذكر، لأنّه أضيف إلى (السيارة)، وبعض السيارة من السيارة إذ يمكن في غير القرآن أنْ يقال: (تلتقطه السيارة) بالاستغناء عن بعض وإسقاطه مع صحّة المعنى المراد. وهذه (البعضية) هي التي تحدد تأنيث الفعل أو عدم جواز تأنيثه، فإذا صحت العبارة باستعمال ما أضيف إليه (بعض) جاز تأنيث الفعل للفاعل، وإذا لم تصح فلا يجوز التأنيث.

ففي قولك: قُطِعتْ بعض أصابعه، يمكن القول: قُطِعتْ أصابعه؛ لأنَّ البعض جزء من الكل، ومثل هذا كثير في العربية ومنه قولك:

آذتني هبوبُ الرياح.

وأضرَّت بي السنين.

وإنَّ بعض السنين تعرقتني.

واجتمعت أهلُ اليمامة.

كلّ ذلك بالتأنيث لأنَّ المضاف بعض المضاف إليه تستطيع الاستغناء عنه وإسقاطه أعني إسقاط المضاف، وجعل المضاف إليه هو الفاعل، وهو مؤنث.

أمّا في قولك: (ذهبت عبدُ أمّك) أو (سافرت محامي والدتك) فلا يجوز التأنيث هنا؛ لأنَّ الفاعل (محامي)، المضاف إلى (والدتك) ليس بعضاً منها، ولا يجوز إسقاطه ليبقى المعنى المراد سليماً، فهناك فرق بين قولك:

سافر محامي والدتك.

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 153، 301-302.

(2) ينظر: الفراء: معاني، 2/ 36، والطبري: جامع البيان، 15/ 567-568، والنحاس: إعراب القرآن، 2/ 301-302، وابن جني: المحتسب، 1/ 238.

وسافرت والدتك.

لأنَّ الفاعل مختلف، فالمحامي ليس هو والدتك، وكذا الأمر في نحو قولك: يعجبني ضحكُ الطفلة، بعدم تأنيث الفعل وهو الصحيح؛ لأنَّ الفاعل (ضحك) قد يعجبك، ولا تعجبك الطفلة، ففرق بين: يعجبني ضحكُ الطفلة، وتعجبني الطفلة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمَّا جاء مثله في الشعر قول الشاعر، الأعشى:

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ ... كما شرقت صدر القناةِ من الدمِ

لأنَّ صدر القناة من مؤنث، ومثله قول جرير:

إذا بعض السنين تعرَّقتنا ... كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

لأنَّ (بعض) ههنا سنون، ومثله قول جرير أيضاً:

لمَّا أتى خبرُ الزُّبير تواضعتْ ... سورُ المدينةِ والجبال الخُشَّعُ

ومثله قول ذي الرمة:

مشين كما اهتزت رماحٌ تسفَّهتْ ... أعاليَها مرُّ الرِّياحِ النَّواسمِ

وقال العجاج:

طولُ الليالي اسرعت في نقضي

وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنّه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام) [1].

أقول:

يستشهد سيبويه بأبيات من الشعر للتدليل على أنّ المضاف إلى المؤنث يكتسب تأنيثاً بشرط الاستغناء بالمضاف إليه، وكون الأول بعضاً أو كبعض من المضاف إليه، كما هو الحال في بيت الأعشى [2]، الذي يخاطب به أحدهم ممّن تعرضوا له بالمكروه فيقول له أنّ ما أذعته عني سيعود عليك بالمكروه، وستغصصُ بالماء كمن يغصُّ بالطعام.

والشاهد فيه (كما شرقت صدر القناة) بتأنيث الفعل لأنّ الفاعل (صدر) قد اكتسب التأنيث من إضافته إلى المؤنث وهو القناة.

ومثله قول جرير [3] مخاطباً هشام بن عبدالملك لما جاءت به الأيام من إحن ومصائب ذهبت بكل شيء كما يذهب الأكل على اللحم فلا يترك إلاّ عظاماً، وكفى باليتيم أن يفقد أباه.

والشاهد فيه: (إنّ بعض السنين تعرقتنا) بتأنيث الفعل لإضافة الفاعل (بعض) إلى مؤنث هو بعض منه (السنين).

ومن ذلك قول جرير [4] في مقتل الزبير غيلة عند منصرفه من معركة الجمل مصوراً هول الحادثة التي تضاءلت (تواضعت) أمامها الجبال والأسوار الشاخصة، والشاهد فيه: (تواضعت سور المدينة)، بتأنيث الفعل لأنّ فاعله (سور) وهو مذكر اكتسب التأنيث عند إضافته إلى (المدينة)، وهو مؤنث.

وكذا الأمر في بيت ذي الرمة [5] في معرض وصفه نساء يمشين مشبّهاً إياهنّ بالرماح

---

(1) سيبويه، 1/52-53.

(2) الأعشى: ديوانه، ص 94.

(3) جرير: ديوانه، ص 507.

(4) جرير: ديوانه، ص 345.

(5) ذو الرمة: ديوانه، ص 85.

تستخفها الرياح فتزعزعها لرشاقتها واستقامتها، والشاهد فيه: (تسفهت أعاليها مرُّ الرياح) بتأنيث الفعل لكون فاعله (مرّ) قد اكتسب التأنيث عند إضافته إلى المؤنث المجازي (الرياح).

ومثله قول العجاج[1]، بتأنيث الفعل (أسرعت) لأنَّ فاعله – في المعنى – (طول قد أضيف إلى (الليالي) فاكتسب التأنيث بهذه الإضافة.

ثمّ يعرّج سيبويه على قول من يوثق به حين يقول: (اجتمعت أهل اليمامة) بتأنيث الفعل مع أنَّ فاعله مذكر وهو (أهل)، وذلك لاكتسابه التأنيث عند إضافته إلى المؤنث الذي هو بعضه جاعلاً اللفظ لليمامة، إذ لا فرق بين أن يقال: اجتمعت أهل اليمامة، واجتمعت اليمامة.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومثله في هذا: يا طلحة أقبل، لأنَّ أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم، فترك الحاء على حالها، ويا تيم تيم عدي أقبل، وقال الشاعر جرير:

يـا تـيمَ تـيمَ عَـديّ لا أبـا لكُـمُ ... لا يُلقيـنَّكُمْ في سَـوْءة عُمَـرُ

وسترى هذا مبيناً في مواضعه إنْ شاء الله.

وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه، وسترى ما إثبات التاء فيه حسن إن شاء الله من هذا النحو لكثرته في كلامهم، وسيبين في بابه،فإن قلت: من ضَرَبْتَ عبدُ أمِّك، أو: هذه عَبْدُ زينب لم يجز، لأنّه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تَلْفِظَ بها وأنت تريد العبد)[2].

أقول:

أوّلاً: عند نداء الاسم الذي في آخره تاء مربوطة كـ(طلحة) لنا فيه أربعة أوجه:

الأول: إثبات التاء المربوطة: يا طلحةُ، بالبناء على الضمّ، وهو الأشهر.

والثاني: إثباتها وفتح التاء، يا طلحةَ.

والثالث: حذفها وفتح ما قبلها (الحاء): يا طلحَ.

---

(1) العجاج: ديوانه، ص 80 (الملحقات).

(2) سيبويه، 1/ 53-54.

والرابع: حذفها وضم الحاء - على لغة من لا ينتظر الحركة: يا طلحُ.

وقد وقف سيبويه عند الوجه الثاني، وهو إثبات التاء مع البناء على الفتح، لا إعراضاً عن بقية الأوجه، بل انسجاماً مع ما هو فيه من حديث في إجراء بعض الألفاظ على التأنيث لأسباب وعلل يذكرها سيبويه، أو أنماط تركيبية يقيس عليها.

فإبقاء التاء المربوطة مفتوحة سببه أنَّ أكثر ما تنادى به مثل هذه الأسماء هو حذف التاء وفتح ما قبلها، يقولون: يا طلحَ، أمّا قولهم: يا طلحةَ فقد فتحوا التاء المربوطة كفتحها عند الترخيم، وهو حذف آخر المنادى - ونقل حركة الحرف الذي قبل التاء إلى المنادى المرخّم على لغة من ينتظر الحركة.

بمعنى آخر أنَّ إجراءهم (طلحة) في النداء مجرى الاسم المؤنث يناظر إجراءهم التأنيث في قولهم: (اجتمعت اليمامة)، يريدون: أهل اليمامة.

ثانياً: وما استشهد به سيبويه من قول جرير[1]، فالشاهد فيه قوله: (يا تيمَ تيمَ عديّ)، حيث أدخل (تيم) الثاني بين تيم الأول المضاف، وما أضيف إليه وهو (عديّ)، وترك التركيب على ما كان عليه، وفتح (تيم) الثاني كالأول، وهذا بمنزلة إدخال تاء التأنيث على (يا طلحَ) وفتحها كما كانت مفتوحة، وتيم: هو تيم بن عبد مناة، وعديّ: إخوته، و(عمر) هو عمر بن لجأ التميمي الذي كان جرير يهاجيه، والسوءة: الفعل القبيح، يقول لهم: امنعوا عمراً هذا من (تعرضه لي حتّى تأمنوا أن ألقيكم في بلية، وأنتم قادرون عن كفّ صاحبكم (عمر) من أن يجلب عليكم ما تكرهون)[2].

ثالثاً: يعود سيبويه ثانية ليؤكد أنّه لا يجوز تأنيث الشيء إذا لم يكن بعضاً من المؤنث بعده، فلا يقال نحو: من أكرمتْ أخو والدتك، بتأنيث الفعل (أكرم) لأنَّ الأخ غير الأمّ ولا يقال: هذه مدرس زينب، لأنَّ المدرس غير زينب.

ولا يجوز أن يقال: مررت بزينب، ويراد: مررت بمدرس زينب، وفيما تحدث سيبويه عنه أحكام أخرى سترد في مواضعها من بابي الإضافة والنداء إن شاء الله.

---

(1) جرير: ديوانه، ص 285، وفيه (لا يوقعنكم).

(2) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 142-153.

## الإخبار عن النكرة

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(هذا باب تُخبرُ فيه عن النكرة بنكرةٍ، وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلَكَ، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك.**

**وإنّما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا الشيء)** [1].

**أقول:**

أوّلاً: إنّ الفائدة الدّلالية للجملة لا تنعقد إلاّ بإطلاق الخبر، إن كانت اسْمّية أو اسْمّية منسوخة وبإطلاق الفاعل، أو نائب الفاعل إن كانت الجملة فعلية، والأمر سواء في الجمل المثبتة والمنفية.

ثانياً: والخبر في الجملة الاسمّية يكون من حيث التنكير والتعريف على أربعة أوجه[2]:

أحدهما: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة وهذا هو الأصل.

والثاني: أن يكونا معرفتين.

والثالث: أنْ يكونا نكرتين، ولابدّ هنا من وجود بعض التخصيص في المبتدأ.

والرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبرُ معرفة، وهو عكس ما وُضِعَ عليه الكلام، وهو وقف على الضرورة الشعرية.

ثالثاً: وعلى أيّ وجه يكون عليه المبتدأ، أو الخبر لا تنعقد الدلالة إلاّ بذكر الخبر سواء أكان إخباراً عن المعرفة، أو عن النكرة، وهو حديث سيبويه هنا، وفي الإخبار بالنكرة عن المعرفة لا تحتاج إلى أية زيادة في الكلام؛ لأنّ مكوني الجملة الاسمّية (المبتدأ والخبر) يأتيان على الأصل الذي يقتضيه نظام هذه اللغة على النمط (مبتدأ معرفة + خبر نكرة).

وهذا النمط لا يحتاج إلى أية قرينة أخرى، لاسيّما أننا لو أخبرنا بالمعرفة عن المعرفة لتوهم المخاطب أنّ الخبر صفة لا خبر، فكان الأولى الإخبار عن المعرفة بالنكرة، مع

(1) سيبويه، 1/ 54.

(2) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 98.

الاحتفاظ بحق المتكلّم أن يخبر بالمعرفة أو بالجملة، أو بشبْه الجملة، علماً بأنّ الإخبار بالجملة يعادل الخبر المفرد، لأنّ نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى فاعله، والفعل يلزمه التنكير.

أمّا الإخبار عن النكرة بنكرة فهو بنية تركيبية فرعية عن الأصل الذي تقرر فيما ذكرناه، ولذا فإن حصول الفائدة في مثل هذه الإخبار لابُدّ لها من قرائن لفظية ومعنوية تكفل سيبويه بذكرها، وأوصلها بعض من جاءوا بعده إلى أكثر من ثلاثين موضعاً سيرد أكثرها عند سيبويه[1].

وقد ذكر سيبويه هنا وجهاً من وجوه الإخبار عن النكرة، ومثل لها بنحو قولك:

ما كان أحد مثلك.

وما كان أحد خيراً منك.

وما كان أحد مجترئاً عليك.

والفائدة الدّلالية تمت بالخبر لا بالاسم، والنفي واقع على (مثل) وليس على أحد الذي هو بمعنى (إنسان) فكأنك تقول: لا يوجد لك مثل في كذا، أو كذا، ونحن نعرف المخاطب بالمثل لا بأحد؛ لأنّ أحد هو المخاطب نفسه الذي كان يجعل من نفسه ما يُظنّ فيه أنّ له (مثلاً) في الرفعة أو الضعة.

**قال سيبويه- رحمه الله-:**

**(وإذا قلت: كان رجلاً ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً، حسن؛ لأنّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذلك في آل فلانٍ، وقد يجهله.**

**ولو قلت: كان رجل في قومٍ عاقلاً، لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قومٍ، فعلى هذا النحو يحسنُ ويقبحُ)[2].**

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 290، وما بعدها، وابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك.

(2) سيبويه، 1/ 54.

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- واجب: غير منفي، والنفي العام: العموم.

ثانياً: الإخبار بالنكرة عن النكرة كقولك (كان رجل فارساً) ليس فيه فائدة؛ لأنّ المخاطب لا يجهل شيئاً من هذا، أعني من (رجل) و(فارس)، ولكنه يجهل أيّ الرجال هو الفارس، ولذا يكون الإخبار بنكرة عن نكرة لا تستقيم به معنى ذا فائدة إلاّ بقرينة لفظية، أو معنوية كما مرّ.

فإذا قلت: كان رجل من آل فلان ناجحاً جاز ذلك لتخصيص (رجل) بكونه من آل فلان، وآل فلان قد يكون بينهم (فارس)، وقد لا يكون، فتحددت الكينونة بإطلاق (فارساً) إخباراً عن (الرجل من آل فلان).

وكذا الأمر إذا قلت: كان رجل في قومٍ عاقلاً، لم يحسن؛ لأننا وإنْ خصصنا (رجل) بكونه من قوم، لكن الفائدة لم تتحصل في الإخبار لأنّ من البدهي لدى المخاطب أنّ هناك (قوماً) وأنّ هناك (رجلاً من هؤلاء القوم) عاقل، فلا نعدم قوماً ليس بينهم رجل عاقل.

فالأساس المسوغ لإطلاق الكلام على رأي سيبويه أن تتحصل به فائدة، وأن ينتقل إلى المخاطب خبر ابتدائي لم يكن على علم به، وعناصره، وعلى أساس هذه الفائدة الدّلالية المتحصلة من انتظام مكونات الكلام بصورة صحيحة (يحسن ويقبح) ذلك الكلام.

إن العنصر الأساسي للنحو يشتمل على مجموعة قواعد لتوليد تراكيب وصيغ تتمثل بها الدلالة بالشكل المطلوب بحيث تترتب الوحدات اللغوية التي يضمنها التركيب ترتيباً يبيّن علاقة كلّ واحدة بالأخرى، ووظيفة كلّ منها داخل ذلك التركيب، فالجمل التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه لابُدّ أن تتمّ وفقاً لسلسلة من الاختيارات يحدد فيها العنصر الأول العنصر الثاني، ويرتبط هذان العنصران بالعناصر الأخرى، وكل عنصر لا يختار وفقاً لقواعد وأنظمة وضوابط محددة في اللغة، ولا يحمل صفاته التي تتطلبها تلك القواعد لا يفيد في تكوين نمطٍ لغوي سليم تتحصل منه فائدة دلاليّة للمخاطب.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضع واجب، لو قلت: كان أحدٌ من آل فلان) لم يجز؛ لأنّه إنّما وقع في كلامهم نفياً عاماً، يقول الرجل أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجل، أيّ امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليومَ رجلٌ، أيّ في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أيّ أتاك الضعفاء. فإذا قلت: ما آتاك أحد، صار نفياً عاماً لهذا كله، فإنّما مجراه في الكلام هذا.

ولو قال: ما كان مثلك أحداً، أو ما كان زيدٌ أحداً، كان ناقصاً؛ لأنّه قد عُلم أنّه لا يكون زيدٌ ولا مثلهُ إلاّ من الناس.

ولو قلتَ: ما كان مثلُكَ اليومَ أحدٌ فإنّه يكون الا يكون في اليوم إنسان على حاله، إلاّ أنْ تقول: ما كان زيدٌ أحداً، أيّ: من الأحدين، وما كان مثلُكَ أحداً على وجه تصغيره، فتصير كأنّك قلت: ما ضرب زيدٌ أحداً، وما قتل مثلُكَ أحداً) [1].

أقول:

أوّلاً: إنّ سيبويه وغيره من النحاة العرب الأوائل ليؤكدون دائماً إحكامهم العلاقة بين الوصف النحوي والدلالة، فهذا الوصف النحوي للتراكيب اللغوية زيادة على تناوله وصف الكلمات وهي منتظمة داخل التركيب وتحليل وظائفها وعلاقاتها بعضها ببعض، أقول زيادة على ذلك فإنّ سيبويه يحاول دائماً الاتجاه بهذا الوصف متعدد الجوانب نحو الدلالة المرادة، وكل ما خرج عن النظام النحوي المحدد خرج عن إطار دلالة محددة، ولذلك أولى سيبويه الدلالة اهتماماً بالغاً، وهو يقرّر القواعد النحوية ويضع الأحكام والضوابط، بما يؤكّد أنّ النحو العربي – خلافاً لما يزعم بعض الباحثين المعاصرين – ليس نحواً معيارياً يرمي إلى سنّ القواعد وتقرير الأحكام في ظلّ مقولات الجواز والوجوب، أو الامتناع والشذوذ، والقبح والحسن، بل إنّ النحو العربي منذ نشأته الأولى، وإلى مرحلة تكوّنه ونضجه إنّما أجراه النحاة بمعية الدلالة؛ لأنّ السبب الأول لنشأة النحو العربي يتمثل عندنا

---

(1) سيبويه، 1/ 54-55.

في سعي النحاة الأوائل إلى فهم النص القرآني تفسيراً وتأويلاً، ولذلك تقرّر عندهم (أنّ كلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود) [1].

إنّ التراكيب اللغوية حين تختلف، والمعاني حين تتجاذب، هذا يدعو إلى أمر، وهذا يمنع منه، لابُدّ من الإمساك بعروة المعنى، وتوجيه الوصف النحوي إلى ما يخدم المعنى، ويدلّ عل الفروق الدّلاليّة بين التراكيب التي تبدو متشابهة النسج.

وقد مضينا مع سيبويه في هذه الرحلة التي قد تمتد بنا طويلاً ألفينا منذ الخطوة الأولى معه أن الرجل مطلٌ علينا بخلاصة تفكير نحوي يسبر غور العلاقات التركيبية والدّلاليّة في نظر عقلي تجريدي متقن من غير إسراف في التأويل والافتراض الذي برز عند أكثر من نحوي بعد سيبويه.

لقد صار نظم الجملة منذ سيبويه (حاجة عملية وثقافية يكون الحذق فيها مطلوباً دائماً، لأنها على وصف أحدهم (لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعضه، فتقوم له صورة في أنفس يتشكل بها البيان) [2].

**ثالثاً:** من المعلوم أنّ لـ (أحد) معنيان:

**الأول:** أن تكون بمعنى واحد، ويستعمل في الأكثر مركباً أو معطوفاً عليه، فإن استعمل مفرداً تكون بمعنى واحد كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [من سورة الإخلاص: 1]، أيّ واحد، لا شريك له في الوجود.

**والثاني:** أن تكون بمعنى (إنسان) أو شيء) دون الصّفة كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [من سورة الحجر: 65]، ﴿قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾ [من سورة الجن: 22]، وقد تطلق على المؤنث أيضاً كقوله تعالى: ﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [من سورة الأحزاب: 32]، وتدلّ على العموم في النفي والاستفهام وقد عبّر عنه سيبويه بعبارة (موضع غير موجب)، إذ تنفي نفياً عاماً يشمل العاقل مذكراً أو مؤنثاً صغيراً أو كبيراً،

---

(1) ابن جني: الخصائص، 1/ 292، (والقول للمبرد).

(2) الخطابي: بيان إعجاز القرآن، ص 53.

كقولك: (ما بالدار أحد)، و(ما زارني أحد)، وقد صحّ وقوع (أحد) في النفي لا في الإيجاب أنّ النفي يصحّ لأشياء متضادة في حال واحدة لا يصحّ إيجابها، (ألا ترى أنّك تقول: زيد ليس بقائم ولا قاعد) إذا كان مضطجعاً، أو ساجداً أو راكعاً، فتنفي قيامه وقعوده معاً، ولا يصح أن تقول: هو قائم قاعد، وكذلك تقول: زيد ليس بأبيض ولا أحمر، إذا كان أسود، ولا يجوز أن تقول: هو أبيض أحمر، و(زيد ليس في الدار ولا في المسجد) إذا كان في السوق أو في غيرها، ولا يجوز أن تقول: هو في الدار والمسجد)، وهذا أكثر من أن يؤتى عليه)[1].

ثانياً: ولكي يبيّن سيبويه أنّ (أحداً) نفي عام شرع في ضرب الأمثلة مقلباً إياها على بُنى تركيبه متعددة مختلفة حاكماً على كلّ منها بالقبول أو عدم القبول في ضوء ما يفرزه التركيب المعين من دلالة، وما يتحصل به من فائدة للمخاطب، وما لا يتحصل به ذلك على الرغم أنّ كلّ التراكيب سليمة بالاعتبار النحويّ، وعلى النحو الآتي:

| التركيب | قبوله أو عدم قبوله |
|---|---|
| كان أحدٌ من آل فلانٍ | غير مقبول دلالياً؛ لكونه نفياً عاماً، ليس فيه تخصيص واحد بعينه من آل فلان وهم أكثر من واحد |
| أتاني رجل | مقبول دلالياً؛ لأنّه نفي خاص يدلّ أنّ الآتي واحد، لا اثنين، أو ثلاثة. |
| ما أتاك رجلٌ | مقبول دلالياً؛ لأنّه نفي خاص، لكنّه يجري على عكس ما يجري عليه قولك: أتاني رجل، لأنّ المراد بالنفي أنّ الآتي غير واحد بل أكثر من ذلك، أو أتاك طفل، أو صبي، أو امرأة. |
| أتاني رجلٌ لا امرأة | مقبول دلالياً؛ لأنّ المراد بالنفي أنّ الآتي رجل، بنفي الإناث لا الذكور. |
| أتاني اليومَ رجلٌ | مقبول دلالياً، للدّلالة على أنّ الآتي رجل في قوته، ونفوذه. |
| ما أتاكَ رجلٌ | مقبول دلالياً؛ لأنّه نفي خاص أراد به نفي القوي الشديد، وأنّ الآتي رجل ضعيف. |

(1) السيرافي: الشرح، 3/ 8.

| قبوله أو عدم قبوله | التركيب |
|---|---|
| غير مقبول دلالياً؛ لأنّ فيه تناقضاً لأنّ المخاطب يعلم أنّه لا يكون (مثله) إلاّ من الناس، و(مثلك) هو اسم (ما) النافية العاملة عمل ليس، وأحداً) معناها هنا العموم أيّ (إنسان)، فكأنك قلت: ما كان مثلك إنساناً، وهذا محال دلّالياً. | ما كان مثلك اليومَ أحداً |
| غير مقبول دلالياً؛ لأنّ النفي الواقع على الخبر (أحداً) نفي عام، والفائدة إنّما تكون في الخبر دون الاسم، ولا فائدة بقولنا: ما كان زيدٌ إنساناً، إلاّ على سبيل المجاز بتفسير (إنساناً) بدلالاتها الايجابية، أو تريد أنّ زيد لم يكن أحد اثنين موصوفين بشيء غير محمود، ولذلك قال سيبويه: (على وجه تصغيره)، وهنا يكون: ما كان زيدٌ أحداً، بمنزلة: ما أكرم زيدٌ أحداً، ممّا يجوز فيه التقديم والتأخير والمعرفة والنكرة، ومثله: وما فعل مثلك أمراً. | ما كان زيد أحداً |

إن ما يطرحه سيبويه في هذه الأمثلة وغيرها كثير في كتابه ليدلّ على أنّ الكلام (نهائي) إنْ جاز هذا التعبير، وهذه الصّفة تنطبق على الكلام المفيد معنىً بالوضع، بحيث تتحصل به دلالة لدى المخاطب والمتلقي، وكثير من الكلام ما يكون صحيحاً وضعاً ونظاماً، ولكنه لا يفيد دلّالة إمّا لترتيب غير مقبول في عناصره، أو لخلل في نظامه، أو تناقض في دلالاته، فكل شيء في الكلام يجب أن يجري على ما يطلق عليه اليوم حسن البنية ( Well Forned) او نحوي (Grammatical) وهي صفة أساسية بوصفها المعيار لإدراج جملة من الجمل اللغوية في مجموعة الجمل الحسنة البنية، أو الجمل النحوية التي يُبنى عليها نظام القواعد النحوية للغة معينة[1].

(1) ينظر: نهر، د. هادي: ملامح النظرية التوليدية التحويلية لجومسكي في التراث العربي، ص 73.

## الاستغناء عن أحد مكوّنات التركيب، أو إلغاء عمله

قال سيبويه – رحمه الله –:

(والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة، وما ذكرت لك من الفعل، وحسُنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر، وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان، ولأنّ المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك، وقد عرف من تعني بذلك لمعرفتك.

وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلَكَ فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت (فيها) مستقراً ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائم، أجريت الصّفة على الاسم.

فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم نصبت؛، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلاّ أنّك أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن.

وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنّه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظنّ وأحسب، وإذا ألغيت آخرته كما تؤخرهما؛ لأنّهما ليسا يعملان شيئاً) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات:

- مستقر: هو الظرف، أو الجار والمجرور الواقع خبراً، لأنّه يقدر بـ (مستقر) أو (استقر).

  ملغى: الجار والمجرور غير الواقعين خبراً، بل أنّهما صلة الخبر.

- الإلغاء: إبطال عمل الناسخ فيما ينصب مفعولين من الأفعال القلبية المتصرفة لفظاً ومحلاً، وهناك (التعليق) وهو إبطال عمل الناسخ لفظاً لا محلاً لمانع يحول بينه وبين العمل الظاهر.

---

(1) سيبويه: 1/ 55-56.

ثانياً: يرى سيبويه أنّه لا فرق في التقديم والتأخير بين مكوني الجملة الاسميّة المنسوخة بـ (كان) أو إحدى أخواتها، سواء أكان هذان المكونان معرفتين أو نكرتين.

فإذا كان مكونا الجملة نكرتين فهما متكافئان في جعل الإخبار بأي منهم تقديماً أو تأخيراً مثلما هو حالهما إذا كانا معرفتين، بشرط تحصل الفائدة من الإخبار بالنكرة عن النكرة في مواضع معينة مرّ الحديث فيها، وهذا الأمر يختلف حين نخبر عن النكرة بالمعرفة في نحو قولك: كان قائم محمداً، فهذا تركيب لا يجوز، لأننا نخبر بالمعرفة (محمداً) عن النكرة (قائم)، وبذلك نجعل الأعرف خبراً، والأنكر اسماً مقدماً، وهذا على عكس ما تقتضيه عملية الإخبار.

ومن البدهي أن تكون الصّفة (قائم) هي الخبر، والذات وهو (محمد) هو الاسم، والمعرفة هي المعروفة لدى المخاطب كمعرفة المتكلّم بها، أمّا غير المعروف فهو (قائم)، أو (ناجح) أو (مسافر) وغير ذلك من النكرات ممّا يصلح خبراً عن الذوات.

ثالثاً: يمثل سيبويه للإخبار بالنكرة عن النكرة بنحو قولك:

ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ.

وما كان أحدٌ مثلَكَ فيها.

وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك.

يجعل (أحد) اسماً لكان في الجملتين الأولى والثانية، و(خير) و(مثلك) نعتين له، أمّا الخبر فهو شبه الجملة: (فيها) التي عبّر عنها سيبويه بـ (مستقراً)، بمعنى أنّ الجار والمجرور ومثله الظرف إذا وقعا خبراً عُلّقا بمحذوف هو الخبر تقديره: (مستقرّ) بمعنى (استقرّ)، وكذا حال في الجملة الثالثة، فـ (أحدٌ) اسم ليس، و(خيرٌ) نعت له، والجار والمجرور في محلّ نصب متعلقان بخبر ليس المقدر بـ (مستقر) وهذه التراكيب لا تناظر قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ)؛ لأنّ الجار والمجرور متعلقان بـ (قائم)، وقائم هو الخبر، وزيدٌ هو المبتدأ. ولك أن تقول: زيدٌ قائم فيها.

رابعاً: إذا دخلت كان على جملة فيها زيدٌ قائم قلت: ما كان زيدٌ قائماً فيها، بجعل الجار والمجرور من صلة الخبر لا محلّ له من الإعراب، فكأنّه مُستغنى عنه، أو بتعبير سيبويه (ملغى)، ومثله قولك:

ما كان فيها أحدٌ خيراً منك.

وما كان أحدٌ فيها خيراً منك.

وما كان أحدٌ خيراً منك فيها.

هذه الجمل الثلاث المتوالدة عن بنية عميقة واحدة يكون في كلّ منها (أحد) اسماً لكان، و(خيراً) خبراً، والجار والمجرور صلة ليس مستغنى عنهما لا محلّ لهما من الإعراب، وليسا متعلقين بمحذوف مقدر، لأنّ كان استوفت خبرها وهو (خيراً)، فاستغني عن الجار والمجرور، وألغيت وظيفتهما النحوية، لأنّ وظيفة الإخبار قد قام بها عنصر لغوي آخر هو أولى في الدلالة في أن يكون هو الخبر بدلاً من أن يكون الجار والمجرور أو الظرف بتلك الوظيفة النحوية داخل التركيب المعين.

خامساً: ويلفت سيبويه النظر هنا إلى مسألتين مهمتين:

الأولى: أنّ كلّ عنصر لغوي داخل التركيب المعين يقوم بوظيفة أو وظائف محددة قد تكون نحوية دلاليّة، وقد تكون دلاليّة فحسب، وقد تكون أسلوبية، وفي ضوء هذا الدور الوظيفي للعنصر اللغوي داخل التركيب انطلق النحاة الأوائل وعلى رأسهم سيبويه إلى دراسة مكونات الجملة وما يؤديه كلّ مكون فيها من وظائف، ولهذا وجدنا سيبويه يلحّ على بيان الكيفية التي تتوالد بها التراكيب اللغوية بعضها عن بعض، جامعاً في ذلك جملة من الوظائف النّحويّة والدّلاليّة والأسلوبيّة في إطار واحد، أو في باب واحد من أبواب النحو، وليكن مثلاً (المبتدأ والخبر) وما يدخل عليهما من نواسخ، وكيفية أداء كلّ عنصر من هذين العنصرين أعني المبتدأ والخبر وظائفهما داخل التركيب المعين، لاسيّما الوظيفة الدّلاليّة، بعد أن تكون الكلمة ضمن تركيب لغوي متخذٍ شكلاً معيناً يختلف فيه عن التركيب الآخر، وإنْ كانت المكونات والعناصر التي تشكل هذا التركيب، أو ذاك واحدة، وكيفية محافظة الجملة على معناها الحقيقي، اتو خروجها إلى معنى مجازي آخر، وكيف يتأتى لنا معرفة العنصر

اللغوي الذي يؤدي وظيفة إسنادية جوهرية في التركيب اللغوي، ومتى يتمّ الاستغناء عن أحد العناصر اللغوية التي يتشكل منها التركيب، ومتى تعمل العناصر اللغوية غير الإسنادية على زيادة قيود دلاليّة معينة على التركيب المعين.

إنّ سيبويه في هذا ليفتح أمامنا فرصاً كثيرة لدراسة مجموعة من الأبواب والقضايا النحوية ضمن إطار وظيفي واحد، وكلام سيبويه الذي نحن فيه ومن خلال ما طرحه في النص السابق أقرب الأمثلة النموذجية لمثل هذه الدراسات النحوية الدّلاليّة الأسلوبيّة التي تستقبلها الدراسات اللسانيّة المعاصرة بكل حفاوة وإكبار، لاسيَّما أنّ هذا المنهج الذي اعتمده سيبويه في دراسة أغلب القضايا النحوية قد تُعزّزُ في جهود أكثر من لغوي عربي بعد سيبويه، ونذكر هنا ابن جني (ت 392هـ) في الخصائص، والإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في دلائل الإعجاز.

والثانية: مسألة أسلوبية مهمة تبدو الحاجة إليها كبيرة ونحن في معرض بنيات لغوية سطحية متوالدة عن بنية عميقة واحدة وهي هنا: الكينونة + أحد + خير + جار ومجرور (أو المتعلقات أو القيود الدّلاليّة الأخرى، إذ لا يترك سيبويه ذلك من غير تقنين له، فنراه يفاضل أسلوبياً بين الجمل المتوالدة، فيرى أنّه كلّما أخّرنا المتعلقات المستغنى عنها، إلى آخر التركيب المعين كان ذلك أحسن؛ لأنّ نظام الجملة الاسميّة في الأصل أن يكون المبتدأ أوّلاً فالخبر، فبقيّة المتعلقات، وكذا الأمر في الجملة الاسميّة المنسوخة بكان أو إحدى أخواتها، فالأصل في ترتيب هذه الجملة أنْ يكون على النحو الآتي:

كان + الاسم + الخبر + المتعلقات.

وعلى هذا الأساس يرى سيبويه أنّ الأحسن أسلوبياً أن نقوم بترتيب الجمل الثلاث التي مثّل بها، وبحسب جودتها الأسلوبية على النحو الآتي:

1- ما كان أحدٌ خيراً منك فيها، بتأخير الجار والمجرور المستغنى عنهما.

2- ما كان أحدٌ فيها خيراً منك، بتوسط الجار والمجرور المستغنى عنهما.

3- ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، بتقديم الجار والمجرور المستغنى عنهما على الاسم والخبر.

أمّا قولك: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، فتقديم الجار والجرور أولى نحوياً وأسلوبياً؛ لأنّ الجار والمجرور صارا ركناً أساسياً من ركني الإسناد، لهما وظيفة نحوية لكونهما متعلقين بالخبر المحذوف المقدر بـ (مستقرّ)، ولهذا يقول سيبويه: (وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن).

سادساً: ويناظر سيبويه بين إلغاء الجار والمجرور، في أن يكون لهما دور جوهري في التركيب ولا يمكن الاستغناء عن وظيفتهما النحوية فيه، ويبن إلغاء أثر الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كـ (ظنّ وحسب) وأخواتهما من أفعال القلوب، ففي هذه الأفعال يمكن إلغاء عملها فيما بعدها، أو إعمالها.

والإلغاء في الاصطلاح النحوي إبطال عمل الناسخ الذي يتمثل في نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ويختص هذا الإلغاء بالأفعال القلبية المتصرفة، ويقع على المفعولين معاً.

وهو مع توفر أسبابه ليس بواجب وإنّما هو جائز وأكثر ما يقع حين يتوسط الفعل الناسخ مفعوليه أو حين يتأخر عنهما، وبخلاف هذا التوسط أو التأخر لا يصح الإلغاء. فمن الإلغاء بسبب التوسط قولك: في الصدق عَمِلْتُ النجاة، ولك عدم الإلغاء، تقول في الصدق عَلِمْتُ النجاة.

ومن الإلغاء بسبب تأخر الناسخ عن المفعولين قولك: (الموتُ حقٌّ تعلمون فلا تغرنكم الحياة الدنيا)، بإلغاء عمل (تعلمون) لتأخره عن معموليه وهما المبتدأ والخبر: الموت حق، وفي مثل هذا التركيب يكون الإلغاء أولى من الإعمال.

ولذلك يقول سيبويه: (وإذا ألغيت أخّرتَهُ كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئاً).

وسيأتي سيبويه في موضع آخر من كتابه على ذكر أوجه أخرى للالغاء وكذلك للتعليق.

**تقديم الجار والمجرور على ركني الإسناد**

**قال سيبويه – رحمه الله -:**

(والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام، ومثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عزوجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[من سورة الإخلاص] وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة، وقال الشاعر:

لتقربَنْ قربـاً جُلـذيا ... مـا دام فـيهنّ فـصيلٌ حيّـا

فقد دجا الليلُ فهيّا هيّا) [1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الاستقرار: على عكس الإلغاء، ألا يكون الجار والمجرور والظرف صلة، أو لغواً.
- أهل الجفاء: الأعراب.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ التقديم والتأخير في الجملة الاسمّية التي لم يتبوأ فيها الجار والمجرور مكانه لا يمكن الاستغناء عنهما، بوصفهما عنصراً ذا وظيفة نحوية أساسية أيّ لم يستعملا تامّين، بل أجريا فضلة لا خبراً، مع صلاحيتهما لأن يكونا خبراً، أقول: جعل سيبويه هذين الجار والمجرور القابلين أن يكونا خبراً كالظرف الناقص (غير المستقر) الذي لم يستعمل خبراً، فذلك على رايه (عربي جيد)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [من سورة الإخلاص: 4]، فالجار والمجرور ليسا تامّين، لا يصلحان أن يكونا خبراً لكان. بل هما متعلقان بكفواً، وقدّما عليه، والتقدير: ولم يكن أحد كفواً له، والتأخير هو

---

(1) سيبويه، 1/ 56.

الكلام العربي الفصيح كما ذكر سيبويه، والسؤال الذي يطرح هو عن سبب هذا التقديم في أفصح الكلام وأعربه؟

نقول إنّ الجار والمجرور (له) في معنى المفعول متعلقان بكفواً، وقدما عليه؛ لأنّ الكلام سيق لنفي المكافأة والمساواة عن ذات البارئ سبحانه، وفي (له) ضمير يعود على البارئ، وقد توسط الخبر، وإنْ كان التأخير في هذا كله هو الأصل، وما تأخر الاسم إلاّ لكونه فاصلة، ولذلك حسن هذا التأخير، وعلى هذا الأساس لا يجوز أن يعرب (له) خبراً و(كفواً) حال من أحد، لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً، وكلام سيبويه في الجار والمجرور والظرف اللذين يصلح كلّ منهما أن يكون خبراً ويصلح أن يكون غير خبر، وليس من شك على ما ذهب إليه سيبويه أنّ المعنى المراد لا ينعقد لو قلنا: (ولم يكن له أحد) بل لو تأخّر كفواً وارتفع على الصّفة، وجعل (له) خبراً لم ينعقد منه كلام، لأنّ النفي مسلط على الخبر الذي هو (كفواً)، وله متعلّق به، والمعنى – والله أعلم – لو لم يكن له أحد مكافئه؛ ولذلك كان أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأجراه[1].

ثالثاً: والجار والمجرور في آية الإخلاص الكريمة، لا يمكن الاستغناء عنهما لأنّ ذلك يبطل معنى الكلام كما بيناه، وهما لذلك لا يناظران الجار والمجرور في نحو قولك: (ما أن فيها أحد خيراً منك) لكون الجار والمجرور (فيها) قد فقدا وظيفتهما النحوية لوجود خبر كان (خيراً) ولم يعدا طرفاً في الإسناد، ولذلك يمكن الاستغناء عنهما، وبقاء الكلام مفيداً.

رابعاً: ولأنّ تأخير الجار والمجرور في مثل هذه التراكيب هو الأولى جرى على ألسنة بعض الأعراب ممّن سماهم سيبويه (أهل الجفاء من العرب) تأخير الجار والمجرور من غير مراعاة لما هو مكتوب في المصحف، فقالوا: (ولم يكن كفواً له أحد) وهذه القراءة مردودة إذ كان الفصيح في كلام العرب أن يؤخر العنصر اللغوي الذي هو لغو (غير مُستقر) على حدّ تعبير سيبويه، وما تقديمه إلاّ لنفي المكافأة والمساواة عن ذات الله تعالى، وهذا الإعرابي

---

(1) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، 2/ 589، وابن خالويه: إعراب القراءات السبع، 2/ 547، والزمخشري: الكشاف، 4/ 651، والدرويش: إعراب القرآن، 8/ 448-449.

الجلف قد جرى على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الجار والمجرور على الاسم والخبر[1].

وهنا لابدّ من التأكيد على أمرين:

أولهما: أنَّ في بعض الأوصاف التي وصفت بها بعض القراءات يتجلّى حسٌ لغوي اجتماعي واضح، ونشير هنا إلى الوصف الذي أطلقه سيبويه، أعني (عربي جيد) أو (أهل الجفاء من العرب) ومثل هذين الوصفين كثير عند غير واحد من النحاة بعد سيبويه، في استعمالهم عبارات من نحو: (القراءة التي قرأ بها الجماعة) و(القراءة المجمع عليها) و(وقراءة الجمهور)، و(قراءة السواد)، و(قرأ أهل الكوفة) وغير ذلك كثير[2].

وثانيهما: أنَّ الرخصة التي أجازها الرسول الكريم بتفويض من الله تعالى وحياً في تعدد بعض القراءات وضبطها عنه الصحابة والأئمة من بعدهم، وأقروا بصحتها، وحذفوا ما لم يثبت متواتراً كانت رخصة تلاوة فحسب، ولم تشمل كتابة النص القرآني، فالثابت في روايات كتابه النص القرآني الكريم في حياة النبي ﷺ أنَّ كتبة الوحي كانوا يكتبون نص القرآن كما يمليه عليهم النبي ﷺ بلسان قريش، أيْ أنَّ الكتابة لم تكن كالقراءة على سبعة أوجه لسبب بدهي (هو أنَّ دلالة الأحرف السبعة لا يمكن ضمها في رمز خطّي واحد، وقد تمت الكتابة في مكة بأيدي كتاب قرشيين، وفي المدينة بأيدي جماعة من الأنصار، ولم تكن بين الحيين فروق تذكر)[3].

خامساً: ويستشهد سيبويه بتقديمهم الجار والمجرور مع كونهما مستغنى عنهما، ولا يشكلان عنصراً أساسياً في التركيب، وحقهما التأخير على النحو الذي بيناه فيما مرَّ بقول الراجز ابن ميادة[4]:

---

(1) نهر، د. هادي: التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية، ص 51.

(2) ينظر على سبيل المثال: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، والنحاس: إعراب القرآن.

(3) شاهين، د. عبد الصبور: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 55.

(4) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 266، والبغدادي: الخزانة، 4/ 60، وابن منظور: اللسان (عيا) 20/ 253، و(دوم) 15/ 108.

لتقـــرَبَنْ قرَبـــاً جُلـــذيًا ما دام فـــيهنْ فـــصيلٌ حيّـــا
فقـــد دجـــا الليـــلُ فهيّـــا هيّـــا

والقرب: سير الليل لورود الغد، والجُلذيّ: السريع الشديد، وفيهن: في الإبل، والفصيل: ولد الناقة، وهيًا وهيًا: زجر بها، وتصويتٌ حتى تسير، يريد: لا أعذرك ما دام فيهن فصيل يطيق السير.

والشاهد فيه قوله: (ما دام فيهن فصيل حيا) بتقديم الجار والمجرور (فيهنْ) على (مادام) واسمها وخبرها مع كون الجار والمجرور صلة لم تؤدِ وظيفة نحوية، مع أنَّ وجوده مسألة دلاليّة فبدونه ينقلب المعنى ويصير عاماً، في حين يحدد الجار والمجرور المعنى، ويجعله خاصاً بهذه الفصائل من الإبل القادرة على السير.

ويحتمل في (جلذيًا) وجهان إعرابيان:

الأول: كونه نعتاً لـ (سير) أيّ (القربا)، معنى: شديداً.

والثاني: أن يكون منادى مرخم لناقة اسمها: جُلذية.

## ليس وأخواتها المشبّهات بها

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدُ اللهِ أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أيْ لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنّه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأمّا أهل الجاز فيشبّهونها بليس إذ كان معناه كمعناها، كما شبّهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصّة، لا تكون لات إلاّ مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنّه مفعول به.

ولم تُمكّن تمكّنها، ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها، لأنّها ليست كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستُ، ولستِ، وليسوا، وعبدالله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبدالله لات منطلقاً، ولا قومُكَ لاتوا منطلقين)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- مضمر: مقدّر في القلب محذوفاً.

ثانياً: أجريت بعض الألفاظ مجرى (ليس) في العمل النحوي والوظيفة الدّلاليّة، ومن هذه الألفاظ (ما، ولا، وإنْ، ولاتَ) وقد تعرّض سيبويه في النص السابق لاثنين منها هما: ما ولات، وعلى النحو الآتي:

1- (ما) وقد ذكر سيبويه أنّ إجراءها مجرى (ليس) في العمل النحوي لغة أهل الحجاز وإنّما اعملوها عمل ليس لسببين:

الأول: دخولها على الجملة الاسميّة كما هو شأن (ليس).

والثاني: كونها لنفي الحال كـ(ليس).

---

(1) سيبويه، 1/ 57.

ولهذين السببين أعطيت (ما) حكم ليس في العمل، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، وبلغة الحجازيين جاءت النصوص القرآنية كقوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [من سورة يوسف: 31]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [من سورة المجادلة: 2]، وقد اختلفوا في علة نصب الخبر، فذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بنزع الخفض، ورأى البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، ومنصوب بها.

وقد ترجح قول البصريين[1]، لأنّ الكوفيين لا يعملونها أصلاً.

ولأنّ عمل (ما) عمل (ليس) استحسانيّ لا شرطيّ قياسيّ، وضعوا لإعمالها عمل ليس شروطاً أربعة سيأتي على بيان بعضها سيبويه لاحقاً[2].

- التأخير أيّ عدم جواز تقديم خبرها على اسمها، كقولهم: (ما مسيء من أعتب) بتقديم الخبر على الاسم.
- وألا يتقدم معمول الخبر، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما قصيدَتَك محمدٌ قارئ.
- وألا ينتقض نفيها بـ (إلاّ) كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [من سورة القمر: 50]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [من سورة الاحقاف: 9]، فبطل العمل والنفي، ولذلك وجب رفع الخبر؛ لأنّ ما بعد (إلاّ) مثبت وهي لا تعمل في المثبت على الأكثر والراجح.
- وعدم دخول (إنْ) الخفيفة عليها، كقول الشاعر[3]:

بني غدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ ... ولا صريفٌ ولكنْ أنتم الخزفُ

والعطف بـ (بل) و(لكنْ) على خبرها بمنزلة انتقاض النفي.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف: المسألة (20).

(2) ينظر: ابن بابشاذ: شرح المقدمة، ص 193.

(3) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 335.

وكل هذه الشروط جائز في (ليس) أنْ تعمل مع وجود أيّ منها، (لأنّها الأصل والفرع لا يقوى قوّة الأصل). وفي الانتقاض بـ (إلاّ) أحكام مفصلة[1].

أمّا بنو تميم، فلا يعملونها؛ لأنّها حروف غير مختصّة تدخل على الجمل الاسميّة والفعلية شأنها شأن (هل) و(أمّا) وما أشبههما من الحروف غير المختصة، وكل حرف يدخل على الجملتين الاسميّة والفعلية لا يؤدي في أيّ منهما وظيفة نحوية، ولذلك رفعوا ما بعد (ما) على الابتداء والخبر.

ويرى سيبويه في عدم إعمالها عند بني تميم هو القياس؛ لأنّها عنده ليست بفعل كليس، لكنّ الأكثر في الاستعمال هو الإعمال، وبه جاء القران، ويوازن سيبويه بين (ما) و(ليس) فيرى الآتي: تعمل ليس لكونها فعلاً يصح في معموليه التقديم والتأخير، وما إذا عملت لا يصحّ فيها مثل هذا التقديم والتأخير.

أن ليس يكون فيها إضمار أيّ يستتر اسمها فيها نحو:

محمد ليس مسافراً.

وأنا لستُ مسافراً.

ولا يقال: محمد ما مسافراً، أو: أنا ما مسافراً.

2- (لات): يرى سيبويه في (لات) الحقائق الآتية:

- أنّها تعمل عمل ليس في وظيفتها النحوية والدّلاليّة.
- أنّها تعمل مع (الحين) ومرادفاته كـ (ساعة) و(أوان) و(وقت) و(زمن).
- عدم ظهور الاسم والخبر بعدها معاً، فلا تستعمل لات إلاّ وقد حذف أحد العنصرين اللغويين بعدها.
- والأولى عند سيبويه إضمار المرفوع، أيّ اسمها.
- أنّ إضمار المرفوع لا يناظر إضمار المرفوع بعد (ليس)؛ لأنّ (لات) حرف، والحروف لا يضمر فيها ضمير المرفوع.
- نصب الخبر بعدها عل أنّه مفعول به، مثله مثل خبر (ليس).

---

(1) تنظر في: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 279.

- يناظر سيبويه بين (لات) و(ليس) فيرى الآتي:
- أنّ الأكثر في (لات) حذف المرفوع بعدها، والأكثر في ليس ذكر المعمولين معاً.
- أنّ (لات) في المخاطبة لا تناظر ليس، تقول في ليس مخاطباً: لست قائماً، ولا تقول ذلك في (لات).
- ولا تناظر (لات) في الإخبار عن الغائب (ليس)، تقول في ليس: محمد ليس مهملاً، بجعل الضمير مستتراً في ليس عائداً على محمد. ولا تقول محمد لات منطلقاً، ولا أصحابك لا توا متفوقين.
- يمكن تقديم خبر ليس عليها في الأرجح[1]، ولا يجوز ذلك مطلقاً في (لات).

**في أحكام (لات) أيضاً**

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ونظير لات في أنّه لا يكون إلاّ مضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً.

وزعموا أنّ بعضهم قرأ: (ولات حينُ مناص) وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ فرَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع، ولا يجاوز بها هذا الحين، رفعت أو نصبت، ولا تُمكّن في الكلام كتمكّنِ ليس، وإنّما هي مع الحين، كما أنّ لدن إنّما ينصب بها مع غدوة، كما أنّ التاء لا تجرُّ في القَسم ولا في غيره إلاّ في الله، إذا قلت تالله لأفعلنّ)[2].

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة (19).

(2) سيبويه، 1/ 58-59.

**أقول:**

**أولاً:** يناظر سيبويه بين إضمار اسم لات، وإضمار اسم (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء فقد اجمع النحاة على نصب الاسم بعد (ليس) و(لا يكون) إذا استعملا في الاستثناء مع عدم إظهار الاسم، لا يجوز القول: نجح الطلبة ليس بعضهم خالداً، أو لا يكون بعضهم خالداً، فالعرب لا تظهر اسم ليس أو لا يكون في مثل هذه التراكيب، وهذه الصورة التركيبية في عدم إظهار الاسم تشبه عدم إظهارهم اسم (لات) في الغالب، والاكتفاء بذكر خبرها المنصوب، والقليل من يظهر الاسم، ويحذف الخبر، ولذلك قال سيبويه واصفاً قراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [من سورة ص: 3]، برفع (حين) وحذف الخبر (قليلة).

وهي قراءة منسوبة لعيسى الثقفي[1]، بحمل (لات) على ليس في هذا الموضع في الرفع[2]، مثلما حملوا (لا) على ليس في قول سعد بن مالك القيسي[3]:

مَنْ فَرَّ عَنْ نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

والشاهد فيه قوله: لا براح: بجعل (لا) بمنزلة ليس، واسمها براحُ، والخبر هو المحذوف.

ويمكن جعل (براح) خبراً لمبتدأ محذوف، ولا شاهد فيه على ما نحن فيه حينئذٍ.

**ثانياً:** يؤكد سيبويه أنَّ (لات) لا تستعمل إلاّ مع الحين، أيْ أن يكون معمولاها دالين على الزمان، من نحو: الحينَ، والأوان، والوقت ... الخ، واستعمالها مع الحين واجب سواء أظهرتَ الحينَ بعدها منصوباً أو مرفوعاً.

**ثالثاً:** ويبدو من كلام سيبويه أن (لات) هي العاملة فيما بعدها، وقد أنكر الأخفش ذلك وهي عنده لا تعمل لا في الرفع، ولا في النصب، لكونها حرفاً غير عامل، والاسم إذا

---

(1) ينظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن، ص 129.

(2) ينظر: الصغير، د. محمود أحمد: القراءات الشاذة، ص 115.

(3) ينظر: المرزوقي: شرح أبيات الحماسة، ص 50.

كان مرفوعاً بعدها فهو بالابتداء، وإنْ كان منصوباً فبإضمار فعل على تقدير: لا أرى حين كذا[1].

رابعاً: يرى سيبويه أنَّ الخبر بعد لات منصوب كنصب (غدوةً) بعد (لدن) كما مرَّ ذكره.

خامساً: توكيداً على أنَّ الأكثر في (لات) أن يليها خبر منصوب دال على الحين، يناظر سيبويه ذلك بتاء القسم التي تنفرد دون سائر حروف القسم بكونها لا يليها إلاً لفظ الجلالة مقسماً به مجروراً، ولا تدخل على غيره من الأسماء، فهي مختصّة بالقسم بهذا الاسم الكريم، كما هو شأن (لات) في وجوب اختصاصها بما يدلّ على الحين، أيّ أن يكون معمولاها دالين على الحين أو ما يرادفه ممّا يدلّ على الزمن.

## في بعض شروط عمل ( ما ) عمل ليس

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(مثل ذلك قوله عزّوجلّ: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلاّ من درى كيف هي في المصحف.**

**فإذا قلت: ما منطلق عبدالله، او ما مسيء من أعتب رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبد الله على حدّ قولك: إنّ عبدالله أخوك، لأنّها ليست بفعل، وإنّما جعلت بمنزلته فكما لا تتصرف (إنّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوته فكذلك ما.**

**وتقول: ما زيد إلاّ منطلق، تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عزّوجلّ ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾** [من سورة يس: 15] **لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر، فمعنى ليس النفي كما أنّ معنى كان الواجب، وكل واحد منهما يعني كان وليس، فإذا جردته فهذا معناه، فإن قلت: ما كان، أدخلت عليها ما ينفي به، فإن قلت: ليس**

---

[1] ينظر: السيرافي: الشرح، 3/ 22.

زيد إلاّ ذاهباً، أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي، فلم تقوَ (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر.

وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتَهُم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ

وهذا لا يكاد يعرف، كما أنّ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [من سورة ص: 3] كذلك، وربَّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفةٌ جديدة، في القلة) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- اللغتان: لهجتا الحجازيين والتميميين.
- في القلّة: وصف لبعض اللهجات يعني أنّ استعماله قليل غير شائع.

ثانياً: يتحدث سيبويه في هذا النص على بعض أحكام (ما) في العمل، وقد قلنا إنّ عمل (ما) عمل ليس استحسانيّ لا شرطيّ، ولذلك وضع القائلون بإعمالها شروطاً لابُدّ من تحققها كي تعمل، وقد ذكر سيبويه هنا شرطين كنّا قد فصلنا القول فيهما وهما:

الأول: عدم تقدم خبرها على اسمها نحو قولهم: (ما مسيء من أعتب) بتقديم الخبر (مسيء) على المبتدأ (من)، ولذلك عادت الجملة الاسميّة على أصلها: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، ومنه قول الشاعر:

وما خُذّلٌ قومي فأخضعُ للعِدا ولكنْ إذا أدعوهم فهم هُمُ

فـ (خذّل) خبر مقدم، وقومي: مبتدأ مؤخر.

وإنّما ألغي عمل (ما) لانتقاض ترتيب المكونين ترتيباً أصلياً: مبتدأ وخبر، مثلما لم تعمل لانتقاض معنى النفي كما سيأتي.

---

[1] سيبويه، 1/ 59-60.

إنّ إلغاء الوظيفة النحوية لـ (ما) هنا لا يسقط وظيفتها الدّلاليّة وهي النفي، ومثلها في إلغاء العمل كمثل (إنّ) وهي الحرف المشبّه بالفعل واسمها مشبّه بالمفعول، وخبرها مشبّه بالفاعل، ومع هذا لا يجوز فيها أن يتقدم خبرها على اسمها، لا تقول: (إنّ أخوك عبدالله) مثلما تقول: إنّ عبدالله أخوك، لأنّ (إنّ) حرف لا يبلغ قوّة الفعل الذي شبّه به في العمل، مثلما هو الحال في (ما)، فهي حرف لا يبلغ قوّة ليس في الوظيفة النحوية.

ولفت سيبويه النظر إلى أنّ بعضهم قد أجاز إعمال (ما) وإنْ تقدم خبرها على الاسم، استناداً إلى قول الفرزدق[1]:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُم    إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ

والشاهد فيه (ما مثلَهم بشر)، بنصب (مثلَهم) خبراً مقدماً، وسيبويه يرفض هذا ولذلك قال (هذا لا يكاد يُعرف)، شأنه شأن من قرأ (لات حينَ مناص)، فهو قليل لا يُعرف.

والثاني: ألا ينتقض نفيها بـ (إلاّ)، لأنّ (إلاّ) استثناء، وما بعدها مثبت فيبطل معنى النفي، وإذا بطل معنى النفي بطل عملها لهذا السبب، ووجب رفع الخبر بعدها، لأنها لا تعمل في المثبت.

وقد استشهد سيبويه لإهمال (ما) بعد انتقاض نفيها بـ (إلاّ) بقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [من سورة يس: 15] فقد اتفق الحجازيون والتميميون على إبطال عملها النحوي هنا، وإعادة مكوني الجملة الأساسيين إلى وضعهما الأصل، مبتدأ وهو (أنتم)، وخبر وهو (بشرٌ).

ويشير سيبويه إلى أنّ (ليس) وإنْ انقض نفيها بـ (إلاّ) فإنها تبقى عاملة، لأنها فعل، وانتقاض معنى الفعل لا يلغي عمله على رأي سيبويه، وقد أبطل بعضهم عملها حين ينتقض نفيها بـ (إلاّ)، وجعلوا منه قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسك) بإهمالها عند تميم لنقض

[1] الفرزدق: ديوانه، ص 223.

النفي بـ (إلاّ)، وقد يكون اسمها هنا ضمير شأن، والطيب: مبتدأ، والمسك خبر، وقد يكون (الطيب اسم ليس، والخبر محذوف و(إلاّ المسك) بدل منه، كأنّه قال ليس الطيب في الوجود إلاّ المسك، وقيلت أقوال أخر[1].

ثالثاً: رأى سيبويه أن تقديم الخبر على الاسم يبطل عمل (ما)، ومن زعم وجود نصوص تجيز التقديم مع الإعمال، فهذا أمر (لا يكاد يعرف)، وقد ذكر بيت الفرزدق الذي يقول فيه[2]:

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتَهُم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ

بإعمال (ما) مع تقدم الخبر (مثلهم) على الاسم (بشر)، وذلك على رأي سيبويه (لا يعرف) ويجوز أن يكون (مثلهم) منصوباً على الحال، وخبر المبتدأ محذوف والتقدير: وإذ ما في الأرض مثلَهُم بشر، مثله كمثل قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [من سورة ص: 3]، برفع (حين)، أو مثله كمثل قول بعضهم في الوصف (هذه ملحفةٌ جديدةٌ)، والأصل في الصّفة على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) أن تستعمل دون التاء مع المؤنّث، أيّ يتساوى فيها التذكير والتأنيث، ومعنى جديدة، أيّ مقطوعة، وهو أصل معنى الشيء الجديد الذي يستعمل أول مرة على عكس القديم البالي، وقد جاء على الأصل في قولهم: هذه ملاءةٌ جديدٌ[3].

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 461.

(2) الفرزدق: ديوانه، ص 223.

(3) ابن منظور: اللسان مادة (جدد).

**صور العطف على معمولي ( ليس ) أو ( ما ) بمعطوف سببي أو أجنبي**

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: ما عبدُ الله خارجاً، ولا مَعْنٌ ذاهبٌ، ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبدئه، كما تقول: ما كان عبدالله منطلقاً ولا زيد ذاهب، إذا لم تجعله على ما كان وجعلته على غير ذاهب الآن، وكذلك ليس، وإنْ شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان: ما كان زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً، وذلك قولك: ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقاً، وكذلك: ما زيد ذاهباً، ولا مَعْنٌ خارجاً.

وليس قولهم لا يكون في (ما) إلاّ لرفع بشيء؛ لأنّهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول (ولا ليس ولا ما)، فأنت تقول: ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين، وما عمرو ولا خالدٌ منطلقين، لتشركَه مع الأول في ليس، وفي ما) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- تشرك: تعطف، والاشتراك من معاني بعض حروف العطف، وهو الجمع.

ثانياً: إذا أردنا العطف على خبر (ما) المنصوب بـ (بل) و(لكن)، وجب رفع المعطوف على أنّه خبر لمبتدأ محذوف،وذلك لأنّ المعطوف بـ (بل) و(لكن) موجب، و(ما) لا تنصب الخبر إلاّ منفياً.

تقول: ما محمدٌ شاعراً، بل كاتب أو لكنْ كاتب، أيّ: هو كاتب أمّا إذا كان العطف بحرف لا يقتضي الإيجاب كالواو التي تفيد الاشراك، أيّ الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المعين واللفظ المعين فينظر شكل التركيب.

فإذا كان المعطوف مفرداً، جاز فيه الرفع والنصب تقول ما محمد شاعراً ولا كاتباً، ولا كاتب، والمختار النصب. والنصب على أنّه معطوف على خبر (ما) المنصوب.

---

(1) سيبويه، 1/ 60.

والرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والعطف من باب عطف الجمل، أمّا إذا كان المعطوف جملة نحو: ما محمدٌ شاعراً ولا خالدٌ كاتب.

فالرفع في (كاتب) واجب، لأنه عطف كاتب على الأول إلاّ بتقدير إعادة العامل بعد حرف العطف كما تقول: سافر محمد وخالد، وأكرمت محمداً وخالداً، والتقدير: سافر محمد وسافر خالد، وأكرمت محمداً وأكرمت خالداً.

ولذلك لا يجيز بعضهم (ما محمد شاعراً ولا خالد كاتباً)، لأنه لا يجوز عندهم إعادة العامل وهو (ما)، فلا يقال: ما محمد شاعراً ولا (ما) خالد كاتباً، مثلما يجيزون القول: ليس محمد شاعراً ولا خالد كاتباً، لأنه لا يجوز الجمع بين حرفي نفي، فلا يجوز تكرار ليس أو (ما) بعد حرف العطف.

وقد أجاز سيبويه الاشراك في مثل هذه التراكيب فنصب (كاتباً) في نحو:

ما كان محمد شاعراً ولا خالد كاتباً.

وفي: ليس محمد شاعراً ولا خالد كاتباً.

وفي: ما كان محمدٌ شاعراً، ولا خالد كاتباً.

وقد ردّ سيبويه رأي من يمنع النصب وقال عنه (وليس قولهم لا يكون في (ما) إلاّ الرفع بشيء) مستنداً إلى جواز قولهم (ليس زيد ولا أخوه ذاهبين)، بنصب (ذاهبين) اشراكاً له مع الأول في ليس من غير حاجة إلى تكرار العامل إذ لا يقال ليس زيد ذاهباً ولا ليس أخوه ذاهباً.

## العطف على اسم إنّ

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فـ (ما) يجوز فيها كما يجوز في (كان) إلاّ أنك إنْ حملته على الأول أو ابتدات بالمعنى أنّك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك، وكان الابتداء في كان أوضح؛ لأنّ المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن.

وليس يمتنع أن يراد به الأول كما أردت في كان، ومثل ذلك قولك: إنّ زيداً لظريف[1]، وعمرو، وعمراً، فالمعنى في الحديث واحد، وما يراد من الإعمال مختلف في: كان وليس ما)[2].

أقول:

أوّلاً: يؤكّد سيبويه أنّ في ما (وجهين) هما قولك:

ما محمدٌ شاعراً، ولا خالدٌ كاتباً.

وما محمد شاعراً، ولا خالد كاتبٌ.

وكذا الأمر في (كان) تقول:

ما كان محمد شاعراً ولا خالد كاتباً.

وما كان محمد شاعراً ولا خالد كاتب.

وفي الوقت الذي لا تختلف الدلالة في جملة (ما) بين نصب (كاتباً) أو (رفعه)، لأنّك تنفي شيئاً في حال حديثك، وهو أن يكون خالد كاتباً، تختلف الدلالة في جملة (كان)، ففي حالة نصب (كاتباً) إنّما تنفي صفة الكاتب عنه في ما مضى من الزمان، وفي حالة الرفع أيّ (كاتب) تنفي عنه هذه الصفة في الحال، ولذلك يقول سيبويه: (وكان في (كان) أوضح ؛ لأنّ المعنى يكون على ما مضى، وعلى ما هو الآن).

ولا يمنع عند سيبويه في قولك: ما محمد شاعراً، ولا خالد كاتباً، أن ترد الجملة الثانية: ولا خالد كاتباً على (ما) فتنصب لا ترفع، على إرادة الماضي لا الحال.

---

(1) في سيبويه، 1/ 61 (ظريف) والتصويب من شرح السيرافي، 3/ 31.

(2) سيبويه، 1/ 61.

ثانياً: يناظر سيبويه بين العطف على خبر (ما) أو (ليس) أو (كان) والعطف على خبر (إنّ) ويتوجه بذكر بعض أحكام العطف على اسم هذه الأداة المشبّهة بالفعل متمثلاً بالعطف على اسمها بعد استكمال الخبر، وفي هذه الحالة يجوز في المعطوف وجهان هما:

الأول: النصب: بالعطف على اسم (إنّ)، وهو الوجه الأمثل والأصل، تقول: إن محمداً لظريف، وخالداً.

والثاني: الرفع: بالعطف على محلّ اسم (إنّ)، والأصل فيه الرفع بالابتداء، أو أنه مبتدأ خبره محذوف.

تقول: إنّ محمداً لظريف وخالد، ومـمّا جُعِلَ معطوفاً على محلّ اسم (أنّ) عند بعض المعربين قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [من سورة التوبة: 3]، والأولى أن يكون مبتدأ خبره محذوف أيْ: ورسوله بريء منهم، وحذف الخبر لدّلالة الأول عليه، وتقول: إنّ لنا الوطَنَ الجميلَ وأهلُهُ، بعطف (أهل) بالرفع على محلّ (الوطن)؛ لأنه مبتدأ مرفوع في الأصل.

وسيأتي سيبويه على أحكام العطف على اسم أنّ قبل استكمال الخبر في موضعه من الكتاب، وما ذكره هنا يمثل موازنات بين موضوعات نحوية متداخلة تتكاثر فيها أوجه لفظية (إعرابية) غير واحدة.

## العطف بسببيّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه الأول بمنزلة كريم؛ لأنه ملتبس به، إذا قلت أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم، لأنك لو قلت: ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً. وتقول: ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو، لأنك لو قلت: ما زيد عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً؛ لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عقل عمرو. ولو جعلته من سببه لكان فيه إضمار كالهاء في الأب ونحوها، ولم يجز نصبه على

ما، لأنك لو ذكرت ما ثمّ قدمت الخبر لم يكن إلاّ رفعاً. وإنْ شئت قلت: ما زيد ذاهباً ولا كريم أبوه، إن ابتدائه ولم تجعل على ما، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم. ولكنّ ليس وكان يجوز فيهما النصب وإنْ قدمت الخبر ولم يكن ملتبساً؛ لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخراً، وذلك قولك: ما كان زيدٌ ذاهباً ولا قائماً عمرو)[1].

أقول:

أوّلاً: من المعروف أنّ اسم الفاعل وصف مشتق يقع خبراً، أو نعتاً، أو حالاً لفاعله، وذلك إذا كان في فاعله ضمير يعود على الاسم الذي يجعل اسم الفعل نعتاً له، وكذلك إذا كان الضمير في شيء يتعلق به الفعل في الكلام، ولتوضيح هذه الفكرة يقلب سيبويه الأمثلة الكثيرة على أوجه كثيرة، فيرى أنّ قولك: ما زيدٌ كريماً ولا مسافراً أبوه، يجوز النصب في (مسافراً) بعطفه على (كريماً)، لأنّ (مسافراً) إخبارا عن زيد كما أنّ (كريماً) إخبار عنه.

و(مسافراً) في الجملة الثانية رفع فاعلاً بعده، وفي هذا الفاعل ضمير يعود على زيد يجعل (أبوه) ملتبساً بزيد وهو منه، ومسافراً أبوه خبر عن زيد بمنزلة (كريماً) لما فيه من ضمير يعود على زيد، والدليل على هذا (التلبس) أنّك لو قلت: ما زيدٌ مسافراً أبوه، لصح الكلام، وإنْ كانت صفة السفر منفية عن أبيه، لأنّ (أبوه) فاعل لاسم الفاعل، وفي هذا الفاعل ضمير يعود على زيد.

أمّا في نحو قولك: ما زيدٌ ذاهباً ولا مسافرٌ خالدٌ. فأنت ترفع (مسافر) وجوباً على الابتداء (لتقطعه) عن زيد لكونه مسافر صفة في المعنى عن خالد وإخبار عنه وليست إخباراً عن زيد، وخالد ليس زيداً، وليس فيه ضمير يجعله ملتبساً فيما قبله، والدليل على ذلك أنّك لو قلت: ما زيدٌ مسافراً خالد، لم يكن كلاماً مفيداً؛ لأنّ (خالد) ليس من زيد في شيء (ليس من سببه)، وأنت تريد أن تقول: زيد غير ذاهب وخالد غير مسافر، ولو أردت أن يكون خالد سبباً من زيد لأضمرت بعد تغيير (خالد) باسم يمكن إضمار الضمير الذي يعود على زيد كالأب، أو الأخ، أو غيرهما ممّا يتحمل الضمير، فتقول: ما زيد ذاهباً، ولا مسافر

---

[1] سيبويه، 1/ 61.

أخوه، بجعل (أخوه) مرفوعاً على الابتداء لا على أنه فاعل لمسافر ومسافر خبر مقدم، والتقدير: ما زيد ذاهباً ولا أخوه مسافر.

ثانياً: أمّا في (ليس) و(كان) فيجوز نصب المعطوف على خبرهما ورفع ما بعدها على الابتداء تقول: ليس زيد ناجحاً ولا مسافراً خالد، وما كان زيد ناجحاً ولا مسافراً خالد، ويكون (خالد) في الجملة الأولى مرتفعاً بـ(ليس)، وفي الثانية ب، (كان، (و(مسافراً) خبر، لأنك يمكن أن تقول في الجملة الأولى: ليس ناجحاً زيد.

وتقول في الجملة الثانية: كان ناجحاً زيد.

بتقديم الخبر على الاسم، وذلك لا يجوز أعني في (ما) تقديم الخبر على الاسم كما رأينا.

## العطف بأجنبيّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

**(وتقول: ما زيد ذاهباً ولا مُحسِنٌ زيدٌ، والرفع أجود، وإنْ كنت تريد الأول، لأنك لو قلت: ما زيد منطلقاً زيد لم يكن حدُّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً هو؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنّما ينبغي لك أن تضمره، ألا ترى أنك لو قلت: ما زيد منطلقاً أبو زيد لم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً أبوه، لأنك قد استغنيت عن الإظهار فلما كان هذا كذلك أجري مجرى الأجني واستؤنف على حاله، حيث كان هذا ضعيفاً فيه، وقد يجوز أن تنصب، قال الشاعر وهو سوادُ بن عديّ:**

**لا أرى الموتَ يَسبقُ الموتَ شيءٌ ... نغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا**

**فأعاد الإظهار، وقال الجعدي:**

**إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُللاتها ... سواقطُ من حرٍّ وقد كانَ أظهرا**

والرفع الوجه، وقال الفرزدق:

لَعَمْـرُكَ مـا معـنٌ بتـارِكِ حقِّـهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْـنٌ ولا متيَسّـرُ)[1]

أقول:

أولاً: من المعلوم أنّه عند عطف الاسم الظاهر على ظاهر غيره في تركيب واحد فالأحسن أن يذكر ضمير هذا الاسم معطوفاً، لأنَّ في ذلك ميزة أسلوبية تغني عن الثقل الحاصل عند تكرار الاسم، زيادة على أنَّ استعمال الضمير يربط الجملة ويدفع أيّ لبس قد يقع فيه المخاطب من أنْ ينزاح ذهنه إلى أنَّ الاسم الثاني غير الأول.

فتقول: محمد أكرمته، ومحمد أكرمت أخاه، ومحمد مررت به ويمنع هذا من تكرير الاسم، وإنْ كان هذا التكرير ضعيفاً أسلوبياً وثقيلاً في النطق، إنْ قلت: محمد أكرمت محمداً، ومحمد أكرمت أخا محمد، ومحمد مررت بمحمدٍ.

ثانياً: أمّا إذا تكرر الاسم في جملتين ضمن جملة كبرى، فالأحسن على رأي سيبويه إعادة ذلك الاسم ظاهراً لا مضمراً، تقول: مررت بمحمدٍ ومحمدٍ رجلٍ كريم، ومن هنا يمكن الانطلاق إلى ما ذكره سيبويه من أمثلة تحدد أوجه العطف على الجملة المنسوخة بـ (ما)، فيرى الآتي:

1- إذا عطف الاسم المعين نفسه في جملة ما على جملة أخرى فلابدّ من تكرير الاسم مرفوعاً، أو منصوباً، والرفع عند سيبويه أجود، تقول: ما زيد ذاهباً، ولا محسن زيد، بالرفع وذلك بجعل (زيد) الثاني أجنبياً عن زيد الأول، والرفع على الابتداء، و(محسن) خبر مقدم)، والجملة الأولى هنا غير الجملة الثانية، لأنَّ الثانية جملة مستأنفة كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [من سورة الأنعام: 124]، بإعادة لفظ الجلالة (الله)، لاستئنافه جملة جديدة من مبتدأ وخبر.

2- ولك أن تنصب فتقول: ما زيد ذاهباً ولا محسناً زيد، بعطف (محسناً) على (ذاهباً) مثلما تقول: ما زيد ذاهباً، ولا محسناً هو. وما زيد ذاهباً، ولا محسناً أبوه.

---

(1) سيبويه، 1/ 62-63.

والمختار عند سيبويه الرفع؛ لأنَّ العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلاَّ أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية، والجملة الثانية مستأنفة.

ثالثاً: استشهد سيبويه لجواز النصب، وجعل الظاهر بمنزلة المضمر بقول سواد بن عدي[(1)]:

لا أرى الموتَ يَسبقُ الموتَ شيءٌ    نغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

والشاهد فيه قوله: لا أرى الموت يسبق الموت شيء، بإعادة الاسم الظاهر (الموت) الثاني، وهو مفعول به لـ (يسبق)، و(الموت) الأول مفعول به أول لـ (أرى)، وكان حقه ألا يكرر الاسم الظاهر فيقول: (يسبقه شيء) بعود الضمير على (الموت) الأول، وفي إعادة الظاهر ضعيف وركاكة أسلوبية، ولا يلجأ إليه إلاَّ في ضرورة الشعر:

ومثله قول الجعدي[(2)]:

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلُلاتِها    سواقطُ من حرٍّ وقد كانَ أظهرا

في وصف سيره في الهاجرة حيث تستكن الوحش من الحر، مستظلة من سواقط الحر البالغ أشده في وقت الظهيرة.

والشاهد فيه قوله: (إذا الوحش ضمّ الوحش)، بإعادة الاسم الظاهر وحقه الإضمار فيقول: إذا الوحش ضمه سواقط من حر ومنه أيضاً قول الفرزدق[(3)]:

لَعَمْرُكَ ما معنٌ بتاركِ حقِّهِ    ولا مُنسِئٌ مَعْنٌ ولا متيسِّرٌ[(4)]

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 36، والبغدادي: الخزانة، 1/ 183، ويروى لغير سواد بن عدي. ينظر: الشنتمري، 1/ 31

(2) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 36، والشنتمري، 1/ 31.

(3) الفرزدق: ديوانه، ص 384، والقالي: أمالي القالي، 7/ 72.

(4) سيبويه، 1/ 62-63.

ومعن رجل كلاّء يبيع بالنسيئة، وكان شديداً في طلب حقه، فلا يؤخّر المدين بدينه، ولا يتساهل فيه أو ييسر.

والشاهد فيه قوله: (ما معن ولا منسئ معن) بتكرير (معن) الثاني وهو نفسه الأول، وكان الحق إضمار الثاني في: منسئ، وقول الفرزدق في البعد كقول من يقول: ما محمد ذاهباً، ولا محسن محمد.

## العطف بأجنبي

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإذا قلت: ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يجز؛ لأنك لم تعرّفه به، ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه، فهذا يجوز لأنك لم تجعل له فيه سبباً)[1].

أقول: يمضي سيبويه في توكيد امتناع أن يكون المعطوف (الثاني) اسماً ظاهراً إلاّ إذا كان فيه ضمير يعود على المعطوف عليه (الأول)، أو أن يكرر الاسم الثاني بلفظه للدّلالة على أنّه الأول نفسه لا غيره، فلا يمكن القول: ما زيد منطلقاً أبو عمرو، إذا كنت كنية أبي زيد هي (أبو عمرو) والصحيح أن يقال: ما زيد منطلقاً أبوه.

لأنّ في (أبوه) ضمير يعود على زيد، و(أبو عمرو) لا يتحمل مثل هذا الضمير، وإنْ كان (أبو عمرو أباه) أيّ أبا زيد، ولذلك يقول سيبويه في علّة منعه: (لأنّك لم تعرف به) أيّ لم تعرف الأب بزيد فتقول: أبوه، أو أبو زيد.

وهو أيضاً لا يشبّه قولك: ما زيد منطلقاً زيد، لأنّ زيد الثاني بمثابة الضمير العائد، لأنّ الزيدين واحد.

---

(1) سيبويه، 1/ 63.

**العطف بأجنبي**

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وتقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمُّها، ترفع؛ لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمة أمُّها، لم يجز؛ لأنها ليست من سببه وإنَّما عملت (ما) فيه لا في (زينب)، ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعور الشنّي:

هـــوِّن عليــك فــإنَّ الأمـــور ... بكـــفِّ الإلـــه مقاديرُهـــا

فلـــيس بآتيـــكَ منهيُّهـــا ... ولا قاصِـــرٌ عنـــكَ مأمورُهـــا

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكّر وهو المنهي، وقد ردّه قوم فجعلوا المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور، لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنثه، كما قال جرير:

إذا بعـــضُ الـــسنين تعرّقتنـــا ... كفـــى الأيتـامَ فَقْـدُ أبي اليتيم

ومن ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فلـيس بمعـــروفٍ لنـــا أن نردّهـــا ... صـــحاحاً ولا مُـــستنكرٌ أن تُعَقَّـــرا

كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً، ولا مستنكر عقرها، والعقر ليس للرد، وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد، ويؤنث، لأنه من الخيل، كما قال ذو الرمة:

مـشينَ كمـا اهتـزّت رِمـاحٌ تـسفّهتْ ... أعاليهـــا مـــرُّ الرّيـــاح النّواســـمِ

كأنه قال: تسفهتها الرياح، وكأنه قال: ليس بآتيتك منهيُها وليس بمعروفة ردُها، حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنث)[1].

أقول:

ويمضي سيبويه في معالجة العطف على اسم (ما) أو (خبرها) موازناً إياه بالعطف على اسم (ليس) أو (خبرها) بما تحكمه قواعد النحو فيرى الآتي:

أوّلاً: أنّ قولك: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمُها، يكون الرفع واجباً في (مقيمة) على الاستئناف وكون (مقيمة) خبراً لمبتدأ محذوف، وأمُها فاعل، ولا يجوز النصب، لأنّ (مقيمة) ليست سبباً من زينب بل اجنبي، لأنّ الضمير في (أمُها) يعود على زينب، وأبو زينب هو الواقع اسماً لـ(ما) الحجازية، وليست زينب. وهذا التركيب على وجهه الصحيح يناظر قولك: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة هند، برفع مقيمة لا غير، ولا يجوز النصب، لأنّ (هند) غير (أبو زينب)، وهو كقول الشاعر الأعور الشني:

| | |
|---|---|
| هوّن عليك فإنّ الأمور | بكفّ الإله مقاديرُها |
| فليس بآتيكَ منهيُها | ولا قاصرٌ عنكَ مأمورُها |

وقاصر عنك: مقصر عن إتيانك.

والشاهد فيه البيت الثاني، والأصل في (قاصر) هو الرفع، لأنه رفع (مأمور) وفي مأمور ضمير يعود على خبر ليس لا إلى اسمها لكونه أجنبياً منه، فهو بمثابة: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمُها، أو هند بالرفع في (مقيمة) كما ذكرنا.

غير أنّ هذا لا يمنع من نصب (قاصر) هنا، ويمنع النصب في (مقيمة)؛ لأنّ خبر ليس وإنْ كان أجنبياً إلاّ أنّ ليس تعمل في خبرها مقدماً ومؤخراً، لكونها أقوى في العمل من (ما)، واصل الكلام: ليس منهيُها آتيك ولا قاصراً مأموره)، ولكنه قال (مأمورها) بإعادة الضمير من مرفوع الخبر المعطوف على الخبر عن الاسم.

---

(1) سيبويه، 1/ 64-65.

ثانياً: وأجاز سيبويه الجر في (قاصر) أيضاً استناداً إلى قوم يجرونه والتقدير عند من يفعل ذلك: (ولا قاصرٍ عنك مأمورها)، بجعل منهي الأمور بمنزلة الأمور إذ كان بعضها بمنزلة الأمور، فكأنه قال: ليس بآتيك الأمور ولا قاصرٍ عنك مأمورها، ومأمورها من سبب الأمور، وقد جعل المنهي كأنه هو الأمور، فصار المأمور من سبب المنهي ومن ذلك قول جرير[1]:

إذا بعضُ السنين تعرّقتنا ... كفى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيم

والتقدير: كفى اليتيم فقد أبيه، وقد مرّ الشاهد في تأنيث الفعل للفاعل.

ومن ذلك قول النابغة الجعدي[2]:

فليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدّها ... صحاحاً ولا مُستنكرٌ أن تُعقَّرا

والتعقير: النحر، كانوا إذا أرادوا نحر بعير عقروه، أي قطعوا أحد قوائمه كي لا يشرد.

والشاهد فيه قوله: ولا مستنكر أن تعقروا)، بجواز الرفع والنصب في (مستنكر) كما هو الحال في: ولا قاصر، ويمكن الجر هنا أيضاً على تأويل أنه من سبب الأول، والتقدير: وليس بمعروفة لنا ردُّها، أي رد الخيل، ولا مستنكر عقرها، والعقر يعود إلى الخيل أيضاً، والعقر من سبب الردّ، أو جعل ردُّ الخيل وعقرها بمنزلة الخيل نفسها، وقد صار الردّ والمستنكر مؤنثين فعاد إليهما ضمير المؤنث في مأمورها وفي تعقرا، ولذلك قال سيبويه: (وكأنه قال: ليس بآتيك منهيُّها وليس بمعروفةٍ ردُّها)، وهذا التأنيث كالتأنيث في قول ذي الرمة:

---

(1) جرير: ديوانه، ص 507.

(2) النابغة الجعدي: ديوانه، ص 35.

مشينَ كما اهتزّت رِماحٌ تسفّهتْ		أعاليهــا مــرُّ الرّيــاح النّواســمِ

كأنّه قال: تسفهتها الرياح، وقد مرَّ القول فيه.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومثل هذا قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة البقرة: 112] أجرى الأول على لفظ الواحد والآخر على المعنى.

هذا مثله في أنّه تكلم به مذكراً ثم أنّث، كما جمع ههنا، وهو في قوله: ليس بآتيك منهيُها، كأنّه قال: ليس بآتيك الأمور، وفي ليس بمعروفةٍ ردها، كأنّه قال: ليس بمعروفة خيلنا صحاحاً.

وإنْ شئت نصبت فقلت: ولا مستنكر أن تعقرا، ولا قاصراً عنك مأمورها، على قولك: ليس زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً، أو ولا منطلقاً عمرو.

وتقول: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، وإن شئت نصبت (شحمةً)، وبيضاءَ في موضع جرّ، كأنّك أظهرت كل فقلت: ولا كل بيضاء قال الشاعر أبو داود:

أكـلَّ امـرئٍ تحسبينَ امـرأ		ونـارٍ توقّـدُ باللّيـلِ نـارا

فاستغنيت عن تثنية (كلّ) لذكرك إيّاه في أول الكلام، ولقلّة التباسه على المخاطب، وجاز كما جاز في قولك: ما مثلُ عبدالله يقول ذاك ولا أخيه، وإنْ شئت قلت: ولا مثلُ أخيه، فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز تفريقه.

وتفريقه أن تقول: ما مثلُ عبدالله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك، ومثل ذلك: ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك. فلما جاز في هذا جاز في ذلك)[1].

---

(1) سيبويه، 1/ 65-66.

أقول:

يرى سيبويه في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة البقرة: 112]، إجراء الأول على لفظ الواحد، وجميع ما بعده على المعنى مثلما هو في : بآتيك منهيا، وبمعروف لنا ردُها، في إجرائه على اللفظ وتأنيث (مامورها) و(تعقرا) على المعنى.

وبلى: حرف جواب لإثبات ما نفوه من دخول غيرهم الجنة، ومن: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ، وأسلم: فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، ووجهه: مفعول به ومضاف إليه، و(لله) متعلقان بـ (أسلم)، و(هو محسن) جملة حالية في محل نصب، و(فله أجره): الفاء رابطة، وله جار ومجرور متعلقان بخبر مقدر مقدم ومبتدأ مؤخر وجوباً، والجملة الاسميّة في محل جزم جواب الشرط، و(ولا خوف) حرف عطف ولا نافية ومبتدأ مرفوع وساغ الابتداء به لتقدم النفي عليه، والجار والمجرور (عليهم) متعلقان بخبر (خوف)، و(ولا هم يحزنون) جملة اسْمّية وجملة خبرية والجملة معطوفة على ما تقدم.

ويجوز أن يكون (من) في (من أسلم) فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: أي بلى يدخلها من أسلم، ويكون قوله تعالى: (فله أجره) كلاماً معطوفاً على يدخلها من أسلم[1].

ومن العطف على معمولي (ما) قولهم: (ما كلّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) إذ يجوز في (شحمةً) النصب، وفي (بيضاء) الجر على تقدير (كلّ) قبلها والتقدير: ولا كلّ بيضاءَ.

وهذا ليس من العطف على عاملين، أي: ليس عطف بيضاء على سوداء والعامل فيها هو (كلُّ) و(وشحمةً) عطف على خبر (ما) (تمرةً)، وإنما صارت بيضاء في موضع بإضافة (كلّ) أخرى محذوفة بعد (لا)، وليست على سوداء، ولهذا لم يكن هنا عطف على عاملين.

---

(1) الزمخشري: الكشاف، 1/ 164.

وهو مثل قول الشاعر:

أكلَّ امرئ تحسبينَ امرأً ... ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا

فخبر (كلّ) في الأصل (امرأً)، وخبر (نار) هو (نارا) الثانية، و(نارا) بتقدير (كلّ) مقدر، وليس عطفاً على امرئ، ولم يكرر (كلّ) لوجودها في أول الكلام، ولذلك قال سيبويه (واستغنى عن تثنية كلّ لذكرك إيّاه في أول الكلام، ولقلّة التباسه على المخاطب) وهذا مثل قولك: (ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه)، أي (ولا مثل أخيه)، بتقدير (مثل) بعد (لا)، وحذف (كلّ) الثانية اكتفاء بذكرها أوّلاً، وهو كثير فيما يكون خبره معرفاً كـ (أخيه) و(أبيك).

وقد يكون (الأخ) معطوفاً على عبدالله مباشرة، وعامل الجر فيه (مثل) أما قولك: (ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك)، فـ (أبيك) في الجملة الثانية معطوف على (أخيك)، ولأنّه لو كان الأمر غير ذلك لما جاز مجيء الفعل (يقولان) دالاً على الاثنين.

## خلاصة واستنتاجات

أولاً: استوفى سيبويه فيما مضى من صفحات أحكام العطف على معمولي (ليس) و(ما) في المقام الأول، ولفت النظر أيضاً إلى أحكام العطف على معمولي (كان) و(إنّ) وبعض النواسخ الأخرى.

ثانياً: رأى سيبويه أنه إذا وقع بعد معمولي (ليس) أو (ما) عاطف يليه وصف بعده سببي نحو: ليس زيد ناجحاً ولا مسافراً أبوه و: ما خالد مقيماً ولا مسافراً أخوه، لنا أن نعطي الوصف من النصب والجرّ ما كنّا نعطيه دون مذكور بعده، ونرفع به السببي، أو نرفعهما على الابتداء والخبر، نحو: ليس محمد ناجحاً ولا مسافرٌ أبوه.

ثالثاً: وإذا تلا الوصف أجنبي والعامل ليس، جاز رفعه عطفاً على الاسم، ونصب الوصف عطفاً على الخبر.

وجاز جعلهما مبتدأ وخبر، نحو قولك:

ليس محمد ناجحاً ولا مسافراً خالد.

و: ليس محمد ناجحاً ولا مسافر خالد.

رابعاً: وإذا كان خبر ليس مجروراً بالباء جاز جرّ الوصف المذكور بياء مقدّرة مدلول عليها بالباء المتقدمة، وهو كثير في العربية، كقولك: ليس محمد بناجح ولا خالد مسافر، وكذا الأمر ذاك أن الخبر مجروراً بالإضافة نحو: ليس مثل محمد ولا خالد يصدقان.

والعطف هنا ليس عطفاً على عاملين، بل هو من حذف عامل لدّلالة عامل مثله عليه مذكور في الجملة المعطوف عليها.

قال تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [من سورة الجاثية: 4-5]، فحذفت (في) الجارة لاختلاف الليل والنهار لدّلالة في الجارّة لخلقكم عليها، ومنه قول محمد بن بشير الخارجي[1]:

---

[1] ينظر: الأشموني، 2/ 177.

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته ... ومد من القرع للأبواب أن يلجا

والتقدير: (وبمدمِن).

خامساً: وإذا استُسهل بقاء الجرّ بمضاف حذف لدّلالة مثله عليه، كان بقاء الجرّ بحرف الجرّ المحذوف لدّلالة مثله عليه أحق وأولى، لأنّ حرف الجرّ أمكن من الاسم المضاف.

سادساً: ليس بعد (ما) في الوصف التالية أجنبي بعد عاطف إلا الرفع كقولك: ما محمد ناجحاً ولا مسافر خالد، لأنّ المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل، فبطلانه بالتقديم في المعطوف لبعده عن العامل أحق وأولى[1].

إنّ الظاهرة التي تشخص دائماً في كتاب سيبويه أن الرجل يحاول جاهداً ضبط النظام الذهني لتحرك عناصر التراكيب اللغوية، وردّ نماذج استعمالها إلى هذا النظام الذي تتحرك فيه العناصر اللغوية محددة علاقاتها بعضها ببعض[2]، ووظائفها النحوية والدّلاليّة وفقاً لطبيعة العلاقات الجدليّة التي تحكم كلّ عنصر لغوي داخل التركيب بالعنصر المتقدم عليه، أو المتأخر، استناداً إلى تركيب محكم، ونسق لا تنفصل أجزاءه بعضها عن بعض، فإذا انفصلت، أو تغيّرت تغير التركيب كله إلى تركيب عشوائي لا صحة له في الكلام، ولا استعمال له على الألسن، أو تغيرت دلالته إلى دلالة أخرى.

ويمكن إدراج الصور المختلفة لتحرك العناصر اللغوية داخل كلّ تركيب لغوي بمثل جملة اسْمّية منسوخة بأحد عوامل النسخ معطوف على مكونيها الأساسيين، مما ذكره سيبويه بالمخطط الآتي:

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/387.

(2) ينظر: الغامدي، د. محمد سعيد: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، ص 86.

| التركيب الجائز | وصفه النحوي | التركيب غير الجائز |
| --- | --- | --- |
| ما محمدٌ مقيماً ولا مسافراً أبوه | النصب في (مسافراً) عطفاً على (مقيماً) | ما محمدٌ مقيماً محمدٌ (ليس كلاماً مفيداً) |
| ما محمد مقيماً أبوه | النصب في (مسافراً)، وأبوه: فاعل لـ(مقيماً) وفيه ضمير يعود عليه أي على الوصف | |
| ما محمد مقيماً ولا مسافرٌ أبوه | الرفع في (مسافرٌ) على الابتداء لاختلاف الأوصاف: السفر والإقامة | |
| ما محمد مقيماً ولا مسافرٌ أخوه | يجوز على أساس أن (أخوه) مبتدأ مؤخر، ومسافر: خبر مقدم | |
| ما محمد مقيماً ولا أخوه مسافر | أخوه: مبتدأ خبره: مسافر | |
| ليس محمد مقيماً ولا مسافراً خالد | يجوز على أساس أن خالد مرفوع بـ(ليس) و(مسافراً) خبر | |
| ما كان محمد مقيماً ولا مسافراً خالد | كذلك | |
| ليس مقيماً محمدٌ | يجوز تقديم الخبر | |
| ما كان مقيماً محمد | كذلك | |
| ما محمد مقيماً ولا مسافرٌ خالد | الرفع على الاستئناف | |
| ما محمد مقيماً ولا مسافراً خالد | النصب على العطف | |
| ما محمد مقيماً ولا مسافراً عمر | كذلك | |
| ما محمد مقيماً ولا مسافراً أبوه | كذلك | ما محمد مقيماً أبو محمد<br>ما محمد مقيماً أبو خالد |
| ما محمد مسافراً أبوه | أبوه مرفوع بـ(مسافراً) | إذا كان (أبو محمد) أبو (أبو خالد) هو محمد نفسه |
| ما محمد مسافراً محمد | كذلك | |
| ما أبو زينب مقيماً ولا مسافرةٌ أمّها | الرفع جائز على الاستئناف وأمّها فاعل مسافرة | ما أبو زينب مقيماً ولا مسافرة أمّها |
| ما أبو زينب مقيماً ولا مسافرة هند | كذلك | ما أبو زينب مقيمة أمّها |
| ليس أبو زينب بمقيم ولا مسافرةٌ أمّها | الرفع جائز | لأن أبو زينب غير أمّها |
| ليس أبو زينب بمقيم ولا مسافرةً أمّها | النصب جائز عطفاً على محل خبر ليس | |
| ليس أبو زينب بمقيم ولا مسافرةٍ أمّها | الجرّ جائز بحرف جرّ مقدر أغنى ذكره في الأول عن ذكره ثانية | |

## العطف على محل خبر ليس

قال سيبويه – رحمه الله– :

(هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، الوجه فيه الجرّ، لأنك تريد أن تُشركَ بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وإنْ يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه، وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ، ونحو، فكيف ما يصحُّ معناه.

ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معاويَ إنّما بشرٌ فاسْجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدا

لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلّ بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان نصباً، الا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، بحسبك هذا، فلم تغيّر الباء المعنى وجرى هذا مجرى قبل أن تدخل الباء، لأنَّ (بحسبك) في موضع الابتداء، ومثل ذلك قول لبيد:

فإنْ لم تجدْ من دون عدنان والداً ودون معدّ فلتزعك العواذلُ

والجر الوجه) [1].

أقول:

أولاً: تزاد الباء بكثرة في خبر (ليس) وكذلك خبر (ما) الحجازية لتوكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [من سورة التين: 8]، ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [من سورة الأعراف: 172]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [من سورة فصلت: 46].

---

(1) سيبويه، 1/ 66-67.

ثانياً: إذا عطف على خبر ليس المجرور لفظاً يجوز في المعطوف وجهان:

الأول: الجرّ مراعاة للفظ المعطوف عليه.

والثاني: النصب مراعاة لموضعه (محله من الإعراب).

والجر عند سيبويه هو الوجه والأجود؛ لأنَّ معنى المعطوف والمعطوف عليه واحد، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول (وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصح من تخالفهما، والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها)[1].

ثالثاً: ولأنَّ العرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرض عليها اختارت أيضاً في بعض السياقات حمل الشيء على ما يجاوره، فقالوا: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ[2]، بجر (خربٍ) مع كونه نعتاً لـ(جحر) المرفوع على الخبر، والسبب في ذلك مجاورة (خربٍ) (ضبٌّ).

وسموا ذلك الجرّ على الجوار، وهو أن يكون الثاني تابعاً لما قبله في الرفع أو النصب لفظاً، ومعنى أن يعدل به إلى الجرّ لمجاورته مجروراً، فلا يكون تابعاً له من حيث المعنى.

وهنا محل الاختلاف بين المجاورة والجر عليها، وعطف الثاني على خبر (ليس) المجرور بحرف جرّ زائد إذ يشترك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى واللفظ في قولك: ما محمدٌ ببخيل ولا جبانٍ، أو جباناً، والمعنى في الجر والنصب واحد.

أمّا في المجاورة فالاشتراك في اللفظ فحسب وليس في المعنى وقولهم: (هذا جحر ضبٌّ خربٍ) مثال جرى مجرى الأمثال في كتب النحو التي يذكره أكثرها.

رابعاً: استشهد سيبويه للعطف على اللفظ (الموضع) بقول عقيبة الأسدي[3]:

معاويَ إنّما بشرٌ فاسجحْ ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا

(1) السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 52.

(2) ينظر: المبرد، 4/ 73، وابن جني، 1/ 191-192.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 131، والأنباري: الإنصاف، المسألة (47).

واسجح: أرفق، والبيت مخاطبٌ به معاوية بن أبي سفيان ﷺ في شكوى ظلم عُماله.

والشاهد فيه قوله: (فلسنا بالجبال ولا الحديدا)، بحمل (الحديدا) على موضع الباء في (بالجبال) لا على لفظه، والباء زائدة للتوكيد، والأصل: فلسنا الجبال ولا الحديدا.

وقد علّق سيبويه بعد إيراده البيت بقوله: لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تكن تدخل عليه لم يخلّ المعنى، ولم يحتج إليه لو كان نصباً)، فالباء في (الجبال) زائدة، فكأنها ليست موجودة في الكلام، ومع هذا حمل الثاني على موضع الأول وهو النصب، ويجوز الجرّ حملاً على اللفظ، كأنّ الباء ليست موجودة.

خامساً: وزيادة الباء في خبر ليس كزيادتها قبل (حسبك)، فيقال: بحسبك مساعدةٌ إذ لم تغير هذه الباء من الوظيفة النحوية لـ(حسب) وهو الابتداء، فالباء في (بحسبك) حرف جرّ زائد للتوكيد، لا يحتاج مع مجرور إلى متعلق به، وحسب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد. ومثل ذلك قول لبيد[1]:

فإنْ لم تجدْ من دون عدنان والداً ... ودون معدّ فلتزعْك العواذلُ

والبيت في معرض الفخر، بعدنان ومعدّ ممّن يشرف المرء الانتساب إليهما، وقد مضى أوائل هؤلاء، وعلى المرء أن تكفه (تزعه) العواذل وهي نائبات الدهر وزواجره.

والشاهد فيه قوله: فقد حمل (دون) الثانية عل موضع الأولى، لأنّ الأولى مجرورة لفظ بـ(من) الزائدة، والوجه أن يقول: (دون مَعَدٍّ)، لكنّه اختار النصب على الموضع.

---

(1) لبيد: ديوانه، ص 255، وينظر: الأنباري: الإنصاف مسألة (47).

## العطف على الموضع

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ولو قلتَ: ما زيدٌ على قومنا ولا عندنا، كان النصب ليس غير؛ لأنّه لا يجوز حمله على (على). ألا ترى أنّك لو قلت: ولا على عندنا لم يكن؛ لأنّ عندنا لا تستعمل إلاّ ظرفاً، وإنّما أردت أن تخبر أنّه ليس عندكم، وتقول: أخذتْنا بالجود وفوقه، لأنّه ليس من كلامهم، وبفوقه، ومثل (ودون مَعَدٍّ) قول الشاعر وهو كعب بن جعيل:

ألا حَـيُّ نـدماني عمـيرِ بـنِ عـامرٍ إذا مـا تلاقَيْتنـا مـن اليـومِ أو غـدَا

وقال العجاج:

كـشحاً طـوى مـن بلـدٍ مُختـارا مِـنْ يأسـةِ اليـائسِ أو حِـذارا) [1]

أقول:

أوّلاً: النصب في (عندنا) من قولك: (ما زيد على قومنا ولا عندنا) واجب، ولا يجوز الجرّ بالعطف على لفظ (قومنا)؛ لأنّ (عند) لا تجر بـ (على) لا يقال: (زيد على عندنا)، ولأنّها أيضاً ظرف غير متصرف لا تستعمل إلاّ ظرفاً، ولا تخرج عن الظرفية إلاّ إلى حالة مشابهة،؛ لأنّ الجار والمجرور شبه ظرف في التوسع والتعلق والاستقرار والوقوع خبراً وصلة وصفة وحالاً، ولا يدخل عليها من حروف الجرّ إلاّ (من)، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة آل عمران: 126]، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ

---

(1) ينظر: ابن جني: المحتسب، 2/ 362، والأنباري: الإنصاف، المسألة (47).

كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [من سورة فصلت: 52]، ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [من سورة البقرة: 101].

ثانياً: والنصب في (فوقَه) من قولك: (أخذتنا بالجود وفوقه) واجب على تقدير: (أخذتنا السماء بالجود من المطر وبمطرٍ فوق الجود)، ولا يجوز الجرّ عطفاً على الجود، لعدم جواز دخول الباء على فوق أصلاً، لا يقال: أخذتنا بفوق الجود، وإنّما يقال: أخذتنا بمطر فوق الجود، أو فوق الجود.

واستشهد سيبويه بقول كعب بن جعيل[1] وهو من المخضرمين (ت 55هـ):

الاحَيٌ نـدماني عميرِ بنِ عامرٍ إذا ما تلاقَيْنا من اليومِ أو غـدَا

والشاهد فيه قوله (إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا)، بنصب (غدا)، حملاً على موضع (من اليوم)، وموضعها النصب، ولم يعطفه على اليوم، والنصب على تقدير: إذا ما تلاقينا اليوم أو غداً.

وبقول العجاج[2]:

كشحاً طوى من بلدٍ مُختارا من يأسةِ اليائسِ أو حِذارا)[3]

يصف ثوراً وحشياً خرج يأساً أو خوفاً من صائد، والكشح: الجنب أو الخصر ويقال لكل من أضمر شيئاً ونواه: طوى عليه كشحاً.

---

(1) ينظر: ابن جني: المحتسب، 28/ 362، والانباي: الإنصاف المسألة (47).

(2) العجاج: ديوانه، ص 21، وابن جني: المحتسب، 3/ 362.

(3) ينظر: ابن جني: المحتسب، 2/ 362، والأنباري: الإنصاف، المسألة (47).

والشاهد فيه قوله: (من يأسه اليأس أو حذارا) بحمل (حذارا) على موضع من، والتقدير: يأسة اليأس، بنصب (يأسة) على المفعول لأجله، والأجود أن يقول: أو حذارِ بالجر، حملاً على اللفظ من (يأسة).

والشواهد على هذا الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى، وأوفر من أن تستقصى.

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(وتقول: ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفلحاً، النصب في هذا جيد، لأنك إنّما تريد: ما هو مثل فلانٍ ولا مفلحاً، هذا وجه الكلام، فإنْ أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبِّهه جررت، وذلك قولك: ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به، فإنّما أردت ولا كشبيه به.**

**وإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريباً منه، فإنّه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل، وتكون (قريباً) ههنا إنْ شئت ظرفاً، فإن لم تجعل قريباً ظرفاً جاز فيه الجرّ على الباء، والنصب على الموضع)[1].**

**أقول:**

أوّلاً: في(ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به) و (وما عمرو كخالد ولا مفلحاً) عُطِفَ (شبيهاً) و(مفلحاً) على موضع الكاف التي بمعنى (مثل) أو شبيه، والتقدير: ما زيد كعمرو وما زيد شبيهاً بعمرو، أو مثله، بنفي الشبّه بين عمرو وزيد.

ثانياً: إنّ الكاف في قولك: (ما زيد كخالد) للتشبيه، فإذا عطفت على ما بعدها جررته تقول: ما زيد كخالد ولا شبيه بعمرو.

فالجر إثبات الشبيه لزيد، كأنّك قلت: ولا كشبيه بعمرو والنصب نفي الشبيه، كأنّك قلت: ولا زيداً شبيهاً به.

---

(1) سيبويه، 1/ 68-69.

ثالثاً: أمّا قولك: ما أنت بزيد ولا قريباً منه، أو ولا قريباً منه، بالجر أو النصب، والجر أوجه وأجود، لكون الباء زائدة، ولذلك يقول سيبويه: (ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها)، ولكنّك حين تذكر الكاف فإنّما أنت تمثل، أو تشبّه بين اثنين، ففي الكاف معنى التشبيه والتمثيل.

رابعاً: ولو قلت: ما أنت بزيدٍ ولا قريباً منه، وأنت تريد القرب المكاني أي الظرفية، فالنصب في (قريباً) لا غير، على تقدير: ما أنت بزيدٍ، ولا أمامَ أو خلفَ زيدٍ، فإذا لم تقصد بـ (قريباً) الظرفية جاز لك النصب على الظرفية، والجر على تقدير الباء، أي: ما أنت بزيدٍ ولا بقريبٍ منه.

## ضمير الشأن

قال سيبويه- رحمه الله-:

(هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ إذا قلت: إنه من يأتنا نأته، وإنّه أمَةُ الله ذاهبةً.

فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خَلَقَ الله مثلَه، فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكنّ فيه من الإضمار ما في إنّهُ.

وسوف نبين حال هذا في الإضمار، وكيف هو، إنْ شاء الله، قال الشاعر، وهو حميد الأرقطُ:

فأصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهِم وليس كلَّ النّوى تُلقي المساكينُ

فلو كان (كلُّ) على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلاّ الرفع في (كلّ)، ولكنّه انتصب على (تُلقي)، ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على ليس وقد قدمت، فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن، فلو قلت: كانت زيداً الحُمّى تأخذُ أو تأخذُ الحُمّى لم يجز، وكان قبيحاً) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الإضمار: والمضمر، والضمير، والمكني مترادفات، وهو الإخفاء، وأراد سيبويه هنا ضمير الشأن.
- تذكر الفعل: أي تدخل الفعل على الفعل.

ثانياً: إذا أُريد توجيه الأنظار وإثارة الانتباه، وتعظيم الإخبار وتفخيمه يؤتى بضمير في صدر الجملة الاسميّة أو الفعلية يسمى ضمير الشأن والأمر والقصة، والحديث، ويسمّيه الكوفيون (ضمير المجهول) لعدم تقدم شيء يعود عليه ليكون مرجعه.

---

(1) سيبويه، 1/ 69-70.

ويراد بالشأن أو الأمر، أو الحديث، أو القصة الشيء المهم في الكلام المخبر عنه بالجملة الواقعة بعده.

تقول: هو محمد متفوق.

فلم يتقدم على الضمير (هو) اسم ظاهر يعود عليه هذا الضمير، ولذلك تكون الجملة الاسمّية بعده تفسيراً له وخبراً.

ولـمّا كانت (إنّ) و(ليس) و(كان) داخلات على الجملة الاسمّية جاز مثل ذلك في الأسماء الواقعة بعدها، وهو ما سيتناوله سيبويه تباعاً.

تقول: إنه محمد متفوق.

فالضمير في (إنه) ضمير شأن متصل في محل نصب اسم (إنّ)، والجملة الاسمّية من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إنّ.

ولا يجوز حذف الضمير من (إنه) فلا يقال: إن محمد متفوق، والمراد: إنه وقد سمع في ضرورة الشعر.

وقس على هذا مثال سيبويه: (إنه أمَة الله ذاهبة)، فجملة (أمَة الله ذاهبة) من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إنّ، واسمها ضمير الشأن المتصل بها.

ومثاله: (إنه من يأتينا نأته)، فالجملة الشرطية: من يأتينا نأته في محل رفع خبر (إنّ) التي اتصل بها ضمير الشأن اسماً لها.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [من سورة طه: 74].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [من سورة الإخلاص: 1]، على تقدير: إنه الله أحد.

وقد يأتي ضمير الشأن للمفردة المؤنثة بسبب تأنيث الأمر المتحدث عنه، كقوله عزوجل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [من سورة

الحج: 46]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [من سورة الأنبياء: 97].

**ثالثاً:** وقد يضمر الشأن في الفعل، ومثّل سيبويه له بـ (ليس خلق الله مثله)، فالفعل لا يدخل على الفعل، فلابُدَّ من الإضمار في ليس ضمير شأن هو اسمها، وجملة (خلق الله مثله) في محل نصب خبر ليس، ولابُدَّ من افتراض وجود ضمير الشأن في ليس لأنّه لا يجوز دخول الفعل على الفعل ولا يعمل فعل في نظيره، ولذلك يقول سيبويه معلقاً على هذا القول: (فلولا أن فيه – أي في ليس – إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل – يقصد خلق – ولم تعمله في اسم – ولكنّ فيه من الإضمار مثل ما في: إنّه).

ويستشهد سيبويه بقول حميد الأرقط، من شعراء الدولة الأموية:

فأصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهِم ... وليس كلُّ النّوى تُلقي المساكينُ

والمعرس: المنزل الذي ينزل فيه المسافر آخر الليل، يصف أضيافاً جياعاً نزلوا به، فأكلوا من التمر كثيراً، ولجوعهم لم يلقوا من النوى إلاّ قليلاً.

والشاهد فيه قوله: وليس كلّ النوى تلقي المساكين، فاسم ليس ضمير شأن مستتر، و(كلّ) مفعول به لـ (يلقي)، والمساكين فاعل لـ(يلقي)، وجملة: تلقي المساكين في محل نصب خبر ليس. والتقدير: وليس كلّ النوى يلقيه المساكين، وهو قبيح غير مقبول عند سيبويه على هذا تقدير؛ لأنّ حذف الضمير من الإخبار، أي من جملة: يلقي المساكين، غير مقبول، وكذلك لا يجوز رفع المساكين اسماً لـ (ليس)، لتقدم المنصوب (كلّ) عليه، لأنّ ليس ومثلها كان وأخواتها لا يليهنّ منصوب بعامل غيرهنّ.

ولذلك لا يجوز أن تقول: كان زيداً الحُمى تأخذ، أو: كانت زيداً تأخذ الحمّى، لأنّ كان وأخواتها تعمل الرفع والنصب، فلا يجوز أن يليه إلاّ الشيء الذي يعمل فيه أو في موضعه.

وعلى هذا يكون (زيداً) منصوباً بـ (تأخذ)، وليس بكان، واسم كان ضمير شأن مقدر.

## ضمير الشأن بعد (كان وأخواتها)

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء، العجير، سمعناه ممَّن يوثق بعربيته:

إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ: شامتٌ    وآخَرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

أضمر فيها.

وقال بعضهم: كان أنت خير منه، كأنّه قال: إنّه خير منه، ومثلُهُ: كاد تزيغ قلوب فريق منهم)، وجاز هذا التفسير لأنَّ معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت: ما كان الطيبُ إلاَّ المسكُ، على إعمال ما كان الأمرَ الطيبُ إلاَّ المسكُ، فجاز هذا إذ كان معناه: ما الطيبُ إلاَّ المسكُ.

وقال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لِدائي لو ظفرتُ بها    وليس منها شفاء الداءِ مبذولُ)[1]

أقول:

أوّلاً: يكون ضمير الشأن في موقعين: رفع ونصب، أمَّا الرفع: فقد يكون الضمير فيه مستتراً وظاهراً، وقد مثل له سيبويه مستتراً بقولهم: ليس خلق الله مثله، بإضمار اسم ليس، ومنه قول العجير السلولي[2]، وهو شاعر إسلامي يحتج بشعره:

---

(1) سيبويه، 1/ 71.

(2) ينظر: الشجري: الأمالي، 2/ 329، وابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 166، والشنقيطي: الدرر اللوامع، 1/ 416.

إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ: شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

والشاهد فيه قوله: (كان الناس صنفان)، فقد أضمر في كان ضمير شأن مستتر تقديره (هو) وجملة: (الناس صنفان) من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان.

وإذا لم يتحمل هذا الوجه لابُدَّ من القول: كان الناس صنفين.

ومن إضماره مرفوعاً قول بعضهم( كان أنت خير منه)، بإضمار ضمير شأن مستتر في كان اسماً لها، والجملة الاسميّة (أنت خير منه) في محل نصب خبر لكان.

والإضمار بعد كان في قول من قال (كان أنت خير منه) يضارع إضمار اسم (إنّ) في نحو قولك: إنه أنت خير منه، ومن هذا جعل سيبويه قوله تعالى: ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [من سورة التوبة: 117]، بإضمار ضمير شأن في (كاد) اسماً لها، والجملة الفعلية خبر، في قراءة حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء، و(القلوب) جمع على تذكير (كاد) وقرأ الباقون بالتاء على التقديم، والتقدير: من بعد ما كادت قلوب فريق منهم تزيغ[1]، وناظر سيبويه هذا بنحو قولك: ما كان الطيب إلاّ المسك، بإضمار ضمير شأن بعد كان اسماً لها على تقدير: ما كان الأمر الطيب إلاّ المسك، على معنى: ما الطيب إلاّ المسك.

ومن شواهد ذلك أيضاً قول هشام أخي ذي الرمة (ت 120هـ)[2]:

هي الشفاء لِدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاء الداءِ مبذولُ[3]

يذكر امرأة يحبها هي شفاؤه وداؤه ويتمنى أن يظفر بها لكنَّها تصدّ عنه، والشاهد فيه قوله: (وليس فيها شفاء الداء مبذول) بإضمار الشأن في ليس اسماً لها، والجملة الاسميّة في محل نصب خبر، والتقدير: وليس الأمر، أو الشأن، أو القصة.

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 157، والدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 245.

(2) ينظر: ثعلب: مجالس، ص 36، والمبرد: المقتضب، 4/ 101، والشنتمري: النكت، 1/ 36.

(3) سيبويه، 1/ 71.

## الإضمار بعد (ما الحجازية)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولا يجوز ذا في (ما) في لغة الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار، ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبدالله ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً؛ لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر، فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية، كما قلت: أمّا زيداً فأنا ضارب، كأنك لم تذكر (أمّا)، وكأنك لم تذكر (ما)، وكأنك قلت: زيد أنا ضارب.

وقال مُزاحم العُقيلي:

وقـالوا تُعَرِّفُهـا المنـازلَ مـن مِنـىً ... وما كلُّ مَـنْ وافـى مِنـىً أنـا عـارِفُ

وقال بعضهم:

وما كلُّ مَن وافى منىً أنا عارفُ

لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال: ليس عبدالله أنا عارف، فأضمر الهاء في (عارف)، وكان الوجه عارفة حيث لم يعمل (عارف) في (كلّ)، وكان هذا حسن من التقديم والتأخير؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس في شيء من كلامهم، ولا يكاد يكون في شعره، وسترى ذلك إنْ شاء الله) [1].

أقول:

**أولاً**: يرى سيبويه أن الإضمار بعد (ما) الحجازية لا يجوز؛ لأنَّ (ما) لا يكون بعدها إضمار، لكون الضمائر تستكن وتضمر بعد الأفعال لا بعد الحروف و(ما) حرف، وإنْ عمل عمل ليس عند أهل الحجاز، فلا يقال: (ما محمد بخيل)، على تقدير ضمير شأن بعد (ما) كما كنّا نقدره بعد (كان) أو (ليس) أو غيرهما.

---

(1) سيبويه: 1/ 71-72.

وكذلك لا يجوز نحو: ما زيداً عبدالله معاتباً، وما زيداً أنا معاتباً، لعدم استقامته نحوياً، وهو لا يستقيم في (كان) و(ليس)، وعلّة ذلك هو تقديم معمول اسم الفاعل عليه، ولا يجوز أن يلي (ما) اسم منصوب بعامل غيرها.

هذا على لغة الحجازيين، أمّا التميميون – وهم لا يعملون ما – فيجوز عندهم أن يقال: ما زيداً أنا معاتب، بمنزلة قولك: أمّا محمداً فانا معاتب، أو محمداً أنا معاتب.

ولذلك قال سيبويه: (كأنّك لم تذكر (أمّا)، وكأنّك لم تذكر (ما)، وكأنّك قلت: زيداً أنا ضارب).

ثانياً: استشهد سيبويه لتقدم معمول الخبر على المبتدأ بقول مزاحم بن حارث العقيلي (ت 120هـ)، إذ يقول[1]:

وقالوا تُعَرِّفُها المنازلَ من مِنىً ... وما كلَّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارِفُ

وتعرفها: طلب معرفتها، وسأل الناس عنها، و(منى) بلدة قريبة من مكة المكرمة، فقد اجتمع مع من يحبها في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا: تعرفها، اي تطلبها، وسل عنها في منازل الحج من منى فقال: لا أعرف كلّ من وافى منى حتى أسأل، والشاهد فيه (وما كلّ من وافى منى أنا عارف)، على رواية نصب (كلّ) حيث أهملت (ما) ورفع بعدها المبتدأ والخبر وهما (أنا عارف)؛ لأنّ معمول الخبر قد تقدم على المبتدأ، وهو ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

والأصل: وما أنا عارفاً كلّ من وافى منى، ويجوز على رواية رفع (كلّ) أن تكون (ما) مهملة، وأنْ تكون عاملة؛ لأنّه لم يتقدم فيها معمول الخبر[2].

---

(1) ينظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، ص 17، 150-153، طبقات الشعراء، ص 150.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 189-1902، وابن يعيش: شرح المفصل، 1/ 108-109، وابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 31.

ولذلك قال سيبويه: (وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير) أي أن رفع (كلُّ) بـ (ما) اسماً لها على لغة أهل الحجاز إضمار الهاء في خبرها أحسن من نصب (كلَّ) باسم الفاعل: عارف.

ثالثاً: ويمكن لنا مـمّا ذكره سيبويه في ضمير الشأن، وما مثّل به واستشهد استنباط الحقائق الآتية:

1- أن ضمير الشأن، أو الأمر، أو القصة عند البصريين أو ضمير المجهول عند الكوفيين هو بمنزلة ضمير الغائب المتقدم ذكره، فلذلك استتر مرفوعاً بـ (كان أو كاد) أو إحدى أخواتهما.

2- يقصد بهذا الضمير استعظام أو تفخيم المتحدث عنه، فإذا قصد المتكلم أن يستعظم المخاطب بحديثه افتتح كلامه بضمير يسمى ضمير الشأن.

3- لا يجوز في هذا الضمير أن يأتي بصيغة التثنية أو الجمع؛ لأنه كناية عن الشأن في التذكر، وعن القصة في التأنيث وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك متفوقان، وإنه أخوتك متفوقون، وإنه أخواتك صالحات، بإفراد الضمير دائماً.

4- ولا يؤنث هذا الضمير إلاّ إذا وليه مؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [من سورة الأنبياء: 97]، أو مذكر شبه مؤنث، نحو: إنها قمر طفلتك، أو فعل بعلامة تأنيث مسنداً إلى مؤنث، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[من سورة الحج: 45]، وغير هذا كثير مـمّا فيه التأنيث أجود من التذكير؛ (لأنّ مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكر مع ذلك جائز)[1].

5- كون هذا الضمير مبتدأ، أو ما أصله مبتدأ.

6- أن يفسر بجملة بعده توضح المقصود به وتكون خبراً عنه، ولا يصح تفسيره بمفرد.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 164-165.

7- لا يجوز عند سيبويه ومن تابعه حذف بعض الجملة التي تفسره؛ لأنها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصار هذه الجملة منافٍ لذلك.

8- أن مرجع هذا الضمير هو الجملة بعده يعود على مضمونها، لأنها تفسير له، وذلك لا يجوز تقديم هذه الجملة عليه.

9- عدم وجود تابع لهذا الضمير، فهو لا ينعت به، ولا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يُبدلُ منه.

## ما أفعل في التعجب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزل: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلم به.

ولا يجوز أن تقدم (عبدالله) وتؤخر، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئاً ممّا يكون في الأفعال سوى هذا.

وبناؤه أبداً من: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفعلَ هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، مشبّه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات وما، وإنْ كان من: حسن وكرم وأعطى، كما قالوا في (أجدل) فجعلوه اسماً وإنْ كان من الجدل وأجرى مجرى أفكل.

ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنّي ممّا أن أصنع، أي من الأمر: أن أصنع، فجعل ما وحدها اسماً.

ومثل ذلك: غسلتهُ غسْلاً نعمّاً، أي: نعم الغسلُ.

وتقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر (كان) لتدلّ أنه فيما مضى)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- التعجب: تفُعل من (العجب)، وهو (استعظام فعل فاعل ظهرت ميزته فيه)[2].
- تزيل شيئاً عن موضعه: تتصرف في التركيب المعين تصرفاً أفقياً.
- لا تقول فيه ما يحسن: لا تستعمل منه مضارعاً.

ثانياً: يمضي سيبويه على بيان ما يضمر في الأفعال استكمالاً لحديثه في إضمار ضمير الشأن بعد (كان) و(كاد) وأخواتهما.

---

(1) سيبويه، 1/ 72-73.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 333.

ثالثاً: يتحدث سيبويه في صيغة (ما أفعل) التعجبية، وهي أشهر إحدى صيغتين قياسيتين فيرى واستناداً إلى أستاذه الخليل أن قولك: ما أحسن عبدالله بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، والتركيب الأخير مثال لم يُتحدث به.

وسيبويه موافق لأستاذه في ذلك، وأكد المبرد قول الاثنين[1].

فـ (ما) عند الخليل إذن بمعنى (شيء)، ولا يجوز إظهارها بدلاً من (ما) فنقول: شيء أحسن عبدالله؛ لأنّ (ما) نكرة تامة مبهمة، و(شيء) غير مبهمة، وفي التعجب إبهام ممّا تتعجب منه و(ما) تصلح لذلك لإبهامها عن كلّ شيء يمكن التعجب منه حسناً أو قبحاً فهي عند إطلاقها تضم جميع الأشياء الحسنة أو القبيحة التي تتكامل في المتعجب من حسنه أو قبحه، فهناك فرق بين قولك: ما أجمل السماء و: شيء أجمل السماء.

في الأولى يتكامل الجمال بأشكاله وأنواعه في السماء لوجود (ما)، وفي الثانية لا نجد مثل هذا التكامل الشامل والعام، وإنّما نجد قصر جمال معين على شيء معين.

رابعاً: ولم تتفق كلمة النحاة جميعهم على الأخذ برأي الخليل وتلميذه ومن تابعهما في أن (ما) بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، فقد اعترض بعضهم بأنّ القول بهذا يجيز أن يقال: شيء أعظم الله في: ما أعظم الله.

ويرد هذا الآتي[2]:

1- أن المراد بـ (ما أعظم الله) و(شيء أعظم الله) من يعظّم الله من عباده فهم الذين يعظمونه سبحانه وليس غيرهم، وهذا قولهم فحسب.

2- أن (شيء) عائد على ذات الله عزوجل، فهو عظيم بذاته لا بشيء جعله سبحانه عظيماً، أو أصاره إلى العظمة؛ لأنّه صاحبها لا غيره.

3- أن المراد بـ (شيء) خلقه الذين يرون في بدائع صنع الله وعجائب مخلوقاته من السموات والأرض والأفلاك والكواكب والبحار والجبال والحيوان والنبات ما يثير في نفوسهم الاستعظام والتعجب.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 173.

(2) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 69.

خامساً: وتأكيد سيبويه على أن (ما) بمعنى (شيء) على التنكير المطلق، وأنها مبتدأ، يؤشر وجود آراء أخرى في ذلك[1]، فقد كان الكوفيون وعلى رأسهم الفراء يرون أن (ما) اسم استفهام ثم عُدل بالاستفهام إلى الخبر، ثم غير (أحسن) إلى الرفع ونصبوا الاسم بدلاً من رفعه فرقاً بين الخبر والتعجب.

وقد رأى الأخفش أن (ما) موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير: الذي أحسن زيداً موجود[2].

ورأى ابن برهان (ت 456هـ)، في معنى قوله: ما أحسن زيداً، أن تقديره: (شيء حسن جداً جداً لست أعرفه)؛ لأنّ المتعجب لا يكون إلاّ ممّا ندر من الأحكام، ولم تُعرف علّته)[3].

ومن النحاة من جعل (ما) نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف، والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيم[4].

والأصوب عندنا رأي الخليل وسيبويه ومن تابعهما؛ لأنّ الموصول معروف بصلته، والموصوف معروف بصفته، وجعل (ما) موصولة فيه بُعْد؛ لأنه حذف للخبر وجوباً، مع عدم وجود ما يسدّ مسدّه، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق أو المفترض أن يوحي به أسلوب التعجب كما كان تقدير الخليل وسيبويه ومن تابعهما. زد على ذلك أن جعل (ما) استفهامية خلط بين أسلوبي الاستفهام والتعجب، فالأول إنشائي والثاني خبري، وإذا تبين في التعجب معنى الاستفهام فذلك حاصل بالجمل الاسميّة لا الفعلية كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [من سورة الواقعة: 27، 41]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [من سورة الحاقة: 1-2]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [من سورة القارعة: 1-2].

---

(1) ينظر في: المبرد: المقتضب، 4/ 173، والزجاجي: مجالس العلماء، ص 166، وابن يعيش: شرح المفصل، 7/ 149.

(2) ينظر: ابن السراج: الأصول، 1/ 99.

(3) ابن برهان: شرح اللمع، ص 412.

(4) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (15)، وأسرار العربية، ص 113.

إنّ ما ذهب إليه سيبويه مستنداً إلى رأي أستاذه الخليل هو الراجح في تقديري؛ لأنّ قصد المتعجب الإخبار، أو الإعلام بأنّ المتعجب منه ذو مزية، أو وصف، أو أوصاف إدراكها واضح جليّ غير أن سبب الاختصاص بها، ومعرفتها خفيّ، فاستحقت الجملة المعبّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل بـ (أفعل) على المتعجب منه، إذ لا يكون إلاّ مختصاً، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإبهام، وهو ما يفرض أن يختار القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها وإنْ كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتداء بـ (من) و(ما) الشرطتين والاستفهاميتين[1].

زد على ذلك أن عدّ (ما) موصولة لا يستقيم مع دلالة التعجب الذي هو انفعال يحدث داخل النفس عندما تستشعر شيئاً ظاهر المزية حاصل على نحو غير مألوف، وغير معروف سرُّه، فإذا عددنا (ما) موصولة عرفت، لأنّ الموصول معروف بصلته، وكذا الأمر لو عددنا (ما) موصوفة عرفت أيضاً، لكون الموصوف معروفاً بصفته، وكل ذلك يتعارض مع التنكير المطلق المطلوب في (ما) التعجبية.

سادساً: وللتدليل على أن (ما) التعجبية ليست موصولة يناظر سيبويه بينها وبين (ما) في نحو: غسلته غسلاً نعماً، أي نعم الغسل بجعل (ما) بمثابة الغسل، وليس لها صلة، ومن ذلك قولهم: إني ممّا أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع، بجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إني من الأمر صنعي كذا وكذا[2].

فالياء اسم إن، و(صنعي) مبتدأ، ومن الأمر متعلق بخبر (صنعي) والجملة في موضع خبر إنّ.

سابعاً: لا يجوز برأي سيبويه التصرف في جملة التعجب بتقديم المفعول على الفعل، لا يقال: محمداً ما أحسن، أو: ما محمداً أحسن، كما يقال: محمداً خالدٌ أكرم، أو: خالدٌ محمداً أكرم، ومن النحاة من أجاز التصرف في جملة التعجب[3].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 31.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: نحو الخليل من خلال الكتاب، ص 187.

(3) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 302، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 584.

ثامناً: لا يبنى (أفعل) إلاّ من فعل ثلاثي، لأنّ الفعل الثلاثي يحتمل الهمزة في أوله، أمّا (أعطى) وقد ذكره سيبويه، فلكون الهمزة فيه زائدة؛ لأنّه من (عطا – يعطو)، ولهذا قال سيبويه: (هذا لأنّهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثالاً واحداً، يجري عليه، وهو (أفعل) في صيغة الماضي، وأفعل وإنْ كان فعلاً فإنّه أشبَه الاسم لعلّتين:

الأولى: لزومه لفظاً واحداً هو الماضي.

والثانية: قلّة تصرفه أي جموده.

ولكونه على بناء واحد وإنْ تعددت الأمثلة التي يؤخذ منها وهي: فعل وفعِلَ وفعُلَ، كلّ ذلك التعجب منه على (أفعل) مثالاً واحداً لا يتصرف فهو في ذلك عند سيبويه يشبّه ما يعمل من الحروف المشبّهة بالفعل كـ (لات)، و(ما) المشبّهة بليس، وكأنّه في جمود قد اقترب من الأسماء التي على (أفعلُ) كـ (أجدلُ) من (الجدل) والجدل والجدل والجدال شديد الخصومة، أو الذي أحكم جدله فهو أجدل وجدلاء، وهو مثل (أفكلٌ) في اسميّته، وأفكلٌ: الرعدة، يقال: أخذه افكل: ارتعد من بردٍ أو خوف.

تاسعاً: إذا أريد التعبير عن التعجب بالزمان الماضي جيء بكان زائدة بين (ما) و(افعل) وتعرب كان زائدة، تقول: ما كان أعصف الريح، ويجوز أن تعرب كان ناقصة واسمها ضمير مستكن فيها وجملة: أحسن زيداً في محل نصب خبر كان، وجملة: كان أعصف الريح في محل رفع خبر لـ (ما).

## التنازع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك.

وهو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفاعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعلمُ أنّ الأول قد وقع إلاّ أنّه لا يُعمَلُ في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ.

وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنّه لا ينقضُ معنىً، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيد كما كان خَشَّنتُ بصدره وصدرِ زيدٍ، وجه الكلام، حيث كان الجرّ في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنىً، سوّوا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصب)[1].

أقول:

أوّلاً: يتوجّه في بعض النصوص عاملان إلى معمول واحد، هذا يطلبه وذاك، فيعطى العمل لأحدهما (لأحد عاملي التنازع) ليعمل في (متنازع فيه) وهو اسم ظاهر، ويضمر في الآخر.

وقد يكون العاملان المتنازعان فعلين متصرفين، أو ما أشبّهما في العمل كالمصدر واسم المصدر واسم الفاعل، واسم المفعول وغير ذلك ممّا يعمل عمل الفعل المتصرف، ولا يتأتى التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وأجاز المبرد التنازع بين فعلي تعجب[2].

ثانياً: لم يُسمِّ سيبويه هذا الباب، وإنّما فسره بقوله: هذا باب الفاعلين والمفعولين...).

---

(1) سيبويه، 1/ 73-74.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 14.

وسمّاه المبرد (باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر)[1]. وسمّاه الكوفيون (الإعمال)[2]، وأطلق عليه الزمخشري باب إضمار الفاعل[3]، وسمّاه ابن يعيش: باب إعمال الفاعلين[4]، وعُرف عند المتأخرين بباب التنازع[5].

يقال: نهض وخطب محمد، بتنازع الفعلين مرفوعاً واحداً.

و:استضفتُ وأكرمت محمداً، بتنازع الفعلين مفعولاً واحداً.

و: وصل وأكرمتُ محمداً، بتنازع الفعلين (وصل) يطلب مرفوعاً، والثاني منصوباً.

ومن الواضح ممّا مرّ من الأمثلة وجوب تقدم العاملين المتنازعين على المعمول، فإذا تأخرا نحو: محمدٌ نهض وخطب خرج هذا التركيب من باب التنازع، لأنّ كلاً من العاملين يعمل في ضمير الاسم المتقدم[6].

ثالثاً: أمّا الاختيار في إعمال أحد العاملين فقد اتفق النحاة أنّ العمل لا بد أن يكون لأحدهما دون الآخر، ولكنّهم اختلفوا في ذلك على فريقين[7]:

الأول: يمثّله سيبويه وجمهور البصريين وهو إعمال الثاني ولذلك يقول سيبويه: (وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنّه لا ينقضُ المعنى)، فالحجة الأساسية عند سيبويه قرب المجاورة.

وإذا أعمل الثاني أضمر في الأول فاعل شريطة أن يفسره الثاني؛ لأنّه هو، وقد أجازوا إعمال الأول، قال سيبويه: (فقد يُعلم أنّ الأول قد رفع)، أيّ وقوع الفعل على المعمول من جهة المعنى، فإعمال الثاني عند سيبويه لا يمنع من إعمال الأول لأنّ المعنى واحد في إعمال أيّ منهما.

---

(1) المبرد: المقتضب، 3/ 112.

(2) الأزهري: التصريح على التوضيح، 1/ 315.

(3) الزمخشري: شرح المفصل، 1/ 77.

(4) نفسه، 1/ 77.

(5) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 111.

(6) ينظر: المرادي: شرح الألفية، 2/ 65.

(7) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 112، وابو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، 1/ 67، وابن جني: الخصائص: 2/ 387، والأنباري: الإنصاف المسألة (13).

أمّا الكوفيون فالاختيار عندهم إعمال الأول؛ لأنّه أسبق الفعلين، وإضمار فاعل الثاني ليجري ذكره في المتقدم، ولم يمنعوا إعمال الثاني.

واستند البصريون في إعمال الثاني من المتنازعين بنحو قولنا: (خَشُنْتُ بصدره وصدرِ زيدٍ) بجر (صدر) وإنْ كان نصبه جائزاً، غير أنّ مراعاة اللفظ أولى وهو يجاور اسماً مجروراً، أمّا النصب فهو حمل على المعنى، كأنّك قلت: خشُنْتُ صدره وصدر زيدٍ، فنزع حرف الجرّ يقتضي المساواة بالنصب، ووجوده يقتضي المساواة في اللفظ.

## إعمال العامل الأوّل

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(وممّا يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عزوجل: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك: (ونخلعُ ونتركُ من يَفجُرُك).**

**وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:**

**نحنُ بما عندنا وأنت بما ... عندكَ راضٍ والرأي مختلفُ**

**وقال ضابئ البُرجُميّ:**

**فمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإنّي وقياراً بها لغريبُ**

**وقال ابن أحمر:**

**رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي ... بريئاً ومن أجل الطويّ رماني**

فوضع (في) موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أنّ المخاطب سيستدلّ به على أنّ الآخرين في هذه الصّفة، والأول أجود؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع، ولا جمعاً في موضع واحد، ومثله قول الفرزدق:

إنّي ضمنتُ لمن أتاني ما جَنَى          وأبى فكانَ وكنتُ غير غَدُور

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أنّ الأول قد دخل في ذلك) [1].

أقول:

أولاً: يمضي سيبويه في الاستشهاد لما يتنازع من العوامل، فيستشهد بقوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [من سورة الأحزاب: 35]، لحاجة كلّ من: الحافظين والحافظات إلى مفعول هو (فروجهم)، وكذا الأمر في: الذاكرين والذاكرات للفظ الجلالة (الله)، فحذف المفعول به من الثاني (الحافظات والذاكرات) لدلالة المفعول الأول عليه، والتقدير: والحافظات فروجهنّ والذاكرات الله كثيراً.

ومثل هذا (ونخلع ونترك من يفجرك) بتنازع الفعلين: نخلع ونترك مفعولاً واحداً هو (من)، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [من سورة الكهف: 96]، بإعمال (أفرغ) في: (قِطراً)، وأعمل (آتوني) في ضميره ثمّ حذف لأنّه فضلة، ولو كان قد أعمل الأول في (قِطراً) لقيل: أفرغه.

وقال تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [من سورة الحاقة: 19]، بإعمال الثاني (اقرءوا) في المعمول (كتابيه) وإعمال (هاؤم) في الضمير العائد على (كتابيه، ولو كان العمل للأول، لأضمر في الثاني، وقيل: اقرءوه.

---

[1] سيبويه، 1/ 74-76.

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ التنازع في النصوص الشعرية والاستغناء عن أحد معمولي العاملين في الشعر كثير، ومن ذلك قول قيس بن الخطيم[1]:

نحــنُ بمــا عنــدنا وأنــت بمــا عنــدكَ راضٍ والــرأي مختلــفُ

والشاهد فيه حذف خبر المبتدأ الأول (نحنُ)، فكأنّه قال: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ[2].

وقول ضابئ البُرجُمي[3]، وهو من شعراء تميم مخضرم توفي سنة (30هـ):

فَمــنْ يَــكُ أمسى بالمدينــةِ رَحْلُــهُ فــإني وقيــاراً بهــا لغريــبُ

و(قيارا) اسم لجملة، يريد أن يقول: إن من كان بيته بالمدينة فهو من أهلها، وأنا لا أملك فيها بيتاً فلستُ من أهلها، والشاهد فيه (قياراً) بعطفه على اسم (إنّ)، و(غريب) خبر عن أحدهما واكتفى به عن خبر الأول.

ويرى (قيارٌ) بالرفع، ولم يعطفه على اسم (إنّ)، وهو التاخير، كأنّه قال: فإني لغريبٌ بها وقيارٌ بعطفه على الموضع[4].

وقول عمرو بن أحمر الباهلي[5]، أحد الشعراء المخضرمين المعمّرين (ت 65هـ):

رمــاني بــأمرٍ كنــتُ ووالــدي بريئاً ومن أجلِ الطَّويّ رماني

(1) قيس بن الخطيم: ديوانه، ص45، ونسب لغيره، ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 279-280.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 622، والأشموني، 2/ 453.

(3) ينظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، 1/ 350، والمرزباني، معجم الشعراء، ص 244.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 256.

(5) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 249.

والطَوِيّ: البئر المطوية بالحجارة، ومعناه: أنّه رماني بأمر عاد عليه قبيحه، كما أنَّ الذي يرمي من البئر يعود ما رمى به عليه.

والشاهد فيه جعل (بريئاً) خبراً عن أحدهما (ضمير المتكلّم في كنت ووالدي) واكتفى به عن خبر الآخر، ولم يقل: بريئين، والأكثر أن يحذف من الثاني لدَلالة الأول عليه، وحجّة ذلك عند سيبويه خدمة المعنى، وذلك أنّه يلزمه التفريق بين المبتدأ والخبر، كما أنّه خبر الأقرب إليه.

ومثله قول الفرزدق[1]:

إنّي ضَمِنْتُ لِمَن أتاني ما جَنَى      وأبَى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ

أيْ ضمنتُ له جنايتهُ.

والشاهد فيه: (فكانَ وكنتُ غيرَ غدورِ) ولم يقل: غدورين، بترك خبر الأول مستغنياً عنه بذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أنَّ الأول داخل في ذلك.

والملحوظ أنَّ سيبويه يقدر الحذف من الثاني لا الأول – ما عدا بيت قيس بن الخطيم – وتقدير سيبويه الحذف من الأول لا الثاني أولى وأرجح وأقرب إلى المعنى، لاطّراده في جميع ما أُستشهد به.

(1) لا يوجد في ديوانه. وينظر: الفراء: معاني القرآن، 3/ 77، والأنباري: الإنصاف المسألة (13).

### من إعمال العامل الثاني

**قال سيبويه – رحمه الله – :**

(ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربتُ وضربوني قومك، وإنّما كلامهم: ضربتُ وضربني قومُك، وإذا قلت: ضربني، لم يكن سبيل للأول، لأنك لا تقول: ضربني وأنت تجعل المضمر جيعاً، ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومرّ بي بزيدٍ.

وإنّما قُبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى، إذا لم ينقض معنى، قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكــنّ نِــصفاً لــو سَبَبْتُ وسـبّني     بنو عبدِ شمـسٍ مـن منـافٍ وهاشـمِ

وقال طفيل الغنويّ:

وكمتـــا مُـــدَماةً كـــأنّ متونَهـــا     جَرَى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

فالفعل الأول في كلّ هذا مُعمل في المعنى، وغير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- جيعاً من قوله: (وتجعل المضمر جيعاً) أراد به: ضمير الجماعة.
- الآخر: الثاني، أو العامل الثاني.

ثانياً: يؤكّد سيبويه على إعمال الثاني، لقربه من المعمول، وكثرة ما ورد منه في شعر العرب ونثرهم، ولكونه أليق بالمعنى المراد.

---

(1) سيبويه، 1/ 76-77.

أمّا الكوفيون فقد رأوا العكس، وذلك بإعمالهم الأول لكونه مقدماً وأنه أسبق، ولكثرة شواهده أيضاً[1].

ولتأييد مذهبه يرى سيبويه أننا لو أعملنا الأول في نحو: (أكرمتُ وأكرمني قومك) بإعمال الأول، فالتقدير على هذا أكرمُ وقومكَ وأكرمني، والوجه المقبول أن يقال: (لأكرمتُ وأكرمني قومُك) على إعمال الثاني وترك مفعول الأول.

والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أكرمتُ وأكرمني قومُك، لا يجوز أن تقول: أكرمت وأكرمني قومك، بإعمال الأول في (القوم)؛ لأنَّ هذا الإعمال يوجب إضمار ضمير الجماعة، وذلك لا يجوز، وكذا لو قلت: مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ)، وهو غير مقبول على تقدير: مررتُ بزيد ومرَّ بي.

ووجه عدم قبوله أنك إذا قلت: مررت ومر بي زيدٌ، برفع (زيدٌ) كان أجود؛ لأنَّ (زيدٌ) أقرب إلى الفعل الثاني. ويستشهد سيبويه لإعمال الثاني بقول الفرزدق[2]:

ولكنَّ نِصفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني ... بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

وبنو شمس: أشراف قريش، وهاشم وأخوتهم.

يريد: أنه لا يتشاتم إلاَّ مع الأشراف.

والشاهد فيه: إعمال الثاني (سبّني) لا الأول، ولذلك عطف هاشم على عبد شمس، لا على مناف، وأخذ (بنو) فاعلاً لسبّني، وأعمل الأول في ضمير المعمول، ثمّ حذفه لأنه فضله، وعطف (هاشم) على عبد شمس) لا على عبد مناف، ولو أعمل الأول لقال: سببتُ وسبّوني بني عبد شمس.

ومثله قوله طفيل الغنوي[3]:

---

(1) ينظر: الجرجاني: المقتصد، 1/ 388.

(2) الفرزدق: ديوانه، 1/ 530، وينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة (13).

(3) طفيل الغنوي: ديوانه، ص 7، والأنباري: الإنصاف، المسألة (13).

وكمتا مُدَمّاةً كأنّ متونها جَرَى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

والكمت: الخيل المشربة حمرةً، والمدمّاة: الشديدة الحمرة، ومتونها: ظهورها، واستشعرت: كأنّها لبست منه شعاراً، يصف خيولاً مشربة بالحمرة لكثرة ما على ظهورها من دماء المعركة، كأنّ ذلك كان شعاراً لها تعرف به.

والشاهد فيه: إعمال الثاني وهو (استشعرت) ولم يعمل الأول وهو (جرى)، ولو أعمل الأول لقال: (لونُ مُذهب) بالرفع.

ومنه أيضاً قول رجل من باهلة[1]:

ولقد أرى تَغْنَى به سيفانةٌ تُصبي الحليمَ ومثلُها أصبَاهُ

وتغنى به: أقام به، والسيفانة: الممشوقة من النساء، وتصبي الحليم: تدعو إلى الصبا.

وهو يصف منزلاً خلا من أهله، والشاهد فيه: إعمال الثاني (تغنى) في (سيفانةُ) فاعلاً له، ولم يعمل الأول (أرى)، ولو أعمل الأول لقال: سيفانةً، بالنصب، مفعولاً له.

ففي كلّ ما مرَّ من شواهد في إعمال الثاني تؤكد أنّ مثل هذا الإعمال هو الأولى، لأنه إعمال في اللفظ وفي المعنى، وإعمال الأول جائز على المعنى وغير متفق في اللفظ، والذي يعمل في اللفظ والمعنى أولى ممّا يعمل في المعنى دون اللفظ.

### من إعمال الأول أيضاً

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(فإن قلت: ضربتُ وضربوني قومك نصبت، إلاّ في قول من قال: أكلوني البراغيثُ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنّك قلت: ضربتُ وضربني ناس بنو فلان، وعلى هذا الحد تقول: ضربتُ وضربني عبدالله، تضمر في ضربني كما أضمرت في ضربوني.**

[1] ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 91، والأنباري: الإنصاف، المسألة (13)، والشنتمري، 1/ 39.

فإنْ قلت: (ضربني وضربتهمُ قومك)، رفعت؛ لأنك شغلت الآخر، فأضمرت فيه، كأنك قلت: ضربني قومك وضربتهم على التقديم والتأخير، إلاَّ أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع، فإنْ فعلت ذلك لم يكن بُدٌّ من (ضربوني)، لأنك تضمر في الجمع، قال عمر بن أبي ربيعة:

إذا هـي لم تـستكْ بعُـودِ أراكـةٍ ... تُنخّلَ، فاستاكتْ بـه عُـودُ إسْحِلِ

لأنه أضمر في آخر الكلام.

وقال المرّار الأسديُّ:

فَـرَدَّ علـى الفـؤاد هـوىً عميـدا ... وسُـوئل لـو يـبينُ لنـا سـؤولا

وقـد نغْنـى بهـا ونـرى عـصوراً ... بهـا يقتـدْننا الخُـرْدَ الخِـدالا

حدثنا به أبو الخطاب عن شاعره)[1].

أقول:

أوّلاً: الاختيار عند البصريين في نحو: (أكرمتُ وأكرمني قومَك)، إعمال الفعل الثاني (أكرم) في القوم، واستعمال الفعل بصيغة الإفراد.

أمّا إذا أعمل الأول ففيه وجهان:

الأول: نصب (قومَك) بالفعل الأول، وإضمار ضمير الجمع (هم) في الثاني، والتقدير: أكرمتُ قومك وأكرموني، وهو الأحسن.

والثاني: رفع (قومُك) على جعل الواو في (أكرموني) علامة للجمع، وليس ضميراً على لغة (أكلوني البراغيث).

---

(1) سيبويه، 1/ 78-79.

أو جعل (الواو) ضمير الفاعلين، والقوم بدل منهم، وهو إضمار قبل الذكر على شريطة التفسير.

ولذا يقول سيبويه: (أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر)، كأنك قلت: أكرمتُ وأكرمني ناسٌ بنو فلان، ونظير هذا قولك: أكرمتُ وأكرمني عبدالله. ففي (أكرمني) ضمير فاعل قبل الذكر على شريطة التفسير، ولا يجوز إظهاره في اللفظ لأنه كناية عن الفاعل الواحد، فإذا قلت: أكرمني وأكرمتُهم قومُك، بتوحيد الفعل الأول، فالاختيار رفع (قومُك) فاعلاً للفعل الأول، ولو لم ترفع لوجب إضمار ضمير الجماعة في الأول، كأنك تقول: أكرمني قومُك وأكرمتهم.

أمّا إذا نصبت (قومَك) على البدل من الضمير (هم) في (أكرمتهم) وجب الإتيان بفاعل الفعل الأول، وهم جماعة على شرط التفسير.

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[1]:

إذا هي لم تستكْ بعُودِ أراكَةٍ ... تُنخّلَ، فاستاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

يصف فيه امرأة تستعمل أعواد شجر معروف لأسنانها، فإذا هي لم تستك بما هو مشهور من عود الأراك، اختارت عود إسحل لتستاك به، والإسحل شجر يشبّه الأثل، وتُنخل: مبني للمجهول.

والشاهد فيه إعمال الفعل الأول (تُنخل) فرفع (عودُ) به، والتقدير: تُنخل عودُ إسحل فاستاكت به.

ولو أعمل الثاني لقال: فاستاكت بعود إسحل.

ومن إعمال الأول أيضاً قول المرّار الأسدي[2]:

---

(1) عمر بن أبي ربيعة: ملحقات ديوانه، ص 490، ونُسب لطفيل الغنوي في ديوانه، ص 37.

(2) ينظر: المبرد، المقتضب، 4/ 76-77، والأنباري: الإنصاف: المسألة (13)، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 172.

فَـرْدٌ علـى الفـؤاد هـوىً عميـدا وسُـوئل لـو يـبينُ لنـا سـؤلا
وقـد نَغْنـى بهـا ونـرى عـصوراً بهـا يقتـدْنَنا الخُـرُدَ الخِـدالا

والهوى العميد: الشديد، والخُرد: مفردة خريدة وهي الحبيبة، والخدال جمع خِدلة وهي الناعمة الساق، والعصر: الدهور، نصبه على الظرفية، والشاهد فيه إعمال الأول في (الخُرُد) وهو (نرى) والتقدير: ونرى الخُرد الخدال بها يقتدننا، فحمل الاسم على الفعل الأول ولو لم يشغله بضميره لأعمله فيه وأضمره في الأول، فقال: تنخل فاستاكت بعود إسحل. ولو أعمل الثاني لقال: ونرى عصوراً بها يقتدننا الخُرْدُ الخدال.

## من إعمال الأول أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله -:

(وإذا قلت: ضربوني وضربتُهم قومَك جعلت القوم بدلاً من هم؛ لأنّ الفعل لابُدّ له من فاعل، والفاعل ههنا جماعةٌ وضمير الجماعة الواو، وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أعملت الآخر فلابُدّ في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل.

وإنّما قلت: ضربتُ وضربني قومُك فم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل.

وقال امرؤ القيس:

فلـو أنّ مـا أسـعى لأدنـى معيـشة كفـاني ولم أطلُـبْ قليـلٌ مـن المـالِ

فإنّما وقع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى) [1].

---

(1) سيبويه، 1/ 79.

أقول:

أولاً: يستمر سيبويه في تقليب أنماط التنازع فيمثل لما يمكن فيه إعمال الأول بنحو قولك:

أكرموني وأكرمتهم قومك: بجعل القوم بدلاً من (هم).

وأكرموني وأكرمتُ قومك: بذكر الفاعل في الأول والثاني، ولابُدَّ من ذكره في الثاني، لأنَّ الفعل لابُدَّ له من فاعل.

و: أكرمتُ وأكرمني قومُك: بذكر المفعول مع الثاني وبعدم ذكره مع الأول، لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول.

ثانياً: ويستشهد سيبويه لإعمال الأول بقول امرئ القيس[1]:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة      كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ

يقول: لو سعيتُ لمنزلة دنيئة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك والشاهد فيه: (كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال)، إذ فيه عاملان هما: (كفا) و(أطلب)، ومعمول هو (قليلٌ) والعامل الثاني لم يتوجه إلى هذا المعمول، لأنَّ تقدير الكلام: كفاني قليلا من المال، ولم اطلب الملك، فـ (قليل) بالرفع فاعل: كفاني وهو (الأول) ومفعول (أطلب)، محذوف تقديره: الملك، وحينئذٍ لا تنازع بين العاملين، ويؤكِّد هذا ما بعد البيت، وهو قوله:

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ      وقد يُدركُ المجدَ المؤثَّلِ أمثالي

ولو نصب (قليلاً) بـ أطلب لفسد المعنى المراد، لأنَّ النصب يصير المعنى: لو سعيت لمعيشة دنيئة لم اطلب قليلاً من المال، وهو لم يسعَ لمعيشة، ولكنَّه على هذا المعنى يطلب قليلاً من المال، والمراد فليس هذا.

---

[1] امرؤ القيس: ديوانه، ص 39، والأنباري: الإنصاف، المسألة (13).

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وقد يجوز: ضربتُ وضربني زيداً، لأنَّ بعضهم قد يقول: متى رأيت، أو قلت زيداً منطلقاً، والوجه: متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ؛ ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربتُ قومَك، والوجه أن تقول: ربوني وضربتُ قومك، فتحمله على الآخر.

فإنْ قلت: ضربني وضربتُ قومَك، فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله، ولابُدَّ من هذا، لأنّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء، كأنّك قلت إذا مثلته: ضربني من ثمّ وضربتُ قومَك، وترك ذلك أجود وأحسن، للتبيان الذي يجيء بعده، فأمر (من) لذلك.

قال الأخفش: فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً، قولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله لا يُقاس عليه، ألا ترى أنّك لو قلت: - وأنت تريد الجماعة- :هذا غلامُ القوم وصاحبُهُ، لم يحسن)[1].

أقول:

أوّلاً: ومن إعمال الأول جوازاً عند سيبويه: أكرمتُ وأكرمني زيداً، فهو يشبّه إعمال (رأيت) وهو أول في: زيداً منطلقاً، في نحو: متى رأيتَ أو قلت زيداً منطلقاً.

والوجه الأحسن أن يقال: متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ، على الحكاية ونستند فيه إلى الفعل الثاني: قلتَ.

ثانياً: ومن إعمال الأول: أكرمني وأكرمتُ قومَك، والأحسن فيه إعمال الثاني تقول: أكرموني وأكرمتُ قومَك.

أمّا نحو: أكرمني وأكرمتُ قومَك، فهو جائز على ضعف ووجه ضعفه جعل اللفظ دالاً على الإفراد، وإعمال الأول في مفعولين الأول ياء المتكلّم والثاني (قومك)، والوجه جعل الفعل دالاً على الجماعة، فتقول: أكرموني، ووجه جوازه، أنّك تضمر فاعلاً في الأول في معنى جمع، وإنْ كان هذا المضمر في التقدير مفرداً، فلا فعل من غير فاعل ظاهر أو مضمر، وهو في ضعفه الأسلوبي يشبّه قولك: هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرمت بنيه وأنبله

---

[1] سيبويه، 1/ 79-80.

(بالإفراد)، والصحيح: هو أحسن الفتيان وأجملهم وأكرم بنيهم وأنبلهم، بالجمع، وفي كلّ هذا الأجود أسلوبياً إظهار ضمير الجماعة.

ثالثاً: أنّ إضمار (مَنْ) الذي يصلح للإفراد والجماعة غير مقبول أو (رديء) على حدّ وصف سيبويه، فلا يقال: أصحابك جلس، بإضمار ضمير الواحد الذي بمعنى الجماعة عائداً على (أصحابك)، والإضمار في (أكرمني وأكرمت قومك) بأفراد الضمير في (أكرمني) لا ينقاس على قولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله، بالإفراد وإنْ كان الأخير غير مقبول أسلوبياً أيضاً، ولا ينقاس عليه أيضاً نحو: (هذا سيد القوم وصاحبه) أيّ وصاحبهم، وإنّما جاز (هو أظرف الفتيان وأجمله) أيّ وأجملهم؛ لأنّه بمعنى: (هو أظرف فتىً) في الدّلالة على الجمع.

رابعاً: ويمكن تحصيل أنماط التنازع ممّا ذكره سيبويه، وأحكام كلّ نمط من حيث الجواز أو عدمه، ومن حيث إعمال الأول، أو إعمال الثاني، وعلّة كلّ أمر من هذه الأمور بالمخطط الآتي:

| التركيب | وصفه النحوي | السبب |
|---|---|---|
| نهض وخطب محمد | جائز، وهو تنازع فعلين فاعلاً واحداً بإعمال الثاني عند البصريين والإضمار في الثاني، وعلى العكس عند الكوفيين مع إجازة الأول عند البصريين | وجود فعلين متقدمين تنازعا فاعلاً واحداً |
| استضفتُ وأكرمت محمداً | تنازع الفعلين مفعولاً واحد | مقبول إذ يمكن مثل هذا ما دام الفعلان متقدمين |
| وصل وأكرمت محمداً<br>أكرمت ووصل محمدٌ | تنازع الفاعلين الذين أحدهما يطلب مرفوعاً والآخر منصوباً وعلى العكس | يمكن تنازع فعلين مع اختلاف نوع المعمول المطلوب |
| الحافظين ذمّة إخوتهم والحافظات | تنازع اسمي فاعلين مفعولاً | إعطاء المعمول (ذمّة) للأول، واستغنى الثاني به عن ذكر مفعوله |
| لا نصادق ونترك من يكذب علينا | تنازع فعلين مفعولاً واحداً هو (من) | إعمال الأول عند سيبويه ومن تابعه |

| التركيب | وصفه النحوي | السبب |
|---|---|---|
| محمد بما عنده وأنت بما عندك راضٍ | تنازع مبتدآن خبراً واحداً هو (راضٍ) | إعمال الثاني وحذف خبر الأول |
| إني ومحمداً ناجح | تنازع اسم أنّ وما عُطف عليه خبراً واحداً هو (ناجح) | إعطاء الخبر للأول وعطف محمداً على ياء المتكلّم في (إني) |
| كنتُ ومحمدٌ ناجحاً | تنازع اسم كان وما عطف عليه خبراً واحداً هو (ناجحاً) | جعل ناجحاً خبراً عن أحدهما مكتفياً به عن خبر الثاني |
| أكرمتُ وأكرمني قومُك<br>أكرمتُ قومَك وأكرموني | تنازع فعلين أحدهما يطلب فاعلاً والثاني يطلب فعولاً<br>لا تنازع لأنّ الأول استوفى فاعله ومفعوله وكذلك الثاني | بإعمال الأول في (قومك) فمعولاً؛ لأنّ هذا يوجب إضمار ضمير الجماعة، وذلك لا يجوز |
| أكرمتُ وأكرمني قومُك | إعمال الثاني وترك مفعول الأول | لأنّ كلّ فعل استوفى فاعله، فلا إضمار |
| مررتُ بمحمد ومر بي | الإضمار في الثاني | لابُدّ من تقدير الفاعل في الثاني لأنّه لا فعل بدون فاعل |
| مررتُ ومرّ بي بمحمد | لا يجوز | على تقدير: مررت بزيدٌ ومرّ بي |
| مررتُ ومرّ بي محمدٌ | لا اشتغال | أجود من (1) لأنّ محمد أقرب إلى الفعل الثاني |
| أكرمتُ وأكرمني بنو قومك ومحمدٌ | إعمال الثاني | لذلك عطف محمد على بنو قومك |
| أكرمتُ وأكرمني قومُك | إعمال الثاني | على إضمار ضمير الجمع (هم) |
| أكرمت وأكرموني قومَك | إعمال الفعل الأول في (قومك) | الثاني استوفى مفعوله (ياء المتكلّم) |
| أكرمتُ قومَك وأكرموني | كذلك | استيفاء الجملة الأولى فاعلها ومفعولها حسب الترتيب الأصل، وهو الأحسن |
| أكرمت قومَك وأكرموني | كذلك مع إضمار مفعول الأول | على جعل الواو في أكرموني علامة جمع وليس ضميراً على لغة أكلوني البراغيث أو جعل الواو ضمير الفاعلين والقوم بدلاً منهم |
| أكرمتُ وأكرمني ناس بنو محمدٍ | على جعل (بنو محمد) بدلاً من ناس | |

| التركيب | وصفه النحوي | السبب |
| --- | --- | --- |
| أكرمت وأكرمني محمداً | إضمار فاعل في الثاني | |
| أكرمني وأكرمتهم قومُك | توحيد الفعل | |
| أكرمني وأكرمتُ قومُك | إعمال الأول | الرفع في قومك فاعلاً للفعل الأول، وهو الاختيار |
| أكرموني وأكرمتُ قومُك | لغة أكلوني البراغيث | ويجوز النصب في (قومك) |
| أكرمني وأكرمتُ قومَك | جائز على ضعف | لجعل دلالة اللفظ على الإفراد وإعمال الأول في مفعولين |
| أكرمني قومُك وأكرمتهم | إضمار في الثاني | |
| كفاني ولم أطلب قليل من المال | قليل فاعل كفاني وهو الأول، ومفعول (أطلب) مضمر | لا تنازع |
| كفاني ولم أطلب قليلاً من المال | بنصب (قليلاً) | فاسد لتعارضه مع المعنى المراد |
| متى رأيت أو قلت محمداً قائماً | جعل (محمداً قائماً) معمولي لرأي | وجه مقبول |
| متى رأيت أو قلت محمدٌ قائمٌ | على الحكاية للثاني (قلت) | وجه حسن |
| هو أحسن الفتيان وأنبله وأكرم الأصدقاء | بالإفراد | جائز على ضعف |
| هو أحسن الفتيان وأنبلهم وأكرمهم | بالجمع | وهو الحسن |
| هو سيد القوم وصاحبه | بالإفراد | لا يجوز |
| هو أحسن الطلبة وأنبهه | بالإفراد | لا يجوز |
| أصحابك جلس | عود ضمير الواحد على الجماعة | لا يجوز |

**اشتغال العامل عن المعمول**

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو أُخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم.**

**فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحدُّ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيدٌ عمراً، حيث كان زيدٌ أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه.**

**وإنْ قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيدٌ ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً: المصطلحات والعبارات:**

- مبني على الفعل: جعل الفعل عاملاً في الاسم، أو جعل الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم.
- وهو الحدّ: هو الأصل والوجه.
- تشغل به الفعل: تجعل الفعل عاملاً فيه، أو تحمله عليه.

**ثانياً:** يمهد سيبويه لما يسمى بـ (الاشتغال) بمقدمة موجزة ومُعمَّقة تؤكّد وعي الرجل أنّ معنى الكلام إنّما يتحدد بحسب دلالة الكلمات التي تنطوي عليها الجملة مع النظر على انتظام هذه الكلمات انتظاماً نحوياً داخلها، بحيث يمكن رصد أيّ تصرف أفقي في مكونات الجملة، أو رصد كلّ سابق أو لاحق فيها يترتب على وجوده، وعلى طبيعة التصرف دلالة خاصة تؤكد العلاقة بين شكل التركيب النحوي بوصفه عنصراً من عناصر تحديد الدّلالة ومزوداً داخلياً للقيود الدّلاليّة التي تمتاز بها جملة عن جملة أخرى، وتركيب نحوي عن تركيب نحو آخر، وبهذا تدخل العناصر النحوية وطرائق نظمها من جهة،

---

(1) سيبويه، 1/ 80-81.

والعناصر الدّلاليّة بظلالها الحقيقة أو الواسعة من جهة أخرى في علاقة جدلّية لا يمكن فصل أحد طرفيها عن الآخر، فالعناصر النحوية طريق إلى بيان الدلالة، وقد تكون الدّلالة طريقاً إلى الوقوف على العناصر النحوية، وسماتها، وطبيعة انتظامها وتركبها.

والاهتمام والعناية بأي عنصر لغوي داخل التركيب من حيث تقديمه أو تأخيره هو الذي يحدد وظيفة ذلك العنصر النحوية والدّلاليّة والأسلوبيّة ومدار الأمر في كلّ ذلك هو طبيعة (البناء) أو المبني)، فكل عنصر لغوي داخل التركيب مبني ومبني عليه، فالمفعول مثلاً مبني على الفعل ومحمول عليه، وذلك وجب تأخيره، لأنّ تأخر المفعول به عن الفعل والفاعل هو الأصل والوجه؛ لأنّ العامل في الأصل متقدم على المعمول، لذلك لابدّ من تصدر الفعل، وإعمالهم فيما بعده، أو حمل ما بعده عليه، وجملة الأمر عند سيبويه أنّ الذي حكمه أن يكون مؤخراً مبنياً على ما حكمه أن يكون مقدماً عمل في اللفظ أو لم يعمل إذ كان أحدهما يحتاج الآخر. فإذا تقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل معاً، فهو (عربي جيد)، وإنْ كان هذا التقديم خاضعاً لاعتبارات نحويّة دلاليّة أو أسلوبيّة.

تقول: أكرم محمد خالداً،

وهو الأصل والوجه.

و: أكرم خالداً محمدٌ بتقديم (خالداً) اهتماماً به.

و: خالداً أكرم محمد،

بتقديم (خالداً على الفعل والفاعل.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ﴾ [من سورة الأنعام: 46]، وهو الأصل، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ [من سورة البقرة: 124]، بتقدمُ المفعول على الفعل، ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [من سورة النحل: 118]، بتقدم المفعول على الفعل والفاعل.

ومثل هذا التقديم والتأخير في عناصر التراكيب جائز تستدعيه وظائف دلاليّة وأسلوبيّة يقتضيها السياق، وفي المقابل نكون مع تقديم وتأخير توجبه الأحكام والقوانين

النحوية، فقد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان هذا المفعول ضمير نصب منفصل، لو تأخر لصار متصلاً كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[من سورة الفاتحة:5].

أو أن يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام نحو: مَن تقرأ؟ أو ما تقرأ؟

فاسم الاستفهام له صدر الكلام؛ لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلها.

أو أن يكون المفعول به واقعاً في جواب أمّا التفصيلية المتضمنة معنى الشرط، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [من سورة الضحى: 9]، أو أنْ يكون عامل المفعول به مقترناً بالفاء، كقولك: الحق فأنصف.

فهذه المواضع وغيرها كثير لابدّ فيها من تقديم المفعول به على ما حمل عليه من فعل وفاعل لاعتبارات وأحكام نحوية خالصة لا يجوز تجاوزها، ولا يكون سبب إجرائها مسألة اهتمام وعناية بالمتقدم فحسب.

### رجحان الرفع في المشغول عنه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُهُ، فألزمتهُ الهاء، وإنّما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنّه في موضع منطلق إذا قلت: عبدالله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنّما قلت عبدالله فنسبته، ثمّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.

ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وإنّما حسن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء.

وإنْ شئت قلت: زيداً ضربتهُ، وإنّما نصبهُ على إضمار فعل هـذا يفسره، كأنّـك قلت: ضربتُ زيداً ضربتُهُ، إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر.

ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا ترك الإظهار في الموضع الذي تقدم فيه الإضمار، وستراه إنْ شاء الله) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- وشغلته به: هو الاشتغال.

ثانياً: إذا تقدم اسم وتأخر عنه عمل يجوز أن يتقدم عليه معموله كالفعل، اسم الفاعل واسم المفعول، وانشغل هذا العامل عن نصب ذلك الاسم المتقدم بنصب ضمير يعود عليه، أو ما اتصل بضميره، بحيث لو تفرغ هذا المعمول أيّ حذف الضمير من الفعل وسُلّط على الاسم المتقدم لنصبه على أنّه مفعول به مقدم، لكن وجود هذا الضمير منع من ذلك لعدم جواز إعمال الفعل المعين في الاسم الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر في آن واحد[2]، فيجوز في هذا الاسم المتقدم وجهان إعرابيان:

أولهما: رفعه على الابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهو الأجود عند سيبويه، فإذا قلت: الكتابُ قرأتُهُ، انشغل الفعل (قرأ) بمفعول أيّ (بمشغول به) هو الضمير عن (المشغول عنه) الكتاب.

والأرجح والأجود على رأي سيبويه أن يكون الكتاب مبتدأ، والجملة بعده خبراً عنه، فكل اسم صالح للابتداء به لابدّ له خبر يُبنى أو يحمل عليه.

وقولك: الكتابُ قرأته يشابه قولك: الكتابُ مقروء.

---

[1] سيبويه، 1/ 81.

[2] نسب للفراء أن يعمل الفعل النصب في الضمير والاسم المتقدم، ينظر: ابن هشام: شذور الذهب، ص 215.

وأنت حين تطلق الاسم الصالح للابتداء به فتقول: الكتابُ، فإنما تنبه المخاطب إلى ما ينتظره من إخبار عن هذا الذي ابتدأت به الكلام، فتطلق الخبر المراد، وتقول: الكتاب قرأته، أو أنجزت طباعته، أو الكتاب مقروء أو منجز.

وأنت تلحظ الضمير المتصل بالفعل وهذا الضمير يعود على الاسم المتقدم، وقد يكون هذا الضمير متصلاً بشيء يعود على الاسم المتقدم كما هو الحال في قولك: الكتابُ أنجزتُ طباعتَهُ، بإضافة المفعول به (المشغول به) على الضمير العائد على الاسم المتقدم.

أو قد يكون الاسم المتقدم في الأصل مجروراً بحرف جرّ، كقولك: الكتاب قرأت فيه، والأصل: قرأت في الكتاب، أو مضافاً إلى المجرور بحرف الجرّ كقولك: الكتاب دهشت لفصوله، والأصل: دهشت لفصول الكتاب، وممّا جاء مرفوعاً في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 17]، فثمود: مبتدأ مرفوع، وهو مشغول عنه.

هدى: فعل ماضٍ (مشغول) بالضمير (هم) مفعولاً به، والفاعل ضمير (نا)، والجملة في محلّ رفع خبر.

ومثله قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [من سورة النحل: 31]، كلّ ذلك بالرفع على الأرجح لعدم الحاجة إلى إضمار شيء فالرفع لا يحتاج إلى إضمار فعل، والنصب يحتاج لذلك كما سنرى، علماً بأنّ رفع الاسم المتقدم على الابتداء يخرج هذه النصوص عن باب الاشتغال بمفهومه الواسع وإنْ ظلت أركان الاشتغال قائمة وأعني بها:

المشغول عنه + والمشغول + والمشغول به

وثانيهما: الوجه الثاني في إعراب الاسم المتقدم هو النصب على المفعولية: تقول: الكتاب قرأته، وقد أجاز سيبويه نصب المشغول عنه الذي سبق بـ (أمّا) ولكنّه جعل الرفع

هو الوجه مستنداً في ذلك إلى قراءة ابن أبي إسحاق[1] بنصب (ثمودَ) قال: (فالنصب عربي كثير والرفع أجود)، وتابعه الفراء فقال: (لأنّ أمّا تطلبُ الأسماء، وتمنع الأفعال)[2].

ومن النصب قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [من سورة الإسراء: 13]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ﴾ [من سورة النحل: 5].

سيجعل سيبويه في موضع آت النصب أقوى من الرفع إذا كان بعد أمر وجعل منه قراءتي عيسى الثقفي: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [من سورة المائدة: 38]، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [من سورة النور: 2]، وقال: (وهو على ما ذكرته لك من القوّة، وقد أبت العامة إلاّ القراءة بالرفع)[3].

وتابعه في ذلك أبو عبيدة[4]، وأبو جعفر النحاس[5]، وأجازه الفراء أيضاً ولكنه وجد الرفع هو الوجه في القراءة الأولى، لأنّ الأمر لا يخصّ سارقاً بعينه، فإنْ أريد ذلك كان النصب وجه الكلام[6].

**ثالثاً:** وممّا استشهد به سيبويه في جواز النصب والرفع مع ترجيح الرفع قول بشر بن أبي خازم[7]:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ ... فألفاهُم القومُ رَوْبَى نياما

والروبى: ثقيلو النوم، واحده (روبان)، أو (رائب).

---

(1) ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 133.

(2) الفراء: معاني القرآن، 3/ 14.

(3) ينظر: سيبويه، 1/ 143-144، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 6/ 427.

(4) ينظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن، 1/ 165-166.

(5) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 2/ 431.

(6) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 1/ 306.

(7) بشر بن أبي خازم: ديوانه، ص 190.

والشاهد فيه قوله: (فأمّا تميم ....... فألفاهم) برفع الاسم المشغول عنه (تميم) بعد (أمّا) على الابتداء، لأنّها من الحروف غير العاملة، فكأنّها لم تذكر قبل المشغول عنه.

ومن ذلك قول ذي الرمة[1]:

إذا ابنُ أبي موسى بلالَ بَلغْتِهِ فقام بفأسٍ بين وصليك جازرُ

يخاطب ناقته بأنه إذا بلغ ممدوحه ابن أبي موسى بلال الأشعري فسيستغني عنها، لأنه سيحل في سعة واستقرار ونعيم ولا يحتاج حينها إلى رحيل.

فالشاهد فيه: إذا ابن أبي موسى بلال بلغته، بالرفع في (ابن أبي موسى)، ويجوز النصب، كذلك يقول سيبويه: (فالنصب عربي كثير والرفع أجود لأنّه أراد الأعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيداً وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم، ومثل هذا: زيداً أعطيتُ، وأعطيتُ زيداً، وزيدٌ أعطيته؛ لأنَّ أعطيت بمنزلة: ضربت، وقد تبين المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب.

فسيبويه يميل إلى الرفع أكثر من النصب، لأنَّ الرفع لا يحتاج إعمال فعل مفسر، وإنْ كان في (إذا) معنى الشرط، ولكنها غير عاملة فيكتفي بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل، فيستغني بذلك عن أن يليها الفعل.

وترك إظهار الفعل هنا عند سيبويه يشبّه تركه في نحو: نعم رجلاً زيدٌ والتقدير: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، بإضمار فاعل (نعم) لوجود التمييز (رجلاً) مفسراً له، ودالاً عليه، وإنْ كان ذلك لا يمنع من اجتماع الفاعل والتفسير في تركيب واحد، تقول: نعم الشاعر شاعراً محمدٌ[2]. وقد اختلفوا في عامل النصب في المشغول عنه المنصوب على فريقين[3]:

---

(1) ذو الرمة: ديوانه، ص 253.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: النحو التطبيقي، 2/ 1185.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة (12).

الأول: يمثله الكوفيون، وهو أنَّ (محمداً) في نحو: محمداً أكرمته، فمنصوب بالفعل الواقع على الهاء نفسه.

والثاني: يمثله البصريون و(محمداً) عندهم منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل في الاسم المتقدم والضمير المتأخر في آن واحد، وفي النصب لابُدّ من إضمار فعل، مع كون المعنى واحداً في الحالتين.

## من مواضع ترجيح الرفع

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(فإنْ قلت: زيدٌ مررت به، فهو من النصب أبعدُ من ذلك؛ لأنَّ المضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولك: زيدٌ لقيتُ أخاه، وإنْ شئت قلت: زيداً مررت به، تريد أن تفسر به مضمراً، كأنّك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيداً على طريقي مررت به، ولكنّك لا يظهر هذا الأول لما ذكرت لك)** [1].

**أقول:**

أوّلاً: العلاقة التي تنعقد بين الضمير المشغول به والاسم المتقدم على نوعين:

**الأول:** يكون فيها الضمير متصلاً بالعامل نحو: (الكتابَ قرأتُهُ) فالضمير المتصل بالفعل هو الرابط بين الفعل والاسم المتقدم، والعلاقة حاصلة بالفعل نفسه لاتصال الضمير به.

**والثاني:** أن يكون الضمير منفصلاً عن العامل أعني (الفعل) كالمثالين اللذين ابتدأ بهما سيبويه: زيدٌ مررت به، و: زيدٌ لقيتُ أخاه، فالضمير اتصل بحرف الجرّ، وبالاسم المضاف (أخاه)، وهما الرابطان بين الفعل والاسم المتقدم.

وفي الحالة التي يكون الفعل فيها متعدياً إلى ضميره بحرف جرّ يكون الرفع عند سيبويه أقوى من النصب، **لأنَّ** النصب يحتاج إلى إضمار فعل على غير ظاهر اللفظ، فتقول:

---

(1) سيبويه، 1/ 83.

جعلتُ زيداً على طريقي مررت به، أو لقيتُ زيداً أو جزتُ زيداً مررت به، وإضمار الأفعال هذه لا يجري على لفظ (مرّ) اللازم، ومر لا يدلّ على معنى (لقي) أو (جعل) مثلما كان الإضمار في قولك: زيداً أكرمته، والتقدير: أكرمتَ زيداً أكرمته بتوافق بين الفعل الظاهر والمضمر في اللفظ والمعنى، وليس بتوافق بين المعنى دون اللفظ كما في (مرّ) و(جعل) أو (لقي).

وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة، وأولى بالنصب من الفعل الذي يتفق مع المضمر في المعنى دون اللفظ، ولذلك ترجح الرفع عند سيبويه.

وترجّح الرفع عنده أيضاً حين تكون العلاقة بين الضمير العائد والاسم المتقدم علاقة ضمير أضيف إليه اسم مضاف ليس أجنبياً عن الاسم المتقدم كما في مثال سيبويه:

زيدٌ لقيتُ أخاه.

فالرفع أقوى، والنصب أبعد، لأنّ النصب يحتاج إلى إضمار فعل، فإن أظهرناه جاء على خلاف لفظ الفعل الظاهر (لقي)، كأنْ يكون التقدير: لابستُ زيداً لقيتُ أخاه.

إذ يحصل الاتفاق بين الفعلين الظاهر والمقدر بالمعنى فقط، دون اللفظ، وحينئذ يكون الرفع أولى من النصب.

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(وإذا قلت: زيدٌ لقيت أخاه، فهو كذلك، وإنْ شئت نصبت، لأنّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به، والدليل على ذلك أنّ الرجل يقول: أهنتَ زيداً بإهانتك أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه، وهذا النحو في الكلام كثير، يقول الرجل إنّما أعطيت زيداً، وإنّما يريد لمكان زيد أعطيت فلاناً.**

**وإذا نصبت زيداً لقيت أخاه، فكأنّه قال: لابستُ زيداً لقيتُ أخاه، وهذا تمثيل ولا يتكلم به، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك: أكرمت زيداً، وإنّما وصلت الأثرةُ إلى غيره).**

أقول:

**أولاً: المصطلحات والعبارات:**

- الأثرة: والمأثرة، والمأثرة: المكرمة.
- شيء من سببه: ليس أجنبياً عنه.

ثانياً: لا فرق عند سيبويه بين اتصال الضمير المشغول به بالفعل، أو أن ينفصل عنه ليتصل باسم ليس أجنبياً عن الاسم المشغول عنه، فيمكن والحالة هذه الرفع أو النصب، تقول: زيدٌ لقيته، وزيدٌ لقيت أخاه بالرفع ولك النصب فتقول: زيداً لقيتُ أخاه، بتقدير فعل ناصب لزيد يتفق مع الفعل المشغول (لقي) في المعنى لا اللفظ، فكأنك تقول: لابستُ زيداً لقيت أخاه، وهذا الأخير نص تدريبي لا يتكلم به، ولا ينقاس عليه، يجري فيه (زيداً) بوصفه مفعولاً لفعل مضمر مجرى قولك: أكرمتُ زيداً، والإكرام لم يصل إلى زيد وإنما وصل إلى شيء يعود عليه ومن سببه (فكأنه قد وقع به) على حدّ تعبير سيبويه، فإكرام أخي زيد إكرام له.

## جواز الوجهين وترجيح النصب أو ترجيح الرفع

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

(والرفع في هذا أحسن وأجود، لأنّ أقرب إلى ذلك أنْ تقول: مررتُ بزيدٍ، ولقيت أخا عمرو.

ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه (أيهم) وذلك قولهم: أيّهم ترَ يأتِك، وأيُّهم تَرَهُ يأتِك، والنصب على ما ذكرت لك؛ لأنّه كأنّه قال: أيّهم تَرَ تَرَهُ يأتِكَ، فهو مثل زيدٍ في هذا الباب، وقد يفارقه في أشياء كثيرة ستبين إنْ شاء الله) [1].

---

(1) سيبويه، 1/ 84.

أقول:

أولاً: بعد أن يؤكّد سيبويه أنّ الرفع في نحو: محمدٌ مررت به، ومحمدٌ لقيتُ أخاه هو الأحسن والأجود؛ لأنّ المتكلّم لو أراد إعمال الفعل لأعمله في الاسم الظاهر أيْ في (محمد)، فيقول: مررتُ بمحمدٍ، ولقيتُ أخا محمد.

ثانياً: ويوجب سيبويه نصب الاسم المشغول عنه إذا كان اسم شرط كـ (أيّ) في نحو قولك: أيّهم ترَ يأتِكَ، بنصب (أيّ) بـ (ترَ).

وإذا شُغل الفعل (ترَ) بضمير نحو: أيُّهم ترَهُ يأتِك.

فالاختيار عند سيبويه الرفع لا النصب، شأنه في ذلك شأن قولك: محمدٌ أكرمتهُ، مع جواز النصب بإضمار فعل على رأي البصريين، والتقدير: أيّهم ترَ ترَهُ يأتك.

ويلاحظ أنّ الفعل المقدر يكون بعد (أيّ) لا قبلها، لأنّها من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام.

والخلاصة أنّ (أيّ) في جواز الوجهين بمنزلة (محمد) في قولك: محمدٌ أكرمته، أو محمداً أكرمته، مع وجود الفوارق بين (محمد) و(أيّ) فالأول اسم علم والثاني اسم شرط، والأول معرب والثاني مبني، والأول يقع في أول الكلام وفي درجه، والثاني له صدر الكلام.

## ما يحتمل الرفع والنصب من الظروف المتصرفة المشغول عنها

قال سيبويه – رحمه الله– :

(هذا باب ما يجري مـمّا يكون ظرفاً هذا المجرى، وذلك قولك: يومُ الجمعة ألقاكَ فيه، وأقلُّ يومٍ لا ألقاك فيه، وأقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه، وخطيئةُ يوم لا أصيدُ فيه، ومكانُكم قمتُ فيه.

فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبدالله، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأول، فكأنك قلت: يومُ الجمعة مباركٌ، ومكانُكم حسنٌ، وصار الفعل في موضع هذا.

وإنّما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمار اليوم والمكان، فخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج إذا قلت: يومُ الجمعة مبارك، فإذا قلت: يومُ الجمعـة صـمتُهُ، فـصمتُهُ في موضع مبارك حيث كان المضمر هو الأول كما كان المباركُ هو الأول.

ويدخل النصب فيه كما دخل في الاسم الأول، ويجوز في ذلك: يومَ الجمعةِ آتيك فيه، وأصومُ فيه، كما جاز في قولك: عبدَالله مررتُ به، كأنّه قال: ألقاكَ يومَ الجمعةِ، فنصبه لأنّه ظرف ثمّ فسّر فقال: ألقاك فيه.

وإنْ شاء نصبه على الفعل نفسه كما أعمل فيه الفعل الذي لا يتعدّى إلى مفعول، كلّ ذلك عربي جيد، أو نصبه لأنّه ظرف لفعل أضمره، وكأنّه قال: يومَ الجمعة ألقاك.

والنصب في يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة سرتُهُ، مثله في قولك: عبدالله ضربتُهُ، إلاّ أنّه إنْ شاء نصبه بأنّه ظرف، وإنْ شاء أعمل فيه الفعل كما أعمله في عبدالله، لأنّه يكون ظرفاً وغير ظرف) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الأحرف: الكلمات، وقصد بها: يوم الجمعة، وأقلُّ يومٍ، وخطيئة يوم، ومكانُكم.
- خرج من أن يكون ظرفاً، قصد به الظروف المتصرفة.

---

(1) سيبويه، 1/ 84-85.

ثانياً: يرى سيبويه أنه إذا شغل الفعل بمضمر عائد على ظرف متصرف، أو ما أضيف إلى الظرف المتصرف جاز في هذا الظرف المشغول عنه وجهان:

أولهما: الرفع، تقول: يومُ الجمعة ألقاكَ فيه، وأقلُّ يومٍ لا ألقاك فيه ولا أصوم فيه، وخطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه.

كلُّ ذلك بالرفع على الابتداء، والجملة الفعلية بعده خبر كأنك قلت: يومُ الجمعة مبارك، بالإخبار عن المبتدأ (يومُ الجمعة) بالخبر المفرد: مبارك.

وهذا يشبِه قولك: محمدٌ أكرمتهُ، بالإخبار عن محمد بجملة (أكرمتهُ)، ولك أن تقول: محمد مكرمٌ.

وفي هذا يقول سيبويه: (وإنما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمار اليوم والمكان)، أيْ حين انشغل الفعل بضمير، فرُفع الاسم المتقدم لخروجه عن كونه ظرفاً.

ويجوز عند سيبويه النصب، تقول:

يومَ الجمعةِ ألقاك فيه.

و: يومَ الجمعة أصومُ فيه.

ونصب الظرف (يومَ الجمعة) على وجهين:

الأول: نصبه على الظرفية وبتقدير (في).

والثاني: نصبه على تقدير وصول الفعل من غير سعة الكلام كأنك تقول: يومَ الجمعة ألقاكه، بدلاً من: ألقاك فيه، ومكانكم قمته، بدلاً من قمتُ فيه.

والنصب هنا كالنصب في قولك: محمداً أكرمتهُ، بتقدير فعل ناصب له، وإذا قلت: يومَ الجمعة صمتُهُ.

بجعل اليوم مفعولاً على سعة الكلام، جعلت الضمير العائد على الاسم متصلاً بالفعل مباشرةً وليس بـ(في)، على تقدير: صمتُ يومَ الجمعةِ صمتُهُ، كما تقول: محمداً أكرمتُهُ على تقدير: أكرمت محمداً أكرمتُهُ.

وذلك لا يمنع أن تقول: يومَ الجمعةِ صمتُ فيه، على تقدير: صمتُ يومَ الجمعةِ صمتُ فيه.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولا يحسنُ في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتّى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول، حتّى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي ... عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسرُ البيت ولا يُخلُّ به ترك إظهار الهاء، وكأنّه قال: كلُّه غير مصنوع، قال امرؤ القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ ... فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرّ

وقال النمر بن تولب:

فيومٌ علينا، ويوم لنا ... ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ) [1]

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنّه من غير المقبول أن تقول: محمدٌ أكرمتُ، من غير أن تشغل الفعل بضمير يعود إلى الاسم المتقدم ليصحَّ أن يكون هذا مبتدأ والجملة بعد خبراً له، علماً بأنه قد أجيز في الشعر حذف الضمير العائد، وقد استشهد سيبويه لهذا الحذف بقول أبي النجم العجلي [2]:

---

(1) سيبويه، 1/ 85-86.

(2) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 95، والمبرد: المقتضب، 4/ 252، وابن جني: الخصائص، 1/ 292، والبغدادي: الخزانة، 1/ 173.

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي ... عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

وأراد بالذنب الشيخوخة، وأم الخيار: زوجه.

والشاهد فيه (عليّ ذنباً كله لم أصنع) برفع (كلُّه) من غير ضرورة شعرية، إذ النصب لا يخل بالشعر، وغير النصب ضعيف مع جوازه في غير الشعر، ولذلك يقول سيبويه: (لأنَّ النصب لا يكسر البيت، ولا يُخلُّ به ترك إظهار الهاء).

ومثل هذا قول امرئ القيس[1]:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ ... فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرّ

بحذف الضمير العائد، ولم يقل: أجرّه، ولم ينصب (ثوبٌ) بل رفعه على الابتداء، والنصب لا يفسد الوزن، والرفع من غير ضرورة في الشعر بمنزلة الرفع في الكلام، والنصب هو الأجود والأشهر، والذي دفعهم إلى ذلك أنّهم جعلوه كقولهم: الذي أكرمتُ محمداً، وهذا رجلٌ أكرمتُ، وذلك أنَّ الصلة والصفة لا تعملان في الموصول والموصوف، إذ هما بمنزلة الاسم الواحد.

ومن ذلك قول النمر بن تولب بن زهير[2] (ت 14هـ):

فيومٌ علينا، ويوم لنا ... ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ

أراد يوماً نساء فيه، أو نُسر فيه، فأضمر الهاء، ولم ينصب (يوم).

---

(1) امرؤ القيس: ديوانه، ص 159.

(2) ينظر: الشنتمري: النكت، 1/ 44، والسيوطي، 1/ 101، والشنقيطي: الدرر اللوامع، 1/ 7.

## حذف الضمير العائد

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: (شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مَرْعَى) يريد: ترى فيه، وقال:

ثــلاثٌ كلُّهُــنَّ قتلــتُ عمــداً     فــأخزى الله رابعــةً تعــود

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب، وإنّما شبّهوه بقولهم: الذي رأيت فلان، حيث لم يذكروا الهاء، وهو في هذا أحسن؛ لأنَّ رأيت تمام الاسم، به يتمّ، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا: اشهباب، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر، وهو في ذلك ضعيف، ليس كحسنه بالهاء، لأنّه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه، وليس بمنقطع منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأ، فضارع ما يكون من تمام الاسم وإنْ يكن تماماً له ولا منه في البناء.

وذلك قولك: هذا رجلٌ ضربتُ، والناسُ رجلان: رجل أكرمتُ، ورجلٌ أهنته، كأنّه قال: هذا رجل مضروب، والناس رجلان: رجل مُكرمٌ ورجلٌ مهان.

فإن حذفت الهاء جاز وكان أقوى ممّا يكون خبراً، وممّا جاء في الشعر من ذلك قول جرير:

أبحتُ حمَى تِهامةَ بَعْدَ نجدٍ     وماشـيءٌ حَمَيْتَ بمستباحِ

يريد الهاء، وقال الشاعر، الحارث بن كلدة:

فمــا أدري أغَيَّــرهُم تنــاءٍ     وطـولُ الـدهر أم مـالٌ أصابوا

يريد: أصابوه، ولا سبيل إلى النصب وإنْ تركت الهاء لأنّه وصف، كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم، يعني الصلة) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- تمام الاسم: صلته، وصفاً أو خبراً، أو صلة موصول، وهو مكمل لمعنى كلّ منها.

ثانياً: ممّا يترجّح فيه الرفع على رأي سيبويه قولهم: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرم مرعى، أيّ شهر ذو ثرى، وشهر ترى فيه أطراف العشب، وترعى فيه العشب، بحذف العائد إلى الموصوف من الجملة الواقعة صفة له، وهي لذلك من تمامه، وهذا شرط في ربط الجملة الوصفية بالموصوف.

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

ثلاثٌ كلُّهُنَّ قتلتُ عمداً ... فأخزى الله رابعةً تعود

يريد: ثلاث نسوة أحببته فقتلهنَّ هواه.

والشاهد فيه جواز حذف الهاء من الفعل الواقع نعتاً، لأنّه مع المنعوت كالاسم الواحد، ولذلك أمكن حذف الضمير الرابط، والتقدير: قتلتهنّ، مع رفع (كلُّهنَّ والوجه النصب لا الرفع.

ومن المعروف أنّ الجملة الواقعة صلة، أو صفة، أو خبراً، تحتاج إلى ضمير يربطها بالموصول، أو الموصوف، أو المبتدأ، تقول:

محمدٌ أكرمتُهُ

و: محمد رجلٌ احترمه.

و: الذي احترمه محمد.

---

(1) سيبويه، 1/ 87-88.

(2) ينظر: البغدادي: الخزانة، 1/ 177.

وحذف الضمير من الجملة الواقعة صلة أكثر هذه الثلاثة قبولاً في حذف الضمير، لأنّ الصلة والموصول كالاسم الواحد، أو أنّ جملة صلة الموصول من (تمام الاسم) على حدّ تعبير سيبويه، وحذف الضمير من جملة الصلة يؤدي وظيفة أسلوبية، وهو التخفيف وعدم الاستطالة، وهو حسن على مستوى المفردات، فاشهيباب سبعة أحرف (وهو نهاية ما يكون عليه الاسم مع الزيادة سوى هاء التأنيث)[1]، ولذلك خففوه فجعلوه على ستة أحرف فقالوا أشهباب، وحذف الضمير من الجملة الواقعة خبراً قبيح غير مقبول، وحذف الضمير من الجملة الواقعة صفة مقبول لكنّه ضعيف أسلوبياً ولذلك قال سيبويه: (وهو في الوصف أمثل منه في الخبر).

ولأنّ حذف الضمير العائد من جملة الصلة (أحسن، لأنه من تمام الاسم، به يتمّ، وليس بخبر ولا صفة) ورد في القرآن الكريم حذف الضمير وإثباته قال تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [من سورة الأعراف: 175]، بذكر الضمير العائد، وجملة: آتيناه آياتنا صلة الموصول (الذي)، وآياتنا: مفعول به ثان.

وقال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [من سورة التوبة: 110]، بحذف الضمير العائد على الاسم الموصول (الذي) من جملة الصلة (بنوا)، وقرأ بحذف الضمير وإثباته قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [من سورة يس: 35]، فقد قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً: (عملت أيديهم) بغير هاء، والباقون (عملته) والهاء تعود على (ما) (وعملت صلتها ومن حذفه حذفهُ اختصاراً، وكل مفعول يجوز حذفه اختصاراً)[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ [من سورة الزخرف: 71]، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم (وما تشتهيه) فـ(ما) بمعنى الذي، وهو رفع بالابتداء، وتشتهيه صلة، والهاء عائد على (ما) وهو مفعول به لتشتهي.

---

(1) السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 116.

(2) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 231.

وقرأ الباقون: بحذف الهاء اختصاراً، لأنه قد صار الاسم مع صلته شيئاً واحداً، فكما طال بصلته حذفت الهاء اختصاراً)[1]، ومن المعروف أنه لا يجوز حذف العائد من جملة الصلة إذا لم يكن عامله فعلاً أو وصفاً فلا يجوز حذفه من نحو قولك:

رأيت الذي كأنه محمدٌ

لأنّ العامل فيه حرف مشبّه بالفعل.

ثالثاً: ومن حذف الضمير من الجملة الوصفية قول جرير[2]:

أبحتَ حمَى تِهامةَ بَعْدَ نجدٍ          وماشيءٌ حَمَيْتَ بمستباحِ

يخاطب عبد الملك بن مروان مادحاً أنه ملك العرب بعد أن استعصت عليه بلدانها وما حميته لا يستطيع أحد بعد ذلك أن يتمكن منه لقوّة سلطان الممدوح، والشاهد فيه جواز حذف الضمير العائد من الفعل (حمى) الذي وقع صفةً، والذي أجاز هذا الحذف أنّ الصّفة مع الموصوف كالصلة مع الموصول كلتاهما يجوز فيه حذف العائد، والأصل أن يقول: (حميتَهُ)، مع عدم جواز نصب (شيئا) بـ (حميت)، لأنه لو فعل ذلك لوجب أن يقول: (وما شيئاً حميت مستباحاً)، ويكون مستباحاً صفة لـ (شيئا)، والصّفة لا تكون فيها الباء زائدة، زد على ذلك أنّ النصب يغير المعنى إذاً يصير المعنى: ما حميت شيئاً مستباحاً، أي: حميت شيئاً محمياً، وليس في هذا مدح.

و: ما: عاملة عمل ليس، و: شيء: اسمها مرفوع، وجملة (حميت) في محل رفع صفة لشيء، والباء حرف جرّ زائد للتوكيد، ومستباح: خبر (ما) مجرور لفظاً منصوب محلاً.

ومن حذف العائد أيضاً قول الطبيب الشاعر الحارث بن كلدة (ت 50هـ)[3]:

---

(1) نفسه، 2/ 303، وابن جني: المحتسب، 2/ 20.

(2) جرير: ديوانه، ص 99.

(3) ينظر: الشنتمري: شرح أبيات سيبويه، 1/ 364-365.

فما أدري أغَيَّرهُم تناءٍ وطولُ الدهر أم مالٌ أصابوا

برفع (مال) وجعل جملة (أصابوا) وصفاً له، وحذف الضمير العائد من (أصابوا) ويروى (أم مالاً أصابوا) على تقدير: أم أصابوا مالاً، وتكون أم منقطعة، ورواية سيبويه أجود، وعلى روايته تكون (أم) متصلة بما قبلها مع جواز كونها منقطعة، و(تناء) فاعل (غيّر).

ولا يجوز نصب (مال) وإنْ اضمر الهاء، لأنَّ الجملة بعده صفة، وهو معطوف على (طول الدهر) المعطوف بدوره على (تناءٍ) الذي هو فاعل غير، كما قلنا شأنه في ذلك أعني في حذف الهاء كحذفه من جملة الصلة، وهو مقبول لأنَّ الصِّفة لا يجوز أن تعمل في الموصوف كما يعمل الخبر الجملة في المتقدم من نحو: محمد أكرمت، الذي يجوز فيه نصب (محمد) فيقال: محمداً أكرمتُ والمعنى واحد.

قال سيبويه – رحمه الله-:

**(وإنّما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أنَّ الصِّفة تمام الاسم، ألا ترى أنَّ قولك: مررت بزيد الأحمر، كقولك: مررت بزيدٍ، وذلك أنّك لو احتجت إلى أن تنعت فقال: مررت زيد، وانت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتّى تقول: الأحمر، لم يكن ثَمَّ الاسم، فهو يجري منعوتاً مجرى مررت بزيد، إذا كان يعرف وحده، فصار الأحمر كأنّه من صلته)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً**: حذف الضمير العائد من الجملة الوصفية على الموصوف أقوى وأكثر من حذف العائد من الجملة الخبرية على المبتدأ، لأنَّ الصِّفة لا تعمل في الموصوف في مثل هذه التراكيب كما مرَّ، في حين قد تعمل الجملة الخبرية في الاسم المتقدم، تقول:

محمدٌ أكرمتُه

---

[1] سيبويه، 1/ 88.

ومحمداً أكرمتُ

والمعنى العام للجملتين واحد، والذي يمنع من نصب الاسم الموصوف في نحو قولك: تعرفت على محمدٍ الشاعر، لأنّ الصّفة من تمام الاسم الموصوف وهما كالشيء الواحد.

وتعرفت على محمد الشاعر، يختلف دلالة عن: تعرفت على محمد، وإنْ كان المخاطب قد عرف (محمداً)، لكنّه في الجملة الثانية لا يعرف وصفاً معيناً له، حتّى نطلق ذلك الوصف الذي يتحدد به محمد معين من المحمدين الكثر، وهذا يدلّ على أنّ الصّفة والموصوف كالشيء الواحد.

## من مواضع ترجيح النصب في المشغول عنه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل ممّا يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل، وذلك قولك: رأيت زيداً وعمراً كلّمتُهُ، ورأيت عبدالله وزيداً مررت به، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً.

وإنّما اختير النصب ههنا لأنّ الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يُحمل عليه ما قرب جواره منه إذ كانوا يقولون: ضربوني وضربتُ قومك، لأنّه يليه، فكان أن يكون الكلام على وجه واحد، إذا كان لا يمنع الآخر من أن يكون مبنياً على ما بُني عليه الأول أقرب في المأخذ)[1].

أقول:

أوّلاً: يختار النصب في المشغول عنه عند سيبويه إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة مصدرة بفعل، ولم يفصل بين العاطف وبين الاسم فاصل وذلك نحو قولك:

رأيتُ زيداً وعمراً كلّمتُهُ.

ورأيتُ عبدالله وزيداً مررت به.

ولقيتُ قيساً وبكراً أخذتُ أباه.

ولقيت خالداً وزيداً اشتريتُ له ثوباً.

فـ (عمراً، وزيداً، وبكراً، وزيداً) أسماء شغل الفعل الواقع بعدها بمشغول به، وقد تقدم على هذه الأسماء عاطف، تقدمته جملة استقر الفعل في أولها، ولم يفصل بين الاسم والعاطف فاصل، والاسم الأول في كلّ جملة من هذه الجمل أعني: (زيداً، وعبدالله، وقيساً، وخالداً) مبني على الفعل الأول، فالأولى أن تُبنى الأسماء المشغول عنها في الجمل الثانية

---

(1) سيبويه، 1/ 88-89.

على أفعالها، كما هو الحال في الجمل الأولى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [من سورة النحل: 4-5]، فـ (الأنعام) اسم مشغول عنه مسبوق بحرف عطف، وتقدمته جملة فعلية بُني عليها الاسم على الفعل وهي جملة (خلق الإنسان) فبني (الأنعام) على الفعل (خلق) الثاني، ونصب بفعل محذوف يفسره المذكور لتكون جملة فعلية يمكن عطفها على جملة فعلية مثلها.

أمّا إذا رفع في غير القرآن الكريم (الأنعامَ) فسيكون هناك عطف جملة اسْمِيّة على جملة فعلية، وتناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما أسلوبياً.

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ نصب الاسم المشغول عنه في مثل هذه التراكيب أولى من تقديم الفعل لطلب حمل الشيء على مجاوره، وإيثار تطابق اللفظين في نحو قولك: أكرموني وأكرمتُ قومك، لأنَّ في (أكرموني) إضمار قبل الذكر، والفعل الثاني (أكرمتُ) عامل في (قومك)، لأنّه واقع بعده، وقريب منه، فإذا كان حملهم الشيء فعلى مجاور وإضمارهم إياه قبل الذكر مقبول وجائز عندهم، فالأولى حمل الجملة الثانية على الفعل لأجل المطابقة بين الجملة الثانية والأولى، فحمل الثاني على الأول أجود ليكون في الكلام تناسب في النظم بين الجملتين المتعاطفتين.

## موضع آخر في ترجيح النصب

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [من سورة الإنسان: 31]، وقوله عزوجل: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ۝٣٨ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [من سورة الفرقان: 38-39]، ومثله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [من سورة الأعراف: 30]، وهذا في القرآن كثير) [1].**

---

(1) سيبويه، 1/ 89.

أقول:

يستشهد سيبويه لـما يترجّح فيه النصب من الأسماء المشغول عنه الواقعة بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية بقوله تعالى: ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [من سورة الإنسان: 31]، فـ (الظالمين) اسم منصوب بفعل مقدر يفسره ما بعده، والتقدير: ويعذب الظالمين، وجملة (أعدَّ لهم عذاباً أليماً) جملة مفسرة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة (الظالمين) من الفعل المضمر والمفعول به معطوفة على ما قبلها، و(في رحمته) متعلقان: بـ يدخل، و(لهم) متعلقان بأعدَّ.

وقوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ۝ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [من سورة الفرقان: 38-39]، فـ (عاداً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: أهلكنا، أو دمرنا، (وثموداً وأصحاب الرس وقروناً) عطف عليه، و(كثيراً) صفة لقرون، و(كلاً) مفعول به لفعل محذوف يلاقي (ضربنا) في المعنى، أيْ: خوفنا، وأنذرنا، وكلاً منصوب على الاشتغال وجملة (ضربنا) جملة مفسرة لا محلّ لها من الإعراب.

وقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [من سورة الأعراف: 30]، فـ (فريقاً) مفعول به مقدم لـ (هدى)، و(فريقاً) الثاني: منصوب بإضمار فعل يفسّر قوله تعالى: حق عليهم الضلالة من حيث المعنى، والتقدير: وأضلُّ فريقاً منهم، أو خذل فريقاً.

والجملة الفعلية والجملة المعطوف عليها في محلّ نصب حالية من فاعل (بدأكم)، أيْ: بدأكم حال كونه هادياً فريقاً، وفضلاً فريقاً، أن تكون الجملتان مستأنفتين، وجملة (حق عليهم الضلالة) صفة لـ (فريقاً)[1].

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 2/ 152، والدرويش: إعراب القرآن، 2/ 541.

## ترجيح النصب في معمول الأفعال الناقصة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومثل ذلك: كنتُ أخاك وزيداً كنتُ له أخاً، لأنَّ كنتُ أخاك بمنزلة: ضربتُ أخاك، وتقول: لستُ أخاك وزيداً أعنتك عليه، لأنها فعل وتصرُّفُ في معناه كتصرُّف كان، وقال الشاعر، وهو الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السلاح ولا ... أملكُ رأسَ البعيرِ إن نَفَرا

والذئبَ أخشاه إن مررتُ به ... وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا)[1]

أقول:

يجري على الفعل الناقص ما يجري على الفعل التام من ترجيح النصب في الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية، إذا تقدم هذا الاسم المشغول عنه عاطف لم يفصل بينه وبين المعطوف عليه شيء، وهذا الاسم منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور أو ما في معناه وقد مثل سيبويه لذلك بنحو:

كنتُ أخاك وزيداً كنتُ له أخاً، بنصب (زيداً) بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وكنت زيداً، لأنَّ (كان) بوصفها فعلاً تشبِّه الفعل التام في هذه الأحكام أعني نصب ما بعدها، فكنت أخاك تضارع: أكرمتُ أخاك، أو لابستُ أخاك.

ولجعل الكلام على وجه واحد من النظم يكون النصب هنا أولى من الرفع ليتم عطف جملة على أخرى متوافقتين في التركيب، وذلك ما يقتضيه الأسلوب الجيد.

ويستشهد سيبويه لترجيح النصب في معمول الأفعال الناقصة بقول الربيع بن ضبع الفزاري، وهو من الجاهليين الذين أدركوا الإسلام وأسلم، وقيل منعه قومه من ذلك[2]، إذ يقول:

---

(1) سيبويه، 1/ 89، 90.

(2) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، ص 86، والسيرافي: شرح الكتاب، 3/ 123، والشنتمري: النكت، ص 88، والبغدادي: الخزانة، 3/ 309.

أصبحتُ لا أحملُ السلاح ولا أملكُ راسَ البعيرِ إن نَفَرا
والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا)

يشكو حاله من الضعف بعد أن أخذ به العمر طويلاً فاذهب قواه وعزيمته من أن يحمل السلاح أو يجابه ذئباً، أو رياحاً أو مطراً، وأنه لا يملك راس البعير إنْ نفر من شيء.

والشاهد فيه نصب (الذئب) بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: وأخشى الذئب أخشاه، واختياره النصب لأنَّ قبله (أصبح) وهو فعل من أخوات كان.

والذي يبدو لنا أنَّ اختيار النصب في مثل هذه التراكيب مقيدة باتصال الاسم المتقدم بالعاطف مباشرة، وهو احتراز عمَّا إذا كان في الكلام المعطوف من حرف يصرف الكلام إلى الابتداء نحو (أمّا) في نحو قولك: نجح محمد وأمّا خالدٌ فكافأتُهُ. فهنا فصل بين العاطف (الواو) وبين الاسم (خالد) بفاصل هو (أمّا)، وبهذا يكون الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، فيختار هنا الرفع للاسم خالد، لأنَّ الكلام بعد أمّا مستأنف مقطوع عمَّا قبله[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ...... وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 16-17] فثمود: مبتدأ، وقد سبق بـ أمّا الشرطية التفصيلية، وجملة (هديناهم) من الفعل والفاعل والمفعول به في محلّ رفع خبرية.

---

(1) سيبويه، 1/ 90.

## ما يُختار فيه الرفع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يُبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد، وذلك قولك: لقيتُ زيداً وعمرو كلّمتُهُ، كأنك قلت: لقيت زيداً وعمرو أفضل منه، فهذا لا يكون فيه إلاّ الرفع، لأنك لم تذكر فعلاً، فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين، وأقرب منه إلى الرفع: عبدالله لقيتُ وعمرو لقيتُ أخاه، وخالداً رأيتُ وزيدٌ كلّمتُ أباه، هو ها هنا إلى الرفع أقرب، كما كان في الابتداء من النصب أبعد.

وأمّا قوله عزوجل: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [من سورة آل عمران: 154] فإنّما وجّهوه على أنّه: يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنّه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنّما جعلته وقتاً ولم يرد أنْ يجعلها واو عطفٍ، وإنّما هي واو الابتداء)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- بين الكلامين: تركيب ثانٍ وسط بين تركيبين أول وثالث، ويؤدي التراكيب الثلاثة معنىً واحداً.

ثانياً: علمنا ممّا سبق أنّه إذا كان الاسم المشغول عنه معطوفاً على معمول سابق مبني عليه الفعل، وكان هذا المعمول منصوباً، فالأحسن والأكثر نصب الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية ليكون التركيب كلّه على وجه أسلوبي واحد فتقول: لقيتُ محمداً وخالداً أكرمتُهُ.

وأجاز سيبويه مع ذلك رفع (خالد) على الابتداء، استناداً إلى جملة من الأسس مجتمعة هي:

1- أنّ الواو التي سبقت (خالد) ليست عاطفة بل هي واو الابتداء فيها معنى الحال.

---

(1) التميمي: هداية السالك، 2/ 351-352.

2- أنّ الجملة الثانية جملة قائمة بنفسها وهي جملة حالية وليست معطوفة على الجملة الأولى، كأنّك قلت: لقيتُ محمداً وضيوفُهُ مجتمعون، أيّ لقيْته في هذه الحال.

3- والجملة الثانية أيضاً جملة كبرى الخبر فيها جملة فعلية، ويمكن معالجتها بجملة صغرى، فقولك: وخالدٌ أكرمتُهُ، يناظر قولك: وخالد أكرم منه، وأكرم لا يعمل فيما قبلـه، ولا يضمر فيه ضمير يعود على الاسم السابق له.

4- وإذا كانوا قد أجاوزا النصب في (وخالد أكرمته) فمن الأولى أن يترجح الرفع فيما إذا عمل الفعل (أكرم) بسببي بعده في نحو: وخالدٌ أكرمتُ أباه. لوقوع الفعل على ضمير الاسم من غير واسطة حرف جرّ، فإضمار الفعل الناصب للأول أقوى من أن يكون واقعاً على ضمير بحرف جرّ في نحو: لقيتُ محمداً وخالد مررت بأخيه.

5- وقد جعل سيبويه (وخالدٌ أكرمته) وسطاً بين تركيبين هما:

وخالداً أكرمتُهُ بالنصب وهو الأحسن.

وخالدٌ أكرمتُهُ بالرفع مرجوحاً.

وخالدٌ أكرمت أباه بالرفع أكثر رجحاناً.

ولذلك قال سيبويه: (فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة يعني: -وخالدٌ أكرمتُهُ- حجاز أن يكون بين الكلامين).

أمّا قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [من سورة آل عمران: 154] فقد رأى سيبويه أنّه على تأويل: يغشى طائفةً منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنّه قال: إذا طائفة في هذه الحال، فالواو واو حال، وليست واو عطف.

وطائفةً الأولى: مفعول به لـ(يغشى)، و(منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لطائفة، وهم المؤمنون الصادقون، والواو حالية أو استئنافية، و(طائفةٌ) مبتدأ مرفوع، وساغ الابتداء به لوصفه بمحذوف دلّ عليه السياق، والتقدير: من غيركم، بدليل يغشى طائفةً منكم.

وقد انفرد الأخفش برواية قراءة منسوبة للحسن البصري بنصب (طائفةً) الثانية، وقال معلقاً على ذلك: (إنّ كلّ هذا يجوز فيه الرفع على الابتداء، والنصب أجود وأكثر، لأنّه قد سقط الفعل على شيء من سببها وقبلها منصوب بفعل فعطفتها عليه، وأضمرت لها فعلاً فنصبتها به)[1].

وقد جعله بعضهم كقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [من سورة الأعراف: 30]، أمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [من سورة النساء: 16] فقد يجوز أن يكون هذا خبراً للمبتدأ، لأنّ (الذي) إذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ ثمّ قال سبحانه: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [من سورة النساء: 97].

---

(1) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، 1/ 80، وابن خالويه: مختصر، ص 80، وينظر: الفراء: معاني القرآن، 1/ 240، وينظر: الأخفش: معاني القرآن، 1/ 80.

## رجحان النصب

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(ومـمّا يُختار فيه النصب لنصب الأول قوله: ما لقيتُ زيداً ولكن عمراً مررتُ به، وما رأيت زيداً بل خالداً لقيتُ أباه، تجريه على قولك: لقيتُ زيداً وعمراً لم ألقـهُ، يكـون الأخر في أنّه يدخله في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله، لأنّ بل ولكـن لا تعمـلان شـيئاً وتشركان الآخر مع الأول، لأنّهما كالواو وثمّ والفاء فأجراهما مجراهنّ فيما كان النصب فيه الوجه وفيما جاز فيه الرفع)** [1].

**أقول:**

أولاً: يختار نصب المشغول عنه – مع جواز رفعه – في حالات معينة منها الحالة الـتي يذكرها سيبويه هنا، وهي وقوع الاسم بعد أداة يغلب عليها أن يليها الفعل، ومن هذه الأدوات همزة الاستفهام، وما، ولا، وإنْ النافيات، وقد مثل سيبويه لذلك بنحو: ما لقيتُ زيداً ولكن عمراً مررت به، وما رأيت زيداً بل خالداً لقيت أباه، فعمراً وخالداً منصوبان بفعل محذوف مفسر بما بعده، والرفع فيهما جائز. ومن الملاحظ أنّ حرفي العطف (لكنْ) و(بل) قد تقدمت كلّ منهما جملة مبنية على فعل قبلها حرف نفي، ولذلك أشار سيبويه إلى أنّ قولك: ما لقيت زيداً ولكن عمراً مررت به، بمنزلة: لقيتُ زيداً وعمراً لم ألقه، لأنّ الفعل بعد لم وإنْ كان منفياً في العمل بمنزلة الموجب، تنصب (عمراً) كما تنصبه إذا قلت: وعمراً لقيتُهُ، ويكون الإضمار: ولم ألقَ عمراً لم ألقه، حتى يكون المضمر مشاكلاً للمظهر.

ثانياً: ثمّ أنّ قولك: ما لقيت زيداً ولكن عمراً مررت به، فيه فعلان الأول منفي بـ (ما)، والثاني وهو (مرّ) موجب بـ (لكنْ)، وعلى الرغم من حصول هذا الاختلاف بين النفي والإيجاب، يترجح حمل الثاني على الأول ونصب (عمراً) بفعل محذوف مفسر، وهو مثل قولك: لقيتُ زيداً وعمراً لم ألقه، ففيه وجوب في الأول ونفي الثاني، ومع هذا بقي الفعل عاملاً فيما بعده النصب في كلّ جملة، فـ (لكنْ) ومثلها (بل) بمثابة الواو أو الفاء في التشريك بين المتعاطفين، وكل ما كان النصب فيه الوجه مع الواو العاطفة، كان كذلك مع (لكن) و(بل).

---

[1] سيبويه، 1/ 91.

**جواز الرفع والنصب**

**قال سيبويه – رحمه الله– :**

**(هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بُنِي عليه الفعل مرة، ويحمل مرةً أخرى على اسم مبني على الفعل، أيّ ذلك فعلت جاز، فإن حملته على الاسم الذي بُنِي عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، ويجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلت: زيدٌ لقيتُهُ، وإنْ حملته على الذي بُنِي على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله: وذلك قولك: عمرو لقيتُهُ وزيدٌ كلّمتُهُ، إنْ حملت الكلام على الأول، وإنْ حملتَهُ على الآخر قلت: عمرو لقيتُهُ، وزيداً كلّمتُهُ.**

**ومثل ذلك قولك: زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً مررت به، إنْ حملته على الأب، وإنْ حلمته على الأول رفعت.**

**والدليل على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما، أنّك تقول: زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً، إنْ أردت أنّك لقيتَ عمراً والأب.**

**وإنْ زعمت أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تلقهُ رفعت.**

**ومثل ذلك: زيدٌ لقيته وعمرو، إنْ شئت رفعت، وإنْ شئت قلت: زيدٌ لقيتُهُ وعمرا.**

**ونقول أيضاً: زيدٌ ألقاه وعمراً، وعمرو، فهذا يقوي أنّك بالخيار في الوجهين)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً:** الأصل في الاسم المشغول عنه إذا لم يتقدمه ما يوجب النصب، أو يوجب الرفع جواز أحد وجهين إعرابيين هما:

**الرفع:** على الابتداء وهو الراجح كما بينوا، لأنّ الرفع لا يدعو إلى إضمار شيء، ولأنّ الفعل استوفى أو (انشغل) بمفعول (بمشغول عنه) والجملة بعد هذا المبتدأ في محلّ رفع خبرية، تقول: الوطنُ أحبُّهُ.

---

(1) سيبويه، 1/ 91.

النصب: على المفعولية بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، وهو موافق للفظ الفعل المذكور ومعناه، أو موافق له في المعنى فق.

والرفع في الإطار العام لجملة الاشتغال هو الأجود كما ذكرنا، لأنّه لا يدعو إلى إضمار فعل تحتاجه حالة النصب، مع التأكيد على أنّ الرفع والنصب يؤديان معنى واحداً.

قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [من سورة الرحمن: 1-7].

فـ (الرحمن) مبتدأ خبره جملة: (علّم القرآن)، والنص كلُّه قائم على جملة اسْمِيّة كبرى الخبر فيها جملة فعلية، معطوف عليها جمل منها ما هو معطوف على الخبر، ومنها جمل اعتراضية، ثمّ جملة: (والسماء رفعها) المصدرة بواو العطف، والجملة معطوفة على الخبر، والسماء: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو من باب عطف جملة فعلية على جملة الخبر الفعلية، ويجوز في غير أسلوب القرآن الكريم الرفع على الابتداء، ويكون من باب عطف جملة اسْمِيّة على صدر الجملة الاسمِيّة الكبرى، فالتناسب والتناسق حاصل في الحالتين.

ومثلما يستوي الرفع والنصب في نحو: الوطن أحبه، يستويان في التراكيب الآتية، ممّا مثل بها سيبويه مع أسباب هذا الاستواء:

| التركيب | الحالة الإعرابية للمشغول عنه | السبب |
|---|---|---|
| 1- زيدٌ لقيته | استواء الرفع والنصب | الرفع على الابتداء، ولا يلزم إضماراً |
| 2- محمدٌ لقيته وزيد كلّمتُهُ | كذلك | الرفع مراعاة لصدر الجملة الكبرى، وعطف جملة اسْمِيّة على صدر الجملة الاسميّة الكبرى |
| 3- محمد لقيته وزيداً كلّمتُهُ | كذلك | النصب مراعاة للجملة الخبرية للمبتدأ الأول، والجملة الثانية معطوفة على الخبر والعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية |
| 4- زيدٌ لقيت أباه وعمرو مررت به | كذلك | كالسبب في (2) |
| 5- زيدٌ لقيت أباه وعمراً مررت به | كذلك | كالسبب في (3) |
| 6- زيداً لقيت أباه وعمراً | النصب في (عمراً) | إذا أردت أنك لقيت عمر وأباه |
| 7- زيدٌ لقيتُ أباه وعمرو | الرفع في (عمرو) | إذا أردت أنك لقيت الأب ولم تلقَ الابن |
| 8- زيد لقيتهُ وعمرو | استواء الرفع والنصب | الرفع مراعاة لصدر الجملة |
| 9- زيد لقيتهُ وعمراً | كذلك | والنصب مراعاة للجملة الخبرية للمبتدأ الأول |
| 10- زيدٌ ألقاه وعمرو / وعمرا | كذلك | |

## جواز الرفع والنصب

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: زيدٌ ضربني وعمرو مررت به، إنْ حملته على زيد فهو مرفوع، لأنّه مبتدأ والفعل مبني عليه، وإنْ حملته على المنصوب قلت: زيدٌ ضربني وعمراً مررت به، لأنّ هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته فإن قلت: ضربني زيدٌ وعمراً مررت به، فالوجه النصب، لأنّ زيداً ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ، وإنّما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربته، وذكرت المفعول الذي يجوز فهي النصب في الابتداء، فحملته على مثل ما حملت عليه ما قبله وكان الوجه، إذا كان ذلك يكون في الابتداء) [1].

أقول:

في قولك: زيدٌ أكرمني وعمرو مررت به، يجوز الرفع في (عمرو) محمولاً على (زيد) لأنّ (زيدٌ) مبتدأ، والجملة الفعلية خبر عنه ومبنية عليه، والعطف هنا عطف جملة اسْمّية على صدر جملة اسْمّية كبرى هي جملة: زيدٌ أكرمني.

ويجوز نصب (عمرو) إذا حملته على المنصوب بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير في: زيدٌ أكرمني وعمراً مررت به: زيدٌ أكرمني وعمراً لابستهُ والإضمار هنا بمنزلة الهاء في أكرمته، ولذلك يترجح النصب لأنّ فيه مراعاة للجملة الخبرية الفعلية (أكرمني)، أيّ يتمّ العطف عليها ليكون من باب عطف جملة فعلية على جملة فعلية.

## جواز الوجهين وترجيح النصب

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمراً مررت به، نصبت وكان الوجه، لأنّك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسماً تبنيه عليه، ولكنك قلت: فعلتُ، ثمّ بنيت عليه المفعول، وإنْ كان الفعل لا يصل إليه إلاّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: مررتُ زيداً، ولولا أنّه كذلك ما كان وجه

---

(1) سيبويه، 1/ 92.

الكلام: زيداً مررت به، وقمتُ وعمراً مررت به، ونحو ذلك قولك: خشّنْتُ بصدره، فالصدر في موضع نصب، وقد عملت الباء، ومثله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [من سورة الإسراء: 96]، إنّما هي: كفى الله، ولكنّك لـمّا أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله»[1].

أقول:

أوّلاً المصطلحات والعبارات:

- حرف الإضافة: حرف الجرّ.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ النصب في نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمراً مررتُ به) هو الوجه؛ لأنّ مررت بزيد كـ (أكرمتُ زيداً) أو (لابستُ زيداً)، غير أنّ (مرَّ) لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ، وذلك يوجب اختيار النصب في (عمراً) مثلما يختار النصب في: أكرمتُ زيداً.

وأنّ قولك: زيداً به، ينصب (زيداً) فيه على إضمار فعل، وإنْ كان (مرَّ) يتعدّى إلى ضميره بحرف جر مثلما يتعدّى الفعل إلى الضمير بغير حرف جرّ، فتقول: أزيداً أكرمته.

وذكر الحرف وعدم ذكره يشبّه قولك: خشّنْتُ بصدره، وخشّنتُ صدره، فدخول الباء في الأولى لم يغير من حكم الفعل مثلما لم يتغير في نحو: مررتُ بزيدٍ، وأكرمتُ زيداً، ومررتُ زيداً، على فرض صحّة المتكلّم به.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [من سورة الإسراء: 96]، فالباء زائدة للتوكيد، وقد عملت الجرّ في الاسم لفظاً وإنْ كان موضعه الرفع بوصفه فاعلاً للفعل (كفى)، فكذلك الأمر في: مررتُ بزيد، ومررت زيداً، (ولكنّك لـمّا أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب)، أيْ أنّ الباء عملت الجرّ في (زيد) لفظاً، والموضع هو النصب والمعنى معنى نصب.

---

(1) سيبويه، 1/ 92.

علماً أنّ الباء قبل فاعل (كفى)، وقبل فاعل (حسب) التي بمعنى (كفى) في نحو قولك: مررت برجل حسبك به من رجل، يجوز ذكرها كما في الآية الكريمة، ويجوز حذفها كما في قول سحيم:

عميرةَ ودّعْ إنْ تجهزت غازيـاً     كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهيا

فقد زعم الخليل أنّ به ههنا بمنزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً كما قال: كفى الشيبُ والإسلام، وكفى بالشيب والإسلام[1].

فإذا كانت كفى بمعنى (وقى) لم تزد في فاعله الباء كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [من سورة الأحزاب: 25].

وأجاز ابن السراج (ت 316هـ) في فاعل كفى وجهاً آخر، وهو أن يكون ما في ضمير المصدر المفهوم من كفى، أيْ: كفى هو، أيّ الاكتفاء[2]، ورُدّ بأنّ الهاء على هذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلاّ الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً، وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله مضمراً وهو مذهب الكوفيين[3].

---

(1) ينظر: سيبويه، 2/ 26، وابن يعيش: شرح المفصل، 2/ 115، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 112.

(2) ابن السراج: الأصول، 1/ 330.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص 111.

## اسم الفاعل عاملاً في الاشتغال

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وإذا قلت: عبدالله مررت به، أجريت الاسم بعده مجراه بعد: زيدٌ لقيته، لأنَّ مررت بعبد الله يجري مجرى لقيتُ عبدالله، وتقول: هذا ضارب عبدالله وزيداً يمر به إنْ حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت.

فإن ألقيت النون وأنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة، وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً سيضربه، ولولا أنّه كذلك لما قلت: أزيداً أنت ضاربه، وما زيداً أنا ضاربه، فهذا نحو مررت بزيد، لأنَّ معناه منوّناً وغير منوّن سواء، كما أنّك إذا قلت: مررت بزيد، فكأنّك قلت: مررتُ زيداً. وتقول: ضربتُ زيداً وعمراً أنا ضاربُهُ، يختار هذا كما يختار في الاستفهام) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- ألقيت النون وأنت تريد معناها: الإضافة وإرادة المفعولية، وأراد بالنون نون التنوين في اسم الفاعل العامل النصب فيما بعده.

ثانياً: أنَّ العامل في باب الاشتغال إمّا أن يكون فعلاً، وقد يكون وصفاً عاملاً كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويشترط في إعمال هذه الإضافة شروط معروفة منها أن تقع إخباراً، أو وصفاً، أو حالاً، أو يتقدمها استفهام أو نفي، هذا إذا كانت بغير (ال)، فإن كنت بـ (ال) عملت من غير شرط، وسيبويه هنا يتطرق إلى كيفية عمل اسم الفاعل النصب فيما بعده في باب الاشتغال فيرى أنَّ قولك: هذا مكرمُ محمداً وزيداً يمر به، يجوز في (زيداً) النصب حملاً على المنصوب قبله أعني محمداً، ويجوز في (زيداً) الرفع إذا حمل على المبتدأ (هذا).

---

(1) سيبويه، 1/ 93.

فإذا أضفنا اسم الفاعل إلى مفعوله (محمداً) مع إرادة المفعولية في محمد وبتعبير سيبويه (فإن ألقيت النون وأنت تريد معناها) فلا يتغير من التركيب شيء إلاّ هذه الإضافة، أمّا الوظيفة النحوية للاسم المشغول عنه في الجملة الثانية فتبقى على ما هي عليه، إذ بقى (زيد) منصوباً حملاً على معنى المنصوب قبله لا على لفظه. فقولك: هذا مكرمُ محمدٍ غداً وزيداً سيكرمُهُ.

ولولا ذلك لـما جاز لنا أن نقول: أمحمداً أنت مكرمُهُ، أو: ما محمداً أنا مكرمُهُ، واسم الفاعل كما قلنا إنْ جُرد من (ال) لا يعمل النصب فيما بعده إلاّ بتقدم استفهام أو نفي أو أن يقع خبراً كما هو الحال في: أنت مكرمُهُ.

ثالثاً: يماثل سيبويه بين اسم الفاعل في حالة التنوين وحالة الإضافة في عدم تغير الوظيفة النحوية للمعمول به في إطارها العام فـ أمكرمٌ محمداً كـ :أمكرمُ محمدٍ، ببقاء (محمدٍ) مفعولاً في المعنى، بقولك: مررت بزيدٍ، ومررت زيداً، فمعنى (زيد) في الجرّ والنصب واحد لأنه مفعول في المعنى لكونه مجروراً به، وكذا الأمر في اسم الفاعل عند إعماله فيما بعده، أو إضافته إلى معموله.

رابعاً: أمّا نحو: اكرمت محمداً وعمراً أنا مكرمُهُ، فالنصب في (عمراً) هو المختار، لأنه بمنزلة قولك: اكرمت محمداً وعمراً اكرمتُهُ، ولكون: اكرمته بمنزلة: مكرمُهُ، وهذا كلُّه يختار فيه النصب كما يختار النصب إذا تقدمت أداة يغلب عليها أن يأتي بعدها فعل كهمزة الاستفهام من نحو قولك: أمحمداً اكرمتُهُ.

ومن الواضح من خلال ما مثل به سيبويه لرجحان النصب في الاسم المشغول عنه أنّ التراكيب اللغوية تتحرك عند الرجل ضمن علاقات تماثل بين التراكيب لتتوجه كلُّها إلى تأكيد القاعدة النحوية التي يريد سيبويه أن يسنّها من خلال أمثلة وشواهد يرتبط بعضها ببعض، بعلاقات مشابهة وتناظر، وإذا ما أردنا تبيان ذلك فدوننا ما مثل به سيبويه لرجحان النصب في النص السابق إذ وردت فيه الأمثلة الآتية:

| | | |
|---|---|---|
| محمدٌ مررتُ به | محمد لقيتُهُ | بترجيح الرفع وقد ذكر |
| هذا مكرمٌ محمداً وزيداً يمرُّ به | هذا يكرم محمداً | فهذا مبتدأ خبره اسم الفاعل (مكرم) أو المضارع (يكرم) |
| هذا مكرم محمداً وزيداً يمرّ به | هذا مكرم محمداً وزيدٌ يمرّ به | برفع (زيدٌ) حملاً على المبتدأ أو نصبه حملاً على الفعل الواقع خبراً |
| هذا مكرمُ محمدٍ وزيداً سيكرمه | هذا يكرم محمداً وزيداً سيكرمه | لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع |
| أمحمداً أنتَ مكرمُهُ | أتكرمُ محمداً أنت تكرمه | نصب (محمداً) |
| ما محمداً أنا مكرمه | ما تكرم محمداً أنت تكرمه | بإضمار اسم فاعل |
| هذا مكرمُ محمدٍ | هذا مكرمٌ محمداً | لأنّ معناه منوّناً وغير منوّن سواء |
| مررت بمحمد | مررتُ محمداً | لأنّ (محمداً) مجرور به |

## من مواضع اختيار النصب أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومـمّا يختار فيه النصب قول الرجل: من رأيت وأيّهم رأيت، فتقول: زيداً رأيتُه، تنزله منزلة قولك: كلّمتُ عمراً وزيداً لقيته، ألا ترى أنّ الرجل يقول: من رأيت فتقـول: زيداً، على كلامه، فيصير هذا بمنزلة قولك: رأيتُ زيداً وعمراً، يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بالواو.

ومثل ذلك قولك: أرأيت زيداً، فتقول: لا ولكنْ عمراً مررت به، ألا ترى أنّه لو قال: لا ولكن عمراً، لجرى على أرأيت.

فإنْ قال: من رأيتَهُ وأيّهم رأيتَهُ فأجبته قلت: زيدٌ رأيته، إلاّ في قول من قال: زيـداً رأيته في الابتداء، لأنّ هذا كقولك: أيّهم منطلق ومن رسول؟ فيقول فلان، وإنْ قال: أعبد الله مررت به أم زيداً؟ قلت: زيداً مررت به، كما فعلت ذلك في الأول.

فإن قلت: لا بل زيداً فانصب أيضاً كما تقول زيداً، إذا قال: من رأيت؟ لأنّ مررت به تفسيره لقيته ونحوها.

فإنّما تحمل الاسم على ما يحمل السائل، كأنّهم قالوا: أيّهم أتيت؟ فقلت: زيداً)[1].

أقول:

أوّلاً: يترجّح النصب كما مرّ ذكره – إذا وقع الاسم بعد أداة يغلـب عليهـا أن يليهـا فعل، كهمزة الاستفهام، أو اسم الاستفهام، ومن المعلوم أنّ لاسـمَي الاسـتفهام (مَـن، وأي) ونحوهما في قولك سائلاً: مَنْ رأيت؟ و: أيّهم رأيت؟ هي أنّ كلاً منهما مفعول به مقدم علـى الفعل الذي بعده في محلّ نصب.

وإذا أجيب السائل قيل له: محمداً أيّ: محمداً رأيت، بجعـل الاسـم (محمـداً) منصوباً بالفعل المذكور في جملة السؤال.

---

[1] سيبويه، 1/ 93-94.

والنصب في (محمداً) فيه تجانس مع اسم الاستفهام في جملة الاستفهام وهو مـمّا لـه الصدارة في الكلام، وهو معمول للفعل بعده، وكذا الاسم الظاهر في جملة الجواب معمول لفعل مضمر مفسر بالفعل المذكور في الجملة، والضمير تفسير لـه وعائد عليه، والتقدير: رأيت محمداً رأيتهُ ممّا يناظر بـ: ارأيت محمداً وخالداً رأيتهُ.

ثانياً: وكذلك الأمر في نحو قولك: ارأيت محمداً؟ إذا أجيب: لا ولكنْ خالداً مررت به، لأنَّ (لكنْ) في جملة الجواب بمنزلة حرف عطف، فكأنك تقول: ما رأيتُ محمداً ولكن خالداً مررت به، ومثلما تصدر الفعل في: رأيتُ محمداً، وكان الجواب بمنزلة العطف، والاستفهام يقتضي تصديرُ أداته تقدم المفعول على عامله، فقيل: ولكنْ خالداً مررت به، وخالداً منصوب بفعل في معنى (مرَّ)، كـ (لابس، أو لقي، أو جاوز).

ثالثاً: وإذا قيل: مَنْ رأيته؟ وأيهم رأيتهُ؟ برفع اسم الاستفهام (أيّ) وإشغال الفعل (رأى) بالضمير العائد على اسم الاستفهام يكون الجواب بالرفع أيضاً، يقال: محمدٌ رأيتُهُ، وهو المختار ويمكن النصب هنا أيضاً على رأي سيبويه، وإنْ لم يكن مرجوحاً، فيقال: محمداً رأيتُهُ، مثلما قيل: أيهم رأيتهُ، والأحسن النصب على كلّ حال، إنْ كان السؤال بالنصب: (أيهم رأيته) أو بالرفع: (أيهم رأيته)، فالضمير في كلتا الجملتين في محلّ نصب وهو في المعنى مستفهم عنه ومن أجاز الرفع أجازه مجانسة للرفع في اسم الاستفهام، أمّا من اختار النصب فاختاره على المعنى واللفظ، واتباع اللفظ للفظ أولى بالاختيار.

رابعاً: يناظر سيبويه حال الرفع في: أيهم رأيته؟ محمدٌ رأيته، بنحو: أيهم منطلق، وأيهم رسول .

فـ (أيّ) و(مَن) في محلّ رفع مبتدآن، وما بعدهما جملة خبرية، وإذا قيل: أيهم منطلق؟ كان الجواب بالرفع لا غير، يقال محمدٌ منطلقٌ، وكذا الأمر في: أيهم رأيته؟ فالاختيار الرفع هنا مع جواز النصب.

خامساً: وإذا قيل: أمحمداً مررت به أم زيداً؟ فالجواب: زيداً، بالنصب كما هو موقعه في جملة السؤال، وإذا قلت: مررت بمحمدٍ وزيداً فهو (عربيّ جيد)؛ لأنَّ نصب (زيداً) على تضمين الفعل اللازم مرَّ معنى الفعل المتعدّي فيؤوّل بـ(لقيت زيداً، أو لابستُ زيداً أو

جاوزته)، وإذا كان النصب جائزاً عربياً في العطف، فالأولى أن يكون كذلك في جملة الاستفهام في نحو: أمحمداً مررت به.

ولذلك يقول سيبويه: (فإنما تحمل الاسم على ما يحملُ السائلُ).

### في رجحان النصب أيضاً بإضمار فعل

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

(ولو قلت: مررتُ بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه: (أتيتُ) ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى، كما قال جرير:

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أسرةِ منظورِ بن سيّارِ

ومثله قول العجاج:

يذهبْنَ في نجدٍ وغوراً غائرا

كأنه قال: ويسلكن غوراً غائراً، لأنَّ معنى: يذهبْنَ فيه: يسلكْنَ) [1].

**أقول:**

من النصب حملاً على المعنى بإضمار فعل قولك: مررتُ بمحمدٍ وخالداً، فالنصب في (خالداً) جائز مسموع عن العرب، لأنه على تأويل: لقيتُ خالداً أو أتيتُ خالداً، وما دام النصب جائزاً ههنا فمن الأولى أن يجاز في الاسم الواقع بعد حرف الاستفهام في نحو قولك: أمحمداً مررت به.

---

[1] سيبويه، 1/ 94.

وإنّما كان النصب في (محمداً) جيد لعدم جواز جره بالباء فتقول: أبمحمدٍ مررتُ بـه، لأنّ الفعل (مرّ) انشغل بالضمير، ولا يجوز إضمار الباء في الاسم المشغول عنه.

أمّا الجرّ (خالدٍ) في نحو قولك: مررتُ بمحمدٍ وخالدٍ، فبالعطف على محمد المجرور لا بباء مقدرة، وهذه الباء التي تلي الفعل اللازم لا تمنع من أن يكون المجرور بها مفعولاً في المعنى، لأنّه ممرور به، أو لأننا يمكن لنا تضمين الفعل اللازم معنى الفعل المتعدّي كما مرَّ سابقاً، وهذا في اللغة العربية كثير، وممّا استشهد به سيبويه قول جرير[1]:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم | أو مثلَ أسرةِ منظورِ بنِ سيّارِ

وهو يخاطب خصمه الفرزدق مفتخراً عليه بسادات بني بدر بن عدي بن فزارة وهم أخواله من قيس، ومنظور بن سيّار على رأس هؤلاء.

والشاهد فيه قوله: أو مثل أسرة.... بنصب (مثل) بتضمين الفعل (جاء) معنى (هاتني)، أو (أعطني)، وهو مثل: مررت بمحمدٍ وخالداً، ومن ذلك أيضاً قول العجاج[2]:

يذهبْنَ في نجدٍ وغوراً غائرا

يصف ضبائن يأتين نجداً مرة، ويسلكن الغور – وهي تهامة – مرة أخرى، مشبّهاً ذلك بقصائده أو بأفعاله التي ذاع صيتها في المرتفعات والوديان.

والشاهد فيه نصب (غوراً) بإضمار فعل حملاً على المعنى على تقدير: يذهبن في نجدٍ ويسلكنَ غوراً وغائراً: صفة.

---

(1) جرير: ديوانه، ص 312.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 410.

**إضمار الفعل**

**قال سيبويه- رحمه الله-:**

**(ولا يجوز أن تُضمر فعلاً لا يصل إلاّ بحرف جرّ، لأنّ حرف الجرّ لا يضمر، وسترى بيان ذلك، ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ تريد: مُرَّ بزيدٍ، ومثل هذا: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [من سورة الواقعة: 22]. في قراءة أبي بن كعب)** [1].

**أقول:**

يرى سيبويه عدم جواز نحو: زيدٍ مررتُ به، على معنى: مررتُ بزيدٍ مررت به؛ لأنّ ذلك لو جاز، لجاز أن يقال: زيدٍ، بإضمار فعل على معنى: مُرّ بزيدٍ، وهذا ممتنع.

ومن هذا الإضمار قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [من سورة الواقعة: 22-23].

فقد قرأ أبي بن كعب ﷺ (وحوراً عيناً) بإضمار فعل لدّلالة الكلام على السابق عليه (ولا يُنزفون وفاكهة ممّا يتخيرون ولحم طير ممّا يشتهون وحوراً عيناً) والتقدير: وينالون حوراً عيناً، وقد تابع أبي في هذه القراءة نفر من العلماء كالفراء[2]، والنحاس[3]، وأبو علي[4]، وابن جني[5].

والرفع في (حور) على أنّه مبتدأ مؤخر.

---

(1) سيبويه، 1/ 94-95.

(2) الفراء: معاني القرآن، 3/ 124.

(3) النحاس: إعراب القرآن، 3/ 226.

(4) أبو علي الفارسي: المسائل العسكرية، ص 191.

(5) ابن جني: المحتسب، 2/ 309.

## وجوب الرفع

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

(فإن قلت: لقيتُ زيداً، وأمّا عمرو فقد مررت به، ولقيتُ زيداً، وإذا عبدالله يضربه عمرو فالرفع، إلاّ في قول من قال: زيداً رأيته وزيداً مررت به؛ لأنّ أمّا وإذا يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلاّ أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول، كما يحمل بثمّ والفاء، الا ترى أنّهم قرؤوا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ وقبله نصب، وذلك لأنّها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلاّ أن يوقع بعدها فعل، نحو: أمّا زيداً فضربتُ)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- يقطع بهما الكلام: يقطع ما بعدهما ممّا قبلهما.
- حروف الابتداء: ما بعدهما بمنزلة المبتدأ.
- يحمل بواحد منهما آخر: يعطفه عليه.

ثانياً: أمّا، ومثلها إذا الفجائية حرفان يختصان بالابتداء، أيْ بالجملة الاسميّة، وما بعدهما بمنزلة أول الكلام، وهما لا يشركان ما بعدهما بما قبلهما كحروف العطف، ولكنهما يقطعان ما بعدهما ممّا قبلهما، لذلك لا يجوز في الاسم الواقع بعدهما النصب بإضمار فعل، كما كان الأمر في حروف العطف (الواو، والفاء، وثم ... الخ)، وإنّما يجب رفع الاسم الواقع بعدهما، لأنّ النصب يكون بتقدير فعل مضمر وإذا الفجائية لا يليها فعل، فما بعدها مبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [من سورة الشعراء: 33]، وإمّا خبرٌ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [من سورة يونس: 21]، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(مكرٌ) مبتدأ مؤخر، وذلك يجب الرفع فيما مثل به سيبويه من نحو:

---

(1) سيبويه، 1/ 95.

لقيتُ محمداً وأمّا خالدٌ فقد مررتُ به.

و: لقيتُ محمداً وإذا خالدٌ فقد مررتُ به.

برفع (خالد) بالابتداء لا بنصبه كما هو الحال بعد حروف العطف في نحو قولك: لقيتُ محمداً وخالداً مررت به.

لأنّ (أمّا) و(إذا) بمنزلة جملة جديدة ليس قبلها شيء لا يحمل ما بعدهما على ما قبلهما[1].

ثالثاً: إذا دخل على ما بعدهما ما ينصب أو ما يجرّ فحينئذٍ يترجّح النصب في الاسم الواقع بعدهما تقول:

لقيتُ محمداً وأمّا خالداً فأكرمته.

و: لقيتُ محمداً وإذا خالداً يكرمه أخوه.

و: لقيتُ محمداً وأمّا خالدٍ فمررت.

واستناداً إلى هذه التقسيمات والاحتمالات قُرىء قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 17]، بالنصب[2]. وقراءة النصب منسوبة لابن أبي إسحاق قال عنها سيبويه: (فالنصب عربي كثير والرفع أجود)، وتابعه الفراء[3]، الذي أجاز النصب من غير ترجيح وذلك في قراءة عيسى الثقفي: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [من سورة فاطر: 10].

---

(1) إنّ ضابط الاشتغال لا يصدق على حالة الرفع لأنّ الرفع يخرج التركيب عن كونه اشتغالاً، وذكره هنا من باب التقسيم وتعدد الاحتمالات.

(2) ابن خالويه: مختصر، ص 133.

(3) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 3/ 267.

## وجوب الرفع أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولو قلت: إنّ زيداً فيها، أو فيها زيداً، وعمرو أدخلتُهُ أو دخلتُ به، رفعته، إلاّ في قول من قال: زيداً أدخلتهُ وزيداً دخلتُ به، لأنّ إنّ ليس بفعل وإنّما هو مشبّه به، ألا ترى أنّه لا يضمر فيه فاعل، ولا يُؤخّر فيه الاسم، وإنّما هو بمنزلة الفعل، كما أنّ عشرين درهماً وثلاثين رجلاً بمنزلة ضاربين عبدالله، وليس بفعل ولا فاعل)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

– مشبّه به: يبدو أنّ سيبويه أول من أطلق على (إنّ) وأخواتها تسمّية (الحروف المشبّهة بالفعل).

ثانياً: يقابل سيبويه بين نصب الاسم في نحو:

إنّ محمداً فيها أو إنّ فيها محمداً.

و: أكرمتُ محمداً.

ويرى أنّ العطف على الجملة الثانية يكون الاختيار فيه نصب الاسم المشغول عنه تقول: أكرمتُ محمداً وخالداً أكرمتُهُ، فخالداً منصوب بفعل مضمر يفسره المذكور، ويتم التشاكل والتجانس بين الجملتين المتعاطفتين، وهو المطلوب أصلاً.

أمّا العطف على الجملة الأولى فيكون الاختيار فيه رفع الاسم، تقول: إنّ محمداً فيها وخالدٌ أكرمتهُ، برفع (خالدٌ) لا غير.

والسبب أنّ (إنّ) ليست فعلاً، وإنّما هي حرف مشبّه بالفعل، ولذلك لا يصح أنْ يضمر قبل (خالد) فعل لإحداث المشاكلة بين الجملة الثانية والأولى، على نحو ما ه وجائز ويمكن في غير هذه التراكيب التي يكون الاختيار والأجود فيها إحداث المجانسة والمشاكلة بين الجملتين المتعاطفتين في باب الاشتغال، وليس المطلوب هو التشاكل في الحركة الإعرابية،

---

(1) سيبويه: 1/ 95.

أعني (النصب) الواقع على آخر الاسم في الجملة الثانية، وإنّما المطلوب تشاكل العوامل أيّ الأفعال التي تحدث ذلك لنصب، وفي (إنّ) لا يمكن إضمار أفعال وإنْ كان ما بعدها منصوباً.

ثالثاً: يقابل سيبويه بين نصب الأسماء (درهماً، ورجلاً، ومحمداً) في نحو قولك: عشرين درهماً، وثلاثين رجلاً، وبئس رجلاً، وهؤلاء مكرمون محمداً، فالمنصوبات في كلّ هذا لم تقع بعد أفعال، وليس هناك فاعل، ومع هذا فهي منصوبة لا يجوز التصرف أفقياً بها بتقديم المنصوب، فلا يقال: دفعت له درهماً عشرين، وأكرمت رجلاً ثلاثين، والكاذب رجلاً بئس.

أمّا: هؤلاء مكرمون محمداً، فيجوز مثل هذا التصرف، لأنّ العامل في (محمداً) أقرب إلى الفعلية وأبعد من الحرفية، لذلك يقال: هؤلاء محمداً مكرمون، وهؤلاء مكرمون اليوم محمداً، ولا يمكن أن يقال: هذه عشرون اليوم درهماً، أو نحو ذلك من أوجه التصرف في الجملة الفعلية.

## وجوب الرفع أيضاً

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(وكذلك: ما أحسن عبدالله وزيدٌ قد رأيناه، فإنّما أجريته – يعني أحسن في الموضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل ولم يجيء على أمثلته ولا على إضماره، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه، وإنّما هو بمنزلة لدنْ غدوةً، وكم رجلاً، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل)[1].**

**أقول:**

ممّا يتوجّب فيه الرفع أن يتقدم فعل جامد لا يتصرف إلى الحاضر ولا إلى المستقبل، ولا يجوز تقديم معموله عليه، ولا تأخيره عن هذا الفعل المعمول كـ(أفعل) في التعجب، فإذا عطفنا على جملة فعلية فعلها فعل تعجب، فلا يجوز في الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية

---

(1) سيبويه، 1/ 96.

إلاَّ الرفع بوصفه الأجود والمختار في العربية على الرغم من أنَّ الجملة الأولى جملة فعلية، وذلك نحو: ما أحسن محمداً وخالدٌ قد رأيناه.

برفع (خالد) على الابتداء، لأنَّ الفعل المتقدم (أحسن) فعل ضعيف لكونه فعلاً جامداً لا يتصرف، لا يكون منه مستقبل، وموقعه التأخير عن (ما) التعجبية، فلا يجوز تقديمه عليها، وبذلك ابتعد عن حدّ الفعلية، ولم يقوَ على عمل الفعل المتصرف، حاله كحال (إنَّ)، ولذلك اختير رفع الاسم في الجملة الثانية تجانساً وتشاكلاً بين جملتين:

الأولى مصدرة بمبتدأ هو (ما) التعجبية، وخبرها جملة فعلية والثانية مصدرة بمبتدأ هو (خالد) وخبره جملة فعلية أيضاً.

أمّا إعمال صيغة (أفعل) عمل الفعل مع كونه فعلاً ناقصاً جامداً لا يتقدم على (ما)، فهو بمنزلة (إنَّ) في اختيار رفع الاسم في الجملة الثانية، كجملة التعجب مصدرة بمبتدأ هو (ما) التعجبية، ولذلك اختير الرفع في الجملة الثانية لإحداث التجانس بين الجملتين المتعاطفتين اللتين صدر كلٌّ منهما بالاسم.

**اختيار النصب**

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(ومـمّا يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بـين الأول والآخـر بمنزلة الواو والفاء وثُمّ قولك:**

**لقيتُ القومَ كلَّهم حتّى عبدالله لقيتُهُ.**

**وضربتُ القومَ حتّى زيداً ضربت أباه.**

**وأتيت القومَ حتّى زيداً مررت به.**

**ومررت بالقوم حتّى زيداً مررت به.**

**فـ (حتّى) تجري مجرى الواو وثُمّ، وليست بمنزلة امّا، لأنّها إنّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبتدأ.**

**وتقول: رأيتُ القومَ حتّى عبدالله، وتسكت، فإنّما معناه أنّك قد رأيت عبدالله مع القوم كما كان: رأيتُ القومَ وعبدالله على ذلك، وكذلك: ضربتُ القومَ حتّى زيداً أنا ضاربهُ) [1].**

**أقول:**

**أوّلاً: الوظائف النحوية لـ (حتّى) أنّها تكون عاطفة شـأنها في ذلـك شـأن حـروف العطف الأخرى كالواو أو الفاء أو ثمّ، وبما أننا ننصب الاسم في الجملة الثانية بفعـل مـضمر عطفاً على الجملة الأولى، وذلك إذا وقع هذا الاسم مباشرة بعد عاطف مسبوق بجملة فعليـة، ولم يفصل بين العاطف وبين الاسم فاصل كما مرّ ذكره والتمثيل، فكـذلك الحـال مـع حتّـى العاطفة، فيقال:**

**لقيتُ القومَ كلَّهم حتّى محمداً.**

**وأكرمتُ القومَ حتّى محمداً أكرمت أباه.**

**وأتيتُ القومَ أجمعين حتّى محمداً مررت به.**

---

(1) سيبويه، 1/ 96.

ومررتُ بالقوم حتّى محمداً مررت به.

ففي كلّ هذه التراكيب تقدمت جملة فعلية ثمّ حرف عطف هو (حتّى) ثمّ اسم مشغول عنه تلته جملة فعلية، ولذا نصب في جميعها، مثلما كان ينصب بعد الواو، أو الفاء، أو ثمّ العاطفات، والتقدير: لقيتُ القومَ كلّهم حتّى لقيتُ محمداً لقيتهُ.

مثلما تقول: لقيتُ القومَ كلّهم ومحمداً كلّمته، على تقدير: وكلّمت محمداً كلّمتُهُ أو رأيت القومَ حتّى محمداً.

معناه أنّك رأيت القوم ومحمداً، أو رأيت محمد مع القوم.

ويجوز جرّ الاسم بعد حتّى، تقول: رأيتُ القوم حتّى محمدٍ، والتقدير فيه: رأيتُ القوم واحداً إلى أن انتهيت برؤية محمد، والتقدير: إلى محمد، ومحمد على هذا داخل في الرؤية، ومعنى ذلك أنّ قولك:

رأيتُ القومَ حتّى محمداً

و: رأيت القومَ حتّى محمدٍ، واحد في المعنى؛ لأنّ محمداً مرئي، وكذا الأمر لو قلت: أكرمتُ القومَ حتّى محمداً أنا مكرمُهُ، بنصب (محمداً) لأنّ قولك أنا مكرمُهُ بمنزلة: أنا أكرمُهُ، والتقدير: أكرمتُ القومَ حتّى محمداً أكرمُهُ، أيّ: حتّى أكرم محمداً أكرمُهُ، وقد مرَّ القول في أنّ اسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع فينصب ما بعده على المفعولية، فإنْ أضفته إلى الاسم بعده، وجررت هذا لاسم لم يتغير من معنى محمد شيء، لأنّه في المعنى مفعول، سواء أنصبته ونوّنت أم جررته بالإضافة وخففت.

ثانياً: ويلفت سيبويه النظر إلى الفرق بين (حتّى) في مثل هذه التراكيب و(أمّا) في النص السابق، فـ (حتّى) حرف عطف لا يجوز الابتداء به، ولا يرد إلاّ بعد كلام، وأمّا ومثله (إذا) الفجائية يبتدأ بكل منهما، وما بعدهما مبتدأ، مقطوع عمّا قبله.

**من مواضع وجوب النصب**

**قال سيبويه – رحمه الله– :**

**(وتقول: هذا ضاربُ القوم حتّى زيداً يضربه، إذا أردت معنى التنوين، فهي كالواو إلاّ أنّك تجر بها إذا كانت غايةً والمجرور مفعول، كما أنّك إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ غداً تجرّ بكفّ التنوين، وهو مفعول بمنزلته منصوباً ما قبله)** [(1)].

**أقول:**

النصب في قولك: هذا ناصحُ القوم حتّى محمداً نصحُهُ.

· هو الواجب، لأنَّ (ناصح) بمثابة: ينصح، ومحمداً مفعول به لفعل محذوف مفسر بما بعده، والتقدير: حتّى أنصح محمداً أنصحُهُ.

وإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده لا يخرجه عن حكم الفعل، فما بعده ممّا أضيف إليه معمول في المعنى، من باب إضافة العامل إلى معموله المنصوب.

وكذا الأمر لو جئت بالاسم الواقع بعد حتّى مجروراً بها، إذ يبقى هذا الاسم بمعنى المفعول به لو قلت: هذا ناصحُ القوم حتّى محمدٍ أنصحُهُ.

**من مواضع اختيار النصب**

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(ولو قلتَ: هلكَ القومُ حتّى زيداً أهلكته اختير النصبُ، ليُبنى الفعل كما بُنِي ما قبله مرفوعاً كان أو منصوباً، كما فعل ذلك بعد ما بُني على الفعل وهو مجرور)** [(2)].

**أقول:**

إذا كانت الجملة الأولى جملة فعلية اختير في الجملة الثانية أن تكون فعلية أيضاً ليحدث التشاكل بين الجملتين، وعلى هذا الأساس يختار النصب في الاسم المشغول عنه في الجملة الآتية بإضمار فعل مفسّر بالفعل المذكور وذلك نحو قولك: وصل القوم حتّى محمداً

---

(1) سيبويه، 1/ 96.

(2) سيبويه، 1/ 96.

أكرمته، بنصب (محمداً) بفعل مفسر والتقدير: حتى أكرمت محمداً أكرمته، ومن الملحوظ أنه لا يشترط في الجملة الأولى أن يكون الفعل فيها عاملاً في منصوب أو لم يعمل، متعدياً أو لازماً.

## المتحكم في نصب المشغول عنه

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(فإن قلت: إنما هو لنصب اللفظ، فلا تنصب بعد: مررتُ بزيدٍ، وانصب بعد: إنّ فيها زيداً، وإنّ كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول، فلا ترفع بعد عبدالله إذا قلت: عبدالله ضربتُهُ إذا كان بعده وزيداً مررت به).**

**أقول:**

الذي يتحكم في نصب الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية أمران:

**أولهما:** مراعاة اللفظ في الجملة الأولى.

**وثانيهما:** مراعاة المعنى.

ففي الحالة الأولى قد لا نجد في الجملة المتقدمة منصوباً كما هو الحال في نحو: نجح محمدٌ وخالداً أكرمتُهُ، إذ تخلو الجملة الأولى من منصوب، لكنها جملة فعلية، ولأنّ عطف المتشاكلين أولى من عطف المختلفين، ينصب (خالداً) في الجملة الثانية ليتمّ عطف جملة فعلية على مثلها.

وكذا الأمر في نحو: مررت بمحمدٍ، وخالداً أكرمتُهُ فليس في جملة (مررت بمحمدٍ) منصوب أصلاً، ولكن مراعاة المعنى تقتضي نصب (خالداً) لأنّ (محمدٍ) في المعنى مفعول به، لأنه ممرور به كما قلنا، ولو كان الأمر في تحديد النصب أو غيره في الجملة الثانية مرهوناً بوجوب المنصوب في الجملة الأولى لوجب نصب (محمداً) في نحو قولك: إنّ فيها زيداً ومحمداً أكرمتُهُ.

وليس الاختيار في مثل هذه التراكيب هو نصب (محمداً) كما رأينا، فالمسألة في اختيار النصب أو الرفع أو الجرّ تحكمها العلاقات الحاصلة بين العامل والتابع المشتمل على

ضمير الاسم السابق، وهي علاقات تحصل بينه وبين الاسم الواقع بعد العامل مباشرة، ولا فرق بينهما، وحكمها واحد في إيجاد الارتباط[1]، إنّ المهم في مثل هذه العلاقات هو الارتباط بين العامل الظاهر، والاسم السابق لأنّ هذه العلاقات هي التي تحدد أن يكون التركيب المعين من تراكيب الاشتغال أو لا يكون، فالعامل لابدّ فيه أنْ يكون متوجهاً للاسم المتقدم في المعنى سواء حصلت العلاقة بالضمير العائد الكائن في الجملة الثانية سواء أكان ضميراً متصلاً بالعامل أم كان منفصلاً عنه، أو حصلت العلاقة بمتبوع أجنبي الذي هو ليس سبباً لأول، ولا ضمير فيه يعود عليه.

وتبقى مسألة التشاكل بين الجملتين المتعاطفتين عاملاً حاسماً في اختيار النصب أو غيره، وكل ذلك يحكمه المعنى المراد.

---

(1) التميمي: هداية السالك، 2/ 359.

## من مواضع اختيار الجرّ

قال سيبويه – رحمه الله– :

(وقد يحسن الجرُّ في هذا كلِّه، وهو عربي وذلك قولك: لقيتُ القومَ حتّى عبدالله لقيتُهُ، فإنّما جاء بلقيته توكيداً بعد أن جعله غايةً، كما تقول: مررت بزيد وعبدالله مررت به، قال الشاعر، وهو ابن مروان النحوي:

ألقى الصّحيفة كي يخفّفَ رحلَهُ والزّادَ حتّى نعلِهِ ألقاها

والرفع جائز كما جاز في الواو وثمَّ، وذلك قولك:

لقيتُ القومَ حتّى عبدالله لقيتُهُ.

جعلت عبدالله مبتدأ، وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الابتداء، كأنّك قلت: لقيتُ القوم حتّى زيدٌ مُلقىً، وسرّحتُ القومَ حتى زيدٌ مُسرَّح، وهذا لا يكون فيه إلاّ الرفع، لأنّك لم تذكر فعلاً، فإذا كان في الابتداء: زيد لقيته بمنزلة: زيدٌ منطلق جاز ههنا الرفع)[1].

أقول:

يختار الجرّ في نحو: لقيتُ القومَ حتّى عبدالله لقيتهُ.

بجعل (حتّى) جارة بمعنى (إلى) لانتهاء الغاية.

والكلام قد تمّ بالمجرور (عبدالله)، ولذلك تكون جملة (لقيته) توكيداً لجملة (لقيته) الأولى، فالفعل العامل في (القوم) هو العامل في (عبدالله) في المعنى، كما هو في نحو: مررتُ بزيدٍ وعبدالله مررت به، فعبدالله مجرور بالباء التي في زيدٍ على نيّة تكريرها، ولذلك تكون جملة مررت الثانية توكيداً للأولى، وعبدالله ممرور به في المعنى.

(1) سيبويه، 1/ 97.

ومن القول بالجر قول مروان بن سعيد بن المهلب بن أبي صفرة أحد النحاة المتقدمين من أصحاب الخليل الفراهيدي[1]:

ألقى الصّحيفة كي يخفّفَ رحلَهُ والزّادَ حتّى نعلِهِ ألقاها

والشاهد فيه جرّ (نعله) بحتّى.

ويجوز فيه الرفع على الابتداء وجملة (ألقاها) في محلّ رفع خبرية وحتى الابتدائية، وهو مثل قولك: لقيتُ القومَ حتّى عبدالله لقيته، بجعل (عبدالله) مبتدأ والجملة بعده خبرية.

بل يتوجّب الرفع في نحو: لقيتُ القومَ حتّى زيدٌ مُلقى، وسرّحتُ القومَ حتّى زيدٌ مسرّحٌ، لعدم ذكر فعل بعد (زيد).

ويجوز في (نعله) النصب بعطفه على (الزاد)، والأجود معنى الرفع ولأنّ الأمر غريب ويحسن لإبرازه جعله في جملة تلفت إليها الاهتمام مجدداً.

---

(1) ينظر: السيرافي، 1/ 411، والشنتمري، ص 50، والأنباري: أسرار العربية، ص 269.

## من مواضع وجوب النصب

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يُختار فيه النصبُ وليس قبله منصوب بُني على الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أنّ من الحروف لا يذكر بعدها إلاّ الفعل ولا يكون الذي يليه غيره مظهراً أو مضمراً، فممّا لا يليه الفعل إلاّ مظهراً: قد، وسوف، ولمّا، ونحوهنّ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم الذي أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدّ الإعراب إلاّ النصب، وذلك نحو: لم زيداً أضربه، إذا اضطر شاعر فقدم، لم يكن إلاّ النصب في زيدٍ ليس غير، ولو كان في شعر؛ لأنّه يضمر الفعل إذا كان ممّا يليه الاسم كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله) [1].

أقول:

أوّلاً: سبق أن أشرنا إلى أنّ النصب واجب إذا تبع هذا الاسم ما يختص بالدخول على الأفعال، كأدوات الاستفهام – ما عدا الهمزة – لكنّها تدخل على الأسماء والأفعال، ولذلك يكون النصب في الاسم المشغول عنه بعدها راجح لا واجب، نحو: أزيداً أكرمتُه، وأمحمداً مررتُ به، بنصب (زيداً) و (محمداً) بفعل مضمر يفسره المذكور، ولا يمتنع الرفع هنا على الابتداء وما بعده خبر تقول: أزيدٌ أكرمتُه، وأمحمدٌ مررتُ به.

والنصب هو الراجح لأنّ الاستفهام عن الفعل لا عن الاسم، لأنّ الشك في الفعل وليس في ذات زيد (فلما كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل للاسم، كان أولى في الاختيار أن يلي حرف الاستفهام الفعل الذي دخل من أجله، وإنّما جاز دخوله على الاسم ورفع الاسم بعده على الابتداء والخبر؛ لأنّ الابتداء والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة، وإذا استفهمت فإنّما تستفهم عن تلك الفائدة) [2].

ثانياً: يرى سيبويه أنّ هناك حروفاً مختصّة بالدخول على الأفعال في مقابل حروف مختصّة بالدخول على الأسماء، وبينهما حروف غير مختصّة تدخل على الأسماء والأفعال.

---

(1) سيبويه، 1/ 98.

(2) السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 151.

ومن الحروف التي ذكرها سيبويه والمختصة بالدخول على الأفعال: قد، وسوف، ولم، ولـمّا، وهذه الثلاثة لابدّ من أن يليها الفعل مظهراً، ولا يحسن أن يتقدم الفعل اسم فلا يقال: لم محمداً أكرم، ولا سوف محمداً أكرم، ولا قد محمداً أكرم، وكذا الأمر مع (لـمّا).

**ثالثاً**: يرى سيبويه أنّه إذا اضطر الشاعر إلى تقديم الاسم على الفعل في مثل هذه الحروف جاز واحتمل ذلك للضرورة الشعرية، فيقال: لم محمداً أكرم وسوف محمداً أكرم.

والذي أباح هذا التقديم أنّ العامل في الاسم (محمداً) هو الفعل لا الحرف وأنّ هذا الاسم كان يجوز فيه التقديم على عامله الفعل أصلاً، فيقال: محمداً أكرم، لا ضير من تقديم الاسم مع تصدير الجملة بحرف مختص بالدخول على الأفعال.

## وجوب النصب أيضاً

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وأمّا ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً، مقدماً ومؤخراً، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء: هلاّ، ولولا، ولوما، وألاّ لو قلت: هلاّ زيداً ضربت، ولولا زيداً ضربت، وألاّ زيداً قتلت جاز.**

**ولو قلت: ألا زيداً وهلا زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز وإنّما جاز ذلك لأنّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك)** [1].

**أقول:**

ممّا يلحق بأدوات الشرط التي توجب نصب الاسم المشغول عنه الواقع بعدها أدوات التحضيض من نحو: هلاّ وألاّ، ولولا، ولوما إذا كان فيهما معنى التحضيض والطلب، وهو الحثّ على عمل شيء باستعمال هذه الحروف التي يجب نصب الاسم بعدها على أنّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده.

تقول: هلاّ نفسك أصلحتها.

---

(1) سيبويه، 1/ 98.

ولولا أخاك نصرتهُ ظالماً أو مظلوماً

وألا عملك أتقنته.

فكل من الأسماء (نفسك، وأخاك، وعملك) بعد هذه الأدوات التي أفادت التحضيض مفاعيل لأفعال محذوفة وجوباً مفسر كلٌ منها بالفعل المذكور في الجملة.

**حكم ما بعد: سوف وقد**

**قال سيبويه – رحمه الله–:**

**(ولو قلت: سوف زيداً أضربُ، لم يحسُنْ، أو: قد زيداً لقيتُ، لم يحسن، لأنها إنما وضعت للأفعال، إلاّ أنّه جاز في تلك الحروف التأخير والإضمار، لما ذكرت لك من التحضيض والأمر)**[1].

**أقول:**

لا يجوز أن يلي (سوف) و(قد) اسم متقدم على عامله، وإنْ كانتا من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال، وهي بذلك تختلف عن بقية الحروف المختصة بالدخول على الأفعال من نحو حروف التحضيض التي مرَّ بيان حكم الاسم الواقع بعدها وجواز تقديمه على عامله وإضمار الفعل قبله، فمعنى التحضيض في هذه الحروف هو الذي جعل من هذه الحروف كأنها أفعال، لذلك جاز أن يليها الاسم تشبيهاً لها بالفعل، وجاز أيضاً إضمار الفعل بعدها، وليس في هذا التقديم والتأخير والإضمار ضرورة شعرية، وإنّما الضرورة الشعرية خاصة بتقديم الاسم في الحروف الأخرى من نحو: لم، ولمّا، وقد، وسوف، فيمكن أن يقال في ضرورة الشعر: لم محمداً أكرمهُ، وقد محمداً أكرمهُ، وسوف محمداً أكرمهُ، على تقدير: لم أكرم محمداً أكرمهُ، وقد أكرم محمداً أكرمهُ، وسوف أكرم محمداً أكرمهُ.

---

(1) سيبويه، 1/ 98.

**من مواضع النصب (ما بعد همزة الاستفهام)**

**قال سيبويه - رحمه الله-:**

(وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل، إلاّ ألهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك، الا ترى ألهم يقولون: هل زيدٌ منطلق، وهل زيدٌ في الدار، وكيف زيدٌ آخذ.

فإن قلت: هل زيداً رأيت، وهل زيدٌ ذهب، قبُح ولم يجر إلاّ في الشعر، لأنه لمّا اجتمع الاسم والفعل حمله على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها.

وهو في هذه أحسنُ، لأنه يبتدأ بعدها الأسماء، وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنّه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السائل.

الا ترى أنّ جوابه جزم فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه وقد يصير معنى حديثها إليه، وهي غير واجبةٍ كالجزاء، فقبُحَ تقديم الاسم لهذا، الا ترى أنك إذا قلت: أينَ عبدالله آتِهِ، فكأنك قلت: حيثما يكنْ آتِهِ)[1].

**أقول:**

أوّلاً: يتحتّم النصب كما رأينا إذا تبع الاسم المشغول عنه ما يختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام - ما عدا الهمزة - فلها حكمها الخاص، لأنّ الهمزة أوسع حروف الاستفهام استعمالاً، لدخولها في جميع المواضع، وتختص بالعاقل وغيره، وتستعمل للتصديق والتصور وتسبق حروف العطف، وتكون مع الإيجاب والنفي، وغير ذلك من الصفات التي تتماز بها عن أدوات الاستفهام كـ (هل، وأين، ومتى، وكيف ... الخ)، ولذلك توسعوا فيها استعمالاً فأجازوا رفع ما بعدها على الابتداء، وهو ما يُستقبح في غيرها ولا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر.

---

(1) سيبويه، 1/ 99.

فمن غير المقبول عندهم إلاّ على قبح في الأسلوب نحو: هل محمداً رأيت؟، أو: هل محمدٌ ذهب؟ والأصل: هل رأيت محمداً؟ وهل ذهب محمدٌ؟ فالأصل في اجتماع الاسم والفعل حمل الاسم على الفعل، فإذا اضطر شاعر فقدم الاسم نصب، ذلك هو الأصل ويجوز في الضرورة الرفع على الابتداء.

ثانياً: والذي أجاز التصرف في أدوات الاستفهام هذا التصرف أنّ تقديم الاسم في الجملة الاستفهامية أكثر في حروف تختص بالدخول على الأفعال ولا يجاز في الاسم بعدها إلاّ حالة واحدة وهي النصب كـ (قد، وسوف، وأدوات الشرط) والاستفهام يشبّه الأمر أو هو وجه من وجوه الطلب، والأمر لا يكون إلاّ بالفعل، والاستفهام أمر فهو أيضاً لا يكون إلاّ بالفعل.

والدليل على أنّ الاستفهام فعل أنّ جوابه مجزوم كما هو شأن جواب الأمر، تقول: أين محمدٌ آته، كما تقول: أئتني آتك.

ثالثاً: ودليل آخر على أنّ الاستفهام فعل، أنّ حروف الاستفهام تشبّه حروف الشرط فالاستفهام كالشرط قد يقع ولا يقع، بل أنّ الاستفهام قد يكون جزءاً من جملة الشرط، فقولك: أين محمد آته فيه جملتان: كبرى وصغرى، والجملة الصغرى هي الجملة الاستفهامية: (أين محمدٌ).

وعلى هذا نجد أنّ الذي يقصد إليه بإطلاق لفظ الاستفهام قد يؤول معناه إلى الجزاء، فأنت حين تقول: أين محمد آته؟ كأنّك تقول: حيثما يكن محمد آته، ومعنى الجملتين الاستفهامية والشرطية واحد، لذلك يقول سيبويه: (لأنها – يقصد حروف الاستفهام – حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير حديثها إليه) أيَ أنّ قولك: أين محمد آته؟ فيه جملة استفهام هي: أين محمد؟

## من أحكام همزة الاستفهام أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز في هلاّ، وذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنّما تركوا الألف في: مَن، ومتى، وهل، ونحوهنّ، حيث أمنوا الالتباس. ألا ترى أنّك تدخلها على من إذا تمّت بصلتها، كقول الله عزوجل: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة: فصلت: 40] وتقول: أم هل، فإنّما هي بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف استغناء، إذا كان هذا الكلام لا يقع إلاّ في الاستفهام، وسوف تراه إنْ شاء الله متبيناً أيضاً)[1].

أقول:

أوّلاً: همزة الاستفهام حرف لا يزول عنه هذا المعنى، ولا يخرج إلى غيره من المعاني وإنْ كان للاستفهام معانٍ كثيرة كالتقرير، والإنكار، والتوبيخ، والتفجع، والتوجع، إلى غير ذلك من المعاني التي تضمها دائرة الاستفهام في إطاره العام، ولذلك صارت همزة الاستفهام أم باب الاستفهام وأصله.

ثانياً: تقدم القول في ذكر الهمزة الاستفهام من خصائص تكون بها أقوى أدوات الاستفهام وأكثرها استعمالاً، ولقوتها أجيز فيها ما لم يجز في غيرها، كتقديم الاسم على الفعل بعدها في باب الاشتغال، إذ يقال:

أمحمداً أكرمتَهُ؟ ولا يحسن أن يقال: هل محمد أكرمته؟

ثالثاً: يناظر سيبويه بين الهمزة وأداة التحضيض (هلاّ) في إمكانية تقديم الاسم عليهما خلافاً لبقية الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال كـ (قد)، فيقال:

هلاّ محمداً أكرمتَ.

و أمحمداً أكرمتَ.

---

(1) سيبويه، 1/ 99.

مع أنَّ الهمزة تتماز عن (هلاّ) بجواز أن يليها الاسم منصوباً على المفعول به لفعل محذوف مفسر، أو مرفوعاً على الابتداء.

ولا يجوز أن يلي (هلاّ) مفسر مرفوع على الابتداء وإنّما على الفاعلية، فقولك: هلاّ محمدٌ أكرمتَهُ، يكون فيه (محمد) فاعلاً لفعل محذوف يفسّر المذكور، والتقدير: هلاّ أكرمُ محمدٌ أكرمته.

أمّا الاسم المرفوع الواقع بعد همزة الاستفهام، فهو مبتدأ ما بعدها خبر له.

رابعاً: يرى سيبويه أنَّ قولك: من أستاذُكَ؟ أَمَنْ أستاذُكَ؟

فـ (مَن) في محلّ رفع مبتدأ، وأستاذك خبر، فكان أصل الكلام: أمحمدٌ أستاذُكَ؟

ولكون (مَن) أوسع دلالة من الهمزة، إذ تكون استفهاماً، وشرطاً، وموصولاً استغنوا عن ذكر الهمزة قبلها، وهذا الاستغناء لا يشكل ولا يبهم المعنى المراد في نحو: مَنْ عندك؟ أو: مَن أكرمكَ؟ فلا يتصور أنّها موصول، لأنّها لو كانت كذلك لجيء بصلتها، وقد دخلت (أم) على (مَن)، وأم نظيرة همزة الاستفهام، ممّا يدلّ على أنَّ الأصل في (من) أن تدخل عليها الهمزة، وأنَّ هذه الهمزة تطرح في المواضع التي لا يشكل فيها المعنى، والدليل على ذلك أننا لو جعلنا (من) بمعنى (الذي) أجيز دخول الهمزة عليها كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة: فصلت: 40] فالهمزة للاستفهام التقريري، والفاء عاطفة على مقدر يقتضيه السياق، و(من) اسم موصول في محلّ رفع مبتدأ، وجملة: (يلقى في النار) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، و(خير) خبر المبتدأ، و(أم) حرف عطف، و(من) عطف على (من) الأولى، وجملة (يأتي) صلة الموصول، و(آمناً) حال، والمعنى العام للآية – والله أعلم – إخبار لا استفهام على تقدير: الذي يلقى في النار خير أم الذي يأتي آمناً يوم القيامة، ومثل ذلك قولهم: أم هل، بمعنى: قد.

## بين همزة الاستفهام وإنْ الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله– :

(فهي ههنا بمنزلة إنْ في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: إنْ الله أمكنني من فلانٍ فعلتُ كذا وكذا.

ويختار فيها النصب، لأنك تضمر الفعل فيها، لأنَّ الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم، وكذلك كنت فاعلاً في (إنْ)، لأنها إنّما هي للفعل، وسترى بيان ذلك إن شاء الله)[1].

أقول:

أوّلاً: قلنا فيما مضى أنَّ النصب يكون واجباً في الاسم المشغول عنه، إذا تبع هذا الاسم ما يختص بالدخول على الأفعال من الأدوات كأدوات الشرط ويلحق بها أدوات التحضيض، والاستفهام – ما عدا الهمزة–.

ثانياً: يؤكّد سيبويه – مرة أخرى – أنَّ همزة الاستفهام دون سائر أدوات الاستفهام في القوّة بمنزلة (إنْ) الشرطية بوصفها الأصل في أدوات الشرط ولا تستعمل إلاّ فيه، وإنْ الشرطية هذه يجوز فيها دون سائر أخواتها أن يليها الاسم مرفوعاً أو منصوباً، مثلما هو الحال مع همزة الاستفهام، غير أنَّ الأصل في اجتماع الاسم والفعل أن يتقدم الفعل لا الاسم، سواء مع همزة الاستفهام أم مع (إنْ) الشرطية ولكن ذلك لم يمنع من تقدم الاسم وقد مثّل سيبويه له بقوله: (إنْ الله أمكنني من فلان لفعلت كذا وكذا).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [من سورة التوبة: 6].

ثالثاً: وقد اختلفوا في الوظيفة النحوية للاسم الواقع بعد أداة الشرط (إنْ) على ثلاثة مذاهب[2]:

---

(1) سيبويه، 1/ 100.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (88).

الأول: يمثله سيبويه وجمهور البصريين القائل إنّ الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

والثاني: يمثله الفراء ومن تابعه من الكوفيين، ويرى أنّ الاسم مرتفع بما عاد إليه الفعل من غير تقدير فعل.

والثالث: محكيّ عن الأخفش وهو أنّ الاسم مرفوع بالابتداء.

والمهم عندنا أن يكون الاسم بعد (إنْ) الشرطية فاعلاً لا مبتدأ، لأنّ حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولابُدَّ منه بطل تقدير الابتداء، لأنّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل، ولأنّ حقيقة الابتداء التعريّ من العوامل اللفظية الظاهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل ههنا استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم، وقد مضى القول إنّ الاسم المرفوع بعد همزة الاستفهام مرفوع على الابتداء، لا على الفاعلية كما هو شأن الاسم بعد(إنْ) الشرطية.

## حكم ما بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(فالألف إن كان معها فعل بمنزلة: لولا وهلاً إلاّ أنّك إنْ شئت رفعت فيها، وهو في الألف أمثل فيه في (متى) ونحوها، لأنّه قد صار فيها مع أنّك تبتدئ بعدها الأسماء أنّك تُقدم الاسم قبل الفعل، والرفع فيها على الجواز)** [1].

رأى سيبويه وتابعه البصريون أنّه لا يجوز رفع الأسماء بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام – ما عدا الهمزة – التي يجوز فيها رفع الاسم أو نصبه، فالرفع على الابتداء، والنصب على المفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، ورفع الاسم بعد همزة الاستفهام أقوى من رفعه بعد (متى) وغيرها من أدوات الشرط والاستفهام وذلك

---

(1) سيبويه، 1/ 100.

يقال في الهمزة وما بعدها من اسم: أمحمداً أكرمتَهُ؟ و: أمحمدٌ أكرمته، والرفع عند سيبويه جائز لا مختار قال: والرفعُ فيها على الجواز).

## حكم الرفع بعد الهمزة وأدوات التحضيض

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(ولا يجوز ذلك في: هلاّ ولولا، لأنّه لا يُبتدأ بعدهما الأسماء، وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربتُ زيداً وعمراً كلّمته، لأنّه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى، وإنّما اختير هذا على الجواز، وليكون معنى واحداً فهذا أقوى، والذي يشبّهه من حروف الاستفهام الألف)** [1].

**أقول:**

أوّلاً: يكون نصب الاسم المشغول عنه ملزماً إذا وقع هذا الاسم بعد أداة مختصّة بالدخول على الأفعال، كأدوات الشرط والتحضيض والاستفهام، وقد أجيز الرفع بعد بعض هذه الأدوات كهمزة الاستفهام، وأدوات العرض.

ويوازن سيبويه هنا بين رفع الاسم بعد همزة الاستفهام ورفعه بعد أدوات التحضيض فيرى أنّ الاسم بعد همزة الاستفهام مرفوع على الابتداء، والرفع بعد أدوات التحضيض على الفاعلية لفعل مقدر نحو: هلاّ محمدٌ أكرمتَهُ، والتقدير فيه: هلاّ أكرم محمد أكرمته، علماً بأنّ رفع الاسم على الابتداء بعد الهمزة من باب الجواز لا الاختيار، لأنّ الأصل أن ينصب الاسم بعدها لكونها وإنْ كانت حرفاً غير مختص بالدخول على الأفعال لكنّها في حالة دخولها على الاسم يكون الفعل في جملتها لذلك يكون الرفع جائزاً لا واجباً.

ثانياً: ويوازن سيبويه بين جواز رفع الاسم في نحو:

أكرمتُ محمداً وخالداً كلّمتهُ، أو وخالدٌ كلّمتهُ.

وبين: أمحمداً أكرمتَهُ أو أمحمدٌ أكرمتهُ.

---

[1] سيبويه، 1/ 100-101.

فيرى أن رفع (خالد) في الجملة الأولى أحسن، ويختار فيه النصب طلباً للمشاكلة وحملاً للجملة الثانية على ما يجاورها من الجملة الأولى، وليس هناك حرف يوجب النصب، أو يوجب الرفع.

أمّا في الجملة الاستفهامية فالاختيار نصب الاسم، لأنّ همزة الاستفهام أولى بالفعل لما في الاستفهام من معنى الأمر والمجازاة وغيرهما من المعاني التي هي بالفعل أولى.

**حكم الاسم المشغول عنه بعد أدوات الاستفهام**

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

(واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قام،م، وأين زيدٌ ضربته. لم يجز إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلاّ الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأنّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو: (ضارب) جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر لقولت: هل زيدٌ أنا ضاربُهُ، لكان جيداً في الكلام، لأنّ ضارباً اسم وإنْ كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر) [1].

**أقول:**

**أوّلاً:** يرى سيبويه أنّه من غير المقبول أسلوبياً تقدم الاسم في الجملة الاستفهامية إذا كان بعد هذا الاسم فعل من نحو: هل محمدٌ نجح؟ وأين محمدٌ أكرمْتَهُ؟ والأحسن فيه تقديم الفعل فيقال: هل نجح محمد، وأين أكرم محمداً؟ فإذا اضطررنا في الشعر إلى تقديم الاسم نصبناه، فنقول:

أين زيداً كلّمتَهُ؟

ويستثنى من هذا الحكم همزة الاستفهام - كما مرَّ – إذ يجوز رفع الاسم بعدها على الابتداء ونصبه على المفعولية.

---

(1) سيبويه، 1/ 101.

ثانياً: ويرى سيبويه أنْ مجيء اسم بمعنى الفعل بدلاً من لفظ الفعل في تلك المواضع فهو جائز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر، تقول: هل محمدٌ أنا مكرمُهُ، ويجوز نصب (محمد) في الشعر فقط، وعلّة ذلك عند سيبويه أنْ اسم الفاعل (مكرم) اسم وإنْ كان في معنى الفعل، والاسم أضعف في العمل من الفعل.

## نصب الاسم بعد الاستفهام

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب في الألف، تقول: أعبد الله رأيتَهُ؟ و: أزيداً مررت به، و: أعمراً قتلتَ أخاه، و: أعمراً اشتريتَ له ثوباً، ففي هذا كلّه قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الحروف في غير الاستفهام، قال جرير:

أثعلبـةَ الفـوارسِ أمْ رِياحـا          عَـدلْتَ بهـم طُهيَّـةَ والخِـشابا)[1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الحروف في قوله: (فيما نصبته في هذه الحروف في غير الاستفهام): يقصد بها الأسماء والأفعال، لا حروف المعاني.

ثانياً: يكرّر سيبويه القول في أنّ النصب مختار في نحو: أعبدَ الله رأيتهُ؟ وغير ذلك ممّا ذكره من أمثلة، تقدير فعل أيْ: أرأيتَ عبدالله رأيتهُ؟ والنصب أولى بعد همزة الاستفهام، لأنّ الاستفهام واقع على الفعل لا على الاسم، لأنّ المتكلّم شاكّ في الحدث لا في فاعله، ولهذا يجب إيلاء المعنى الذي يُستفهم عنه الأهمية الأولى قبل إيلاء الاسم هذه الأهمية.

ويجري هذا الحكم، أيْ إضمار فعل ناصب للاسم المشغول عنه على الجمل الاستفهامية التي ذكرها سيبويه من نحو:

أزيداً مررت به.

و: أعمراً أكرمتَ أخاه.

و: أعمراً اشتريت له كتاباً.

---

[1] سيبويه، 1/ 101-102.

ففي كلّ هذه الجمل وغيرها يضمر فعل لنصب الاسم المشغول عنه، ويجري هذا الإضمار على الجمل الخبرية الدائرة في فلك أسلوب الاشتغال من نحو قولك: أكرمتُ محمداً وخالداً كلّمتُهُ، بنصب (خالداً) بإضمار فعل، كلّ ذلك يحصل في الجمل الاستفهامية والخبرية لإحداث التشاكل والتجانس الأسلوبي المطلوب بين الجملتين المتعاطفتين، بسبب أنّ العنصر اللغوي المتحكم في مثل هذه التراكيب هو الفعل لا الاسم.

ثالثاً: يستشهد سيبويه لنصب الاسم المشغول عنه بعد الاستفهام بقول جرير[1]:

أثعلبةَ الفوارسِ أمْ رِياحا    عَدلْتَ بهم طُهيَّةَ والخِشابا)

وهو في معرض الفخر بقومه بني (ثعلبة ورياح) الذين لا يمكن المساواة والمعادلة بينهم وبين بني (طهية والخشاب) قوم خصمه الفرزدق في الرفعة والفروسية.

والشاهد فيه نصب (ثعلبة) بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور في البيت وهو (عدلت)، وعدلَ فعل لازم يتعدى بحرف جرّ، ولذلك يضمن مفسرة بفعل متعدٍ من نحو: أجهلتَ، أو أقستَ، مثلما يُضمن الفعل (مرّ) في نحو: أمحمداً مررت به، معنى: جاز أو لا بس وتقديره: أجزت محمداً مررت به، أو لابستَ، أو لقيتَ، والفوارس: نعت لثعلبة.

**حكم النصب قبل دخول الاستفهام وبعده**

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(فإذا أوقعت عليه الفعل، أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسّر في الابتداء، أنّك تضمر فعلاً هذا تفسيره، إلاّ أنّ النصب هو الذي يختار ههنا، وهو حدّ الكلام، وأمّا الانتصاب ثمّ وها هنا فمن وجه واحد، ومثل ذلك: أعبدَ الله كنت مثله، لأنّ كنت فعل، والمثل مضاف إليه وهو منصوب، ومثله: أزيداً لستَ مثله، لأنّه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيتُ أخاه، وهو قول الخليل)** [2].

---

(1) جرير: ديوانه، ص 66.

(2) سيبويه، 1/ 102.

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنّ المشغول عنه ينصب في المواضع التي وقع فيها بعد أداة مختصّة بالدخول على الأفعال كألفاظ التحضيض والشرط والاستفهام – ما عدا الهمزة – فيترجّح النصب ولا مانع من الرفع، والنصب يكون بفعل مضمر مفسّر بالمذكور، وهذا المشغول عنه نفسه ينصب أيضاً بفعل مضمر قبل دخول الاستفهام عليه، فالحكم سيّان إذا قلت:

محمداً أكرمتُهُ بتقدير: أكرمت محمداً أكرمتُهُ.

و: محمداً مررت به والتقدير: لابستُ محمداً مررتُ به.

ومحمداً لقيتُ أخاه والتقدير: جاوز محمداً لقيتُ أخاه.

أو قلت: مستفهماً:

أمحمداً أكرمتَهُ؟ والتقدير: أأكرمتَ محمداً أكرمتَهُ؟.

و: أمحمداً مررت به؟ والتقدير: أجاوزتَ محمداً مررت به؟

و: أمحمداً لقيتَ أخاه؟ والتقدير: أجاوزتَ محمداً لقيتَ أخاه.

ثانياً: يسري هذا الحكم على الجمل التي يكون فيها العامل فعلاً تاماً أو ناقصاً، أو وصفاً يعمل عمل الفعل.

تقول: أمحمداً كنتَ مثلَهُ؟

و: أمحمداً لستَ مثلَهُ؟

لأنّ (كان) و(ليس) وإنْ كانا فعلين ناقصين ولكن تجري عليهما أحكام الاشتغال المذكورة في الأفعال التامة.

فـ أمحمداً كنتَ مثلَهُ؟ تناظر: أمحمداً أكرمتَ مثلَهُ؟

ولذلك يقول سيبويه معلقاً على: أزيداً لستَ مثله؟ (لأنّه – يعني ليس – فعل فصار بمنزلة: أزيداً لقيتَ أخاه، وهو رأي أستاذه الخليل – رحمه الله–.

ثالثاً: ونذكّر هنا بإحدى المسائل الخلافية التي نسب إلى سيبويه فيها القول أنّه يجيز تقديم خبر ليس عليها، وتابعه البصريون، ومنع الكوفيون ذلك، وعلى الرغم من أنّ رأي سيبويه واضح ممّا ذكره هنا لكنّ الأنباري ينفي أن يكون سيبويه قد ذهب هذا المذهب،

ورأى أنّ الصحيح (أنّه ليس فيه نص) وقد ترجح رأي البصريين بالاستناد إلى النص القرآني في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [من سورة هود: 8]، فقد قدم معمول خبر ليس (يومَ) عليها، لتعلق (يومَ يأتيهم) بـ (مصروف) المتقدم على ليس، وإذا جاز تقديم معمول العامل نفسه، فالأولى تقديم الخبر على ليس؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل، وقد تأوّل الأنباري - انتصاراً للكوفيين - القول الكريم بإنكار أن يكون (يومَ) متعلقاً بمصروف، أو أنّه منصوب، بل هو مبني على الفتح في محلّ رفع لإضافته إلى الفعل) [1].

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (19)، والمبرد: المقتضب، 4/ 194، والأنباري: أسرار العربية، ص 89، والعكبري: التبيان، 2/ 35، والزمخشري: الكشاف، 2/ 392.

## ما يتقدّم حرف الاستفهام

**قال سيبويه – رحمه الله –:**

**(ومثلُ ذلك: ما أدري أزيداً مررتُ به أم عمراً، وما أبالي أعبد الله لقيتُ أخاه أم عمراً، لأنّه حرف الاستفهام، وهي تلك الألف التي في قولك: أزيداً لقيتهُ، أم عمراً)** [1].

**أقول:**

يرى سيبويه أنّه إذا تقدم على حرف الاستفهام فعل، فإن هذا الفعل يُعدّ ملغياً؛ لأنّ حرف الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، سواء أكان هذا المتقدم من أفعال القلوب، أو من أفعال اللسان كقال، وزعم، وأخبر، وتكلّم، ... الخ. ولـمّا كان ما قبل حرف الاستفهام لا يعمل فيما بعد الاستفهام صار وجود هذه الأفعال أو عدم وجودها واحد، فكأن الجملة لا تزال مبدوءة بحرف الاستفهام، ولذلك يبقى نصب الاسم المشغول عنه في تراكيب من نحو:

ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً.

و: ما أبالي أعبدَالله لقيتُ أخاهُ أم عمراً.

منصوباً كأن الفعلين (أدري) و(أبالي) لم يتقدما الجملتين الاستفهاميتين، إذ ينظر إلى: ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً، كما ينظر إلى: أزيداً مررتُ به أم عمراً، فكأنّ (أدري) غير موجود، لأنّه لا يعمل في الاستفهام.

---

(1) سيبويه، 1/ 102.

**من جواز الرفع أو النصب**

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

(وتقول: أعبدُ الله ضربَ أخوه زيداً، لا يكون إلاّ الرفع؛ لأنّ الذي من سبب (عبدالله) مرفوع فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب إذا انتصب، ويكون ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب، فإنّما جُعل هذا المظهر بيان ما هو مثله.

فإن جعلتَ زيداً الفاعل قلت: أعبدَالله ضربَ أخاه زيدٌ) [1].

و: أعبدَ الله ضربَ أخاه غلامُه، ولا عليك أقدّمتَ الأخ أم أخّرتهُ، أم قدمت الغلام أم أخّرتهُ، أيهما ما جعلتهُ كزيدٍ مفعولاً فالأول رفع، وإنْ جعلتهُ كزيدٍ فاعلاً فالأول نصبٌ) [2].

**أقول:**

يؤكّد سيبويه ما سبق أنْ ذكره ويزيد الحقائق النحوية الآتية:

أوّلاً: أنّ الاسم المشغول عنه الذي يقع بعد حرف الاستفهام ثمّ يأتي بعد هذا لاسم سببان له أحدهما فاعل والآخر مفعول، لابُدّ من حمل الاسم المشغول على أحدهما لعدم جواز حمله عليهما معاً، لأنّ حمله عليهما معاً يوجب رفعه ونصبه في آن واحد، وذلك لا يجوز، وعليه لابُدّ من حمله إمّا على سببية المرفوع، أو على سببية المنصوب.

ثانياً: أنّ حمل الاسم المشغول عنه على السبب المرفوع يصيّر السبب المنصوب أجنبياً، وعلى العكس إذا حمل على السبب المرفوع أجنبياً تقول: أمحمدٌ أكرم أخوه زيداً، بالحمل على المرفوع، وتقول: أمحمداً أكرم أخاه زيدٌ، بالحمل على المنصوب.

فإذا قلت: أمحمدٌ أكرم أخوه صديقهُ، بالحمل على الأخ وهو فاعل أكرم، صار محمد كأنّه هو الفاعل، وأضمرت له فعلاً يرفعه على الفاعلية، كأنّك قلت: أمحمدٌ أكرم صديقهُ.

وإذا حملته على (الصديق) فيصير التقدير: أمحمدٌ أكرم أخوه صديقهُ.

---

(1) سيبويه، 1/ 102-103.

(2) سيبويه، 1/ 103.

ثالثاً: ينبّه سيبويه إلى أنَّ بعض هذه الأنماط لا يتكلم بها على إرادة هذا المعنى، فقولك: أمحمدٌ أكرم أخوه صديقهُ، جُعل فيه رفع (محمد)، ولا يؤدّي أنَّ معناه بعينه، فهو بمثابة: أمحمدٌ أكرمَ صديقَهُ.

أقول: يريد سيبويه بهذا أنّه يجوز في نحو: أمحمدٌ أكرمَ أخوه زيداً، وجهان: الرفع أو النصب في (محمد).

فالرفع في محمد بالابتداء، أو بإضمار فعل قبله يرفعه كأنّك تقول: أأكرم محمد زيداً أكرم أخوه زيداً.

والنصب بتقدير فعل ينصبه إذا كان سبب محمد مفعولاً، والتقدير: أمحمداً أكرم أخاه زيدٌ، ولذلك يقول سيبويه: (ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب) فالمضمر هو الذي يحدّد طبيعة الظاهر رفعاً أو نصباً، والمصدر (بيان) اسم الفاعل واسم المفعول، وهو بمعنى: المبيِّن، والمبيَّن، مثلما يقال في: دم كذب أنّه بمعنى: كاذب أو مكذوب.

قال سيبويه – رحمه الله–:

**(وتقول: أعبدُ الله ضرب أخوه غلامَهُ، إذا جعلت الغلام في موضع زيدٍ حين قلت: أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً، فيصير هذا تفسيراً لشيء رفع عبدالله، لأنّه يكون موقعاً الفعل بما يكون من سببه كما يوقعه بما ليس من سببه، كأنّه قال في التمثيل وإنْ كان لا يتكلم به: أعبدُالله أهان غلامَهُ، أو عاقبَ غلامَهُ، أو صار في هذه الحال عند السائل وإنْ لم يكن، ثمّ فسّر.**

**وإنْ جعلت الغلام في موضع زيدٍ حين رفعتَ زيداً نصبتَ فقلت: أعبدَالله ضربَ أخاه غلامُهُ، كأنّه جعله تفسيراً لفعل غلامُهُ أوقعه عليه، لأنّه قد يوقع الفعل عليه ما هو من سببه كما يوقعه هو على ما هو من سببه وذلك قولك: أعبدَالله ضربَ أباه، وأعبدَ الله ضربه أبوه، فجرى مجرى: أعبدُ الله هو ضربَ زيداً، وأعبدَالله ضربه زيدٌ.**

كأنّه في التمثيل تفسير لقوله: أعبدَالله أهانَ أباه غلامُهُ.

وأعبد الله ضربَ أخه غلامه، ولا عليك أقدّمت الأخ أم أخرته، أم قدّمت الغلام أم أخرته، أيهما ما جعلته كزيد مفعولاً فالأول رفع، وإنْ جعلته كزيد فاعلاً فالأول نصب).

## ما يتوجّب نصبه أو رفعه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: السوطَ ضرب به زيدٌ، وهو كقولك: السوطَ ضُربتَ به، وكذلك: الخوانَ أكلَ اللحمُ عليه، وكذلك: أزيداً سُمّيتَ به، أو سُمّي به، لأنّ هذا في موضع نصب، وإنّما تعتبره أنّك لو قلت: السوطَ ضُربتَ، فكان هذا كلاماً، أو الخوانَ أكلتَ لم يكن إلاّ نصباً، كما أنّك لو قلت: أزيداً مررت، فكان كلاماً لم يكن إلاّ نصباً، فمن ثمّ جُعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب. فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بذا.

فإن قلت: أزيدٌ ذُهبَ به، أو أزيدٌ انطلق به، لم يكن إلاّ رفعاً لأنّك لو لم تقل (به) فكان كلاماً لم يكن إلاّ رفعاً، كما قلت: أزيدٌ ذهب أخوه، لأنّك لو ألقيتَ الأخ قلت: أزيداً ضربت فاعتبر هذا بهذا، ثمّ اجعل كلّ واحدٍ جئت به تفسير ما هو مثله)[1].

أقول:

أوّلاً: مثّل سيبويه لما يتوجّب نصبه من الأسماء التي تعدّى إليها الفعل وحلّت كناياتها محلّ ما هو مفعول به في المعنى، كقولك: الخوانَ أُكلَ عليه الزادُ. بنصب (الخوان) وجوباً، لأنّ أصل الكلام: أكلتُ الزادَ على الخوان، فبني الفعل للمجهول، فصار المفعول به وهو (الزاد) نائب فاعل ورفع، وبقي (على الخوان) مفعولاً به في المعنى أنّه مأكولٌ عليه، فلمّا قدم فيما بعده ضمير يعود عليه وجب نصبه شأن قولك: أمحمداً مررت به، مثل هذا قولك: أمحمداً سُمّيت به، أو سُمّي به عمرو.

فتجري التراكيب وتتوالد على النحو الآتي:

الأصل = أكلتُ الزادَ على الخوان بالبناء للمجهول ← أُكلَ الزادُ على الخوانِ

بتقديم الخوان ← الخوانَ أُكلَ الزادُ عليه أو: عليه الزاد

والنظير لذلك: أمحمداً مررت به، أو سُمّيتُ به، أو سُمّي به عمرو.

---

[1] سيبويه، 1/ 103، 104.

ثانياً: والدليل على وجوب النصب في (الخوان) أنّ الفعل لو كان متعدياً وبُني للمجهول وأقيم المفعول مقام الفاعل لم يكن للاسم الآخر إلاّ النصب كما في قولك: مُنِحَ محمدٌ الوسامَ.

ونظيره من باب التمثيل لا الاستعمال: أُكلَ اللحم الخوانَ، بنصب الخوان وجوباً؛ لأنّه لا يجوز أن يلي الفعل المبني للمجهول مرفوعان.

ثالثاً: أمّا ما يتوجّب فيه الرفع فنحو قولك: أمحمدٌ ذهب به، أو انطلق به، والأصل: ذُهبَ بمحمدٍ، و(بمحمدٍ) في محلّ رفع نائب فاعل، وهو في المعنى مفعول به؛ لأنّه مذهوب به، ومنطلق به، فإذا قُدّم وجب رفعه بوصفه مبتدأً، تقول: محمد ذُهبَ به، وهو في المعنى نائب فاعل، لأنّ في (به) ضمير يعود عليه، وموضع (به) الرفع.

وهو نظير: أمحمدٌ ذهبَ أخوه، بعود الضمير في (أخوه) على محمد، وأخوه في موضع الرفع وإذا قلت: أمحمدٌ ذَهَبَ، لم يكن في (محمد) إلاّ الرفع.

رابعاً: وممّا يتوجّب نصبه قولك: أمحمداً أكرمت أخاه؟ لأنّك لو استغنيت عن ذكر (أخاه) قلت: أمحمداً أكرمت؟ بنصب (محمداً) بفعل مضمر مفسر بالمذكور كما بيّنا ذلك مراراً.

## حكم الظروف المشغول عنها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واليومُ والظروف بمنزلة زيدٍ وعبدالله، إذا لم يكن ظروفاً، وذلك قولك: أيومَ الجمعةِ ينطلق فيه عبدُالله، كقولك: أعمراً تكلَّم فيه عبدُ الله، وأيومُ الجمعة ينطلقُ فيه، كقولك: أزيدٌ يُذهب به) [1].

أقول:

تعامل الظروف معاملة أسماء الأعلام إذا وقعت موقع الاسم المشغول عنه إذ يجوز فيها وجهان إعرابيان هما:

الأول: النصب: وذلك إذا تلاها فعل استوفى فاعله وفي الجملة ضمير يعود على الظرف المشغول عنه هو في المعنى في محلّ نصب، كقولك: أيومَ الجمعةِ ينطلقُ عبدُالله.

بنصب (يوم)، لأنّ الجار والمجرور (فيه) متعلقان بـ ينطلق، والضمير الذي في محلّ جرّ عائد على يوم، وهو مفعول به في المعنى، والجملة تناظر قولك: أعمراً تكلّم فيه عبدُالله، فالضمير في (فيه) عائد على (عمراً) المشغول عنه، وقد ارتفع (عبدُالله) بالفعل (تكلّم) فكان الجار والمجرور بمثابة المنصوب، وفيه ضمير عائد على المشغول عنه الذي وجب نصبه لكون كنايته تتصل بمنصوب في المعنى.

الثاني: الرفع: فتقول: أيومُ الجمعةِ يُنطلق فيه. لأنّ الفعل (يُنطلقُ) بُني للمجهول وصار الجار والمجرور بمثابة نائب الفاعل ونائب الفاعل مرفوع، وفي الجار والمجرور ضمير يعود على (يومُ الجمعة) فصار مرفوعاً، لأنّ الضمير العائد عليه أدى وظيفة النيابة عن الفاعل، وعلامة هذه الوظيفة الرفع.

وهو يناظر قولك: أزيدٌ يُلعبُ به. برفع (زيد) لكون الضمير العائد عليه في موضع رفع في المعنى.

---

[1] سيبويه: 104.

## حكم الفصل بين المشغول عنه والفعل بفاصل أجنبي

**قال سيبويه - رحمه الله-:**

**(وتقول: آأنتَ عبدُ الله ضربتَهُ، تجريه هنا هنا مجرى: أنا زيدٌ ضربتُهُ؛ لأنَّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثمّ ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام، ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى.**

**إلاّ أنّك إنْ شئت نصبته كما تنصب: زيداً ضربتُهُ، فهو عربي جيد، وأمره ها هنا على قولك: زيدٌ ضربتُهُ.**

**فإن قلت: أكلَّ يومٍ زيداً تضربُهُ، فهو نصب، كقولك: أزيداً تضربهُ كلّ يوم، لأنَّ الظرف لا يفصل في قولك: ما اليومَ زيدٌ ذاهباً، وإنَّ اليومَ عمراً منطلقٌ، فلا يحجز ها هنا كما لا يُحجزُ ثمّة)** [1].

**أقول:**

**أوّلاً**: يرى سيبويه أنّه إذا فصل فاصل أجنبي بين الاسم المشغول عنه والفعل المشغول وكان هذا الفاصل حاجزاً بين الاستفهام والمشغول عنه وجب رفع المشغول عنه لا نصبه كما كان الحال قبل مجيء هذا الفاصل ففي قولك: آأنتَ عبدُاللهِ أكرمتَهُ؟.

فصل الضمير (أنت) بين الاستفهام والمشغول عنه (عبدُالله)، وهذا الفاصل أجنبي عن عبدالله، لذلكْ ألغي حكم النصب الذي يختار بعد الاستفهام كما مرّ ذكره، واختير الرفع على الابتداء في (عبدُالله).

ونظيره قولك: أنا عبدُالله أكرمتُهُ، والضمير المنفصل (أنت) في محلّ رفع مبتدأ، و(عبدُالله) بالرفع مبتدأ ثانٍ والجملة بعده خبرية، وجملة: عبدُالله أكرمتُهُ خبر للمبتدأ الأول.

ويجيز سيبويه النصب في (عبدالله)، كما هو الحال في نصبه في قولك: عبدَ الله أكرمتُهُ، وعبدُالله أكرمتُهُ.

---

[1] سيبويه، 1/ 105.

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ تقدم الظرف كتأخره، فيختار النصب في الاسم المشغول عنه بتقدم الظرف على المشغول عنه، أو تأخره، تقول:

أكلَّ يوم محمداً تكرمُهُ؟ بنصب (محمداً) مع تقدم الظرف عليه.

و: أمحمداً كلَّ يومٍ تكرمُهُ؟ بنصب (محمداً) مع تقدمه على الظرف.

ويرى سيبويه أنَّ الظرف وإنْ كان فاصلاً بين الاستفهام والمشغول عنه لكنَّ هذا الفصل لا يمنع من اختيار النصب، وهو يختلف عن الفصل بالمضير الأجنبي في قولك: أأنتَ محمدٌ أكرمتَهُ؟ أو: محمداً برفع (أنت) بالابتداء ولم يكن فيما بعده ضمير له منصوب ولا متصل بمنصوب لأنه أجنبي، ولأنّ التاء في أكرمتَهُ ضمير رفع، فيجوز لذلك رفع (أنت) بالابتداء.

أمّا قولك: أكلَّ يومٍ محمداً تكرمُهُ؟ فيتوجب النصب في (كلّ يومٍ) لأنه لا عائد إليه، ونصبه لذلك بفعل مضمر يفسّره المذكور الذي نصب (محمداً) ويجوز نصبه بالفعل الظاهر من غير تقدير فعل محذوف.

**حكم الفاصل السببي**

**قال سيبويه – رحمه الله– :**

**(وتقول: أعبدُ الله أخوه تضربه، كما تقول: أأنتَ زيد ضربتَهُ، لأنَّ الاسم ها هنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء، وإنْ نصبته على قولك: زيداً تضربُهُ قلت: أزيداً أخاه تضربُهُ؟ لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هنا تفسيره)** [1].

**أقول:**

إذا فصل بين الاسم المشغول عنه والفعل المشغول بفاصل سببي جاز في المشغول عنه وجهان إعرابيان:

أولهما: رفعه بالابتداء.

وثانيهما: نصبه بفعل مضمر.

تقول: أعبدُ الله أخوه تكرمُهُ؟ برفع (عبدُالله)، وأخوه: مبتدأ ثان والهاء في (أخوه) تعود إلى الأخ، وفي (تكرمه) ضمير فاعل من (عبدالله) الذي صار حاجزاً بين الاستفهام وبين (أخوه)، فالجملة على هذا الوصف تناظر جملة: أأنت عبدُالله تكرمُهُ؟ برفع (عبدالله)، ولك النصب كما بيّنا.

أمّا من نصب وقد اختاره الأخفش ورأى فيه رجوحاً وسلامة لقوله: (لأنَّ عبدَالله ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر، وذلك الفعل يقع على أخيه، وأمّا أزيدٌ أخوه يكرمه؟ فليس الفعل من زيد في شيء، لأنّه إنّما وقع على الآخر، وليس الفعل لزيد إلاّ في قول من قال: زيداً أكرمتُهُ.

وقد قال قام: لا تقول في (زيدٍ) إلاّ الرفع وإنْ نصبنا الأخ، لأنَّ الذي يقع على الأخ مضمر، فيكون تفسيراً لمضمر يقع على زيد، فنقول: أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد فسره الفعل الآخر الظاهر، وقد استبان حتّى صار كالظاهر، فكيف لا يفسّر المضمر الأول، وكيف لا يكون الفعل الظاهر تفسيراً لهما جميعاً، إذا كانا فعلين وكانا في معنى الظاهر) [2].

---

(1) سيبويه، 1/ 105.

(2) السيرافي: شرح الكتاب، 3/ 178-179، (بتصرف).

## موازنة بين الأحكام الإعرابية للمشغول عنه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن قال: زيداً أكرمته، قال: أزيداً أخاه تضربه؟ فإنّما نصب (زيداً) لأنّ ألف الاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوب، وقد يجوز الرفع في أعبدُ الله مررتُ به على ما ذكرت لك، وأعبدُ الله ضربتَ أخاه، وأمّا قولك: أزيداً مررت به فبمنزلة: أزيداً ضربتَهُ، والرفع في هذا أقوى منه في: أعبدُ الله ضربتَهُ؟ وهو أيضاً قد يجوز إذا جاز هذا كما كان ذلك فيما قبله من الابتداء، وما جاء بعد ما بُني على الفعل، وذلك أنّه ابتدأ عبدالله وجعل الفعل في موضع المبني عليه، فكأنّه قال: أعبدُالله أخوك.

فمن زعم أنّه إذا قال: أزيداً مررت به؟ إنّما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي أن يجرّه، لأنّه لا يصل إلاّ بحرف إضافة)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- حرف إضافة: حرف جرّ.

ثانياً: لم يأتِ سيبويه بجديد هنا فقد ذكر أمثلةً موازناً بين أحكام الاسم المشغول عنه الإعرابية فيها وعلى النحو الآتي:

---

(1) سيبويه، 1/105-106.

| التركيب | حكمه الإعرابي | السبب |
|---|---|---|
| أزيداً أخاه تكرمه | النصب | لأنّ أخاه وهو من سبب (زيداً) منصوب |
| أعبدَالله مررت به | النصب، والرفع جائز | لأنّ النصب هو المختار بعد الاستفهام وعبدالله مفعول في المعنى |
| واعبدَاللهِ اكرمت اخاه | النصب أرجح والرفع أضعف | لأنّ الفعل انشغل بـ (أخاه) وفي أخاه ضمير يعود على عبدالله |
| أزيداً مررت به؟ | النصب | لأنّ الفعل لم يقع على ضمير (زيداً) وإنّما وقع على الباء، واتصلت بضميره، ولتقدم الاستفهام |
| أزيداً أكرمتَهُ؟ | النصب أجود | لتقدم الاستفهام |
| أزيدٌ أكرمتَهُ؟ | الرفع أضعف | لانشغال الفعل بالضمير |

**إعمال العامل المضمر**

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجرّ والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تريد: وربَّ بلدٍ، وتقول: زيداً، تريد: عليك زيداً، وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلالُ، فكلّه يعمل عمله مظهراً)** [1].

**أقول:**

بعد أن يشبع سيبويه الإضمار الذي تدور في فلكه جلُّ أحكام الاشتغال يقرر هنا حقيقة نحوية وأسلوبية مهمة تتلخص في أنَّ العامل المضمر لا يخرج في عمله إنْ كان مظهراً، إذ تظل الوظيفة النحوية لهذا العامل جراً ونصباً ورفعاً ملحوظة إذا أضمر ذلك العامل كالحالة التي عليها لو كان مظهراً.

تقول: وبلدٍ ليس به أنيسٌ، بجرّ (بلدٍ) بعامل مضمر تقديره:؛ ربَّ بلدٍ.

وتقول: زيداً، وتريد: عليك زيداً، وتقول: الحقيقة، وتريد: أصبْ الحقيقة، وتقول: الطريقَ، وتريد: خلِّ الطريق، ومنه قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [من سورة البقرة: 135]، أيْ: اتبعوا ملة إبراهيم وتقول: الهلالُ، وتريد: هذا الهلالُ.

فكلّ مظهر أضمرته أو استغنيت عنه لأسباب أسلوبية أو إيقاعية ظلت وظيفته النحوية قائمة سواء أكان ذلك العامل المضمر عامل رفع أو نصب أو جرّ.

---

[1] سيبويه، 1/ 106.

## ترجيح النصب بعد (إذا وحيث)

**قال سيبويه – رحمه الله-:**

**(ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقع الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس، إذا وحيث، تقول: إذا عبدَالله تلقاه فأكرمه، وحيثُ زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إنْ ابتدأت بعدهما إذا كان الفعل لو قلت: أجلس حيث زيد جلسَ، وإذا زيدٌ يجلس، كان أقبحُ في قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس، وحيث يجلسُ، وحيث جلسَ، والرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدالله جالسٌ، وأجلس إذا عبدالله جلس)** [1].

**أقول:**

**أولاً**: المصطلحات والعبارات:

- حروف المجازاة: حروف الشرط، أو أدوات الشرط.

**ثانياً**: سبق القول إنّ النصب يترجّح إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، ويتطرق سيبويه هنا إلى أداتين من هذه الأدوات هما (إذا) و(حيث).

أمّا (إذا) فالنصب هو المختار في الاسم المشغول عنه الواقع بعدها من نحو قولك: إذا محمداً تلقاه فأكرمْهُ.

وكذا الأمر مع (حيث) إذا قلت: حيثُ محمداً تلقاه فأكرمْهُ.

فـ (محمداً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده.

**ثالثاً**: والظاهر من كلام سيبويه أنّه يستقبح رفع الاسم هنا بالابتداء إذا كان بعده فعل نحو: أجلسْ إذا محمدٌ جلس أو يجلسُ أو: أجلس حيث محمدٌ يجلس أو جلس.

والأصوب عند سيبويه أن يقال: أجلس حيث جلس محمدٌ أو إذا يجلس محمدٌ. ومع هذا فسيبويه يجيز الرفع على الابتداء فيقول: (والرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: أجلسُ حيث عبدالله جالس، وأجلس إذا عبدُ الله جلس).

---

(1) سيبويه، 1/ 107.

وإذا كان الرفع مقبولاً بعد (حيث) على الابتداء لكونها قد تخرج عن معنى الجزاء في نحو: رأيته حيث زيد منهمك في العمل، بل أنَّ بعض النحاة يمنع أن تكون حيث للجزاء من غير (ما) [1].

أقول إذا كان الرفع مقبولاً بعد حيث على الابتداء، فهو محلُّ خلاف بين متقدمي النحاة بعد (إذا)، و(إنْ) الشرطية، فمن قائل إنّ الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، ومن قائل أنّه فاعل للفعل المذكور نفسه، ومن قائل إنّه مرفوع بالابتداء[2].

وقول سيبويه برفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء في باب الاشتغال، فلأنّ إذا غير عامله في عمل عمل (إنْ).

وقد عدَّ المبرد رفع الاسم بالابتداء خطأً[3]، بل جعله بعضهم محال[4].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 76-77، والبغدادي: الخزانة، 1/ 45-46.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (88).

(3) الرأي لابن ولّاد في الانتصار، ينظر: هامش المقتضب، 2/ 77-78.

(4) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 301.

## حكم الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية وإذ الظرفية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول: نضرتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيدٌ يذهب، لحسن.

وأمّا (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها تقول: جئتُ إذ عبدالله قائمٌ، وجئت إذا عبدالله يقوم، إلاّ أنّها في فعل قبيحة، نحو قولك: جئتُ إذ عبدالله قام، ولكنّ إذ إنّما تقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنّك تبتدئ الاسم بعدها، فحسن الرفع)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الكلام الواجب: الفعل الماضي، أيّ الذي حدث وتحقق.

ثانياً: من المعروف أنّ الاسم بعد (إذا) الفجائية الحرفية مبتدأ قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [من سورة الروم: 36]، وهي هنا رابطة لجواب الشرط لتحقيق عنصر المفاجأة.

فإذا جاءت في جملة اشتغال بأنْ وليها اسم بعده فعل مشغول بضمير كقولك: نظرتُ فإذا زيدٌ يكرمُهُ محمدٌ، كان هذا الاسم (زيدٌ) مرفوعاً على الابتداء، ولا يجوز نصبه بإضمار فعل بعد إذا الفجائية، لأنّ إذا الفجائية حرف لا يليه إلاّ الاسم، وليس فيها معنى الشرط حتى يُختار الفعل بعدها.

ثالثاً: أمّا (إذ) فهي لا تدلّ على معنى الشرط أيضاً، وليست بالفعل أولى كما كانت (إذا)، ولكونها بمعنى المضي لا الاستقبال، وزمنها مبهم مفسر بالجملة بعدها، لذلك يتوجّب رفع الاسم المشغول عنه بعدها، والجملة بعده خبرية، تقول:

جئت إذا قام زيدٌ أو إذ يقوم زيدٌ.

وجئت إذا زيدٌ يقوم، وجئت إذا زيدٌ قائمٌ.

---

(1) سيبويه، 1/ 107.

فإذا قدّمتَ زيد وجعلت الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ كان ذلك قبيحاً أسلوبياً كأن تقول: جئت إذ زيدٌ قامَ، ولذلك يقول سيبويه: (إلاَّ أنَّها في فَعَلَ قبيحة)، يقصد الماضي.

رابعاً: ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً بنصه على أنَّ (إذ) بعيدة عن معنى الشرط وأنَّ رفع الاسم بعدها حسن فهي (تقع في الكلام الواجب)، أيّ الماضي المتحقق فعلاً، ولذا يحسن رفع الاسم بعدها على الابتداء في نحو: جئتكَ إذ زيدٌ أكرمه.

## أمثلة تدريبية لأنماط الاشتغال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا ينتصب أوله لأنّ آخره ملتبس بالأول قوله: أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه، و: أزيداً ضربت رجلاً يحبه، و: أزيداً ضربت جاريتين يحبهما، فإنّما نصبت الأول لأنّ الآخر ملتبس به، إذ كانت صفته ملتبسة به.

وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقدم فيه الصّفة، فما حسن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبساً به، ألا ترى أنّك تقول: مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلق زيدٌ وأخوه؛ لأنّك لـمّا أشركت بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبساً بالأخ فالتبس برجل، ولو قلت: أزيداً ضربتَ عمراً وضربتَ أخاه لم يكن كلاماً، لأنّ عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبساً به، ألا ترى أنّك لو قلت مررت برجل قائمٍ وعمرو وقائمٍ أخوه لم يجز، لأنّ أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبساً) [1].

أقول:

يطرح سيبويه جملةً من الأمثلة التدريبية الافتراضية لتأكيد أنّ اللغة نظام من العلاقات، فأيّة جملة إنّما تنعقد ضمن علاقات محددة بين مكوناتها، بحيث يمكن رصد العنصر العامل في الجملة المعينة، أو رصد المعمول، والسببي منها والأجنبي، والملتبس بعنصر آخر وغير الملتبس، وفي ضوء هذه العلاقات يمكن تحديد الوظيفة النحوية، والعلامة الإعرابية لكل عنصر، وضمن دائرة الاشتغال يتقدم سيبويه بمجموعة من الأمثلة ليحدد ما يجب نصبه أو ما يترجّح وكذا ما يجب فيه الرفع وما يترجح، وعلى النحو الآتي:

---

(1) سيبويه، 1/ 107-108.

| المثال | حكم المشغول عنه | السبب |
|---|---|---|
| أزيداً أكرمت عمراً وأخاه | النصب | لأنّ عمراً وأخاه المعطوف على (عمراً) ملتبسان منصوباً بـ (أكرم) داخلان في جملته. |
| أزيداً أكرمتَ رجلاً يحبُّهُ | النصب | لأنّ يحبه نعت لرجل، والنعت والمنعوت خاضعان لعامل واحد، وصار الاسم المنصوب بـ (أكرمت) من سبب الاسم الأول لأنّ فيه ضمير عائد عليه |
| وأزيداً أكرمتَ طفلتين يحبهما | النصب | كذلك |
| مررت برجل منطلقةٍ عداءتان يدريهما | الرفع | لأنّ منطلقة نعت لـ (رجل) والفعل واقع على العداءتين وفيه ضمير مرفوع يعود إلى الرجل |
| مررت برجل منطلقٍ زيدٌ أخوه | الرفع | لأنه وصف للرجل بانطلاق زيد وأخوه المرفوعان بفعل واحد |
| مررت برجل منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٌ أخوه | لا يجوز | لأنك تنعت (رجلاً) بقولك منطلق زيدٌ، ومنطلق هذا الأول لم يتصل به ما فيه ضمير لرجل، لأنّ أخاه إنّما ارتفع بـ (المنطلق) الثاني، فقد نعتَّ رجلاً بفعل ليس فيه ما يعود إليه وذلك لا يجوز |
| مررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه | الرفع في (الأخ) | رفع الأخ بمنطلق كما رفعت به زيداً، والتقديم والتأخير سيّان |

## الوصف العامل في باب الاشتغال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل، وذلك قولك: أزيداً أنتَ ضاربُهُ، وأزيداً أنت ضاربٌ له، وأعمراً أنت مكرم أخاه، وأزيداً أنت نازل عليه.

كأنك قلت: أنت ضاربٌ، وأنت مكرمٌ، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلّها والنكرة، مقدماً ومؤخراً، ومظهراً ومضمراً، وكذلك: آلدار أنت نازل فيها)[1].

أقول:

أوّلاً: سبق أن ذكرنا في تعريف الاشتغال إنه أنْ يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، وقد كان العامل في أغلب ما مثلنا به هو الفعل.

ثانياً: يدخل ضمن العامل كلّ ما يشبّه الفعل ممَّا له عمل فيما بعده كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة ممَّا يطلق عليه مصطلح (الوصف العامل) الذي يعمل بشروط ستأتي.

ثالثاً: سوّى سيبويه هذه الأوصاف العاملة بالفعل في باب الاشتغال، ومنحها عمله وما امتاز به من أحكام.

رابعاً: أجاز سيبويه رفع الاسم المشغول عنه على الابتداء أو النصب بوصف يفسره الوصف المذكور، وأوجب النصب إنْ تقدم استفهام، تقول:

أمحمداً أنت مكرمُهُ.

و: أمحمداً أنت مكرمٌ له.

و: أمحمداً أنتَ مكرمٌ أخاه.

و: أمحمداً أنت نازلٌ عليه.

---

(1) سيبويه، 1/ 108-109.

وهذا كلُّه بمثابة: أمحمداً أنت تكرمُهُ، أو تكرم أخاه، أو تنزل عليه، وبمثابة: أنت مكرمٌ، وأنت نازلٌ.

ومحمداً في كلّ هذا مفعول به لوصف محذوف مع مبتدئه يفسره المذكور بعده، والتقدير: أمكرمٌ محمداً أنتَ مكرمُهُ؟ وأمكرمٌ محمداً أنت مكرمٌ أخاه، وكذا البواقي من الأوصاف التي تعمل عمل الفعل وتجري مجراه في إعمالها في المعرفة والنكرة، وفي تقدمها أو تأخرها عن معمولاتها، تقول: أنا مكرم محمداً، وأنت محمداً مكرم، وسواء أكان متعدياً بنفسه أم بحرف جرّ.

## الأوصاف العاملة في باب الاشتغال أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: أعمراً أنت واجد عليه، وأخالداً أنت عالم به، وأزيداً أنت راغبٌ فيه، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه ممَّا ها هنا لتغير، لم يكن ليكون إلاّ ممَّا ينتصب، كأنه قال: أعبدالله أنت ت\رغبُ فيه، وأعبدالله أنت تعلمُ به، وأعبد الله أنت تجد عليه، فإنما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه في حال مسألتك.

ولو قال: آلدار أنت نازلٌ فيها، فجعل نازلاً اسماً رفع، كأنه قال: آلدار أنت رجلٌ فيها.

ولو قلت: أزيدٌ أنت ضاربُهُ فجعله بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت أخوه جاز، ومثل ذلك في النصب: أزيداً أنت محبوس عليه، وأزيداً أنت مكابر عليه، وإنْ لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رفع، وكذلك جميع هذا، فمفعول مثل: يُفعَلُ، وفاعلٌ مثلُ يفعلُ) [1].

أقول:

يمكن إيضاح ما مثّل به سيبويه بنظائره وعلله على النحو الآتي:

---

(1) سيبويه، 1/110.

| المثال | النظير | الحكم الإعرابي | السبب |
|---|---|---|---|
| أعمراً أنت واجدٌ عليه؟ | أعمراً أنت تجد عليه؟ | النصب | لتقدم الاستفهام واسم الفاعل عامل عمل الفعل وبأحكامه نفسها |
| أخالداً أنت عالم به | أخالداً أنت تعلم به | النصب | |
| أزيداً أنت راغب فيه؟ | أزيداً أنت ترغب فيه؟ | النصب | لأنك مستفهم عن رغبته فيه، ولأنّ اسم الفاعل في معنى الفعل المضارع، وتقدم الاستفهام |
| آلدارُ أنت نازل فيها؟ | آلدارُ أنت رجلٌ فيها؟ | الرفع في رجل | لأنك (نازل) لم يجر مجرى الفعل ههنا ولا شيء بعده (الدار) في معنى الفعل ووقع على ضميره |
| أزيدٌ أنت ناصحُهُ؟ | أزيدٌ أنت أخوه؟ | الرفع في (زيد) | لعدم إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل وصار اسماً بمنزلة (أخوه) مضافاً |
| أزيداً أنت محبوس عليه؟ | أزيداً أنت تحبس عليه؟ | النصب | بإضمار فعل لأنّ في محبوس ضمير يعود على زيد، تقديره (انتظر زيداً أنت محبوس عليه) |
| أزيداً أنت مكابر عليه؟ | أزيداً أنت تكابر عليه | النصب | و(استلبت زيداً أنت مكابرٌ عليه) |
| أزيدٌ أنت محبوس عليه؟ | أزيدٌ أنت رجل عليه | الرفع | لأنك جعلت اسم الوصف بمثابة اسم لا يجري مجرى الفعل |
| أزيدٌ أنت مكابر عليه؟ | أزيدٌ أنت رجل عليه | الرفع | |

وهكذا تجري الأوصاف التي على بناء فاعل أو مفعول، كـ (ناصح) و(محبوس) وغيرهما مجرى الفعل، ينصحُ ويحبسُ في الإعمال سواء أكانت هذه الأفعال مبنية للمعلوم أو للمجهول.

## حقائق مستخلصة لأنماط الاشتغال

ويمكن ممّا ذكره سيبويه عن الاشتغال في الصفحات الكثيرة السابقة استخلاص الحقائق الآتية:

**أولاً**: الأصل في الاسم المشغول عنه (المتقدم على عامله) المشغول جواز وجهين إعرابيين هما: الرفع على الابتداء وما بعده خبر، أو النصب على المفعولية بفعل محذوف وجوباً موافق للفعل المشغول في لفظه ومعناه، أو في معناه دون لفظه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [من سورة النور: 1] برفع (سورةٌ) على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذه سورة)، وقُرئت بالنصب على إضمار فعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 17].

**ثانياً**: يمكن تقسيم المسائل الإعرابية في أسلوب الاشتغال على خمسة أوجه إعرابية للاسم المشغول عنه وهي:

1- وجوب نصبه وذلك إذا تلا الاسم المشغول عنه ما يختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط (إنْ) و(حيثما)، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، تقول:
إنْ محمداً أكرمتَهُ أكرمك.
وحيثما محمداً أكرمتَهُ أكرمك.
ولولا محمداً أكرمتَهُ أكرمك.
وهلاّ محمداً أكرمتَهُ أكرمك.
أين محمداً أكرمتَهُ؟
وهل محمداً أكرمتَهُ؟

2- وجوب الرفع وذلك إذا تقدم على الاسم المشغول عنه ما يختص بالدخول على الجملة الاسميّة، كـ (إذا الفجائية)؛ لأنّ النصب يكون بتقدير فعل وإذا الفجائية لا تدخل على الأفعال، ولذلك كان ما بعدها اسماً مرفوعاً على الابتداء كما في قوله

تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾ [من سورة الشعراء: 33]، أو خبراً كقوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ [من سورة يونس: 21]، ومن مواضع وجوب الرفع أن يتبع الفعل المشغول بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، أيّ يتوسط ما بين الاسم المشغول عنه والفعل المشغول فاصل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الاستفهام، وما النافية، والتحضيض والشرط نحو:

محمدٌ هل أكرمته؟

محمد ما أكرمتَهُ؟

محمدٌ هلاّ أكرمته.

محمد لأكرمته.

والسبب في وجوب الرفع أنّ هذه الأدوات التي توسطت بين الاسم المشغول عنه والفعل المشغول لها صدر الكلام، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيتعذّر نصب الاسم المشغول عنه (محمد) فيها كلّها لوجود الفاصل.

3- رجحان النصب مع جواز رفعه، إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد فعل دال على الطلب أمراً، أو نهياً، أو دعاءً نحو:

محمداً احترمه أمراً.

محمداً لا تتركه نهياً.

محمداً وفّقَهُ الله دعاءً.

فالنصب في (محمداً) هو الراجح، والرفع قليل غير متفق عليه.

ويترجّح النصب أيضاً مع جواز رفعه إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة يغلب أنْ يأتي بعدها فعل كهمزة الاستفهام، و(ما) و(لا) و(إنْ) النافيات ممّا لم يتطرق إليه سيبويه هنا.

قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [من سورة القمر: 24]، و ما محمداً رأيته، ولا محمداً رأيته، وإنْ محمداً رأيته، والنصب بفعل محذوف يفسره المذكور، والرفع جائز.

ويترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد (حيث) التي تشبّه أدوات الشرط، ولا يليها في الغالب إلاّ الفعل، تقول: حيث محمداً تجده فأكرمه.
ويُختار النصب أيضاً إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم فاصل، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [من سورة النحل: 4-5]، فالأنعام مشغول عنه منصوب، مسبوق بعاطف تقدمت جملة (خلق الإنسان) وهي جملة فعلية.
والنصب بفعل محذوف يفسّره المذكور والعطف عطف جملة فعلية على فعلية تحقيقاً للتناسب والتجانس بين المعطوف والمعطوف عليه.
أمّا الرفع فعلى الابتداء ويكون العطف عطف جملة اسْمِيّة على فعلية، وقد بينا أنّ تناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما. مع التأكيد على ضرورة أن يتصل الاسم المشغول عنه بالعطف اتصالاً مباشراً لا وجود لحرف آخر يصرف الكلام إلى الابتداء كما هو في الحال وجود (أمّا) مثلاً، نحو: نجح محمدٌ وأمّا خالدٌ فأكرمته، فيختار الرفع هنا في (خالد)، لأنّه بمثابة ما لم يتقدمه شيء بوجود (أمّا).

4- استواء النصب والرفع، وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف مسبوق بفعل أخبر به عن اسم قبله نحو: محمد يعمل بجدّ وخالدٌ، وخالداً يشغَلُهُ المالُ. وهنا يتحقق التساوي بين المتعاطفين سواء نصبت (خالداً) أو (رفعته).

5- رجحان الرفع مع جواز النصب، وذلك في الاسم المعرى ممّا يوجب نصبه أو رفعه، ويترجح الرفع هنا لأنّ النصب يقتضي إضمار فعل، والرفع لا يقتضي إضمار شيء وعدم الإضمار أولى من الإضمار، كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [من سورة الرعد: 23]، وقرئت (جنات) على المفعول به لفعل محذوف مفسر بالمذكور.

**ثالثاً**: ساوى سيبويه بين العامل (المشغول) فيما إذا كان فعلاً تاماً، أو ناقصاً أو وصفاً يجري مجرى الفعل في العمل.

رابعاً: حدّد سيبويه العلاقات بين العامل الظاهر والاسم المشغول عنه المتقدم بحيث وضّح كيفية توجّه العامل إلى الاسم المتقدم سواء حصلت هذه العلاقة بالضمير العائد المتصل بالفعل أو المنفصل عنه كما في نحو: محمداً أكرمَهُ، و: محمداً أكرمتُ أخاه، أو حصلت هذه العلاقة بمتبوع غير سببي أعني أجنبياً كما في نحو: محمداً أكرمتُ رجلاً يحبُّه، فـ (أكرم) عامل في (رجلاً) وهو أجنبي عن الاسم المشغول عنه (محمداً) المتبوع بالفعل (يحبه) المشغول بالضمير العائد على (محمداً)، وبهذا العائد مع انفصاله الأجنبي حصلت العلاقة المطلوبة، ونُزّل منزلة: محمداً أكرمتُ أخاه.

وبعد، فيمكن رصد حركة الحذف والاستغناء والإضمار فيما مضى من كلام سيبويه لبيان المنهج الذي اتبعه في إيراد الأبواب النحوية ابتداءً من إضمار الحرف فيما يتعدّى من الأفعال بوساطة الحرف إلى الإضمار في باب الاشتغال على النحو الآتي:

إضمار حرف الجرّ وما يجوز حذفه على نية تقديره، ولا يؤثر حذفه على المعنى المراد ولا يحدث فيه لبس وهو سماعي.

استغفر الله ذنباً (من ذنب)
ونبئتُ محمداً فعل كذا وكذا) عن محمد جائز
رغبت في الشيء
رغبت عن الشيء لا يجوز حذف حرف الجرّ كي لا يلتبس المعنيان

وقياسي مطّرد وهو ما يحدث قبل أنّ المشددة المفتوحة الهمزة بشرط أمن اللبس.

↓

حذف المفعول الثاني لـما يتعدّى
إلى اثنين
(لا يجوز ذلك)

↓

حذف أحد المفاعيل الثلاثة
لـما يتعدّى إلى ثلاثة
(لابدّ من ذكرها جميعاً)
وأجاز فريق حذف المفعول الأول

↓

إضمار الفاعل في البناء
للمجهول

↓

حذف الخبر أو الصّفة أو الحال
أو الصلة إذا كان متعلقهما
شبه جملة

↓

أ- لا يجوز حذف الجار والمجرور في نحو قوله تعالى

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾

لأنّ الجار والمجرور (له) بمعنى المفعول، وغير تامّين
ولأنّهما متعلقان بـ (كفواً) قدما عليه، ولا ينعقد المعنى بحذفهما
ما يجوز فيه حذف الجار والمجرور
(ما كان فيها أحد خيراً منك) يجوز حذف (فيها)

ب- لأنهما فقدا وظيفتهما النحوية لوجود خبر كان وهو
(خيراً)، ولم يعدا طرفاً في الإسناد

↓

حذف اسم (لات)

↓

إضمار الاسم بعد (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء
(نجح الطلبة ليس زيداً، أو لا يكون زيداً)

↓

العطف على خبر (ما) المنصوب بـ (بل) و(لكن)
بإضمار المبتدأ
ما محمدٌ شاعراً بل كاتبٌ، او لكنْ كاتبٌ

↓

ضمير الشأن ويمكن إضماره في:
1- الفعل ليس (ليس خلق الله مثله) لأنَّ الفعل لا يدخل على الفعل
2- بعد كان: كان أنت خيرٌ منه
3- بعد كاد: كاد تزيغ قلوب الكافرين

↓

ما كان الطيب إلاّ المسك
إضمار اسم كان والتقدير: ما كان الأمر الطيب إلاّ المسك

↓

الإضمار بعد (ما) الحجازية:
لا يجوز لأنَّ الإضمار
بعد الحروف غير ممكن

↓

الإضمار بعد (ما أفعل) في التعجب
إضمار الفاعل

↓

التنازع وهو إمّا أن يكون
1- إضماراً فعلياً بتنازع فعلين فاعلاً واحداً.
2- إضمار اسْمي بتنازع فعلين مفعولاً واحداً
3- إضمار فعلي اسْمي بتنازع فعلين احدهما يطلب مرفوعا
(وصل وأكرمتُ محمداً)

↓

اشتغال العامل عن المعمول
وهو إضمار فعلي في حال نصب المشغول عنه